



ج 02/17 (07/10) 03 - ق (0497)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

الدورة الثانية
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 1-2010/7/2)

التقرير والقرارات

فهرس
تقرير وقرارات
الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه
(مقر الأمانة العامة للجامعة يومي 2010/7/2و1)

رقم الصفحة	الموضوعات	البند
1		أولاً: التقرير
4		ثانياً: القرارات
4	متابعة تكاليفات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (دولة الكويت : 19-20/1/2009) خاصة: 1- وضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة. 2- متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.	البند الأول
7	متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.	البند الثاني
9	"الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا - فرنسا 2012)	البند الثالث
11	عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة	البند الرابع
12	تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية	البند الخامس
15	برنامج عمل المجلس للعامين 2009 و2010	البند السادس
16	المؤتمر العربي للمياه	البند السابع
17	التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية: - التعاون العربي / دول أمريكا الجنوبية. - التعاون العربي مع تركيا. - التعاون العربي مع الصين. - التعاون العربي مع اليابان. - التعاون العربي مع الهند. - التعاون العربي مع جمهورية روسيا الاتحادية. - التعاون العربي مع الاتحاد الأوروبي. - الاتحاد من أجل المتوسط.	البند الثامن

رقم الصفحة	الموضوعات	البند
19	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني	البند التاسع
21	جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه	البند العاشر
22	محور أعمال الدورة "تحلية المياه"	البند الحادي عشر
23	اليوم العربي للمياه	البند الثاني عشر
24	الحساب الخاص للمجلس الوزاري العربي للمياه	البند الثالث عشر
25	تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين	البند الرابع عشر
26	ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة	البند الخامس عشر
27	وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال	البند السادس عشر
28	موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2011	البند السابع عشر

المرفقات :

رقم الصفحة	رقم المرفق
30	مرفق رقم 1
50	مرفق رقم 2
57	مرفق رقم 3
65	مرفق رقم 4
71	مرفق رقم 5
76	مرفق رقم 6
100	مرفق رقم 7
143	مرفق رقم 8
149	مرفق رقم 9
184	مرفق رقم 10
190	مرفق رقم 11
192	مرفق رقم 12
198	مرفق رقم 13

رقم المرفق	رقم الصفحة
مرفق رقم 14	205
مرفق رقم 15	209
مرفق رقم 16	214
مرفق رقم 17	235
مرفق رقم 18	260
مرفق رقم 19	265
مرفق رقم 20	269
مرفق رقم 21	283
مرفق رقم 22	292
مرفق رقم 23	298
مرفق رقم 24	303
مرفق رقم 25	331
مرفق رقم 26	350
مرفق رقم 27	354
مرفق رقم 28	374
مرفق رقم 29	381
مرفق رقم 30	407
مرفق رقم 31	416
مرفق رقم 32	424
مرفق رقم 33	426
مرفق رقم 34	436



تقرير وقرارات

الدورة الثانية

للمجلس الوزاري العربي للمياه

(مقر الأمانة العامة للجامعة : 1-2010/7/2)

أولاً: التقرير:

- 1- تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى التي عقدت بمدينة الجزائر العاصمة في الفترة 29-30/6/2009، (ق.ق.16-د.ع (1) (م.و.ع.م-2009/6/30)، وبدعوة من الأمانة العامة للجامعة (إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة - الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه) عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه يومي 1-2/7/2010 برئاسة معالي السيد/ محمد النجار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية وبمشاركة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية المشاركة، كما شارك في الدورة الأولى للمجلس ممثلو المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني (مرفق رقم 1 قائمة بأسماء المشاركين).
- 2- افتتح معالي السيد/ عبد المالك سلال - وزير الموارد المائية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس الدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه أعمال الدورة الأولى للمجلس مرحباً بالسادة المشاركين متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح مشيراً إلى الدور الهام المتوقع من المجلس لمواجهة التحديات المائية العربية (مرفق رقم 2).
- 3- ألقى معالي السيد/ محمد النجار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية كلمة أشار فيها إلى دور المجلس في تطوير الرؤى المشتركة لمواجهة التحديات المائية وبخاصة في ظل التغيرات المناخية (مرفق رقم 3).
- 4- ألقى معالي السيد/ عمرو موسى- الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة أوضح فيها الدور الفعال والحيوي الذي يقوم به المجلس الوزاري العربي للمياه في ظل الوضع المائي الراهن في المنطقة العربية باعتبارها منطقة ندرة مياه (مرفق رقم 4).

5- تم توزيع كلمة معالي السيد/ عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية بجمهورية العراق (مرفق رقم 5).

6- أقرت المجلس الوزاري العربي للمياه جدول أعماله على النحو التالي :-

الموضوعات	البند
متابعة تكاليف القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (دولة الكويت : 19-20/1/2009) خاصة: 1- وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة. 2- متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.	البند الأول :
متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.	البند الثاني :
"الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه" (مرسيليا - فرنسا 2012).	البند الثالث :
عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة.	البند الرابع :
تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية.	البند الخامس :
برنامج عمل المجلس للعامين 2009 و2010.	البند السادس :
المؤتمر العربي للمياه.	البند السابع :
التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية: - التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية/ تركيا/ الصين/ اليابان/ الهند/ جمهورية روسيا الاتحادية/ الاتحاد الأوروبي / الاتحاد من أجل المتوسط.	البند الثامن :
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.	البند التاسع :
جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.	البند العاشر :
محور أعمال الدورة: تحلية المياه.	البند الحادي عشر :
اليوم العربي للمياه.	البند الثاني عشر :
الحساب الخاص للمجلس الوزاري العربي للمياه.	البند الثالث عشر :

الموضوعات	البند
تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه في فلسطين.	البند الرابع عشر :
ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة.	البند الخامس عشر:
وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.	البند السادس عشر:
موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2011.	البند السابع عشر:

7- سبق اجتماع الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه عقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية على مستوى كبار المسؤولين بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 27-29/6/2010 وكذلك الاجتماع الثاني للمكتب التنفيذي الإجرائي التحضيري للمجلس يوم 30/6/2010 .



ثانياً: القرارات

البند الأول: متابعة تكاليف القمة العربية الاقتصادية والتنموية

والاجتماعية (دولة الكويت : 19-20/1/2009) بشأن:

1- وضع إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة

2- متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاع على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
 - قراره رقم (ق1 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق1 - إ1 م ت م - 2010/1/28) ،
 - مشروع النسخة النهائية لإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة بعد تدقيقها النهائي والتي يتضمن خمسة مشاريع وهي:-
 - ❖ رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.
 - ❖ التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية.
 - ❖ التغير المناخي وتقييم آثاره على الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية.
 - ❖ تطبيق النهج التكامل في إدارة الموارد المائية.
 - ❖ حماية الحقوق المائية العربية.

▪ وإذ يشكر:

- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة واللجنة العربية المختصة بإعادة صياغة إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة على الجهود التي بذلت لإعادة صياغة الإستراتيجية،
- الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني على ملاحظاتها وآرائها بشأن الإستراتيجية،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- أولاً: الموافقة المبدئية على إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (مرفق رقم 6).
 - 2- الطلب إلى جمهورية العراق والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة إلى إعادة مراجعة الإستراتيجية لغوياً وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك في موعد أقصاه 2010/8/1 حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية.
 - 3- تعقد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمجلس الوزاري العربي للمياه دورة استثنائية لإقرار الإستراتيجية وذلك في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2010 واعتمادها نهائياً.
 - 4- الموافقة على المشاريع الخمسة للإدارة المتكاملة للموارد المائية بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 7) وهي:
 - ❖ رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.
 - ❖ التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية.
 - ❖ التغيير المناخي وتقييم آثاره على الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية.
 - ❖ تطبيق النهج التكاملية في إدارة الموارد المائية.
 - ❖ حماية الحقوق المائية العربية.
- ثانياً: 1- دعوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية إرسال خطابات إلى مؤسسات التمويل العربية للحصول على تمويل الدراسات اللازمة للمشاريع الخمسة المذكورة أعلاه.
- 2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس وبالتنسيق والتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بترجمة إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة إلى اللغة الانجليزية ودعوة الدول العربية بالترويج لها لدى مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

3- أن يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عند توفير التمويل بالآتي:

أ- إعداد وثائق تنفيذية مفصلة بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية.

ب- الاتفاق مع الدول العربية بشأن أسلوب التنفيذ وكذلك الجهات الوطنية المنفذة.

ج- أن يقوم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بإعداد المشروع التفصيلي لحماية الحقوق المائية العربية وبالتنسيق والتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وكذلك المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية.

د- الاستعانة بأعضاء اللجنة العربية التي كلفت بإعادة صياغة إستراتيجية الأمن المائي عند البدء في إعداد وتنفيذ المشاريع.

(ق 17 - د.ع (2) م.و.ع.م - 2010/7/2)

البند الثاني: متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه

والإصحاح.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
 - قراره رقم (ق2-د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق2- 1 م ت م - 2010/1/28 ،
 - التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول المؤشرات والمعايير فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح (مرفق 8)،
 - تقارير الدول العربية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي وهي: المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، مملكة البحرين، (مرفق 9)،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبالتنسيق مع الجمعية العربية لمرفق المياه، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، منظمة الصحة العالمية، المجلس العربي للمياه، الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى إعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمداد المياه والصرف الصحي وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك في موعد أقصاه 2010/10/30.

ثانياً: 1- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير بشأن متابعة تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص امدادات المياه والإصحاح على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات بشأنه وذلك في موعد أقصاه 2010/11/10.

2- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية إلى إرسال ملاحظاتها بشأن النموذج الموحد حول المؤشرات والمعايير بشأن متابعة تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ليتم أخذها بعين الاعتبار وذلك على البريد الإلكتروني للاسكوا al-hamdi@un.org وذلك في موعد أقصاه 2010/12/15.

3- دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالصيغة النهائية للنموذج الموحد للمؤشرات والمعايير حول تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمداد المياه والإصحاح بعد تضمينه ملاحظات الدول العربية والمنظمات ليتم مناقشته أثناء انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

ثالثاً: دعوة الدول العربية التي لم تواف بعد الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك ليتم عرضها في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس.

(ق 18 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند الثالث: الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه

(مرسيليا - فرنسا 2012)

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق3 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه رقم (ق3- 1 م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - تقرير جامعة الدول العربية حول "الاجتماع التحضيري الأول للمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا: 2-2010/6/4) (مرفق رقم 10) .
- وإذ أحيط علماً:
 - بقيام الأمانة الفنية للمجلس بسداد اشتراك عضوية المجلس الوزاري العربي للمياه لعام 2010 لدى المجلي العالمي للمياه (مرفق رقم 11)،
 - الإجراءات المتخذة مع المجلس العالمي للمياه بشأن التوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون بين المجلس الوزاري العربي للمياه والمجلس العالمي للمياه،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: اعتماد محضر الاجتماع الأول للجنة العربية المكلفة بإعداد تقييم المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه المقرر عقده في مارس من عام 2012 بمدينة مرسيليا - فرنسا (مرفق رقم 12) .

ثانياً: تشكيل لجنة عربية من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية والبرلمان العربي الانتقالي وإتحاد البرلمانين العرب ومنظمة المدن العربية وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانة مجلس وزراء الإعلام العرب والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة وجمعية مرافق المياه العربية والمركز الدولي للزراعة الملحية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

والأكاديمية العربية للمياه توكل لها مهام التحضير والإعداد العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه، وفق الآتي ذكره:

- تحديد الأهداف من المشاركة العربية في المنتدى.
- التمسك بأن يكون الإقليم العربي مجموعة واحدة.
- تحديد الطريقة والأسلوب الأمثل للتنسيق والتواصل مع سكرتارية المنتدى العالمي للمياه والمكتب التنفيذي للمجلس العالمي للمياه.
- تحديد طريقة وأسلوب المشاركة العربية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.
- ضرورة المشاركة العربية في وضع محاور المنتدى العالمي السادس للمياه.
- الإشراف على إعداد التقارير التي تصدر عن المنطقة العربية والتي توضح الرؤى بشأن الموضوعات المطروحة على المنتدى والقضايا التي تهم المنطقة العربية.

ثالثاً: أن يكون المجلس الوزاري العربي للمياه هو الجهة الرسمية في منظومة العمل العربي المشترك المسؤولة عن الإعداد والتحضير والمشاركة العربية في المنتديات العالمية للمياه.

رابعاً: 1- أن تعقد اللجنة العربية المكلفة بالإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه والمشكلة من قبل المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول اجتماعها في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2010 لتنفيذ المهام الموكلة لها بموجب قراره رقم (ق 3 - 1 م ت م - 2010/1/28).

2- دعوة الدول العربية وأعضاء اللجنة العربية المعنية بالإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه إلى المشاركة بفاعلية في اجتماع اللجنة التنظيمية للمجلس العالمي للمياه المقرر عقده خلال شهر سبتمبر/أيلول أو نوفمبر/تشرين ثاني من عام 2010 على أن يتم التنسيق فيما بينها بشأن تضمين مشروع جدول أعمال المنتدى العالمي السادس للمياه الموضوعات ذات الأولوية في المنطقة العربية وإعداد تقرير إلى المجلس ومكتبه التنفيذي.

خامساً: دعوة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه إلى سداد رسوم الاشتراك لدى المجلس العالمي للمياه لعام 2011.

سادساً: دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالمستجدات حول التوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون بين المجلس الوزاري العربي للمياه والمجلس العالمي للمياه.

البند الرابع: عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق4 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق4 - 1 م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: ستقوم المملكة الأردنية الهاشمية بعرض تجربتها حول التعاون للتسيير المستدام للموارد الجوفية المشتركة مع الدول العربية المجاورة بعد التنسيق مع الدول العربية المعنية على الدورة القادمة للمجلس.

ثانياً: ستقوم الجمهورية العربية السورية بعرض التجربة السورية اللبنانية حول "حوضي العاصي والكبير الجنوبي" بعد التنسيق مع الدول العربية المعنية على الدورة القادمة للمجلس.

ثالثاً: دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومعهد استوكهولم الدولي للمياه SIWI إلى إعداد مشروع لإطار قانوني خاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية ليتم مناقشته في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

(ق 20 - د.ع (2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند الخامس: تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية

المشاركة مع دول غير عربية

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق5-د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق5-د.ع (1) م.و.ع.م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - التقرير الذي أعدته الحكومة التركية حول الوضع المائي في تركيا سنة 2009 والذي تم توزيعه خلال المنتدى العالمي الخامس للمياه (مرفق رقم13).
 - مذكرة التفاهم بين مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة لتطوير التعاون بين المركزين لتنمية الموارد المائية لتحقيق الأمن المائي العربي (مرفق رقم14).
 - الوثيقة التي أعدها مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي حول الاحتياجات المادية والفنية الضرورية لتنفيذ أنشطته في الفترة القادمة (مرفق رقم15).
 - مشروع قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة (مرفق رقم16).
 - مقترحات الدول العربية والجهات المعنية الأخرى حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود (مرفق رقم17).
- وإذ أحيط علماً ب :
 - المؤتمر البيئي العربي التاسع حول "قضايا المياه بالمنطقة العربية (جمهورية مصر العربية 14-2010/4/18)،
- اجتماع الخبراء حول موضوع " حاجات الدول العربية في مجال تعزيز القدرات العربية للإدارة المشتركة للموارد المائية المشتركة " (تونس: 7-2010/6/9) .
- اجتماع مجموعة الخبراء والمختصين في التعليم وإدارة المياه الدولية والدبلوماسية والاتصالات الذي عقد بلاهاي (مرفق رقم18).
- قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة / البرنامج الهيدرولوجي العالمي بتنظيم اجتماع حول "إدارة الأحواض الدولية المشتركة - التحديات والاتجاهات الجديدة " خلال الفترة 6-2010/12/8 بمقر اليونسكو (مرفق رقم 19).

▪ وإذ نشكر:

- جمهورية العراق لتقديمها عرضاً حول وضعها المائي الحالي الحرج (مرفق رقم 20).
- دولة فلسطين على تقديمها عرضاً حول تجربتها التفاوضية في مجال المياه (مرفق رقم 21).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: 1- دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه إلى مواصلة عملها بشأن تعزيز القدرات التفاوضية للمختصين في الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

2- اعتماد البرنامج التدريبي لتعزيز القدرات العربية التفاوضية للأكاديمية العربية للمياه (مرفق رقم 22).

3- دعوة الدول العربية إلى المشاركة بفاعلية في البرنامج التدريبي للأكاديمية العربية للمياه لتعظيم الاستفادة.

ثانياً: دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى مواصلة عمله بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (ق 5 - د.ع 1) م.و.ع.م (2009/6/30).

ثالثاً: دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى تعميم وثيقة احتياجات المركز المادية والفنية على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والجهات المعنية بالأمانة العامة والطلب إليها النظر في إمكانية دعم المركز.

رابعاً: دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى مخاطبة الدول العربية التي لديها خبراء في مجال اختصاصات المركز للنظر في إمكانية انتدابهم للعمل بالمركز على أن تتحمل الدول نفقات عملهم بالمركز.

خامساً: 1- دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى إرسال ملاحظاتها ومقترحاتها حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود إلى الجهة المعنية في الأمم المتحدة حتى يتسنى تضمينها في المشروع.

2- دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى إرسال مقترحات الدول

العربية والمنظمات المعنية حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود إلى الجهة المعنية في الأمم المتحدة.

3- دعوة الدول العربية إلى المشاركة في الاجتماعات التي تعقد في نطاق الأمم المتحدة في هذا الشأن .

سادساً: 1- تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بتعميم مشروع قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة على الدول العربية لإبداء الملاحظات بشأنه.

2- دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى الاستمرار في جهوده بشأن توقيع مذكرة التفاهم مع جامعة الأمم المتحدة بشأن قاعدة المعلومات.

3- دعوة الدول العربية والجهات المعنية في المنطقة العربية إلى إرسال ملاحظاتها وآرائها حول قاعدة المعلومات وذلك في موعد أقصاه 2010/9/30.

سابعاً: الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موافاة الأمانة الفنية للمجلس بنتائج الاجتماع حول " الاحتياجات من القدرات الوطنية لإدارة مشتركة فعالة للتعاون في الموارد المائية في الدول العربية" (تونس: 7-9/6/2010).

ثامناً: دعوة الدول العربية الراغبة في عرض تجاربها التفاوضية في مجال المياه إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس ليتسنى اعتمادها في الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي للمجلس.

(ق 21 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند السادس: برنامج عمل المجلس للعامين 2009 و2010.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق6-د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق6-د.ع (1) م.و.ع.م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - تقرير وتوصيات اجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (دمشق : 24-25/5/2010) (مرفق رقم 23).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- أولاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بمواصلة متابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس للعامين 2009 - 2010 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني.
 - 2- اعتبار الأنشطة التي تقوم بتنفيذها المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني العربية لصالح المنطقة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم تقرير وتوصيات اجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (دمشق: 24-25/5/2010) على الدول العربية للاستفادة منها والاستمرار بالعمل على تقريب وجهات النظر .

(ق 22 - د.ع(2) م.و.ع.م - 2010/7/2)

البند السابع: المؤتمر العربي للمياه.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه بعد إطلاعه على:
- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- 1- يعقد المؤتمر العربي للمياه كل سنتين على أن يتم عقد أول مؤتمر عام 2012.
 - 2- دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها حول موضوع المؤتمر الأول.
 - 3- تشكيل لجنة تضم الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي وشركاء المجلس الوزاري العربي للمياه تكون مهمتها وضع تصور للتحضير للمؤتمر العربي للمياه.
- ثانياً: دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة المؤتمر العربي الأول للمياه موافاة الأمانة الفنية بذلك.

(ق 23 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند الثامن : التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق7 -د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق7- 1 م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - إعلان الدوحة الصادر عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الدوحة: 2009/3/31) بشأن التعاون في مجال المياه،
 - مذكرة المملكة العربية السعودية بشأن استضافتها لاجتماع خبراء الدول العربية وأمريكا الجنوبية حول موضوع تحلية المياه والتقنيات المستقبلية في هذا المجال.
 - البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي التركي على المستوى الوزاري (دمشق: 2009/12/16) القاضي بعقد مؤتمر حول المياه خلال النصف الثاني من عام 2010،
 - البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني والبرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2010 - 2012 (مرفق 24) .
 - الفقرة ج من الملخص الرئيس للجلسة الوزارية لاجتماع الدورة الأول للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني (2009/12/7) الخاصة بالطاقة والبيئة والتنمية والمياه والعلوم والتكنولوجيا،
 - تقرير حول مشاركة جامعة الدول العربية في المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الرابع للمياه (برشلونة : 2010/4/13) (مرفق رقم 25).
 - تقرير حول مشاركة بعثة الجامعة العربية في برلين في مؤتمر "الحوار العربي الأوروبي بشأن مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية التحتية العالمية للطاقة والمياه (فرانكفورت: 2010/5/21-20) (مرفق رقم 26).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس إلى الاستمرار في التنسيق مع المملكة العربية السعودية وأمريكا الجنوبية بشأن عقد اجتماع خبراء الدول العربية وأمريكا الجنوبية حول موضوع تحليه المياه والتقنيات المستقبلية.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإفادة المجلس الوزاري العربي للمياه بالمستجدات بشأن التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية.

ثالثاً: دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتصوراتها ومقترحاتها بشأن التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية ليتسنى مناقشتها في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

(ق 24 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند التاسع: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات

التمويل العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق8 -د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق8- 1 م ت م - 2010/1/28 في هذا الشأن،
 - تقارير المنظمات العربية والإقليمية والدولية بشأن الأنشطة والفعاليات التي قامت بها خلال عام 2009 والتي ستقوم بها عامي 2010 و2011 وهي : الشبكة العربية للبيئة والتنمية/ المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة / المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمجلس الوزاري العربي للمياه ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (مرفق رقم 27) ،
- وإذ أحيط علماً :
 - بالاجتماع التنسيقي للمنظمات العربية والإقليمية والدولية والجهات الأخرى ذات الصلة الذي عقد يوم 2010/6/27 بمقر الأمانة العامة للجامعة وبتنظيم الجمعية العربية لمرافق المياه الأسبوع العربي للمياه .
 - العروض التي قدمتها المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات الصلة حول أنشطتها والفعاليات التي نظمتها وستقوم بتنظيمها خلال عام 2010 و2011،
- وإذ يشكر جميع شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه على الجهود التي بذلت في مجال المياه ،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- أولاً: دعوة جميع شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه للاستمرار في عملهم لتنفيذ الأنشطة والفعاليات المرتبطة بعمل المجلس الوزاري العربي للمياه.

ثانياً: 1- دعوة جميع شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه الذين لم يوافقوا بعد الأمانة الفنية للمجلس ببرامجها وأنشطتها لعام 2010 والنصف الأول لعام 2011 إلى السرعة في تنفيذ ذلك حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية والجهات المعنية لتعظيم الاستفادة.

2- دعوة جميع شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه إلى وضع أنشطتهم لعام 2010 والنصف الأول من عام 2011 على مواقعهم الالكترونية وإجراء التنسيق اللازم فيما بينهم تفادياً للازدواجية وتعظيماً للفائدة.

ثالثاً: 1- الترحيب بتنظيم الجمعية العربية لمرافق المياه بالتعاون مع وزارة المياه والري الأردنية أسبوع المياه العربي خلال الفترة من 5-9/12/2010 بعمان.

2- يعقد الأسبوع العربي للمياه تحت مظلة جامعة الدول العربية / المجلس الوزاري العربي للمياه.

3- دعوة الدول العربية والجهات المعنية الأخرى للمشاركة بفاعلية في الأسبوع العربي للمياه.

رابعاً: الترحيب بتنظيم المجلس العربي للمياه المنتدى العربي الثاني للمياه خلال عام 2011.

(ق 25 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند العاشر: جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق9 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق9- 1 م ت م - 2010/1/28 في هذا الشأن،

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- أولاً: اعتماد لائحة جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 28).
- ثانياً: دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحات بشأن موضوع جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه لعام 2012 على أن لا تتعدى ثلاثة مقترحات لكل دولة تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية ورفع توصية في هذا الشأن إلى المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الثالث.

(ق 26 - د.ع(2) م.و.ع.م - 2010/7/2)

البند الحادي عشر: محور أعمال الدورة: تحلية المياه.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الأول رقم (ق16- 1 م ت م - 2010/1/28 في هذا الشأن،
- وإذ أحيط علماً بالعرض الذي ستقدمه المملكة العربية السعودية حول تحليه المياه (مرفق رقم 29) وكذلك العرض الذي ستقدمه الجماهيرية العظمى حول تحليه المياه، (مرفق رقم 30).
- وإذ تشكر كل من المملكة العربية السعودية والجماهيرية العظمى على العرض الذي تقدمت به كل منهما حول تجربتهما بشأن تحليه المياه.

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- أولاً: دعوة كل من المملكة العربية السعودية والجماهيرية العظمى إلى نقل وتوطين المعرفة بشأن موضوع تحلية المياه للدول العربية الأخرى.
- ثانياً: أن يكون محور أعمال الدورة الثالثة للمجلس "إدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة" ومحور أعمال الدورة الرابعة للمجلس "معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي" ومحور أعمال الدورة الخامسة للمجلس "التمويل في قطاع المياه وبرامج الخصخصة".
- ثالثاً: دعوة المملكة المغربية إلى إعداد عرض خاص لمحور أعمال الدورة الثالثة للمجلس وموضوعها "إدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة".

(ق 27 - د.ع (2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند الثاني عشر : اليوم العربي للمياه.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق11 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق11- إ م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
- وإذ أحيط علماً بالفعاليات التي تم تنظيمها للاحتفال باليوم العربي للمياه من دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، دولة فلسطين ، مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (مرفق رقم 31).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والتي لم تسواف بعد الأمانة الفنية للمجلس بالفعاليات التي نظمتها بمناسبة اليوم العربي للمياه إلى سرعة تنفيذ ذلك.

(ق 28 - د.ع(2) م. و . ع . م - 2010/7/2)

البند الثالث عشر : الحساب الخاص للمجلس الوزاري العربي للمياه

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق12 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق12 - إ 1 م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - بيان بمساهمة الدول العربية في الحساب (مرفق رقم 32).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

- أولاً: توجيه الشكر إلى الدول العربية التي سددت مساهمتها الطوعية والبالغة (\$5000) لعام 2009 وهي :
- المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية جمهورية العراق ، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية ،
- ثانياً: دعوة الدول العربية إلى سداد مساهماتها الطوعية والبالغة (\$5000) لعام 2010 في الحساب الخاص للمجلس الوزاري العربي للمياه.

(ق 29 - د.ع(2) م.و.ع.م - 2010/7/2)

البند الرابع عشر: تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه

تطوير قطاع المياه في فلسطين.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق 13 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الأول رقم (ق 13 - إ 1 م ت م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
- وإذ أحيط علماً:
 - بالترجمة العربية لتقرير البنك الدولي التي أعدها المجلس العربي للمياه.
 - التقرير الخاص بممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في مصادرتها لمصادر المياه الفلسطينية والتدمير الممنهج للبنى التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي والتداعيات السلبية لذلك والذي أعده قطاع فلسطين بالأمانة العامة للجامعة.
- وإذ يشكر المجلس العربي للمياه على الجهود الذي بذله في ترجمة تقرير البنك الدولي حول تقييم العقبات التي تواجه قطاع المياه في فلسطين.
- وإذ يثمن ما جاء في تقرير البنك الدولي.

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً : دعوة المجلس العربي للمياه للتنسيق والتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية بشأن مراجعة النسخة العربية من تقرير البنك الدولي .

ثانياً : دعوة سلطة المياه الفلسطينية إلى إرسال النسخة العربية إلى البنك الدولي للحصول على الموافقة لإصدارها.

(ق 30 - د.ع (2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند الخامس عشر: ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في

الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي

الفلسطينية المحتلة.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق15 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس رقم (ق 14 - إ 1 م.ت.م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
 - مشروع مطوية المؤتمر الدولي حول المياه العربية تحت الاحتلال (مرفق رقم 33).
- وإذ أحيط علماً بالخطابات التي وجهها معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى صناديق التمويل العربية لتعبئة الموارد المالية اللازمة للمؤتمر،

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: تعديل مسمى البند ليصبح "ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه في الأراضي العربية المحتلة".

ثانياً: دعوة الأمانة الفنية للمجلس إحاطة الدول العربية والجهات المعنية بالمستجدات بشأن عقد المؤتمر الدولي حول المياه في الأراضي العربية المحتلة.

(ق 31 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

**البند السادس عشر: وضع آلية لجمع المعطيات والمعلومات عن الشركات
والمكاتب الفنية والسياحية الدولية التي تعمل في
مجال المياه وغيره في الجولان المحتل والتواصل معها
وحثها على عدم التعامل مع واقع الاحتلال.**

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه رقم (ق 15 - إ 1 م.ت.م - 2010/1/28 في هذا الشأن ،
- وإذ أحيط علماً: بالإيضاحات التي قدمها ممثل المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية حول التقرير الذي أعده في هذا الشأن (مرفق رقم 34).

وفى ضوء المناقشات،

يقرر

التأكيد على قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة وخصوصاً قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان رقم 202 لعام 2001 بخصوص العمل على تفعيل المقاطعة العربية ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي.

(ق 32 - د.ع(2) م. و. ع. م - 2010/7/2)

البند السابع عشر : موعد ومكان عقد الاجتماعات الوزارية والفنية في عام 2011.

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه وبعد إطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس في هذا الشأن،
 - قراره رقم (ق 16 - د.ع (1) م.و.ع.م - 2009/6/30) وقرار المكتب التنفيذي للمجلس رقم (ق 16 - إ 1 م.ت.م - 2010/1/28) في هذا الشأن،
- النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه.

وفى ضوء المناقشات،

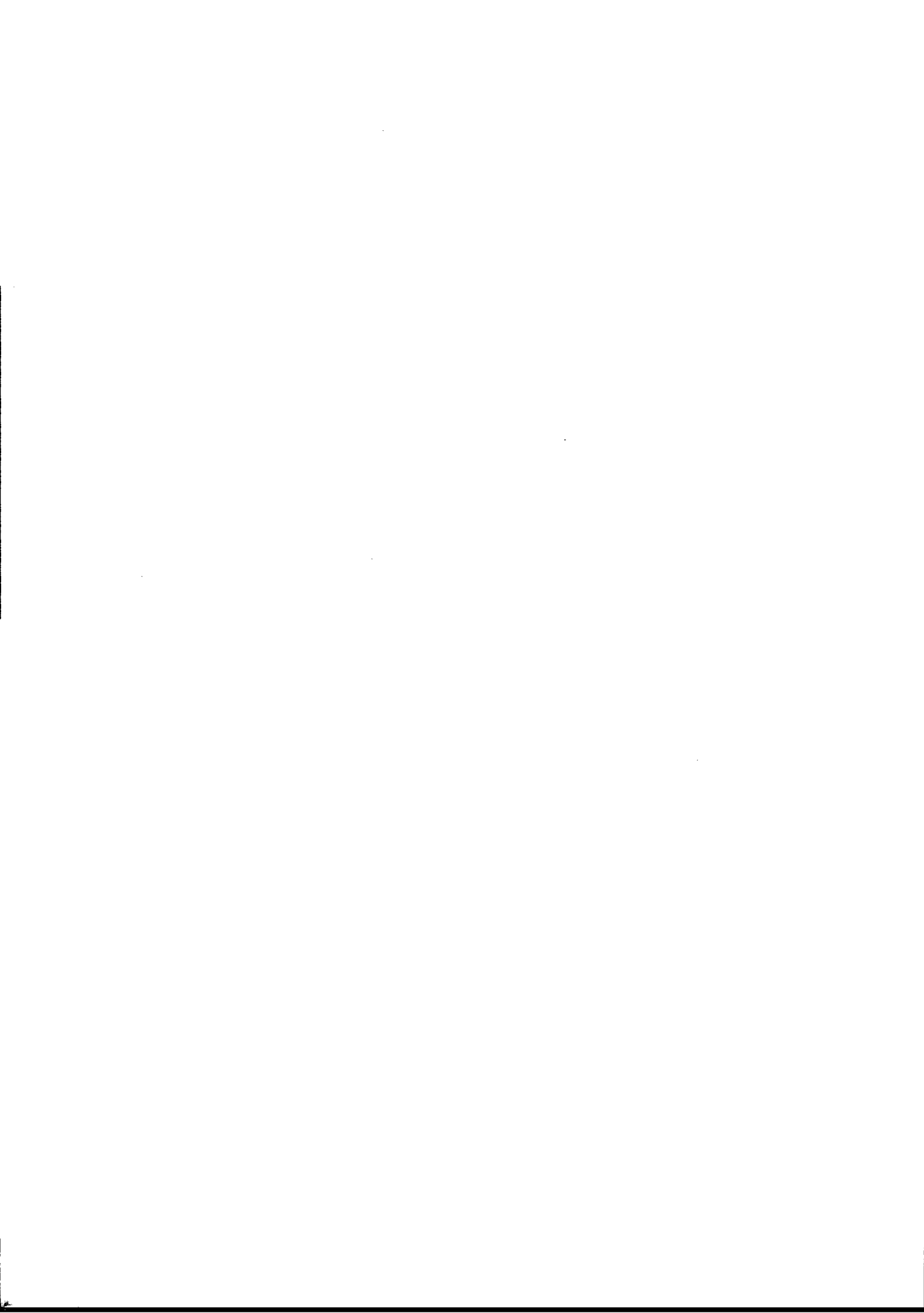
يقرر

أولاً: أن يتضمن مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه بنداً مستقلاً حول الأوضاع المائية في الدول العربية.

ثانياً: عقد الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي للمجلس يومي 29 و30 يناير 2011 الموافق 23 و24 محرم 1432 ويسبقه الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية على مستوى كبار المسؤولين خلال الفترة 26-28/1/2011 الموافق 20-22 محرم 1432 هـ. بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

ثالثاً: عقد الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه يومي 16 و17/6/2011 الموافق 14 و15 رجب 1432 هـ. ويسبقها الاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي للمجلس الإجرائي التحضيري يوم 15/6/2011 الموافق 13 رجب 1432 هـ ويسبقها الاجتماع الخامس للجنة الفنية العلمية الاستشارية على مستوى كبار المسؤولين خلال الفترة 12-14/6/2011 الموافق 10-12 رجب 1432 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(ق 33 - د.ع (2) م. و. ع. م - 2010/7/2)



المرفقات



مرفق رقم (1)





الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

**قائمة أسماء المشاركين
في الدورة الثانية
للمجلس الوزاري العربي للمياه
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 1- 2010/7/2)**



قائمة أسماء المشاركين

في الدورة الثانية

للمجلس الوزاري العربي للمياه

مقر الأمانة العامة للجامعة: 1- 2010/7/2

*المملكة الأردنية الهاشمية:

معالي المهندس/ محمد النجار

وزير المياه والري

وزارة المياه الري - عمان

ت: + 962777462540

E-mail: mohammad_najjar@pmu.gov.jo

أمين عام وزارة المياه والري

عمان ص.ب 922014

وزارة المياه الري - عمان

ت: + 962796722600

ف: + 96265652287

E-mail: mayson_zoubi@mwi.gov.jo

مدير التخطيط

وزارة المياه والري - المملكة الأردنية الهاشمية

ت: + 962795283055

ف: + 96265652287

Email: mohammad_atrash@yahoo.com

السيد/ محمد أحمد الأطرش

*دولة الإمارات العربية المتحدة :

الدكتور / محمد مصطفى الملا

مدير إدارة الموارد المائية - وزارة البيئة والمياه

الإمارات العربية المتحدة - وزارة البيئة والمياه -

دبي

ت: + 97142148501

Email : mmalmulla@moew.gov.ae

*مملكة البحرين :

معالي المهندس/ فهمي بن علي الجودر

وزير الأشغال الوزير المشرف على هيئة الكهرباء

والماء

سعادة المهندسة/ بتول علي عبد العال

نائب الرئيس التنفيذي لإنتاج ونقل الكهرباء
والماء- هيئة الكهرباء والماء

ص.ب: 2 هيئة الكهرباء والماء- مملكة البحرين

ت : 97317546900 +

ف: 97317533452 +

Email: batool.abdulaal@ewa.bh
batool.abdulaal@gmail.com

مدير إدارة نقل المياه - هيئة الكهرباء والمياه

ص.ب 2 - المنامة - مملكة البحرين

ت: 97317875888 +

ف: 97317874120 +

Email: ali.redha@ewa.bh

مدير إدارة إنتاج المياه - هيئة الكهرباء والمياه

ص.ب 833 المنامة - مملكة البحرين

ت: 97317832100 +

ت: 97317832100 +

Email: ebrahim.alkaabi@gmail.com

المستشار الإعلامي للوزير ومدير إدارة العلاقات
العامة

ت: 97317546767 +

ف: 97317541182 +

Email: amurshed2030@gmail.com

مدير مكتب سعادة الوزير

ص ب 2

ت: 97317546777 +

ف: 97317537151 +

Email: ahmedar@works.gov.bh

السفير والمندوب الدائم للجمهورية التونسية

لدى جامعة الدول العربية

ت: 27354940

ف: 27362479 (33)

المهندس/ علي رضا حسين

المهندس/ إبراهيم عبد الله الكعبي

السيد/ أحمد إبراهيم المرشد

السيد/ أحمد عبد الرسول الوجيري

***الجمهورية التونسية :**

سعادة السيد / المنجي البدوي

السيد/ محمد علي بن عبيد

مستشار بسفارة تونس بالقاهرة

ت : 27354940

ف: 27362479

Email: mbenabid@yahoo.fr

***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**

معالي الأستاذ/ عبد المالك سلال

وزير الموارد المائية

3 شارع القاهرة - القبة - الجزائر

ت+ف: 21321283592 +

Email: nadir@mre.gov.dz

مدير الموارد البشرية والتكوين والتعاون

السيد/ أحمد نادري

3 شارع القاهرة - القبة - الجزائر

ت+ف: 21321283592 +

Email: nadir@mre.gov.dz

وزير مفوض فوق العادة- وزارة الشؤون

السيد/ مرحوم أحمد مراد

الخارجية بالجزائر

ساحة محمد الصالح الصديق - الجزائر

ت+ف: 21321504302 +

Email: ammerhoum@yahoo.com

***جمهورية جيبوتي:**

السيد/ علي خيرى ريال

مستشار أول بالمندوبية والقائم بالأعمال بالإنابة

ت: 33366434

ف: 33366437

مستشار بالمندوبية

السيد/ إبراهيم برهان محمد

ت: 33366434

ف: 33366437

***المملكة العربية السعودية:**

السيد/ محمد بن إبراهيم السعود

وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون المياه

ت: 96612053388 +

ف: 96612052634 +

Email: malsaud@mowe.gov.sa

السيد/ سعيد بن علي الدعير

مدير عام إدارة تنمية موارد المياه
ص.ب: 106294 الرياض 11666
ت: + 96612052966
ف: + 96612052965

Email: sduair@mowe.gov.sa

كبير جيولوجيين

ت: + 96612052966
جوال: +966505467478
ف: + 966122052965

Email: aziz19541954@hotmail.com

مدير عام التشغيل والصيانة وزارة المياه
والكهرباء

ص.ب. 100830 الرياض 11645
ت: + 96612051514
جوال: +966555409515
ف: + 96612051514

Email: aaausif@hotmail.com

مدير عام محطات التحلية بمحافظة جدة
ص.ب: 11610 جدة 21463
ت: + 96626062116
ف: + 96626062119

Email: malfarhan@swcc.gov.sa

سكرتير ثان بالوفد السعودي لدى جامعة الدول العربية
ش ابن زكي (6) - الزمالك
ت: 0112972752
ف: 0127365829

السيد/ عبد الهادي عبيدان النفيعي

*** جمهورية السودان ***

معالي الأستاذ/ كمال علي محمد

وزير الموارد المائية والري
ص ب: 878 الخرطوم
ت: +24991239803
ف: +249183778330

Email: moiwr_minister@hotmail.com

السفير / محمد يوسف إبراهيم

مدير إدارة المياه والموارد الطبيعية -

وزارة الخارجية- الخرطوم

ت: +249912191168

ف: +249183771369

مستشار اقتصادي - سفارة السودان

3 ش الإبراهيمي

ت +ف: 27946911

Email: moiwr_minister@hotmail.com

السيد / بشير أحمد

* جمهورية العربية السورية :

معالي المهندس/ نادر البني

وزير الري

سوريا - دمشق - الفردوس - وزارة الري

مستشار الوزير

ت : + 963112251061

ف: +963112253211

Email: gmrostom@hotmail.com

سعادة المهندس/ غسان رستم

* جمهورية الصومال:

السيد السفير / عبد الله محمود

السفير والمندوب بسفارة جمهورية الصومال لدى

جامعة الدول العربية

ت : 0100882666

* جمهورية العراق:

معالي الدكتور/ عبد اللطيف جمال رشيد

وزير الموارد المائية

سفير جمهورية العراق لدى المنظمات الدولية في

روما - إيطاليا

Email: Iraq.fao@gmail.com

خبير في وزارة الموارد المائية العراقية

بغداد محلة 714 زقاق 25 دار 14 (حي المثني)

ت : + 9647702885132

Email: mahdawi14@yahoo.com

خبير في وزارة الموارد المائية

بغداد م. 635 64 زقاق 10 حي الجامعة

ت: + 9647702858544

Email: waterresmin@yahoo.co.uk

السيد/ طالب حسن إسماعيل

مدير قسم المياه الدولية- وزارة الخارجية العراقية
العنوان : 84880 الإمارات - دبي
ت : + 9647904400619

Email: tariqalshaher@yahoo.com

باحث/قسم دراسات المياه الدولية- وزارة الموارد
المائية العراقية
ت : + 9647901815880

Email: mrtatha.j_2006@yahoo.com

مترجمة/ قسم العلاقات والإعلام /وزارة الموارد
المائية
ت : + 9647702615592

Email:sasa-lady@yahoo.com

مكتب معالي وزير الموارد المائية
ت: +9701949126

Email:media-mowr@yahoo.com

سكرتير ثالث/الممثلة الدائمة لجمهورية العراق/
القاهرة
ت: 0141112766

Email:moonkurd@yahoo.com

وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه
ص.ب : 461 رمز بريدي 112
ت : + 96824692552
ف : + 96824692553
مدير عام إدارة موارد المياه
ص.ب : 1212 رمز بريدي 130
ت : + 96899427212
ف : + 96824692484

Email: saifas2002@yahoo.com

السيد/ طارق عادل الشاهر

السيد/ مرتضى جمعة حسن السوداني

السيدة/ صبا صلاح مهدي

السيدة/ جالاک صباح عمر

السيد/ عمار سلمان جابر

*** سلطنة عمان :**

معالي الشيخ/ عبد الله بن سالم الرواس

الدكتور/ سيف بن راشد الشقصي

سفير سلطنة عمان بالقاهرة والمندوب الدائم لدى
جامعة الدول العربية
مدير عام البلديات الإقليمية وموارد المياه لمنطقة
جنوب الباطنة

ص ب: 164 الرمز البريدي: 512

ت: +96899334499

ف: +96826875893

مساعد مدير عام التخطيط والدراسات

ص ب: 461 الرمز البريدي: 112

ت: +96824698518

ف: +96824692376

Email: JKS654@hotmail.com

مدير بلدية ينقل

ص ب: 158 الرمز البريدي: 511

ت: +96824698518

ف: +96825672015

Email: JKS654@hotmail.com

مدير دائرة شؤون موارد المياه

ص ب: 199 الرمز البريدي: 811

ت: +96826703983/+968994284458

ف: +96826730983

مدير دائرة شؤون موارد المياه بجنوب الشرقية

ص ب: 234 الرمز البريدي: 400

ت: +968244622

ف: +9682554512

Email: asnh69@hotmail.com

سعادة السفير/ خليفة بن علي الحادثن

السيد/ سعيد بن عبد الله الكلباني

السيد/ جمعة بن خلفان بن سالم الفليتي

السيد/ علي بن سيف بن علي العبري

السيد/ علي بن احمد بن خميس الشحي

السيد/ أحمد بن سيف بن ناصر الحارثي

*دولة فلسطين:

معالي الدكتور / شداد العتيلي

رئيس سلطة المياه الفلسطينية

ص.ب.: 2174 - رام الله

ت: +97022429022

ف: +97022429341

Email: sattili@pwa.ps

مدير عام وحدة الإعلام والعلاقات العامة والتنسيق
الدولي

ص ب: 2174 - رام الله

ت: +97022429022

ف: +97022429341

Email: yawoyez@yahoo.com

مدير عام وحدة مجلس المياه الوطني

ص ب: 2174 - رام الله

ت: +97022429022

ف: +97022429341

Email: ahmadhindi19@yahoo.com

سكرتير أول بمندوبية دولة فلسطين

ت: 33355665

ف: 33376186

السيد / أحمد محمد يونس هندي

السيد / تامر طيب عبد الرحيم

*دولة قطر:

معالي المهندس / عيسى هلال الكواري

العضو المنتدب بالإتابة

ص ب: 41 - الدوحة - قطر

ت: +97444845551

Email: ealkuwari@km.com.qa

نائب المندوب الدائم - سفارة دولة قطر

مدير شؤون شبكات المياه - مؤسسة كهرباء

ص.ب.: 41 - الدوحة - قطر

ت: + 9744845999

Email: aalmalki@km.com.qa

السيد / أسامة يوسف القرضاوي

المهندس / علي سيف المالكي

المهندس/ سيف محمد الحمد النعيمي

رئيس قسم المراسم

ص.ب: 41 - الدوحة - قطر

ت: + 9744845999

Email: salnaimi@km.com.qa

*** جمهورية القمر المتحدة:**

السيد/ جعفر عبد الله شيخ أحمد

السفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

2 ش طهران - الدقي - الجيزة

ت: 0121257635

المستشار الثقافي لدى السفارة

ت: 0184490798

سكرتير أول لدى السفارة

2 ش طهران - الدقي - الجيزة

ت: 0169472119

سكرتير ثان لدى السفارة

ت: 0106226986

Email: salimhaddafi@yahoo.fr

السيد/ علي زبير مزبي

السيد/ هذاف سالم محمد

*** دولة الكويت:**

المهندس/ عبد الخالق مراد

وكيل مساعد لتشغيل وصيانة المياه

ت: 25371331

جوال: 99027802

ف: 25371330

Email: agmorad@hotmail.com

مدير إدارة مشاريع المنشآت المائية

ت: 25371542

جوال: 65150242

ف: 25384519

E-mail: khaledalmutairi119@hotmail.com

khaledalmutairi119@yahoo.com

إدارة مكتب لمعالي وزير الكهرباء والماء

ت: 25371111-2

ف: 25371118/4

المهندس/ خالد جمعان المطيري

السيد/ أحمد مرزوق عبد الله العازمي

السيد / فهد جمعان زهران

مراقب التنسيق والمتابعة- وزارة الكهرباء والماء

ت: +9651850185

جوال: +96565971133

ف: +965253711118

E-mail: Fahadjh1@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

سعادة السفير الدكتور/ خالد زيادة

السفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

22 ش المنصور محمد-الزمالك-جمهورية مصر

العربية

ت: 0122551111

*الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

معالي المهندس / معتوق محمد معتوق

أمين اللجنة الشعبية العامة للمرافق

السيد/ عمر مصطفى المسلاتي

مدير عام التخطيط والدراسات بالشركة العامة للمياه

والصرف الصحي

ت: + 218912136911

ف: + 218214814496

E-mail: omar.almessallati@yahoo.com

مدير عام المشروعات-الشركة العامة لتخليه المياه

ت: +218912182784

E-mail: amrumi@yahoo.co.uk

مدير مركز البيانات والدراسات والأبحاث لمشروع

النهر الصناعي

ص ب : 641 بنغازي - ليبيا

ت: +218913844268

E-mail: abenidris@yahoo.com

مدير مكتب التعاون الفني باللجنة الشعبية العامة

ت+ف: +218213620831

E-mail: obushaf@yahoo.com

السيد/ سالم عبد السلام أبو شناق

*جمهورية مصر العربية:

معالي الدكتور المهندس/ محمد نصر علام

وزير الموارد المائية والري

ص ب: 12666

ت: +20235449447

ف: +20235449449(41)

E-mail: allam@mwri.gov.eg

نائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه

ت: +20244446180

ف: +20244447354

E-mail: hussam.fahmy@yahoo.com

رئيس قطاع مكتب معالي وزير الموارد المائية

ص.ب : 12666

ت: + 20235449420

ف: + 20235449430

Email : essam@mwri.gov.eg

المدير العام لهندسة المياه - بكتابة الدولة المكلفة

بالماء والبيئة

زنقة حسن بنشقرن أكدال - الرباط

ت: + 212537685870

ف: + 212537685864

E-mail: benbiba@water.gov.ma

مستشارة بالمندوبية الدائمة لدى جامعة الدول

العربية

10 ش صلاح الدين - الزمالك

ت: 0176113771

ف: 27361937

Email: benbiba@water.gov.ma

سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة

ت: 37491048

ف: 37489060

مستشار ثاني بالمندوبية

ت: 37491048

ف: 37489060

Email: medboba@maktoob.com

الدكتور/ حسام الدين صفوت عباس فهمي

الدكتور المهندس/ عصام عبد الله خليفة

* المملكة المغربية:

السيد/ مجيد بنبيبة

السيدة/ مليكة إدريس

* الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

السيد/ محمد ولد الطلبة

السيد/ السيد محمد ولد باباه

*الجمهورية اليمنية:

سعادة السيد/ صلاح عبد الفتاح إسماعيل

وزير مفوض - نائب المندوب الدائم لدى جامعة الدول
العربية

السيد/ أحمد يحي الضواحي

وزير مفوض بالمندوبية لدى جامعة الدول العربية
ت: 0192367555

السيد/ عبد الرحمن ماتع

المختص بالمندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

*المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة:

*المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد:

الدكتور/ عبد الله الدروبي

مدير إدارة الموارد المائية

ص.ب 2440 - دمشق - سوريا

ت: 00963115746893

ف: 00963115743063

Email: droubi@scs-net.org

*مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي:

السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

9 شارع المالكي - دمشق

ت: + 963113317874

ف: + 963113335252

Email: cofws@yahoo.com

السيد/ غالب سعد

نائب رئيس المركز

ت: + 963113317874

ف: + 963113335252

Email: ghal_saad@hotmail.com

الآنسة/ نهى الهرماسي

خبيرة في المركز

*المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

الدكتور/ محمود مدني

مستشار المدير العام للتغير المناخي والموارد البيئية
11 شارع المتحف الزراعي - الدقي - الجيزة -
القاهرة

ت : 20233365795 / 0105287312

ف : 20233365799

Email: rumedany@yahoo.com

الدكتور/ شعبان علي سالم

خبير سياسات زراعية

11 شارع المتحف الزراعي - الدقي - الجيزة -

القاهرة

ت : 20233365795 / 0105287312 +

ف : 20233365799 +

Email: shaban1963@yahoo.com

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

المهندس/ صالح موسي الجغدانف

مدير المكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة

ص.ب 348 المعادي 33 ش 14 المعادي -

القاهرة

ت : 20223583990 +

ف : 20223803880 +

Email: aidmoroc@yahoo.com

السيد/ مصطفى عبد المنعم اسماعيل

مساعد مدير المكتب الإقليمي

13 ش 14 المعادي

ت: 23583990

ف: 23803880

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكو)

السيد/ ابو القاسم البدوي

مدير إدارة العلوم والبحث العلمي

ش محمد الخامس - تونس - الجمهورية التونسية

ت : +21626058000

ف: +21671781875

Email: ahbadri2000@yahoo.co.uk / abnlgassemel.badri@alesra.org.tn

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

السيد/ نجيب الغياتي

مدير الثقافة والاتصال

ت: + 212537566052

ف: + 212537566012-13

Email: culture@isesco.org.ma

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري) :

الدكتور/ خالد محمود أبوزيد

المدير الإقليمي للموارد المائية

2 شارع الحجاز، مصر الجديدة، القاهرة، جمهورية
مصر العربية

ت: + 20224513921/2/3/4

ف: + 20224513918

Email: kabuzeid@cedare.int

أخصائي موارد مائية

المهندس/ محمد الرودي

2 ش الحجاز - روكسي - مصر الجديدة

Email: melrawady@cedare.int

البنك الإسلامي للتنمية

السيد/ غسان محمد حامد المرزوقي

مدير إدارة المياه والبيئة-المملكة العربية السعودية

ص ب. 5925 جده - 21432

ت : + 96626466810

جوال : + 966505606827

ف : + 96626467864

Emil : gmarzouki@isdb.org

البرلمان العربي الانتقالي

الدكتور/ عبد العزيز حسن أبل

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

ت: + 97339472211

ف: + 97317911160

Email: azizobul@gmail.com

الأمين العام المساعد

السيد/ طلعت حامد

مكتب البرلمان العربي بالقاهرة

السيد/ معتز عز الدين حسن

Email: moatazezz@gmail.com

الأكاديمية العربية للمياه

الدكتورة/ أسماء القاسمي

مدير عام الأكاديمية

ص.ب. 45553 أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة

ت: + 971506158002

ف : + 97124997245

Email: director@awacademy.ae

أمين عام الأكاديمية- أبوظبي

السيد/ ماجد المنصوري

ص.ب. 45553 أبوظبي

Email: malmansouri@ead.ae

***المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA)**

الدكتور/ أحمد عبد الرحمن المعصوم

نائب المدير العام

ص.ب 14660- دبي - الإمارات العربية المتحدة

ت: + 97143361100

ف: + 97143361159

Email: a.almasoum@biosaline.org.ae

مدير البرامج الفنية

الأستاذ الدكتور/ فيصل طه

ص.ب 14660- دبي - الإمارات العربية المتحدة

ت: + 97143361148

ف: + 97143361155

Email: f.taha@biosaline.org.ae

***الجلس العربي للمياه:**

الدكتور/ رؤوف عبد الرحمن درويش

عضو مجلس المحافظين

9 شارع المخيم الدائم ، الحي السادس ، مدينة

نصر - 11471 - القاهرة ، مصر

ت: + 20226382661

ف: +20226447109

Email: president@arabwatercouncil.org

raoufdarwish@dce-afd.com

مدير البرامج الفنية

الدكتور/ خالد محمود أبوزيد

9 شارع المخيم الدائم - الحي السادس - مدينة

نصر - القاهرة

ت: + 20224023276/53# 110

ف: + 20224043068

E-mail: kabuzeid@arabwatercouncil.org

***اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا):**

السيد/ محمد إبراهيم محمد الحمدي

مسؤول اقتصادي أول - قسم الموارد المائية

ص.ب 8575-11 رياض الصلح 2812 1107

بيروت - الجمهورية اللبنانية

ت : + 9611978524

جوال: +96171281032

ف : + 9611981510

Email: al-hamdi@un.org

***برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا:**

السيدة/ كريستين نوميكوس
المسؤول الإداري والمحلي لمكتب الاتصال
بالقاهرة

ت : +20223934046

ف: +23950119

Email: unep-allo@link.net

*** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)**

الدكتور/ عبد العزيز فاروق زكي
برنامج علوم المياه - مكتب اليونسكو بالقاهرة
8ش عبد الرحمن فهمي - جاردن سيتي - القاهرة
- جمهورية مصر العربية

ت : 010658138

ف : + 20227945296

Email: aa.zaki@unesco.org

*** البرنامج العربي للمياه للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :**

أ.د./ حسني خليل الخردجي
مدير البرنامج
كورنيش النيل - بولاق - مبنى التجارة العالمي

ت : 0165533734

Email: hosny.khordagui@undp.org

*** الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد):**

الدكتور/ عماد الدين عدلي
المنسق العام
ص ب.2 مجلس الشعب - القاهرة

ت: + 20225161245

ف: + 20225162961

E-mail: aoye@link.net

الأستاذ/ محمد محمود
نائب المنسق العام
ص ب.2 مجلس الشعب - القاهرة

ت: + 20225161519

ف: + 20225162961

E-mail: aoye@link.net

***الجمعية العربية لمرافق المياه:**

المهندس/ خلدون حسين أحمد خشمان

الأمين العام

ص.ب 962449 الرمز البريدي 11196 عمان

الأردن

ت : 0096265161900

ف : 0096265161800

Email: khaldon_khashman@acwua.org

***الاتحاد العربي للشباب والبيئة:**

السيد/ ممدوح رشوان

الأمين العام

15 شارع بني عقيل - سري القبة - القاهرة

ت : 0127175425

ف : + 20224541884

Email: eyde20@hotmail.com

مستشار الاتحاد العربي للشباب والبيئة

3 ش عبد المجيد بدوى العمرانية - الجيزة

ت : + 35864693

ف : + 358646933

Email: fathyscout@yahoo.com

***Stockholm International Water Institute:**

Mr. John Joyce

Project Manager

Tel:+46852213989

Fax:+46852213961

Email:john.joyce@siwi.org

***المعهد السويدي بالإسكندرية:**

السيدة/ مها جعنة

مستول برامج بالمعهد

ت: +2034855113

ف: +034873855

Email:Maha.Gaama@swedalex.org

info@swedalex.org

*** الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

الدكتور/ جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

ميدان التحرير - القاهرة - جمهورية مصر العربية

- ص.ب 11642

ت : 25779511 - 25752966-202+

مباشر: 20225796226+

ف : 25779546-25761017-25740331(+202)

Email: envsusdev.dept@las.int

إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

الإدارة العامة

السيدة/ إيناس عبد العظيم

السيدة/ ياسمين طعيمة

السيد / محمد عوض كنه

السيد/ وليد السيد العربي

الآنسة/ سناء عمر

مرفق رقم (2)

مجلس الوزراء العرب للمياه

الاجتماع الثاني

القاهرة يومي 1 و 2 جويلية 2010

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد المالك سلال

وزير الموارد المائية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية ، الرئيس الحالي للمجلس
الوزاري العربي للمياه.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة؛

السيدات والسادة الحضور.

نلتقي اليوم مجددا في إطار المجلس الوزاري العربي للمياه، لعقد الدورة الثانية له بغرض التباحث والتناقش والإطلاع على مدى تقدم تنفيذ التوصيات والنقاط المتفق عليها خلال الدورة الأولى المنعقدة بالجزائر في 29 جوان 2009.

إن ترأس بلدي لأشغال هذا المجلس طيلة الفترة الماضية فرض عليها بذل المزيد من الجهود لتفعيل العمل العربي المشترك، خاصة فيما يتعلق بإستراتيجية الأمن المائي التي كلفت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة بدولة الكويت الشقيقة يومي 19 و 20 يناير 2009 مجلسنا الموقر ببلورتها، وهو الشيء الذي عملنا جاهدين على تحقيقه من خلال النقاش الثري والفعال ، وكذا من خلال وضع حيز التنفيذ البنود و التوصيات المنبثقة عن مجلسنا الموقر، والتي ستمكننا لا محالة من ترشيد وعقلنة مواردنا المائية، وقد تم خلال هذه الفترة تحقيق العديد من المكاسب والأهداف، والتي من بينها:

1- التوصل للصياغة النهائية للإستراتيجية العربية للأمن المائي، التي كلف مجلسنا بإعدادها؛

2- التوقيع على مذكرة التفاهم بين مجلسنا الموقر والمجلس العالمي للمياه والتي تعد خطوة هامة ستمكننا من تحسين مردودية قطاعات الموارد المائية ببلداننا، من خلال الاستفادة من خبرة هذا المجلس؛
وبهدف تسهيل التواصل بين المجلسين، تم تعيين إطار سامي بوزارة الموارد المائية الجزائرية كنقطة اتصال، وكممثل لمجلسنا الموقر لدى المجلس العالمي للمياه؛

3- المشاركة في الفعاليات والتظاهرات العالمية بغية خدمة قضايانا، ومشاركتنا في أشغال المنتدى الوزاري الأورومتوسطي حول المياه المنعقد ببرشلونة يوم 13

أفريل 2010 خير دليل على ذلك ، حيث أكدنا خلال مشاركتنا على موقفنا الموحد في التصدي لسياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تمت الموافقة عليه بتاريخ 17 مارس من طرف كل الدول ، وهو ما يعد نجاحا سياسيا كبيرا لمجلسنا، يوجب علينا بذل المزيد من الجهود لدعم هذه القضية، قضية كل العرب، والتي طالما شغلتنا، وكذا مساندة هذا البلد لا سيما في الدفاع عن حقوقه في استعمال هذا المورد الحيوي؛

4- متابعة تكاليف القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية ، بحيث تم إعداد المشاريع الخمسة التفصيلية لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية بعد تدقيقها النهائي، إضافة إلى المشروع التفصيلي لحماية الحقوق المائية العربية؛

5- الإعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه المزمع عقده بمدينة مرسيلا بفرنسا في 2012؛ بحيث تم تقديم بعض المقترحات بهذا الشأن، كما تم تشكيل لجنة خاصة مهمتها الإعداد الجيد للمشاركة العربية في أشغال هذا المنتدى، وذلك حتى نعطي النجاعة اللازمة لأدائنا الجماعي، وحتى نتفادى المساهمة غير الفعالة التي طبعت مشاركتنا في المنتدى العالمي الخامس للمياه؛

6- تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية؛ بحيث تم في هذا الإطار القيام بعدة نشاطات أهمها التوقيع على مذكرة التفاهم بين مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، والمركز الدولي للبحوث في المناطق الجافة؛ وكذا إثراء مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بالملاحظات والآراء بما يتفق مع مصالح الدول العربية؛

7- الشروع في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى كتحديد اليوم العربي للمياه، أما بخصوص إنشاء الحساب الخاص بالمجلس الوزاري العربي للمياه، فقد تم بالفعل وقامت بعض الدول بتسديد مستحقاتها فيه بما فيها الجزائر وهنا أود أن أتوجه بالشكر إلى الدول العربية التي ساهمت في هذا الحساب؛

8- إعداد تقرير خاص عن الممارسات الإسرائيلية والعقبات التي تضعها لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في المياه؛ وكذا ملف آخر حول سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني؛

9- تفعيل التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى، وكذا مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ، وذلك قصد تعبئة الموارد المالية الخارجية لتمويل مشاريع المياه في البلدان العربية؛ بحيث تم، تنفيذاً لهذا البند، عقد اجتماع بالقاهرة يومي 12 و 13 أكتوبر 2009 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تم خلاله وضع أول مخطط لتمويل المشاريع المتعلقة بالمياه بالدول العربية، حددت قيمته ب ستة (06) ملايين دولار.

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة الحضور.

إنه ليشرفني في هذا المقام ، وضمانا لصيرورة العمل العربي ، وبعد سنين من العمل المتواصل، و التي لم تدخر الجزائر فيها أي جهد في سبيل وضع حيز التنفيذ توصيات وتكليفات مجلسنا الموقر ، الذي سخرنا له كل إمكانيات العمل الضرورية ، أن أسلم الرئاسة إلى معالي المهندس محمد النجار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية لمتابعة وتدعيم عمل المجلس، بغرض وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الإدارة المتكاملة لمواردنا المائية.

في الأخير، أوجه تشكراتي لكل أعضاء المجلس وخاصة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذا كبار مسؤولي هذه الهيئة الموقرة، مجددا لكم عزم بلادي، واستعدادها الكامل لتسخير كل الوسائل و الإمكانيات بغرض تحقيق هذه

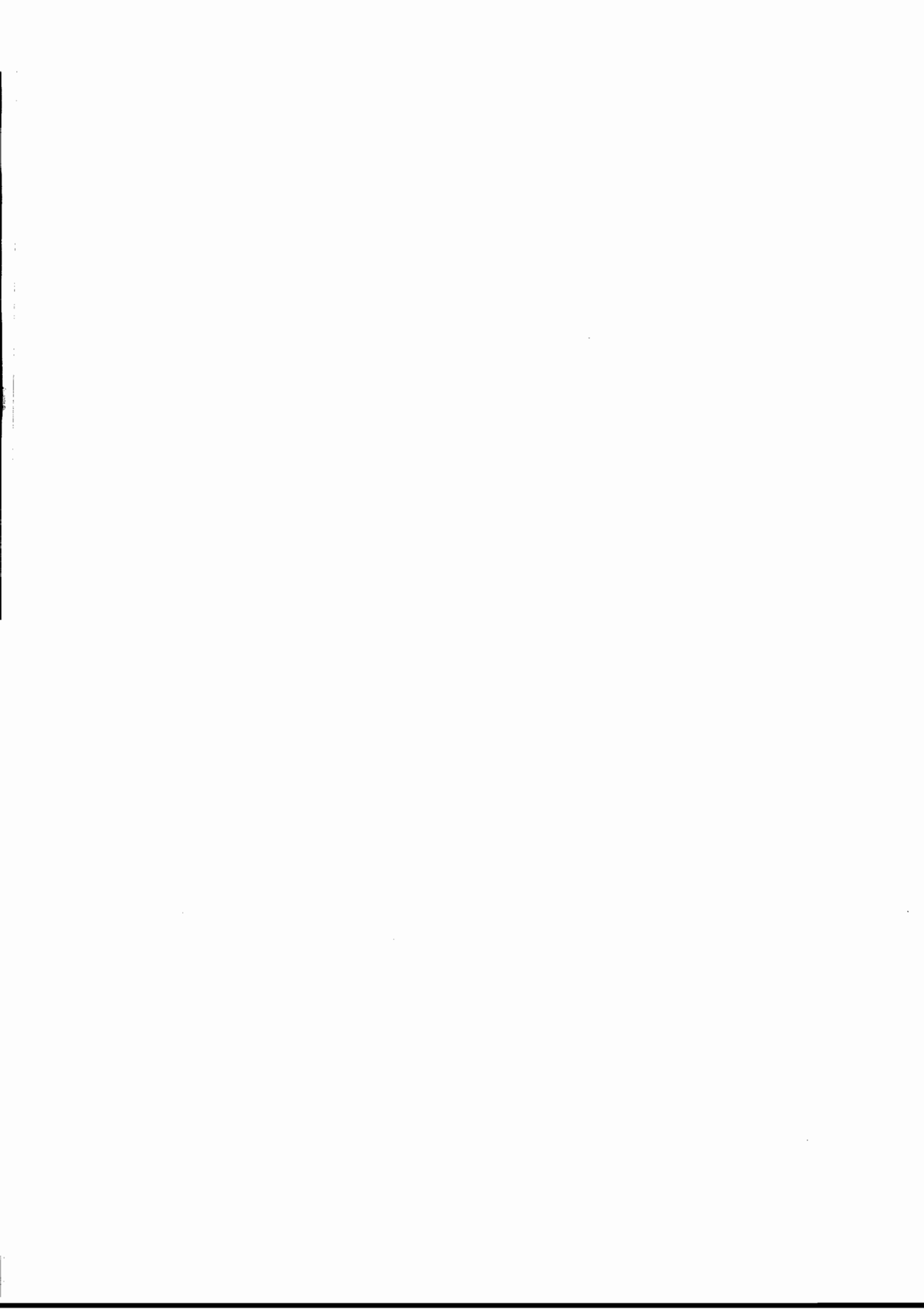
الأهداف ، والرقي بالعمل العربي المشترك، لا سيما في مجال الموارد المائية ، وهو الشيء الذي سنعمل وإياكم جاهدين على تحقيقه .

أختتم كلمتي هذه، متمنيا كل النجاح لأعمالنا، كما أشكركم على اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



مرفق رقم (3)



**كلمة معالي المهندس / محمد النجار
وزير المياه والري – بالمملكة الأردنية الهاشمية**

**في افتتاح أعمال
الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه**

(مقر الأمانة العامة للجامعة 2010/7/1)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي الأخ الكبير عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية

السادة أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

أيها الحضور الكريم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يشرفني أن أكون بينكم في هذا اليوم الأغر وأن أنقل
لحضراتكم خالص تقدير واحترام المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً
وحكومةً وشعباً ولأعرب لكم عن عميق الامتنان والتقدير
لمشاركاتكم الكريمة في هذا الجهد العربي الطيب، فنحن نلتقي اليوم
لبحث واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه أمتنا العربية ألا
وهي المياه، كما تعلمون فإن المياه العربية تواجه تحديات كبيرة
تعرض نهضة أمتنا وتقدمها نحو غدها المشرق لتكون كما أرادها
الله سبحانه وتعالى في قوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس) صدق
الله العظيم، مما يحتم علينا شحذ الهمم وحشد كل الطاقات للوصول
إلى مستوى طموح مواطننا العربي في شتى أنحاء الوطن العربي
الكبير.

المياه لم تعد قضية وطنية ولا إقليمية للدول، بل قضية عالمية تؤرق الجميع لما لها من أهمية في التطور والازدهار خاصة في الواقع الذي يعيشه العالم من احتباس حراري وتزايد الشح المائي واستنزاف الموارد المائية في غياب للإدارة الحديثة وترشيد الاستهلاك وكل ذلك في ظل صراعات سياسية وإقليمية عكست واقعها على مفاهيم الحقوق المائية المشتركة.

معالي الأمين العام

الأخوة والأخوات الحضور الأكارم،،،

إن منطقتنا العربية برغم كل ما حباها الله من نعم وخيرات إلا أنها تعاني من نقص واضح في مواردها المائية إذا أن ما يزيد على 70% من مصادر المياه تأتي من خارج المنطقة العربية فالوطن العربي يشكل 15% من مساحة العالم ولكن أمطاره لا تتجاوز 2% من كمياتها الكلية وموارده من المياه المتجددة لا يتجاوز 1% وتزداد التخوفات يوماً بعد يوم من ارتفاع الدول العربية التي تواجه ندرة مياه، فالآن 19 دولة تقع تحت خط الفقر المائي مع تراجع معدلات الهطول المطري والتي يحذر الخبراء من وصولها إلى نسبة 40% في المستقبل العربي، فالشح المائي ناقوس يدق بخطر داهم على أمتنا مع تزايد الأطماع من بعض الدول التي ترى أن لها حقاً بالتصرف بالمياه كيفما تشاء سواءاً

كانت أو لم تكن دول منبع في بعض الأحواض المائية، لذا فنحن مطالبون اليوم بتبني إستراتيجية للأمن المائي العربي لإيجاد الحلول الناجحة لمشكلات المياه العربية كوحدة واحدة، من خلال تبني سياسات واضحة قابلة للتطبيق وتقاسم المياه الإقليمية وتنسيق جميع الجهود والدفع بالمشاريع الحيوية إلى حيز الوجود وتنفيذ مبادرات عربية تعتبر المياه أولوية وطنية أمنية لجميع الدول، وزيادة الاستثمارات العربية العربية في مشاريع المياه لمساعدة الدول الأقل حظاً على مواجهة احتياجاتها جنباً إلى جنب مع تطوير الإدارات المائية وتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق جميع الجهود الحكومية العربية والعربية الدولية.

وتشير الدراسات إلى قيام إسرائيل ما يزيد على 80% من الأحواض الفلسطينية المائية و28% من المياه اللبنانية إضافة إلى مياه الجولان السوري المحتل ورافد اليرموك التي يصب في بحيرة طبريا، لذا فلا بد من إطلاق حملة عربية دولية للتعريف بهذه القضية المائية العربية إضافة إلى متابعة أهداف الألفية فيما يتعلق بالإمدادات المائية واعتماد معايير واضحة ومؤشرات موحدة للمياه في جميع دولنا العربية.

معالي الأمين العام

الأخوة والأخوات الحضور الأكارم،،،

إن القطاع الزراعي في الوطن العربي يستهلك ما يقرب من 90% من كميات المياه المستخدمة في الوطن العربي إلا أن الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي تقدر بالمليارات.

إن التحدي الذي يواجهه الوطن العربي لا يكمن فقط في شح الموارد وقلة نصيب الفرد وإنما في ارتفاع كلفة الاستثمار في هذه المصادر وخاصة غير التقليدية إضافة إلى عدم كفاءة استغلال المصادر المائية وقصور التشريعات التي من شأنها المحافظة على المصادر المائية وعلى ديمومتها إضافة لغياب المشاركة الشعبية الحقيقية للشرائح المستهلكة كافة في ترشيد الاستهلاك والحفاظ على المياه وتطبيق سلوكيات الاستخدام الأمثل للمياه مع غياب التعاون والتنسيق بين الدول العربية وخاصة في المصدر المائي والتي نوصي دائماً بأهمية إجراء الدراسات المتعلقة بالواقع الجيولوجي والهيدرولوجي.

هذا كله يفرض علينا جميعاً تحديات كثيرة أهمها تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة والمثلثي للقطاع المائي واستخدام التكنولوجيا المتطورة لترشيد الاستهلاك وخاصة في قطاع الري

كذلك تعزيز وتوسعة قاعدة التوعية المائية لدى مستخدمي المياه وخاصة في القطاع الزراعي حول الطرق والوسائل والأدوات الأكثر تطوراً في الاستهلاك المائي.

الحضور الأفاضل،،،

إن المتمحص لبنود جدول الأعمال لهذا الاجتماع وأهميتها على المستوى العربي يجد وبشكل واضح مدى الإدراك والوعي لحقيقة الواقع المائي العربي وتحدياته والتفهم الأعمق لأهمية مواجهة هذه التحديات وفق أدوات عملية وأفكار شاملة تمكن الدول العربية من التكامل والتعاون لمعالجة هذه التحديات. وما اجتماعنا هذا إلا لبلورة موقف ورؤى عربية موحدة في إطار الاهتمام والحرص الكبير اللذين توليهما منظومة العمل العربي المشترك لموضوع المياه بمختلف أبعاده السياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية.

فتطور إستراتيجية مائية عربية وتوفير فرص تطبيقها خطوة رائدة في مسيرة العمل العربي من جهة ومن جهة أخرى تذليل الصعاب لمعالجة التحديات المائية لكل دولة وهذا بطبيعة الحال يفرض علينا ضرورة التنسيق والعمل المشترك باعتباره فائدة للجميع خاصة ونحن نتطلع لتحقيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه

والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية
وبنفس الوقت المحافظة على ديمومة المصادر المائية وخاصة
الجوفية المشتركة.

اليوم.. عين الكثيرين تنظر إلينا فهذا الاجتماع هو محط الأمل
والرجاء فلنعمل... يداً بيد... لنكون صناع غد عربي مشرق ولا
يفوتني أن أعرب عن كل التقدير لكل الجهود الخيرة التي بذلت
وستبذل لإعلاء الشأن العربي وخاصة في مجال المياه ولكل من
أسهم في إنجاح هذا المؤتمر الذي بعونه تعالى سيكون انطلاقةً
حقيقيةً نحو المتابعة والمثابرة والإنجاز العربي وعنوانا لكل نجاح.

اسمحوا لي أن أعرب لمعالي الأخ الكبير الأستاذ عمرو موسى
عن عميق الامتنان والتقدير لمواقفه العربية الرائدة ولمعالي
الأستاذ عبد الملك سلال على حسن إدارته وجهوده المشكورة خلال
ترأسه للدورة الأولى للمجلس الوزاري العربي للمياه ولكم جميعاً
ولكم جميعاً ولكل الجنود المجهولين في قطاعات المياه العربية
الذين يصلون الليل بالنهار في كافة المواقع.

وفقتنا الله وإياكم لأحسن العمل وأصدقه لخدمة أمتنا وأهلنا.
قال تعالى (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

مرفق رقم (4)





الأمانة العامة
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

كلمة

معالي الاستاذ/عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في افتتاح أعمال

الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 1-2010/7/2)



شكراً سيادة الرئيس..

أود في البداية أن أعبر عن كل التقدير لأخي الأستاذ عبد المالك سلال وزير الموارد المائية بالجزائر بمناسبة انتهاء دوره في الرئاسة، وتقديراً للدور الذي قام به في رئاسة المجلس الوزاري العربي للمياه، وأيضاً أود أن أهنيء أخي الأستاذ محمد النجار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية متمنياً دورة ثرية تعود بالفائدة على شعوب العالم العربي وبخاصة في هذا الموضوع الدقيق الخطير والذي تتصاعد أهميته يوماً بعد يوم، وأود أن اشكر معالي الوزير الأردني على خطابه.

لقد كنت أزمع أن أقول كلمة ترحيبية إلا أن حديث الوزير شجعني لذكر بعض الملاحظات التي سوف أذكرها باختصار:

حين يقول الوزير أن 19 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي، وحين يشار إلى تراجع نسبة الأمطار وأشير معه إلى الآثار المتوقعة غير المضمونة لتغير المناخ، وحيث يشير إلى ارتفاع الكلفة في تجديد المصادر والحصول على المياه، فإنه يقرع أجراساً يجدر أن نقرعها معه حتى يتنامى الوعي لدى الناس بخطورة هذا الأمر، والمجلس الوزاري للمياه صاحب مسؤولية كبيرة في هذا الإطار، خصوصاً مع الملاحظة التي ذكرها الرئيس عن غياب التنسيق المائي العربي.

وقد أنشئ هذا المجلس وهو في دورته الثانية وبه من الوزراء الأكفاء المتخصصين والأجهزة المعاونة ويمكن أن ينشأ مساراً للتنسيق والتشاور والتدارس من النواحي القانونية ومساعدة الدول العربية بعضها البعض في مواجهة المشاكل المائية التي لها جوانب مختلفة سياسية وقانونية وفنية بالإضافة إلى ما استجد على العالم من تغيرات مناخية سوف تؤثر هي الأخرى في هذا الموضوع.

هذا الموقف أو هذا الوضع يجعلني أيضاً أثير موضوع تحلية المياه وضرورة اللجوء إلى الوسائل التقنية الجديدة في تحلية المياه وعلى رأسها الاستخدام السلمي للطاقة النووية في تحلية المياه.

نفس الموقف بالنسبة للكهرباء، ونفس الموقف بالنسبة لأمر كثيرة أخرى والعالم العربي متأخر، بعضه ربما ممنوع من اللجوء إلى هذه المصادر الهامة لتوليد الطاقة وتحلية المياه.

الحقيقة أن المجلس بدأ بداية طيبة جداً، وبداية إيجابية جداً، وأظهر رؤية واضحة، ومقاربة موضوعية للتعامل بصورة فعالة في موضوع تنمية الموارد المائية تقليدية وغير تقليدية، وأفهم من جدول الأعمال أن هذا المجلس سوف يستمع اليوم على تجربة المملكة العربية السعودية، وتجربة الجماهيرية العربية الليبية في تحلية المياه، كما ينتظر أن تقدم جمهورية العراق أيضاً تقريراً عن واقع المياه في العراق.

إذاً عرض المشاكل المائية في كل دولة عربية، توعية الآخرين بها وبأبعادها، من المهم أن يكون بنداً دائماً ومستمراً على هذا المجلس لأنه يؤدي إلى حصر الصعوبات، والتشاور في كيفية التعامل معها والمساندة في ذلك، كما أن التعاون بين الدول العربية في استغلال الأحواض المائية المشتركة من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية أمر مهم وجدير بالمتابعة وبالتشجيع.

ومن الجدير بالذكر أننا اطلعنا خلال الدورة الأولى للمجلس على التجربة الجزائرية التونسية الليبية، واليوم هناك فرصة للتعرف على التجربة الأردنية السعودية والأردنية السورية وكذلك السورية اللبنانية، ثم هناك موضوعاً آخر مهم هو بناء القدرات التفاوضية للمفاوض العربي في إطار موضوع المياه ومصادرها خصوصاً مع الظروف الجغرافية التي تجعل الدول العربية دول مصعب وليست دول منبع.

ويحتاج الأمر إلى برامج تدريبية لدراسة المصادر القانونية والموقف القانوني الدولي من موضوع المياه، وهذا شئ مهم بصرف النظر عن أي وسائل أخرى أو مواقف أخرى، فالدراسة والتعرف على وتحديد الموقف القانوني يساعد في موضوع التفاوض، وسيكون لموضوع المياه أولوية كبيرة في العمل الدولي في السنوات القادمة يخلق مجالات للتفاوض، وربما قوانين جديدة يجب الاستعداد لها من الآن.

وينبغي علينا ونحن في إطار تجديد المنظمة لأن تصبح أكثر فاعلية بعد نحو 10 سنوات من محاولة نفض الغبار من وجه الجامعة، وعلاج الكثير من أمراضها، فيجب أن يكون هناك في البناء الجديد مفوض للمياه لمتابعة الموضوع الذي تتابعونه، حتى يصبح عوناً لكم وللمساعدة في هذه الموضوعات وتجميعها والإشراف عليها، وبناء الأجهزة، ومتابعة الاجتماعات الخاصة بهذا، في إطار التعاون مع وتلقي توجيه هذا المجلس.

وأعتقد أنه ربما ترون أنه في اجتماع القمة العربية القادم سواء في دورته العادية أو في دورته التنموية التي ستعقد في أوائل العام القادم، لأن الاجتماعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية تعقد قمة كل سنتين، والمرة الأولى كانت في الكويت، والمرة القادمة في مصر في 2011، قد ترون أن يكون هناك تقرير متابعة منكم بملاحظاتكم بمقترحاتكم بتوصياتكم يعرض على القمة القادمة.

طبعاً القمة الماضية تعاملت مع هذا الموضوع ولكن تقرير متابعة بمقترحات وتوصيات في هذا الإطار خصوصاً في تصاعد الاهتمام به يكون شئ مطلوب ويقع في خضم وفي جوهر موضوعات التنمية.

القمة التنموية السابقة عقدت في الكويت في يناير 2009 وكلف المجلس الوزاري للمياه بوضع استراتيجيتها للأمن المائي في المنطقة العربية، وكذلك مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، استراتيجية بصدد الانتهاء منها.

وأتوجه بالشكر للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومركز الدراسات المائية وجميع الجهات العربية المعنية بالمياه والمنظمات العربية والإقليمية على الجهد الذي قامت به في هذا الإطار، نحن نريد أن يعلم الرأي العام كله والناس في العالم العربي بأن هناك استراتيجية للمياه نرجو أن ننتهي منها ونبلورها ونعرضها على القمة نصدرها ونبدأ بمتابعتها وتنفيذها، وكذلك بالإدارة المتكاملة للموارد المائية التي سوف نعمل مع مؤسسات التمويل العربية والتنسيق مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

السيدات والسادة...

هذا المجلس ولو أنه لا يزال في دورته الثانية إلا أنه هناك متابعة كبيرة من الرأي العام له، وبما سوف يشير به ويقترحه من إجراءات تتعامل مع موضوع المياه وأزمته التي بدأت تشعر بها الناس، هذه القصة تحتاج إلى الوعي بأبعادها وطرق علاجها، ويقدر ما أننا ينبغي أن نقرع أجراس الخطر يجب أيضاً أن نشرح أن لكل أمر علاجاً، وأن العلاج الذي يقترحه مجلس وزراء المياه هو بالشكل الذي يمكن أن تتفضلوا بطرحه ليس فقط داخل هذه القاعة وفي داخل المنتديات الرسمية وإنما لابد من طرح واضح للرأي العام العربي من جانبكم في هذا الإطار.

أتمنى لهذه الدورة النجاح وأعتقد بأن البداية مشجعة جداً والأزمة متصاعدة والمسئولية كبيرة وأنتم أهل لها وأتمنى لكم التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

مرفق رقم (5)



كلمة معالي وزير الموارد المائية لاجتماع الدورة الثانية للمجلس
الوزاري العربي المنعقد للفترة من ١ - ٢ تموز / ٢٠١٠ في مقر
الجامعة العربية بالقاهرة

أصحاب المعالي الوزراء المحترمون ...

السيدات و السادة الحضور ...

تحية طيبة ...

أود إن أعرب عن جزيل شكري وامتناني الى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى والقائمين على هذا الاجتماع لتوجيههم الدعوة لنا للمشاركة لمراجعة ما تم التباحث والاتفاق عليه في الاجتماع الأول .

يعتبر موضوع المياه من أهم عوامل التطور في المجالات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية نظراً لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي والضمانة الأساسية لاستمرار عملية التطور والتنمية المستدامة في البلدان العربية ، ولا يخفى على حضراتكم ما يعانيه العراق في الوقت الحاضر من ظروف شحة المياه نتيجة تزايد الطلب على هذا المورد الهام بصورة متسارعة جراء تنفيذ مشاريع الخزن والري في دول منابع الانهر المشتركة (تركيا وايران) دون التشاور مع دول المصب ، والتزايد السكاني ، واقتران ذلك مع التغيرات المناخية الامر الذي اثر سلباً وبشكل كبير على الواردات المائية القادمة الى العراق ، حيث انخفضت نسبة الواردات في نهر الفرات خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الى ٤٩% و ٤٣% على التوالي وفي نهر دجلة وروافده ٣٨% و ٤٩% أما خلال السنة الحالية ولغاية ٦/١ منها فقد كانت نسبة الواردات في نهر الفرات ٣٥% ونهر دجلة ٨٥% مقارنة مع المعدل العام ، على العكس مما كان عليه الوضع المائي في العراق في فترة الثمانينات من القرن الماضي ، حيث كانت ترد كميات مناسبة من المياه كان لها الاثر الايجابي في تأمين المتطلبات المائية لمختلف القطاعات .

ونتيجة لذلك اضطر العراق الى تقليص المساحات الزراعية ونسبة ٥٠% تقريباً خلال عام ٢٠٠٩ ، كما تردت نوعية المياه الواردة اليه وارتفعت نسبة الملوحة الى نسب عالية جداً وخاصة في أعالي نهر الفرات حيث وصلت الى أكثر من ١٠٠٠ جزء بالمليون بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٨٠ جزء بالمليون ، كما وصلت نسب الملوحة في نهر شط العرب الى ١٠٠٠٠ جزء بالمليون نتيجة لقيام إيران بتحويل مياه نهري الكارون والكرخة اللذان يعتبران المصدر

الرئيسي لتغذية شط العرب ، كما الفت ظاهرة التصحر بظلالها القاتمة على الواقع الزراعي والبيئي في العراق التي برزت نتيجة للاسباب الانفة الذكر ، حيث اصبحت هذه الظاهرة حالة اقليمية تعاني منها اغلب دول المنطقة وهو ما يستوجب التعاون للقضاء عليها ومعالجة اثارها .

أن العراق لا يعارض توجه الدول نحو الاستفادة من مواردها الطبيعية في تنمية وتطوير مجتمعاتها واقتصادها إلا أن ذلك يجب أن يراعي قاعدة عدم الأضرار بالحقوق التاريخية لدول المصب وبما ينسجم مع قواعد القانون الدولي .

أن وزارة الموارد المائية العراقية تضطلع اليوم بدور أساسي في تجهيز المياه للاغراض الزراعية والبلدية والصناعية وتوليد الطاقة الكهرومائية حيث تقوم بإدارة وتشغيل ٢٥ سد وسدة رئيسية في عموم البلاد ، كما ان الانجاز الكبير الذي يحسب لوزارتنا هو مواجهتها للشحة الكبيرة التي حدثت خلال السنوات الثلاثة المائية حيث قامت بعدد من الاجراءات المهمة التي اسهمت في التقليل من اثارها على الواقع المائي في البلاد ومنها تقليل المساحات الزراعية الى مستوى يتلائم مع وضع الواردات المائية ، واعتماد طرق المناوبة في تأمين الحصاص المائية للمشاريع والاراضي الزراعية ، ترشيد استهلاك المياه في مختلف القطاع وخاصة الري وذلك من خلال استخدام اساليب الري المتطورة كالرش والتنقيط .

وبالرغم الظروف الصعبة التي مر بها بلدنا في السنتين الماضيتين فقد حققت الوزارة الانجازات الآتية :-

- الاستمرار في أعمال استصلاح الأراضي وإنشاء المبالز لزيادة مساحة الأراضي الزراعية في المشاريع الاروائية المختلفة ، كما اجريت عمليات الصيانة لشبكات الري والبزل في عموم البلاد والبالغة اطوالها (١٢٨) الف كم ، وكذلك الاستمرار بالعمل في اقامة المبالز الرئيسية لنقل مياه البزل الى المصب العام وبعيداً عن مصادر المياه العذبة.
- صيانة وتاهيل ٢٧٥ محطات الضخ لتوفير المياه للاراضي والمشاريع الاروائية .
- إنشاء عدد من السدود في مختلف مناطق البلاد لتأمين المتطلبات المائية للاغراض الزراعية ومياه الشرب في تطبيق عملي لعملية حصاد المياه .

- كرى الانهار وقنوات الري والبزل من الترسبات وبواسطة كراعات حديثة وتقدر نسب الترسبات التي تم رفعها بحوالي (٢٥٠) مليون م^٣، ومكافحة الاعشاب المائية الضارة مثل الشمبلان و زهرة النيل التي تكون مصدراً خطراً لتكاثر الادغال الضارة .
 - الاهتمام بموضوع التشجير في مواقع السدود والسدات في مختلف مناطق العراق للمساهمة في مكافحة التصحر ومنع انجراف التربة وزيادة الرقعة الخضراء وتحسين البيئة .
 - حفر الآبار المائية في المناطق النائية والبعيدة عن مصادر المياه السطحية لاستخدامها في سد حاجة سكان هذه المناطق .
 - إدخال التكنولوجيا الحديثة واعتماد استخدام الأساليب الحديثة في الري مثل (التنقيط والرش) بما يضمن الحد من هدر المياه وتلوثها .
 - اقامة محطات (رائدة) لتشجيع مشاركة مستغلي الارض مع ادارة المشاريع لتحقيق الاستخدام الامثل للمياه .
 - تغطية معظم المواقع المهمة على الانهر الرئيسية بمحطات لقياس ورصد التصاريح والنوعية حيث بلغت حوالي (١٠٨) محطة ويهدف تقنين استخدامات المياه ومواجهة زيادة الملوحة في مياه الانهر .
 - المساهمة في عملية إنعاش الاهوار، هذا النظام البيئي المتميز وحماية الإرث الثقافي – الاجتماعي لهذه المنطقة ، إذ تعتبر وزارتنا أن إعادة إنعاش الاهوار هي جزء متمم للعملية الأوسع لتطوير إدارة الأنظمة المائية في العراق .
 - الاستمرار في تحسين الواقع العلمي للعاملين في الوزارة من خلال اقامة الدورات التدريبية وورش العمل المختلفة وزجهم فيها .
- ولغرض تحديد بعض القضايا الهامة لمناقشتها في هذا الاجتماع نبين النقاط الآتية :-
- ضرورة بلورة موقف مشترك وواضح للدول العربية من قضايا المياه العربية ومساندة المساعي العراقية الرامية الى ابرام اتفاقيات مع دول جواره تهدف الى ضمان القسمة العادلة والمنصفة لمياه الانهار الدولية المشتركة .
 - دعوة الدول العربية الى المصادقة والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ باعتبارها الاطار القانوني المناسب التي يمكن الاستناد عليه في ادارة الاحواض المشتركة .

- دعم التطبيق الإقليمي والدولي للاتفاقيات الدولية في مجالات المياه المختلفة مثل اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واعتمادها كأساس قانوني وفني لاطر التعاون المشترك و تطوير وتطبيق برامج العمل القائمة .
 - تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما فيها أحواض الأنهار ومستجمعات المياه الجوفية وفق أحكام قواعد واعراف القانون الدولي والاتفاقيات القائمة ، ويتضمن ذلك تطوير التشريعات القانونية المحلية والدولية وتعظيم الاستفادة من الأنشطة القائمة على هذه المجاري المائية بين دول المنابع والمجرى الأوسط والمصببات .
 - تعزيز وتنسيق المواقف العربية والاقليمية في المحافل الدولية المعنية بالقضايا المتعلقة بالموارد المائية ومكافحة التصحر بما يتفق والمصالح الوطنية لكل بلد .
 - تدعيم وتعزيز بنية المؤسسات التي تعنى بمجال إدارة وتنمية موارد المياه في الدول العربية بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة للقيام بدورها .
 - رفع خبرات الملاكات العاملة في مجال الموارد المائية بهدف الرفع من كفاءات الموارد البشرية لتمكينها من تنفيذ البرامج والسياسات المائية وذلك بتنظيم عدد من البرامج والدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الدول العربية .
 - دعم جهود تحسين الصحة العامة من خلال توفير الماء النظيف للسكان وتوفير أنظمة الصرف الصحي ومنع التلوث بكافة أشكاله.
- وختاماً اكرر شكري لمعالي الامين العام للجامعة العربية ولاصحاب المعالي الوزراء واصحاب السعادة ممثلي الدول والمنظمات المشاركة ونأمل ان يثمر هذا الاجتماع على نتائج خيرة لبلداننا وشعوبنا .
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

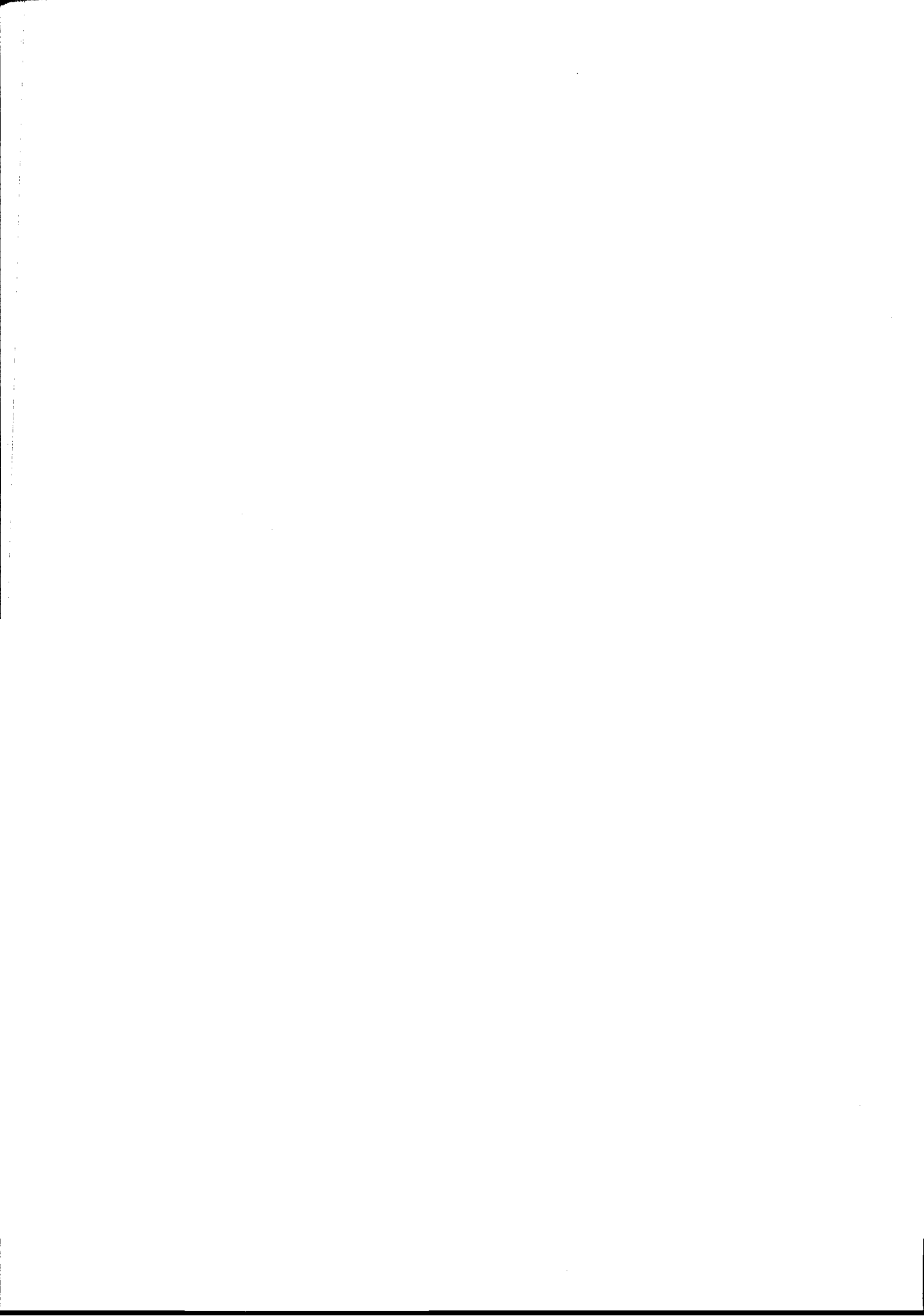
مرفق رقم (6)





نسخة معدلة

الاستراتيجية العربية للأمن المائي
في المنطقة العربية لمواجهة التحديات
والمطالبات المستقبلية للتنمية المستدامة
2030 - 2010



الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية

لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة

2030 - 2010

ملخص

تلخص الاستراتيجية العربية للأمن المائي التوجه العربي المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي تمثل برنامجاً طويل الأجل، وآلية عملية، للتغلب على تحديات المستقبل في ميدان تنمية وإدارة الموارد المائية، المعروفة في المنطقة العربية بمحدوديتها، وتباين توزيعها الجغرافي، وزيادة المنافسة على استخداماتها، إضافة إلى أشكاليات منابع ومجري ومصبات العديد من الروافد والأنهار - بما فيها الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة - والطبقات الحاملة للمياه الجوفية، وخضوعها لتقسيمات سياسية وإدارية مختلفة سواء بين الدول العربية أو بين دول عربية وغير عربية مجاورة، فضلاً عن وقوع بعض المنابع والموارد المائية تحت الاحتلال. إن الاستراتيجية هي الإطار الذي يسترشد به، ويعمل من خلاله، المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي تأسس استجابة للمتغيرات الجديدة على صعد الأمن المائي والغذائي، ومستجدات التغيرات المناخية وانعكاساتها على المنطقة، والذي كلف من قبل القمة الاقتصادية العربية في الكويت عام 2009 بتطوير استراتيجية الأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

لقد كلف المجلس الوزاري العربي للمياه، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بوضع مسودة استراتيجية الأمن المائي ومراجعة وتنسيق ملاحظات الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية حول الوثيقة بعد تعميمها من قبل الأمانة الفنية للمجلس. وقد عرضت مسودة الاستراتيجية على الاجتماع الأول للمجلس الوزاري العربي للمياه في الجزائر في حزيران 2009، ثم على اجتماع المكتب التنفيذي في كانون الثاني - يناير 2010 في القاهرة، ومن ثم أحيلت إلى لجنة خبراء من الدول والمنظمات العربية لإجراء التعديلات المناسبة وتحسين وثيقة الاستراتيجية وإعدادها بصورة نهائية لاعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في القاهرة في تموز/يوليو 2010.

تهدف الاستراتيجية العربية للامن المائي اساسا الى تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لمتطلبات المستقبل، وبذلك تتحقق جملة اخرى من الاهداف الكبرى يمكن اختصارها بثلاث ميادين وهي:

اولا: الميدان الاقتصادي والتنموي المتعلق بتقديم خدمات المياه لاغراض الشرب والزراعة والصرف الصحي، بما يتضمنه من تمويل واستثمارات، او توطين التكنولوجيا وتطبيق اسس الادارة المتكاملة للموارد المائية وتنمية الموارد المائية غير التقليدية.

ثانيا: الميدان السياسي وخاصة المتعلق بحماية الحقوق العربية في المياه تحت الاحتلال او في المياه المشتركة مع الجوار الاقليمي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة، اضافة الى تنفيذ التزامات الدول العربية ضمن اهداف الالفية.

ثالثا: ميدان التطوير المؤسسي وتنمية القدرات البشرية والفنية وتنمية الوعي الاجتماعي والفردى بمشكلة المياه في المنطقة بما فيها البحث العلمي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ذات الانعكاسات البيئية وغيرها.

ان استراتيجية الامن المائي تستند على محاور رئيسية، وتؤشر الى خصائص الموارد المائية في المنطقة باعتبار ان حوالي ثلثي الموارد المتاحة تنبع من خارج الحدود العربية، وان المنطقة تواجه عجزا مائيا واضحا يزيد مع الزمن نتيجة النمو السكاني والتغيرات المناخية ومتطلبات التنمية الاخرى، وهي تعتمد على، وتتكامل مع، مرجعيات عديدة اعتمدها منظومة العمل العربي المشترك ومنها ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستراتيجية التنمية العربية المستدامة، ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية المستندة على الالتزامات الناتجة عن قمة الارض في جوهانسبرغ 2002 واهداف الالفية، وغيرها من استراتيجيات وطنية او اقليمية اخرى.

ان استراتيجية الامن المائي العربي تؤشر الى ان المنطقة العربية تواجه تحديات مشتركة، ومشكلات متشابهة عابرة للحدود الوطنية، وهي توجب تجميع وتعزيز القدرات والخبرات العربية في اطار السعي لتحقيق التكامل العربي، وتقليل التمايز النسبي بين البلدان العربية، وتفعيل المؤسسات المشتركة، وأن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب الاسهام التطوعي الفعلي لجميع الاطراف، اذ انها لن تتحقق الا بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات والوزارات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية، ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة، وكذلك المنظمات الاقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه.

ان الاستراتيجية العربية للأمن المائي ليست قالباً جامداً بل دليلاً للعمل العربي المشترك يغطي فترة تمتد حتى عام 2030 على ان تتم مراجعتها كل خمسة اعوام وفق مؤشرات دقيقة للأداء يمكن قياسها ومراقبتها وبالتالي مراجعة الاستراتيجية في ضوءها.

أولا : مقدمة

الماء هو أكسير الحياة وهو حق لكل البشر على وجه هذه البسيطة التي نحيا جميعا من ثرواتها إنطلاقا من ذلك فقد تداعت مؤتمرات القمة العالمية التي انعقدت حول البيئة في دعوة كافة دول العالم لضمان تأمين مياه الشرب النظيفة لكافة السكان على مراحل متعددة وفقا لما أصبح يعرف بمبادئ الألفية الثالثة .

ومن المعروف أن الماء يشكل الركن الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة وفي المنطقة العربية بصورة خاصة بسبب امتداد معظم اراضيها عبر مناطق جافة وشبه جافة تتميز بندرة في الأمطار وبالتالي ندرة في الموارد المائية المتاحة إضافة إلى تكرار في دورات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية التي بدأت تسود على مستوى العالم والمنطقة العربية ليست بمنأى عنها وماينجم عنها من نقص وتفاوت في معدلات الأمطار تنعكس في نتائجها سلبا على الموارد المائية من جهة وعلى الانتاج الزراعي من جهة ثانية مما يزيد من تفاقم الأزمة المائية وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أصلا عدد من الدول العربية وخاصة في المناطق الريفية ويتسبب ذلك في زيادة انتشار الفقر بين سكان الريف واضطرابهم للهجرة إلى المدن للبحث عن عمل مما ينجم عنه نقص في اليد العاملة في الزراعة وبالتالي تدهور في الانتاج الزراعي نتيجة إهمال الأراضي الزراعية مما يعرضها للتصحّر والانجراف .

إنطلاقا من هذه الأهمية للماء في المنطقة العربية فقد أصدرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت في عام 2009 قرارها رقم 8 د.ع. (1) - ج 4 - 2009/1/20 المتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة الذي كلف بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد مقترح وثيقة لهذه الاستراتيجية تم عرضها على المجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعات دورته العادية الأولى في الجزائر في منتصف عام 2009 الذي أدخل عليها بعض التعديلات لتعرض مجددا على المجلس التنفيذي لمجلس وزراء المياه العرب المنعقد في القاهرة خلال الفترة 2010/1/28-27 الذي أوصى بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعادة صياغتها وإعدادها بشكلها النهائي .

تأتي هذه الاستراتيجية لتشكّل بوتقة عمل مشتركة تنصهر فيها الخبرات العربية المتاحة والمؤسسات المائية الوطنية لمواجهة الأزمة المائية التي تعاني منها المنطقة العربية ، ولدعم الدول العربية في تحقيق أمنها المائي والغذائي وبحيث تعمل في مجملها تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه الذي سيشرف على تنفيذ هذه الاستراتيجية ويضمن نجاحها بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الاقليمية والقطرية وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه .

كما تشكل هذه الاستراتيجية مرحلة وسطى بين السياسات المائية القطرية والسياسة المائية العربية الشاملة التي تهدف في النهاية إلى تحقيق التكامل العربي وفقا لمبدأ التمايز النسبي بين الدول العربية في مجال توفر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية والتي تصب في النهاية في حماية الأمن القومي العربي .

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب قناعة كاملة من الدول العربية ومن المجلس الوزاري العربي للمياه بأهمية العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن المائي العربي

لما فيه مصلحة دول المنطقة وهذا الأمر يوجب على كافة الأجهزة المعنية في الدول العربية التعاون التام لتنفيذ كافة المهام والخطط التي يتطلبها تحقيق هذه الاستراتيجية وتوفير المناخ المناسب لذلك.

ثانياً: مبررات الاستراتيجية:

لم يعد خافياً على أحد أن المنطقة العربية تواجه تحديات عدة في ظل التطورات التنموية المتسارعة التي يشهدها العالم ومن أهم تلك التحديات التي يمكن أن تؤثر في قدرة الدول العربية على مواجهتها هي المسألة المائية التي تميز المنطقة العربية بكافة جوانبها الكمية والنوعية والقانونية والتي نجملها فيما يلي :

1-2 : العجز في تأمين الاحتياجات المائية:

لقد أجمعت معظم الدراسات التي تمت في المنطقة العربية على أن الدول العربية ستواجه عجزاً مائياً كبيراً في المستقبل إذ أن نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتاحة سوف ينخفض في كافة الدول العربية تقريباً إلى حوالي 500 م³ / سنة أو مادون ذلك (علماً بأن نصيب الفرد يصل حالياً في بعض الدول العربية إلى حوالي 150 م³/سنة لكافة الاستخدامات) كما أن المنطقة ستحتاج في حال استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً (بالنسبة لتزايد السكان وتأمين أمن غذائي كامل) إلى تأمين ما يقارب 550 مليار م³ من المياه عام 2025 (في حال نسبة زيادة سكانية متغيرة فسكنون في حدود 500 مليار م³/سنة) مقابل ازدياد في الموارد المائية لتوفير الإمدادات بما لا يتجاوز 258 مليار م³/سنة مما سبق نستنتج أن الموارد المائية المتاحة ومهما بلغت تنميتها في المستقبل فإنها لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية بكاملها وقد تم تقدير نسبة تأمين الغذاء في حدود 24% فقط في عام 2025 إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن وبدون الأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لظاهرة تبدل المناخ العالمي التي ستؤدي إلى انخفاض الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي .

2-2 تفاقم الأبعاد السياسية والاجتماعية لازمة الغذاء وازدياد الفقر :

لقد أصبح واضحاً ليس الآن بل منذ زمن بعيد بأن الغذاء والأزمات المستمرة في نقص إمداداته وإنتاج السلع الغذائية الضرورية وسيلة شديدة التأثير على الشعوب وعلى سيادتها واستقلالها ناهيك أيضاً عن تأثيرها على زيادة انتشار الفقر في تلك الدول وخاصة لدى سكان الريف ، وتشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن 36 بلداً من بلدان العالم تواجه أزمة حالية، هذه البلدان معرضة لأن تكون تحت رحمة المساعدات الدولية التي تسيطر عليها القوى ذات التأثيرات الاقتصادية والدول المنتجة، وتصبح الإمدادات الغذائية أداة سياسية لمزيد من الضغوط على الدول، لذلك فإنه من المنطقي أن تعتمد الدول على إمكاناتها وقدراتها وتزيد من إنتاجها الغذائي لاسيما ما يخص السلع الغذائية الرئيسية لكي تتمكن من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية في ظل التوجهات الدولية لاستخدام المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي مما يفاقم من أزمة الغذاء وتوفر الموارد الغذائية في الأسواق الدولية . ولاشك أن المنطقة العربية في حال رغبت في تأمين أمنها الغذائي لابد أن تبحث في الطرق المتعددة لتأمين أقصى ما يمكن من الاكتفاء الذاتي من خلال النظرة الاقتصادية لاستعمال المياه والتكامل الاقتصادي العربي.

2-3 ضعف كفاءة استخدامات المياه :

تستهلك وسائل الري التقليدية كميات من المياه أكبر بكثير من حاجة المحاصيل المزروعة للمياه وتقدر نسبة الفواقد في الري السطحي الذي يسود في معظم المنطقة العربية إلى ما بين 61% في المشرق العربي و65% في شبه الجزيرة العربية و 62% في الإقليم الأوسط (أي وادي النيل) وفي المغرب العربي 57% وبالتالي يكون وسطي الفواقد حوالي 62% من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري. ولاشك أن زيادة إنتاجية المياه في وحدة المساحة في الزراعة يمكن أن يتحقق من خلال إدخال نظم الري الحديثة التي ثبت أنها توفر كميات كبيرة من مياه الري، وقد أشارت الدراسات إلى أن تطبيق الري الحديث يساعد في توفير حوالي 50% من المياه ويزيد الإنتاجية بحدود 35% ويخفض من الحاجة إلى العمالة إلى أكثر من 50%. كما أن السياسات المائية والزراعية التي اعتمدها بعض الدول العربية في العقدين الماضيين مع تقديم الدعم إلى المزارعين بأشكال مختلفة لضمان حد أدنى من الإنتاج الزراعي وخاصة من المحاصيل الاستراتيجية أدت إلى الاستعمال غير الرشيد للموارد المائية وسيادة الطرق التقليدية في الري مما أدى إلى ضياع كميات كبيرة من المياه وبما لا يتناسب مع الإنتاج الزراعي المتحقق منها .

2-4 : الموارد المائية المشتركة

تتميز المنطقة العربية بكون حوالي 66% من مواردها المائية السطحية المتمثلة بالأنهار الكبرى الرئيسية وهي دجلة والفرات والنيل والسند تنبع من خارج حدود الوطن العربي حيث تشكل الدول العربية المعنية دول المصب لهذه الأنهار وبالتالي فإنها تخضع في اقتسامها إلى التجاذبات السياسية في المنطقة وما أكثرها وما زالت معظم هذه الأنهار إن لم نقل بأكملها دون اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها وفي حال عدم التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مع دول المنبع فإنها ستبقى مشكلة تهدد الاستقرار في المنطقة العربية . كما أن الدول العربية تشترك بدورها فيما بينها في أحواض مائية سطحية وجوفية مازالت في جزء منها أيضا دون اتفاقيات واضحة تنظم استثمارها .

2-5 : غياب النظرة الشمولية في إدارة القطاع المائي:

لقد أدت السياسات المائية والزراعية التي انتهجت خلال العقود السابقة والتي لم تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية الحديثة كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة والعدالة في التوزيع وغياب النظرة الشمولية والنظرة الاقتصادية في إدارة القطاع المائي وعدم إشراك مستخدمي المياه في مختلف مراحل تخطيط المشاريع المائية واستعمال المياه إلى ما وصلت إليه أوضاع الموارد المائية من استنزاف وتلوث حتى أصبح من غير الممكن معالجة هذا الواقع بالسرعة المطلوبة أمام الطلب المتنامي على الماء .

2-6 : الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الماء :

لا بد من الإشارة إلى أن من الأسباب التي كانت وراء الأزمة المائية التي بدأت تشهدها المنطقة العربية منذ ما يزيد عن عقد من الزمان وبدأت الأصوات ترتفع في المنطقة العربية لمعالجتها هو الزيادة السكانية التي ميزت المنطقة العربية في القرن الماضي حيث زاد عدد السكان من أقل من 100 مليون نسمة في بدايته إلى حوالي 300 مليون نسمة في نهايته وماترتب على ذلك من أعباء لتأمين المياه للشرب والمتطلبات الأخرى(3) وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الوطن

العربي سيقارب النصف مليار نسمة في نهاية الربع الأول من القرن الحالي وقد نجم عن هذا التسارع في النمو السكاني انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية المتجددة المتاحة من حوالي 3500 م³ /سنة للفرد في الستينات من القرن الماضي إلى حوالي 1000 م³/سنة وفي مايزيد عن 10 دول عربية إلى ما دون ذلك علما بأن الاحتياجات الدنيا للفرد من المياه (للشرب والغذاء والاستخدامات الأخرى) تقدر في حدود 1000 م³/سنة وهذا ما يطلق عليه خط الفقر المائي أي أن نصف الدول العربية تقريبا باتت تعتبر دون حد الفقر المائي .

2-7 ضعف التوعية على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه:

لاشك أن الإنسان يبقى هو الأساس في أية تنمية بشرية يشهدها الوطن العربي ، فالإنسان العربي هو المستخدم الرئيس للمياه وهو في نفس الوقت المسرف في استخدام الماء والمتسبب في تلوثها وهو الذي يجب أن يأمل بتحقيق حياة كريمة للأجيال القادمة من خلال المحافظة على حقوقهم المائية.

وبالتالي لا بد أن يتم بناء هذا الإنسان الذي ينظر إلى الماء من منظور بيئي متكامل باعتباره أحد المكونات الرئيسية للنظام البيولوجي وهو مورد قابل للنضوب وأي خلل في استخدامه سينشأ عنه مشاكل كبيرة تسيئ ليس فقط للبيئة بحد ذاتها وإنما لمستقبل التنمية ككل .

2-8 : تأثير ظاهرة التغيرات المناخية :

لقد أصبحت ظاهرة تغير المناخ العالمي حقيقة واقعة بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقا تعزى إلى دورات مناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية التي تسود فيها من حين إلى آخر دورات جفاف كان من الصعب ربطها بنظام معين .لقد أشارت الدراسات الحديثة ومن ضمنها التقرير التقويمي الأخير للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر في عام 2007 أن المنطقة العربية سوف تتأثر إلى حد كبير بظاهرة تغير المناخ حيث أيدت التوقعات المستقبلية لكميات هطول الأمطار لمعظم نماذج المناخ العالمي تناقص كميات الأمطار خلال السنوات الخمسين القادمة مما ينعكس سلبا على الموازنة في الأحواض المائية ، وفي الوقت نفسه سوف يستمر ازدياد الطلب على المياه نتيجة النمو السكاني كما أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى ازدياد التبخر- النتح وبالتالي ازدياد الطلب على الماء في الزراعة مما سيزيد من تفاقم الأزمة المائية .كما أشارت النتائج أيضا إلى زيادة في تكرار حدوث تبدلات مناخية غير عادية مثل فترات الجفاف والفيضانات ناهيك عن ارتفاع مستوى البحار وما قد ينجم عنه من غمر المناطق الساحلية وارتفاع ملوحة المياه الجوفية في تلك المناطق نتيجة ذلك .

2-9 : المياه في الأراضي العربية المحتلة :

تنص الاتفاقيات الدولية على عدم شرعية أي احتلال عسكري في التحكم واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الأراضي المحتلة وحرمان الدولة صاحبة الأرض من استثمار تلك الموارد غير أن ماتمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سواء في الجولان السوري أو في فلسطين المحتلة أو في الجنوب اللبناني يتنافى تماما مع تلك الشرعية الدولية، ففي الجولان الغني بموارده المائية تستثمر إسرائيل موارده المائية لتغطية جزء كبير من احتياجاتها المائية السنوية. والحال ليس بأفضل بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة

الغربية وقطاع غزة حيث تسيطر إسرائيل على كافة موارد المياه في تلك المناطق وتمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها .

10-2 : تزايد دور المياه في التنمية الاقتصادية :

على الرغم من أن القطاع الزراعي يعتبر المستهلك الرئيس للمياه في المنطقة العربية إلا أن العديد من الدول العربية باشرت في إعادة أولوياتها للتنمية بحيث بدأت قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي والسياحة تأخذ حيزا كبيرا في أولويات سياساتها التنموية (طبعا مازال قطاع توفير مياه الشرب يحتل الأولوية الرئيسة في كافة الدول وهذا القطاع سوف يحتاج نتيجة النمو السكاني المتسارع إلى مزيد من المياه للشرب) كما هو الحال في الأردن وتونس والمغرب واستثمرت في ذلك المبالغ المالية الكبيرة وبالتالي أصبح لهذه القطاعات أهمية كبيرة في توفير الدخل المالي لتلك الدول وهذه الأنشطة تتطلب بدورها توفير موارد مائية هامة .

11-2 : تمويل المشاريع المائية ومشاركة القطاع الخاص:

من المعروف أن المشاريع المائية تعتبر بحد ذاتها مكلفة جدا من الناحية المالية وخاصة إذا ماقورنت بمردودها الاقتصادي المباشر (كما هو الحال في مشاريع بناء السدود وأنظمة الري وصيانتها ومحطات التحلية) وإلى زمن قريب كانت هذه المشاريع حكرا على القطاع الحكومي ولم يكن ينظر بعين الاعتبار إلى مردودها الاقتصادي , غير أنه ونظرا للعجز المالي الذي بدأت تشهده العديد من الدول العربية فإن العديد من المشاريع المائية المخطط لها لم تنفذ بسبب تلك الصعوبات سواء من حيث إنشاء محطات التحلية ومحطات المعالجة إضافة إلى عدم تحقيق الإدارة السليمة الفاعلة للمشاريع المائية من قبل القطاع العام مما أدى إلى تدهور مشاريع الري وشبكات مياه الشرب بسبب سوء الإدارة والصيانة مما فاقم من الأزمة المائية وحديثا بدأت بعض الدول العربية في إشراك القطاع الخاص في أعمال التمويل والإدارة كما هو الحال في المغرب والأردن وتونس وبعضها الآخر مازال بصدد دراسة تلك التجارب .

12-2 : ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه :

يتطلب تحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية توفير الكوادر الفنية المؤهلة والبنية المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق ذلك، غير أنه ونتيجة لظروف متباينة في الدول العربية فإنها في معظمها لا تتوفر لديها تلك الكوادر والبنىات التي تسمح لها بذلك مما أدى إلى تفاقم الأزمة المائية نظرا لعجز المؤسسات الوطنية عن المتابعة الجادة لتطور الأوضاع المائية فيها من أعمال رصد ومراقبة للمياه كما ونوعاً ووضع السياسات المناسبة مما أدى إلى بروز أزمات مائية خانقة في العديد من الدول العربية وتدهور للأوضاع المائية في العديد من الدول العربية كما ونوعاً .

13-2 : ضعف دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا واسهاماته في تطوير قطاع المياه :

تعاني المنطقة العربية بصورة عامة من ضعف في مستوى البحث العلمي رغم وجود مؤسسات بحثية عديدة ولاشك أن من أهم وسائل تطوير ونقل التكنولوجيا هي في توطين البحث العلمي في المنطقة العربية في مختلف القطاعات ومنها قطاع المياه حيث تشكل تقانة التحلية ومعالجة المياه على سبيل المثال والتي أصبحت تعتبر من الخيارات الاستراتيجية في المنطقة لمواجهة

الأزمة المائية من أهم المجالات التي لازلنا نستورد معظم تقاناتها من الخارج رغم مرور أكثر من نصف قرن على استخدامنا لها في المنطقة العربية .

2-14: ضعف الأطر القانونية والتشريعية :

مازالت العديد من الدول العربية تفتقر إلى مرجعيات قانونية وتشريعية تساعد في تحقيق سياسات مائية متوازنة تكفل تحقيق تنمية مستدامة وهذه المرجعيات إن وجدت فهي لا تطبق بالشكل المناسب ووفقا للأهداف التي وضعت من أجلها ويعود السبب في ذلك إما لنقص في تلك التشريعات بحيث أنها لا تغطي كافة الثغرات أو لضعف في القوانين النافذة لها والتي لا تضمن حسن تطبيقها ولاشك ان هذا الموضوع هو ذو حساسية كبيرة وهو عصب ضمان حسن تنفيذ السياسات المائية لتحقيق تنمية متوازنة .

2-15: ضعف خدمات توفير مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي : على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي فإن هذه الخدمات مازالت لم تتحقق في كامل المدن والبلدات والريف وفي الوقت الحالي لا يستطيع ما يقرب من 83 مليون نسمة من السكان في المنطقة العربية من الحصول على مياه شرب آمنة نقية، ويحتاج حوالي 96 مليون نسمة إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، معظمهم من الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل، أو تقع تحت نير الاحتلال وعليه فإن تحقيق مبادئ الألفية الثالثة للتنمية مازالت إلى حد ما بعيدة في بعض الدول العربية وتتطلب استثمارات مالية كبيرة إضافة إلى توفير المصادر المائية المناسبة . وهذا الأمر ينطبق بطبيعة الحال على خدمات الصرف الصحي .

ثالثاً : الأسس المرجعية لاعداد الاستراتيجية :

نظرا لأن الاستراتيجية المقترحة تشكل إطارا للعمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن المائي العربي فإنها لا بد ان تستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية وهي :

3-1 : ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : لقد أكد ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان 1980) على أن تحقيق الأمن القومي العربي وأهداف التنمية العربية يجب أن يتم في إطار التنسيق والتكامل بين الجهود العربية القطرية والقومية وبناء تكامل اقتصادي عربي , كما أكدت قمة الرياض (2007) على ضرورة تحقيق العيش الآمن واللائق لأبناء الوطن العربي وفق منهجية تقوم على وضع استراتيجية متكاملة للتنمية والتطوير والاصلاح.

3-2 : أهداف التنمية للألفية الثالثة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية : حيث كانت هذه الأهداف من نتائج مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في جوهانسبرغ عام 2002 والذي دعا إلى أن التنمية المستدامة هي هدف مركزي وكان موضوع المياه وإدارتها وحمايتها من المواضيع الرئيسية الخمسة التي ركز عليها المؤتمر . وقد أكد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التزامهم بتحقيق أهداف الألفية والتي نصت فيما نصت عليه على تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول عام 2015 وكذلك الحال بالنسبة للاصباح . كما أعتمد وزراء البيئة العرب مبادرة التنمية المستدامة التي أطلقتها إمارة

أبو ظبي كإحدى المنهجيات لتحقيق إدارة سليمة ومتوازنة للموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر في المنطقة العربية.

3-3 : الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية :

لقد وعت الدول العربية منذ زمن ليس بالبعيد بأنها ستواجه أزمة مائية كبيرة إن لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بالحد من استنزاف مواردها المائية كما ونوعا واستمرت في استثمار مواردها المائية بصورة غير عقلانية فباشرت في وضع استراتيجيات واعتماد سياسات للحد من ذلك التدهور واتخاذ الاجراءات العملية لذلك من خلال وضع أولويات لاستخدام المياه في مختلف القطاعات معتمدة على المبدأ الاقتصادي في تخصيص المياه (water allocation) وسنت التشريعات المائية وباشرت في حملات توعية كبيرة إضافة إلى أنها عملت على إعادة هيكلة مؤسساتها المائية بما يتماشى ومبدأ الادارة المتكاملة للموارد المائية . وبالنسبة لدول الخليج العربي فقد ركزت في استراتيجياتها المائية على التوسع في تحلية المياه لتأمين مياه الشرب وإعادة استعمال المياه المعالجة في الزراعة كخيارات استراتيجية للمستقبل . ولاشك أن مختلف الاستراتيجيات المائية المعتمدة في الدول العربية يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لدعم الاستراتيجية العربية .

4-3 : استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005- 2025 :

تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذه الاستراتيجية إلى مؤتمر قمة الرياض في عام 2007 والتي تشكل الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية العربية .

5-3 : الاستراتيجيات والبرامج المائية الإقليمية والدولية المعتمدة في المنطقة العربية :

نظرا للأزمة المائية التي تعيشها المنطقة العربية وتأثير ذلك على الدول المجاورة وعلى الوضع العام فقد تم طرح العديد من الاستراتيجيات المائية في المنطقة مثل الاستراتيجية المائية المتوسطة (وفقا لاتفاقية برشلونة للتعاون الأورو متوسطي) إضافة إلى البرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي تشرف عليه منظمة اليونيسكو ومنظمة الايسيسكو وبرامج أخرى عديدة تنهض بها العديد من المؤسسات الاقليمية والدولية مثل المجلس العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه ويمكن الاستفادة من كافة هذه المبادرات لدعم تحقيق الاستراتيجية العربية للمياه .

رابعاً – الأهداف :

الهدف الرئيس:

تحقيق الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

الأهداف المحددة :

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة بكافة أنواعها.
- توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي بما يتماشى وأهداف الألفية للتنمية.
- حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف.

- مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة والتكيف معها.
- إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمنهج في السياسات المائية في الدول العربية.
- تنمية وتأهيل القدرات البشرية العربية في مجال الموارد المائية
- رفع مستوى الوعي لدى كافة فئات المجتمع في مجال المياه والبيئة
- حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية.
- حماية الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة.
- تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مشاريع المياه
- الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الدول العربية في مجال الموارد المائية
- توطين صناعة التقانات الحديثة لتحلية ومعالجة المياه بهدف التوسع في إعادة استخدامها في المنطقة العربية .
- تعزيز دور البحث العلمي في إدارة الموارد المائية
- تنمية الموارد المائية غير التقليدية
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية
- رفع درجة الوعي لدى كافة فئات المجتمع بما فيها منظمات المجتمع المدني حول قضايا المياه والبيئة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاريع المائية وتعميق أسس أخلاقيات المياه وثقافة الحفاظ على المياه

خامساً- المحاور الرئيسية للاستراتيجية:

إن إعداد أية استراتيجية لا بد أن يستند إلى مرتكزات واضحة ترتبط بصورة رئيسة بتحديد الأوضاع القائمة والرؤى المستقبلية للاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة من جهة والمحددات والمعوقات المؤثرة فيها ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها والبدائل المحتملة لتوفير الموارد المائية لمواجهة العجز المائي وفيما يلي نبين المحاور المقترحة لعمل الاستراتيجية علماً بأن ترتيب هذه المحاور لا يرتبط بأولويات وإنما يشكل اتجاهات عمل للمستقبل .

5-1 : متابعة الدراسات الإقليمية حول واقع مصادر المياه في المنطقة العربية وبناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل : كانت المعلومات وما زالت تشكل الركن الرئيس في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية بصورة عامة والمائية بصورة خاصة ونظراً لأن الموارد المائية هي في حال تبدل مستمر نتيجة العوامل المناخية والأنشطة التنموية فلا بد أن يستمر العمل في متابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية .

من جهة ثانية فقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة وتوفيرها بالشكل المناسب لمتخذي القرار لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية وتوفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي. ولاشك أن توفير نظم المعلومات المائية مع نظم دعم القرار في إدارة الموارد المائية على المستوى القطري وربطها مع نظام معلومات مائية عربي سوف يسمح من جهة بمتابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية وكافة المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية وكذلك ما يتعلق منها بالأوضاع الاجتماعية إضافة إلى متابعة تطور الأوضاع على مستوى أحواض الأنهار الكبرى المشتركة مع الدول غير العربية(88)

2-5 : تطوير البحث العلمي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة: لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية كبيرة في مختلف المجالات ذات الصلة بقطاع المياه سواء فيما يتعلق منها بإنتاج المياه وتوزيعها واستخداماتها واستكشاف المزيد من أحواض المياه الجوفية وكذلك توفير الأدوات لإدارة الأحواض المائية بصورة متكاملة وهذا التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم هو في الحقيقة محصلة لجهود كبيرة بذلت ومازالت تبذل في مجال البحث العلمي النظري والتطبيقي. أما في المنطقة العربية فمازال البحث العلمي في مجال المياه دون الطموح مما انعكس على تحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية .

ولاشك أن توطين مفهوم البحث العلمي في المنطقة العربية وإيجاد آلية للتنسيق بين مراكز البحوث العلمية التي تعني بموارد المياه والزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي وحتى الطاقة يعتبر دون أدنى شك المفتاح الرئيس لمواجهة العجز المائي في المنطقة العربية وتوطين التكنولوجيا المناسبة لحل المشاكل التي تواجه القطاع المائي فيها وتحسين إدارة المياه وفقا لمفهوم متكامل ومستدام.

فعلى سبيل المثال أصبح خيار تحلية المياه وخاصة مياه البحر يشكل أحد الحلول الاستراتيجية لكثير من الدول العربية لمواجهة النقص في إمدادات مياه الشرب، غير أنه وعلى الرغم من كون هذه التقنية قد أدخلت إلى المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج العربي منذ خمسينات القرن الماضي إلا أنها مازالت تقنية مستوردة في الجزء الأعظم منها من جهة ثانية فإن التوسع في بناء محطات التحلية نجمت عنه العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تتطلب إيجاد حلول لها من خلال البحث العلمي .

كما أنه وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يشكل الركن الرئيس للدخل القومي وبستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة في العديد من الدول العربية فمازال الانتاج الزراعي دون الطموحات المرجوة ومازالت إنتاجية الهكتار الواحد أقل بكثير من مثيلاتها في دول عدة , ليس فقط مقارنة بالدول المتقدمة وإنما مع دول أخرى مثل الهند وتركيا والصين.

ونظرا لأن القطاع الزراعي يعتبر المستهلك الرئيس للمياه في المنطقة العربية (حوالي 85%) ولمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم وتحقيق أمن غذائي مقبول في المنطقة العربية ضمن الامكانيات المائية المتاحة وللحد من الفقر لدى سكان الأرياف الذين هم بطبيعة الحال يعملون بشكل رئيس في القطاع الزراعي في المنطقة العربية فلا بد من العمل على تطوير البحث العلمي من أجل تطوير أصناف من البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية والملوحة مع توفير إنتاجية عالية في وحدة المساحة والمتر المكعب من الماء المستخدم في الري . وكذلك التوسع في أساليب الزراعات الحديثة مثل الزراعة بدون تربة والزراعة العضوية

وهناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن للبحث العلمي المساهمة فيها لمواجهة العجز المائي نذكر منها على سبيل المثال أيضا تقانات معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي وإعادة استخدام المياه المعالجة بصورة سليمة ومناسبة إذ أن كافة التقانات مازالت تعتمد على التكنولوجيا المستوردة في معظم إن لم نقل في كافة الدول العربية بما فيها التجهيزات المائية بمختلف أنواعها كالمضخات والأغشية وأجهزة الرصد المائي والمناخي والري الحديث وغيرها من التجهيزات ومازالت الصناعة العربية قاصرة عن توفير تلك التجهيزات.

من جهة ثانية ونظرا لأن الطاقة وخاصة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة أصبحت مؤخرا تشكل محور اهتمام دول العالم كافة في ظل ظاهرة (89)التغيرات المناخية وتأثير انبعاثات غاز ثاني

أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الطاقة الأحفورية فلا بد أمام هذا الواقع من البحث في توطين استخدام الطاقات البديلة والنظيفة المتاحة في المنطقة العربية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتطوير البحث العلمي لاستخدامها في تقانات تحلية ومعالجة المياه خاصة وأن هذا النوع من مصادر الطاقة متوافر إلى حد كبير في المنطقة العربية .

3-5 : مواجهة ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على الموارد المائية في المنطقة العربية والتكيف معها

إن انعكاسات ظاهرة تغير المناخ سوف تؤدي لاشك إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية حيث تشير معظم النماذج المناخية الإقليمية الدولية إلى احتمال حدوث انخفاض في معدلات الأمطار في مناطق معينة تشمل معظم الدول العربية كما أن تكرار ظاهرة الجفاف الذي تنتبأ به تلك النماذج سوف يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة في هذه الدول ويؤدي إلى زيادة في الطلب على الماء لتلبية متطلبات التنمية المختلفة فيها وبالتالي سوف يزداد التنافس على موارد المياه المتاحة بكافة أنواعها في تلك الدول .

لقد أصبحت قضية التغيرات المناخية من الأمور التي تحتل مكانة بارزة في سلم الأولويات على مستوى العالم في مجال البحث العلمي وبالتالي لابد أن يتم تطوير البحث العلمي في هذا المجال على المستوى العربي وخاصة في مجال تطوير السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية ومدى تأثر المنطقة العربية بها نظرا لكونها تعتبر من المناطق ذات الحساسية الكبيرة اتجاه تلك التغيرات وخاصة ما يرتبط منها بتكرار فترات الجفاف أو الفيضانات، وكذلك دراسة انعكاسات ذلك على الموارد المائية بصورة عامة والانتاج الزراعي بصورة خاصة إضافة إلى ضرورة وضع السياسات والخطط الملزمة للتأقلم مع نتائجها على المنطقة العربية

4-5: إرساء مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية : نظرا لأن المياه تعتبر المرتكز الرئيس في أية خطط تنموية فإن إدارتها والمحافظة عليها كما ونوعا أصبحت تتطلب المشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة باستخداماتها وبالتالي لم يعد هناك مكان لما كان يعرف بإدارة إمدادات المياه وإنما تم الانتقال إلى إدارة الطلب على الماء حيث يتم التعامل من خلاله مع المورد المائي أيا كان مصدره (مياه أمطار، مياه سطحية، مياه جوفية، مياه تحلية ومياه صرف صحي وصرف زراعي) باعتباره جميعا مصدرا مائيا لا بد من تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منه وحمايته كما ونوعا لتلبية مختلف متطلبات التنمية (من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه أو من خلال دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدام المياه وفقا للنواحي الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تنفيذ مشاريع لحصاد مياه الأمطار والشحن الاصطناعي للمياه الجوفية ...) وإدارة المورد المائي من منظور شمولي وتكاملي بحيث يشارك في إدارته كافة القطاعات المعنية وكافة فئات المجتمع بما فيها مستخدمي المياه والجمعيات الأهلية وكذلك القطاع الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة وفي نفس الوقت اعتبار البيئة أحد القطاعات المستخدمة للمياه ، أي أن هناك حدودا بيئية لاستخدام المياه.

ولاشك أن ضمان هذا المنهج يتطلب تحديد المسؤوليات لكل جهة من الجهات المشاركة وبحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات ووضع الأطر التشريعية والقانونية الناظمة والتطوير المؤسساتي لقطاع المياح بما يحقق العدالة في توزيع المياه والشفافية والمشاركة في إتخاذ القرارات وإتاحة المعلومات لكل ذوى علاقه وهو ما يعرف بحوكمة المياه أم الحكم الرشيد للمياه .

وتلعب التقانات الحديثة دورا كبيرا في تحقيق إدارة سليمة ومتكاملة للموارد المائية نظرا لأنها تسمح بمتابعة تطور الأوضاع المائية على مختلف المستويات المحلية والقطرية والإقليمية من خلال استخدام قواعد المعلومات المائية ونظام المعلومات الجغرافي وإعداد الخرائط الغرضية التي تسمح لمتخذي القرار بالتعرف على الموارد المائية وتوزيعها المكاني والإمكانات المتاحة للاستثمار وتطور الأوضاع المائية مع الزمن.

5-5: تحقيق مبادئ الألفية الثالثة للتنمية :

لا بد من الإشارة هنا إلى أن أحد مرتكزات تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية هو التوصل إلى تحقيق مبادئ الألفية الثالثة للتنمية من حيث توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي للسكان في المنطقة العربية وخاصة في المناطق الريفية وفقا للمراحل المعتمدة في تلك المبادئ وحق كافة فئات المجتمع العربي في الحصول على مياه نظيفة للشرب وشبكات الاصحاح دون أي تمييز .

6-5 : توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه :

كما أن من مرتكزات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه سواء تلك المتعلقة بتنفيذ مشاريع تنمية وزيادة إمدادات المياه أو مشاريع الاصحاح وتنفيذ شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وصيانة القائم منها باستمرار للحد من الهدر في شبكات توزيع المياه والصرف الصحي وكذلك نشر تقانات الري الحديث بما فيها تنفيذ مشاريع شبكات مياه الري المناسبة وصيانتها للحد من الهدر.

7-5 : رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية :

نظرا لأن الزراعة تعتبر المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة العربية (حوالي 85%) فإن زيادة كفاءة الري من حوالي 40 - 50% التي هي متوسط كفاءة الري الحالية في الدول العربية إلى 80% وهو هدف معقول (أكساد 2008 , صادق وبرغوتي 1998 , أبوزيد وحلمي 2005) ويمكن تلبية سوف يؤدي إلى توفير كميات من المياه تكفي نظريا إلى زيادة المساحات المروية بأكثر من 50% وبالتالي سد العجز في الموازنة المائية الحالية حيث تصل كميات مياه الري المهدورة وفقا لبعض الدراسات إلى حوالي 90 مليار م³/سنة وهذه الكمية يمكن أن تغطي العجز المائي حتى عام 2050.

ولقد أثبتت الدراسات والبحوث أن إدخال نظم الري الحديثة يمكن أن يؤدي إلى توفير أكثر من 50% من مياه الري وتزيد الإنتاجية بنسبة 35%، كما أن تقدير الاحتياجات المائية بطرق حديثة تساعد على توفير مايقارب 50% من كميات المياه وفق التقديرات الحالية للاحتياجات المائية للمحاصيل.

من جهة ثانية فإن كفاءة توزيع المياه في المدن والمراكز الحضرية العربية تعتبر بدورها متدنية إلى حد كبير (هي في حدود 50% وسطيا) وهذه المياه تعتبر مياه عذبة وذات كلفة مرتفعة وخاصة تلك الناتجة من محطات التحلية وبالتالي فإن تحسين أداء تلك الشبكات يمكن أن يوفر موارد مائية إضافية تغطي العجز القائم في العديد من المدن العربية .

ولاشك فإن إدخال المبدأ الاقتصادي في إدارة المورد المائي والطلب على الماء من خلال استرجاع كلفة إتاحة المياه سواء لتوفير (للإمامات توفير مياه الشرب وخدمات الصرف

الصحي أو الري والاستفادة من الموارد المائية المتاحة نتيجة ذلك في صيانة شبكات توزيع المياه في المناطق الحضرية والريفية والمناطق الزراعية وشبكات الصرف الصحي للحد من الهدر فيها إضافة إلى دراسة البدائل الاقتصادية لاستخدامات المياه وخاصة في المجال الزراعي من خلال تطوير السياسات الزراعية الوطنية وكذلك سياسات التكامل الزراعي بين الدول العربية وفقا للميزة النسبية لتلك الدول يشكل أحد المرتكزات الرئيسية لرفع كفاءة استعمال المياه والحد من الهدر.

8-5 : حماية الحقوق المائية للدول العربية:

1- المياه المشتركة مع دول غير عربية

تشكل الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وخاصة مياه الأنهار الكبرى جزءا هاما من مجمل الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية وما زال جزء كبير من هذه الموارد المشتركة دون اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة منصفة وعادلة بين الدول المتشاطئة وخاصة مع دول الأحباس العليا لأحواض هذه الأنهار وحتى تلك الأنهار التي تحكمها اتفاقيات بين الدول المتشاطئة عليها بدأت تخضع لتجاذبات سياسية نتيجة الظروف الجيو سياسية التي تحكم المنطقة العربية. وبالتالي لا بد من العمل على مساندة الدول العربية المعنية بتلك الموارد سواء من خلال توفير ما أمكن من معلومات عن استخدامات المياه في أعالي تلك الأنهار أو من خلال الضغط السياسي على دول الأحباس العليا للتوصل إلى إبرام اتفاقيات نهائية لاقتسام موارد هذه الأنهار بصورة منصفة وعادلة.

2- الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة

إن وجود موارد مائية في الأراضي العربية المحتلة كما هو الحال في أراضي الجولان السوري المحتل ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تستثمر إسرائيل تلك المياه دون النظر إلى الحقوق المائية لسكان تلك المناطق يتطلب تنسيق الجهد العربي في تفعيل وإدارة المباحثات الخاصة بذلك وتوفير البيانات والخبرات اللازمة للدول العربية واستقطاب الدعم الدولي لتحصيل الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة .

3 - المياه المشتركة بين الدول العربية

تتشرك العديد من الدول العربية كما ذكرنا في مياه مشتركة سطحية وجوفية وهي في معظمها مازالت دون اتفاقيات واضحة تكفل حسن استخدامها, ونظرا لأن كافة هذه الموارد تخضع في مجملها إلى استثمارات كبيرة لتلبية الاحتياجات التنموية في مختلف الدول العربية المتشاطئة عليها مما أثر كثيرا عليها كما ونوعا فإن هذا الأمر يتطلب البحث في توفير الأسس السليمة لإدارتها بصورة تحافظ عليها كما ونوعا خاصة وأن العديد من الحوامل المائية الجوفية هي موارد مائية غير متجددة وبالتالي لا بد من البحث في الوسائل التي تسمح لتلك الدول في التوصل إلى اتفاقيات واضحة تنظم اقتسامها بصورة عادلة فيما بينها/التعظيم/الاستفادة من هذه الموارد بصورة عادلة .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن توفير قاعدة المعلومات التشريعية والقانونية حول أسس اقتسام مياه الأنهار المشتركة والمياه الجوفية وتدعيم الخبرة العربية في مجال القانون الدولي بصورة عامة والقانون الخاص بالمياه المشتركة بصورة خاصة والمرتبط بشكل رئيس بالاتفاقية الدولية لاستخدام مجاري الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية وكذلك الاتفاقية الدولية للمياه الجوفية والاتفاقيات العربية والدولية الأخرى وتحليل (2003) لأوضاع مشابهة في مناطق أخرى من

العالم أو من خلال المبادئ العامة التي توفرها اتفاقيات الأمم المتحدة حول الأنهار المشتركة والطبقات المائية الجوفية المشتركة يدعم الدول العربية المعنية في جهودها للتوصل إلى اتفاقيات نهائية ومنصفة وعادلة.

9-5 : ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه :

على الرغم من الجهود التي تبذل في الدول العربية من أجل توفير الكوادر الفنية المؤهلة والمدرّبة لإدارة القطاع المائي بكافة جوانبه فإن تلك الكوادر مازالت دون المستوى المطلوب ومازالت المؤسسات التعليمية العربية قاصرة عن الارتقاء بالنوع إلى جانب الكم في توفير الكوادر العربية المطلوبة لتحمل أعباء القطاع المائي وإدارته وبالتالي فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية تعليمية واضحة يتم من خلالها الربط بين الاحتياجات من الكوادر والمناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد.

من جهة ثانية مازالت البرامج التدريبية التي يتم توفيرها للكوادر العاملة في قطاع المياه في الدول العربية دون المستوى المطلوب وهي إن وجدت فإنها لا تكون متكاملة ومستمرة.

10-5 : رفع مستوى الوعي المائي والبيئي لدى كافة أفراد المجتمع العربي: يعتبر الانسان هو المستخدم الرئيس للمياه وعليه لابد أن تركز الجهود عليه من أجل تحقيق الاستخدام السليم للموارد المائية والحد من الهدر وذلك من خلال توعيته بكافة الوسائل المتاحة حول أبعاد المسألة المائية في المنطقة العربية وأهمية الماء في التنمية . وللأسف فإن الانسان العربي وأينما وجد في الدول العربية وبحكم درجة وعيه وثقافته مازال ينظر للماء وكأنه مورد طبيعي لا ينضب (وذلك خلافا للأعراف الدينية والتقاليد الموروثة في المنطقة العربية التي تدعو إلى الحد من الهدر في استخدام المياه) إذ أن كافة الجهود التي بذلت وتبذل حتى الآن على المستوى العربي لرفع الوعي لدى كافة فئات المجتمع عن أهمية المحافظة على المورد المائي والحد من الهدر في استخدامه فإنها لم تحقق الهدف المنشود وبالتالي فإن الأمر يتطلب مراجعة عامة لكيفية التأثير في درجة الوعي لدى المواطن العربي وتغيير نمط سلوكه اتجاه هذا المورد الحيوي ووضع خطة شاملة لذلك (والتأكيد على ضرورة العودة إلى الموروث من التقاليد والأعراف الدينية) إضافة إلى دراسة تطوير التشريعات والقوانين المائية باستمرار ودراسة سبل إنفاذها ضمانا لحماية الموارد المائية من التدهور الكمي والنوعي وحماية البيئة المائية .

11-5 : حماية البيئة المائية الساحلية : إيلاء اهتمام أكبر إلى حماية البيئة المائية الساحلية في المنطقة العربية حيث أن سواحل هذه المنطقة التي تمتد على آلاف الكيلومترات ويسكنها أكثر من نصف سكان الوطن العربي وتتركز فيها الكثير من التجمعات السكانية والحضرية وتشكل في الكثير منها مصدر رزق للسكان سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية من حيث انتشار المصانع ومنشآت تحلية المياه وصيد الأسماك والأنشطة السياحية (كما هو الحال على طول الشواطئ العربية الممتدة في البحر المتوسط وكذلك دول الخليج العربي). إن هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحقيق الإدارة المستدامة لتلك المناطق ووضع التشريعات المناسبة لذلك .

5-12: التوسع في استعمال المياه غير التقليدية:

وهذه تشمل مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي حيث أن الكميات الناتجة عن محطات التحلية وصلت إلى حوالي 3 مليار م³ سنويا وتعتبر الدول العربية من أكبر منتجي مياه التحلية في العالم وفي ضوء العجز المائي المتوقع في المنطقة العربية فإن تحلية المياه سوف تصبح خيارا استراتيجيا لا بديل عنه في المستقبل بالنسبة للمنطقة العربية وبالتالي فإن توطين هذه التقانة من حيث التصنيع والتشغيل والبحث العلمي لتخفيض تكاليف الإنتاج يعتبر مرتكزا أساسيا لمواجهة العجز المائي المتوقع في المستقبل، أما مياه الصرف الصحي المعالجة والتي وصلت إلى حدود 10 مليار م³ سنة في المنطقة العربية فهي بدورها تشكل مصدرا مائيا متجددا لا يستهان به ولا بد من بذل الجهود الفنية والتقنية لتوطين استخدامها في المنطقة العربية سواء في الزراعة أو في الشحن الاصطناعي للمياه الجوفية لتحسين نوعيتها وهذا يتطلب التغلب على المعوقات التي تحد من استخدامها في المنطقة العربية. وقد قامت العديد من الدول العربية باعتماد معايير صحية وبيئية لإعادة استخدام المياه المعالجة ولاشك أن تشجيع تبادل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية في هذا المجال وخاصة في مجال المواصفات والتجارب البحثية سيعمل على تسريع الاستفادة من هذه الموارد التي يمكن اعتبارها متجددة.

كما تشكل المياه المالحة مصدرا مائيا هاما سواء تلك الناتجة من المياه الجوفية أو من مياه الصرف الزراعي حيث تقدر كميات هذه الأخيرة بما يزيد عن 10 مليار م³ وبالتالي يمكن إذا تم تنظيم استعمالها الاستفادة منها في الزراعة وري المحاصيل المتحملة للملوحة ومكافحة التصحر.

5-13: التطوير المؤسسي والتشريعات والقوانين المائية:

تعتبر التشريعات المائية المرتكز الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه وفي نفس الوقت تساعد في حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، وعلى الرغم من أن الدول العربية تمتلك في معظمها تشريعات مائية غير أن تطبيقها على أرض الواقع مازال يواجه عراقيل عدة وبالتالي فإن دراسة السبل الكفيلة بتطبيق تلك التشريعات بصورة سليمة سوف يساعد الدول العربية كثيرا في تحقيق الإدارة السليمة لمواردها المائية. ولاشك أن تطبيق التشريعات المائية بصورة سليمة يتطلب أيضا توفير المؤسسات الوطنية المعنية بإدارة الموارد المائية لتكون قادرة على التنسيق فيما بينها وتطبيق تلك التشريعات وإعادة هيكلتها بما يسمح بتحقيق الإدارة السليمة لذلك أو ما أصبح يطلق عليه حديثا الحكم الرشيد للمياه.

5-14 : المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص :

لقد أثبتت التجارب والدراسات في مختلف بقاع العالم أن نجاح أية مشاريع مائية تنموية وضمان ديمومتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مشاركة السكان المحليين المعنيين في كافة الخطوات التي تسبق تنفيذ المشروع (مراحل التخطيط والتنفيذ) ومن ثم إدارته مباشرة نظرا لأنهم هم المستفيدين في النهاية من نتائجه وبالتالي سيعملون كل جهودهم لتحقيق إدارة سليمة له من هذا المنطلق فقد باتت كافة مؤسسات التمويل الدولية تطلب إشراك ممثلي السكان المحليين في كافة المراحل المرتبطة بأي مشروع فهم سوف يشكلون الضامن الرئيس لنجاحه إن هذا الأمر يتطلب تشجيع السكان المحليين على تنظيم أمورهم من خلال تشكيل جمعيات أو اتحادات تدافع عن حقوقهم المائية ومصالحهم أمام الشر (94) الكبرى وخاصة الشركات الزراعية التي

تنهض بمشاريع كبيرة وتتوفر لها ملاءات مالية يصعب على مالكي الحيازات الصغيرة مجاراتها، وبالتالي فإن إشراك ذوي الحيازات الصغيرة في جمعيات يمكن أن يساعد حماية مصالح السكان المحليين. ولاشك أن توضيح ودراسة السبل التي تساعد في تنظيم مشاركة السكان المحليين في مختلف المشاريع التنموية ورفع الوعي لديهم عن كيفية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سيكون له أثر كبير على نجاح مشاريع التنمية المائية في المنطقة العربية.

من جهة ثانية وأمام عجز الحكومات والقطاع العام عن توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المائية من شبكات صرف صحي وإدارة المصادر المائية وإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي فقد برزت فكرة دعوة القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع وبدأت العديد من الدول العربية في تطبيق ذلك ولاشك أن إشراك القطاع الخاص يمكن أن يساعد في تحسين الأداء ورفع الكفاءة إلا أن هذا الأمر يتطلب في نفس الوقت وجود شروط قانونية واضحة وشفافية في التعامل والتعاقد وأخيراً وهذا هو الأهم أن تتوفر الكوادر الفنية المؤهلة في المؤسسات الحكومية للمتابعة والإشراف المباشر على أعمال القطاع الخاص لضمان الجودة وحسن التشغيل. ولاشك أن هذا الأمر إذا أمكن توضيحه من خلال إجراء بعض الدراسات التحليلية ووضع الأسس السليمة لإشراك القطاع الخاص سوف يكون له انعكاسات إيجابية في تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المائية.

5-15: التكامل بين استراتيجية الأمن المائي العربي والاستراتيجيات العربية ذات العلاقة :

تتوفر على المستوى العربي العديد من الاستراتيجيات ذات الصلة بالمياه والتي تم اعتمادها سواء من المؤسسات الوطنية أو مؤسسات العمل العربي المشترك ولاشك أن التنسيق بين برامج استراتيجية الأمن المائي وتلك الاستراتيجيات سوف يساعد في توحيد الجهود وتجنب الازدواجية في التنفيذ ويزيد من كفاءة وفرص تحقيق الأهداف المعتمدة في تلك الاستراتيجيات.

سادسا: وسائل وألية التنفيذ :

بداية لابد من القول أن تنفيذ الاستراتيجية العربية المقترحة لتحقيق الأمن المائي العربي لن يكون بمعزل عن القطاعات أو الوزارات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية بما فيها الموارد المائية والزراعة والشرب والصناعة، وهي بأي حال من الأحوال لن تحل محل تلك الوزارات في جهودها نظراً لتمايز العمل فيها من جهة، وتباين الأولويات في كل قطر، وإنما تأتي مكملة لتلك الجهود وبالتعاون معها ومع تلك التي تبذلها أيضاً منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة القائمة والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة العربية وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي والدولي ونقل الخبرة والمعرفة بين الدول العربية، خاصة وأن تلك الدول تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الطبيعية من جهة (مناطق جافة وشبه جافة)، ومن جهة ثانية فإن القوى المؤثرة فيها والتي ساهمت في ظهور الأزمة المائية والعجز المائي تتشابه فيها أيضاً إلى حد كبير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المناخ الجاف، التزايد السكاني المتسارع، الاستهلاك الكبير للمياه في الزراعة وانخفاض الانتاجية الزراعية في وحدة المساحة ووحدة المتر المكعب من الماء، الهدر في استخدامات المياه، ضعف الوعي المائي وعدم إيلاء الأثر البيئي الأهمية التي يستحقها والتغيرات المناخية وتأثيراتها.

إن تنفيذ وتمويل الاستراتيجية وكافة البرامج المنبثقة عنها يقع تحت مسؤولية المجلس الوزاري العربي للمياه وأمانته الفنية المتمثلة بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية مع إمكانية توفير التمويل من الدول ومؤسسات⁽⁹⁵⁾ التمويل العربية والإقليمية والدولية وفقاً

للإجراءات المتبعة في جامعة الدول العربية مع الإشارة إلى أن آلية تنفيذ هذه الاستراتيجية لا تمنع الدول العربية من التعاون فيما بينها أو أي من الجهات العربية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة في تحقيق أمنها المائي ومواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالعجز المائي .

وهناك ثمة ضرورة لوجود وحدة للتنسيق والمتابعة من أجل تنفيذ المشاريع الواردة في الاستراتيجية وتلك الواردة أيضا في مهام المجلس الوزاري العربي للمياه والتنسيق فيما بين هذه المشاريع في الدول العربية وإعداد وثائق تلك المشاريع بغرض توفير التمويل لها وكذلك إعداد الدراسات التي يطلبها المجلس ونظرا لكون المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) هو من منظمات العمل العربي المشترك ويتميز بخبرة فنية طويلة في مجال الدراسات وتنفيذ المشاريع المائية في المنطقة العربية منذ ما يزيد عن أربعين عاما وتتوفر لديه الخبرات العربية الفنية المؤهلة إضافة إلى شبكة العلاقات العربية والدولية التي يتعامل معها فإنه من المقترح أن يتولى مركز أكساد مهام وحدة التنسيق والمتابعة بحيث يشكل المركز العربي في هذه الحالة الذراع الفني للأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب ومجلسه التنفيذي ويعمل تحت إشرافهم .

يرتبط بهذه الوحدة وحدة للمعلومات تتوفر لديها قاعدة معلومات متكاملة عن الموارد المائية والطبيعية في المنطقة العربية مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي تتولى توثيق وتحليل المعلومات المتاحة عن الموارد المائية ونتائج الدراسات والبحوث التي تجرى في المنطقة العربية ودول العالم المختلفة والتي يمكن أن تنعكس نتائجها إيجابا على الدول العربية في تحقيق إدارة سليمة لمواردها المائية وهذه الوحدة لابد أن يكون لها اتصال مع مراكز المعلومات القطرية ويمكن إنشاء هذه الوحدة في مقر أكساد خاصة وأن نواة هذه القاعدة متوفرة لديه أصلا

من جهة ثانية ونظرا لأن تنفيذ الاستراتيجية بما جاء فيها من أهداف وأنشطة ومشاريع لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالمياه في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع المياه مثل المجلس العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه فإنه لابد لوحدة التنسيق والمتابعة من توطيق هذا التعاون ووضع آليات مرنة لذلك ومنها على سبيل المثال تشكيل لجنة استشارية من مختلف هذه المنظمات تتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب في تحقيق هذه الاستراتيجية .

وأخيرا لابد من التأكيد أن الاستراتيجية المقترحة ما هي إلا دليل للعمل العربي المشترك في مجال المياه لتحقيق تنمية مستدامة وحماية الحقوق المائية العربية والوصول في النهاية إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وهي بالتالي ليست ذات قالب جامد وإنما يمكن تعديلها وفقا للتطورات من جهة ومن جهة ثانية وفقا لأعمال التقييم التي تتم لاحقا خلال الخطط التنفيذية للبرامج المعتمدة استنادا على مؤشرات محددة (indicators) .

ويمكن من خلال الاستراتيجية اعتماد برامج للعمل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى وفقا للأهداف المتوخاة من كل برنامج من البرامج المعتمدة في إطار الاستراتيجية .

سابعا : الإطار الزمني للاستراتيجية :

يحدد الإطار الزمني للاستراتيجية لمدة عشرين سنة (2010 - 2030) مع اعتماد مؤشرات لتقييمها كل خمس سنوات .

ثامنا : النتائج المتوخاة :

1. توفير وإتاحة المعلومات عن كافة الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية بما فيها المياه المشتركة.
2. تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المناخية.
3. رفع الوعي المائي والبيئي بين كافة فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .
4. بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه وخاصة القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة والمياه الأراضي العربية المحتلة . والارتقاء بالمناهج التعليمية والتدريبية بشكل يلبي احتياجات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المياه
5. زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا المجال
6. توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة الموارد المائية المشتركة

سيتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال مشروعات يقرها المجلس الوزاري العربي للمياه

تاسعا : مؤشرات الاداء :

من أجل ضمان حسن تنفيذ الاستراتيجية المقترحة نوضح فيما يلي بعض المؤشرات لقياس درجة التنفيذ وهذه تشمل مايلي :

1. توفير معلومات حديثة عن الأوضاع المائية في المنطقة العربية وتوفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وأبعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة العربية. توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها بصورة عادلة ومنصفة . توفير قاعدة معلومات مائية وقانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في مجال المياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بإدارة الأحواض المشتركة .

المؤشرات:

- وجود نظام قاعدة معلومات تفاعلي محدث وشامل بين الدول العربية
- سهولة الحصول على المعلومات من قبل الدول العربية
- تحسين أداء شبكات الرصد المائي

2. تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب والموارد المائية المتاحة وتأثيرات التغيرات المناخية.

المؤشرات:

- وجود وتفعيل سياسات وتشريعات قانونية وأطر مؤسسية الإدارة المتكاملة للموارد المائية
- حماية الموارد المائية من التلوث والحد من التدهور البيئي المرتبط بهذه الموارد
- زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي لوحد المياه في كافة الاستخدامات
- زيادة حجم المياه غير التقليدية المستخدمة
- تقليص العجز في إمدادات المياه في كافة القطاعات
- تحقيق مبادئ الالفية الثالثة فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.
- اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات للتكيف مع التغيرات المناخية

3. رفع الوعي المائي والبيئي بين كافة فئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

المؤشرات:

- زيادة نسبة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركة في إدارة الموارد المائية
- زيادة انتشار برامج التعليم والتوعية بأهمية الموارد المائية والمحافظة عليها
- زيادة الاهتمام بالاحتفال بيوم المياه العربي والعالمي

4. بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول العربية في مختلف مجالات إدارة المياه وخاصة القانون الدولي وإدارة المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال.

المؤشرات:

- التوسع في برامج ومراكز التأهيل والتدريب المناسبة
- زيادة عدد الكوادر المؤهلة في كافة مجالات إدارة المياه
- تحسين أداء المؤسسات العاملة في قطاع المياه
- التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة مفعلة بشأن الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية ودول الجوار واستعادة الحقوق المائية في الأراضي تحت الاحتلال.

5. زيادة حجم التمويل المتاح لقطاع المياه وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية عربية في هذا المجال

المؤشرات:

- زيادة حجم الاستثمارات العربية في قطاع المياه
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في تمويل وإدارة مشاريع المياه
- زيادة حجم إنتاج واستخدام المنتجات العربية الصنع في كافة مجالات المياه

6. توفير آليات ومرجعيات للتعاون بين الدول العربية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينها في إدارة الموارد المائية المشتركة

المؤشرات:

- زيادة حجم الاستثمارات العربية في قطاع المياه
- زيادة عدد الاتفاقيات الخاصة بكافة أنواع المياه المشتركة في المنطقة العربية

تنويه : لقد قام بإعداد هذه الاستراتيجية في نسختها الأولى كورقة عمل المركز العربي لدراسات المنطقة الجافة والأراضي القاحلة - أكساد وجرى تعديلها من قبله استنادا إلى الملاحظات التي وردته من الدول العربية لغاية شهر آذار -مارس 2010 لتعرض من جديد على اللجنة العربية المكلفة من قبل المجلس التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته في القاهرة (27-28 كانون ثاني - يناير 2010) والمكونة من الخبراء التالية أسماؤهم (وفقا للأحرف الأبجدية للدول):

المهندسة ميسون الزعبي أمين عام وزارة المياه والري - الأردن
الدكتور حسن الجنابي سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة - العراق
المهندس أحمد اليعقوبي مدير إدارة الموارد المائية - سلطة المياه الفلسطينية - فلسطين
المهندس ربحي الشيخ سلطة المياه الفلسطينية - فلسطين
السيد عصام الغواري كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة - المغرب
الدكتور عبد الله عبد السلام مدير عام كرسي اليونيسكو للمياه - جامعة الخرطوم - السودان
السيد عمر الشمالي مدير الموارد المائية في محافظة حمص - وزارة الري - سوريا
السيدة شهرة قصيعة رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي
الدكتور صفوت عبد الدايم أمين عام المجلس العربي للمياه
الدكتور رؤوف درويش عضو مجلس المحافظين للمجلس العربي للمياه
الدكتور فيصل طه مساعد المدير العام المركز الدولي للزراعة الملحية

مرفق رقم (7)





القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

**مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية
لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية
ويتضمن خمسة مشاريع وهي:**

- ❖ رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية.
- ❖ التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية.
- ❖ التغير المناخي وتقييم آثاره على الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية.
- ❖ تطبيق النهج التكاملية في إدارة الموارد المائية.
- ❖ حماية الحقوق المائية العربية.



وثيقة مشروع

رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية

الخلفية و المبررات :

تتميز المنطقة العربية بمحدودية مواردها المائية، إذ أن متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة السنوي يصل بالكاد إلى حد الفقر المائي المحدد دوليًا وهو 1000 م³/الفرد/السنة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي 7200 م³. وهذه الندرة في المياه سوف تزداد بحكم التزايد المستمر والمطررر لعدد السكان في المنطقة. ولقد أجمعت معظم الدراسات التي تمت في المنطقة العربية (أكساد 1986 و1997 و2001، وأبو زيد وحمدي 2004، وسيداري 2006، والاسكوا 2006) على أن الدول العربية ستواجه عجزا مائيا كبيرا في المستقبل، وأن المنطقة ستحتاج في حال استمرار الوضع على ما هو عليه حاليا (بالنسبة لتزايد السكان وتأمين أمن غذائي كامل) إلى تأمين ما يقارب 258 مليار م³ من المياه عام 2025 مقابل ازدياد الطلب على الماء في حدود 550 مليار م³/سنة. ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث حجم المياه المستثمرة إذ يشكل حوالي 89% من مجمل الموارد المائية المستعملة في المنطقة العربية .

ويعود السبب الرئيسي للاستهلاك المرتفع للمياه في قطاع الزراعة الى استخدام طرق الري السطحي التقليدية، حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى أن معظم الدول العربية تزيد فيها نسبة الري السطحي عن 95 % نذكر منها سورية، السودان، المغرب، مصر، العراق، موريتانيا واليمن، علما بأن نسبة الأراضي المروية في هذه الدول تزيد عن 79% من مجمل الأراضي المروية بالدول العربية. وقد قدرت جملة المياه المفقودة باستخدام أساليب الري السطحي بالدول العربية بحوالي 91 مليار متر مكعب، حيث تقدر الكفاءة الكلية للري السطحي في الدول العربية بأقل من 40%، ووفقا لدراسة أعدت من قبل أبو زيد وحمدي (2004 Abuzeid and Hamdy) فإن 15% من المياه المستخدمة في الري تضيع في شبكة التوزيع على مستوى المزرعة و25% تضيع في شبكة الري و15% في الحقل.

إن تدني كفاءة الري في العالم العربي يعود الى العديد من الاسباب مثل ضعف الإرشاد المائي، ضعف تأهيل المزارع المستخدم الرئيس لمياه الري، عدم استخدام التقانات الحديثة في تصميم وإدارة نظم الري السطحي، غياب البيانات التفصيلية فيما يخص الاستهلاك المائي للمحاصيل المختلفة، وسوء إدارة المياه على مستوى الحقل، والتمسك بتقاليد ري قديمه مثل فرض دورة توزيع ثابتة للمياه دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمحاصيل.

وعلى الرغم من إدخال وسائل الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط الى العديد من الدول العربية (ففي دول الخليج، خاصة السعودية، أكثر من $\frac{2}{3}$ من مناطقها المروية مزودة بأنظمة حديثة مثل طريقة المحاور المركزية) فإن كفاءتها تعتبر منخفضة بشكل عام بالمقارنة مع ما هو متوقع وذلك بسبب الإدارة السيئة لشبكة الري على مستوى المزرعة والضعف الفني في تصميم الشبكات و غياب الصيانة.

ولاشك ان رفع كفاءة الري في القطاع الزراعي من حدود 50% (وهو القائم حاليا) إلى حوالي 75% - 80% باستخدام طرق الري الحديث و تحسين ادارة الري على مستوى المزرعة سيؤدي إلى توفير موارد مائية إضافية تكفي نظريا إلى زيادة المساحات المروية بأكثر من 50%.

ولقد أثبتت الدراسات والبحوث التي أجريت أن إدخال نظم الري الحديثة يمكن أن يؤدي إلى توفير أكثر من 50% من مياه الري وزيادة الإنتاجية بنسبة 30%، كما أن تقدير الاحتياجات المائية بطرق حديثة تساعد على توفير أكثر من 30% من كميات المياه وفق التقديرات الحالية للاحتياجات المائية للمحاصيل.

من جهة ثانية لا بد من الإشارة إلى أن الهدر في شبكات مياه الشرب مازال مرتفعا في معظم الدول العربية وقد تم تقديره في حدود 50%، وبالتالي فإن تحسين صيانة تلك الشبكات سوف يؤدي إلى توفير موارد مائية إضافية كانت تضيع هدرا من جهة، ومن جهة ثانية سوف يؤدي ذلك إلى توفير المزيد من المال الذي كان يصرف لتوفير تلك المياه. وقد دلت الدراسات على أنه إذا ماتم رفع كفاءة توزيع مياه الشرب بنسبة 15% حتى عام 2030 مع تخفيض استهلاك الفرد إلى حوالي 250 ل/يوم فإن ذلك سيسمح بإبقاء احتياجات مياه الشرب في عام 2030 على نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2000 وسيخفض الاستثمارات بمبلغ 13 مليار دولار .

ويمكن تلخيص مبررات المشروع على النحو التالي :

- وجود عجز مائي في معظم الدول العربية وهذا العجز سوف يزداد بحكم التزايد المستمر والمطررد لعدد السكان في المنطقة
- الكفاءة المنخفضة لاستعمال المياه في مختلف القطاعات التنموية وخاصة قطاعي الزراعة والشرب وهدر كميات كبيرة من المياه
- ضعف الوعي العام حول ترشيد استخدام المياه
- الضعف في مجال التدريب و التأهيل للفنيين العاملين في القطاع المائي وفي مجال الارشاد الزراعي المائي.
- عدم إيلاء اهتمام كبير للنواحي الاقتصادية في إدارة المياه

انطلاقا من ذلك فإنه لا بد من توضيح الرؤى حول أسباب تدني كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية في مختلف القطاعات واختبار الحلول الملائمة لمواجهتها والتغلب عليها بغية رفع الكفاءة في استعمال المياه في مختلف الأغراض بهدف توفير مزيد من الموارد المائية للاحتياجات المستقبلية .

الهدف الرئيس:

تحسين كفاءة استعمال المياه في مختلف القطاعات التنموية بهدف توفير مزيد من الموارد المائية للاحتياجات المستقبلية و الحد من العجز المائي .

الأهداف الفرعية :

- إن الهدف البعيد المدى للمشروع يمكن الوصول إليه من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :
- 1 - تحديد المعوقات والمشاكل الرئيسية التي تواجه تحسين كفاءة استعمال المياه في الدول العربية
 - 2- تحديد سبل رفع كفاءة استعمال المياه في مختلف المجالات (وسائل فنية, اقتصادية, تشريعية, توعية)
 - 3- تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات وأفراد المجتمع المدني المحلي المعنية برفع كفاءة استعمال المياه في القطاعات المختلفة

الأنشطة والمنهجيات : يشمل تنفيذ الأنشطة التالية :

النتيجة المتوخاة رقم 1 : تحديد المعوقات والمشاكل الرئيسية التي تواجه تحسين كفاءة استعمال المياه في الدول العربية

النشاط 1.1 : تنفيذ دراسة مرجعية لتحديد الأسباب التي تؤدي إلى تدني كفاءة استعمال المياه في الزراعة في المنطقة العربية.

النشاط 2.1 : تنفيذ دراسة مرجعية لتحديد المعوقات التي تحد من استعمال الري الحديث والطرق الحديثة في تحديد الاحتياجات المائية لمختلف المحاصيل وتوضيح قصص النجاح والفشل والعوامل المساعدة لكل منها وآثارها على المنتج الزراعي وكميات المياه المستخدمة في الري.

النشاط 3.1 : تنفيذ دراسة مرجعية لتحديد الأسباب التي تؤدي إلى تدني كفاءة استعمال شبكات مياه الشرب في المنطقة العربية.

النشاط 4.1 : تنفيذ دراسة مرجعية لتحديد الأسباب التي تؤدي إلى تدني كفاءة استعمال المياه في قطاع الصناعة في المنطقة العربية.

النتيجة المتوخاة رقم 2 : تحسين كفاءة استعمال مياه الري

النشاط 1.2 : إعداد دراسات مرجعية للدول العربية معتمدة على تحليل التجارب العربية والدولية حول استخدام الطرق الحديثة في الري

النشاط 2.2 : تنفيذ حقول ارشادية عند المزارعين حول تطبيق طرق الري الحديث

النشاط 3.2 : اعداد دراسات مرجعية للدول العربية معتمدة على تحليل التجارب العربية والدولية حول استعمال المياه مياه الصرف الصحي المعالجة و مياه الصرف الزراعي في الري

النشاط 4.2 : دراسة تأثير اعتماد العامل الاقتصادي في توفير المياه لتنفيذ الخطط الزراعية في المنطقة العربية.

النشاط 5.2 : اعداد دراسة تحليلية عن دور التشريعات والرسوم المالية في رفع كفاءة استعمال المياه في المناطق الزراعية المروية.

النشاط 6.2 : تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وإدخال بدائل للمحاصيل الزراعية ذات المردودية الاقتصادية المنخفضة والمستهلكة للماء وإدخال أصناف نباتية جديدة ملائمة وذات إنتاجية مرتفعة إضافة إلى تطوير وإدخال أصناف نباتية مقاومة للملوحة والجفاف .

النشاط 7.2 : إعداد قاعدة معلومات عن الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية في المنطقة العربية مستمدة من الدراسات المحلية المنفذة في المراكز البحثية العربية

النشاط 8.2 : اعداد دليل مرجعي عن تقدير معامل المحصول و الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية المختلفة في المنطقة العربية

النتيجة المتوخاة رقم 3 : تحسين كفاءة شبكات مياه الشرب

النشاط 1.3 : إعداد دراسات مرجعية حول أفضل السبل لفرض الرسوم المالية لتغطية تكاليف إتاحة المياه للشرب وصيانة شبكات مياه الشرب والصرف الصحي ودورها في الحد من الهدر في استعمال المياه.

النشاط 2.3 : إعداد دراسات مرجعية تحليلية حول سبل إنفاذ التشريعات المائية في الدول العربية للحد من الهدر في استعمال المياه والأسباب التي تحول دون تطبيقها بصورة حقيقية على أرض الواقع.

النشاط 3.3 : توفير الدراسات المرجعية والتحليلية حول أهمية إشراك القطاع الخاص في إدارة قطاع الشرب والصرف الصحي استنادا إلى التجارب العربية والدولية وتطوير القوانين المساعدة لضمان حسن الأداء وتقديم الخدمة السليمة.

النتيجة المتوخاة رقم 4 : تحسين كفاءة استعمال المياه في القطاع الصناعي

النشاط 1.4 : تطوير التشريعات التي تكفل حماية المصادر المائية من التلوث نتيجة الأنشطة الصناعية

النشاط 2.4 : اعداد الدراسات المرجعية والتحليلية حول طرق تدوير المياه في الصناعة استنادا إلى التجارب العربية والدولية

النشاط 3.4 : إعداد دراسات تحليلية حول منهجية تطبيق الرسوم على استعمال المياه في الصناعة

النشاط 4.4 : توضيح المنهجيات والبدائل لترشيد استعمال المياه في القطاع الصناعي .

النتيجة المتوخاة رقم 5 : تأهيل الكوادر العربية في مجال رفع كفاءة استعمال المياه

النشاط 1.5 : تنفيذ دورات تدريبية في مجال رفع كفاءة المياه في القطاعات المختلفة. سيتضمن التدريب النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية والادارية.

النشاط 2.5 : تنفيذ ورش عمل تدريبية للمهندسين العاملين في الارشاد الزراعي في مجال تصميم وتركيب وتقييم وصيانة شبكات الري الحديثة

النشاط 3.5 : تنفيذ دورات تدريبية للفنيين الزراعيين في مجال استخدام الطرق الحديثة لتقدير الاحتياجات المائية .

النشاط 4.5 : تنفيذ دورات تدريبية للمهندسين العاملين في الارشاد الزراعي في مجال ادارة الموارد المائية على مستوى المزرعة واستخدام التقانات الحديثة في هذه الادارة

النشاط 4.5 : تنفيذ دورات تدريبية للمزارعين حول استخدام نظم الري الحديث وادارة المياه على مستوى المزرعة

النشاط 5.5 : تنفيذ برنامج تبادل زيارات للمهندسين والمزارعين بهدف تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول العربية

النتيجة المتوخاة رقم 6 : رفع وعي السكان المحليين في مجال ترشيد المياه

النشاط 1.6 : تطوير برامج توعية للسكان تعمم في الدول العربية

النشاط 2.6 : إعداد برامج وأفلام إرشادية للمزارعين لتوضيح أهمية ترشيد المياه باستخدام التقانات المناسبة سواء في الري أو اختيار المحاصيل المناسبة وتوضيح أهمية تحصيل الرسوم المالية المفروضة في تحسين كفاءة شبكات توزيع المياه وتطوير المصدر المائي والتخفيف من الهدر

النشاط 3.6 : تنفيذ ايام حقلية لتوضيح أهمية ترشيد المياه

النشاط 4.6 : اقامة ورشات توعيه عن أهمية إنشاء جمعيات مستعملي مياه الري واهميتها في مجال ترشيد الموارد المائية

مدة تنفيذ المشروع :

تقدر مدة تنفيذ المشروع بكافة مكوناته 3 سنوات

سادسا : إدارة المشروع :

يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لإدارة المشروع من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وعدد من الخبراء من الدول العربية (في حدود 5 خبراء)، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل المعنية تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ المشروع، ووضع الخطط التنفيذية لمكوناته وإعداد تقارير نصف سنوية حول تقدم العمل .

تجتمع اللجنة مرتين في العام سواء في مقر جامعة الدول العربية أو أكساد أو في أي دولة عربية ترغب في استضافة الاجتماع .

سابعا : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ مقداره 1480000 دولار أمريكي (مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي) موزعة على النحو التالي :

إجمالي (دولار أمريكي)	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	اسم النشاط
190000	50000	60000	80000	تحديد المعوقات والمشاكل الرئيسية التي تواجه تحسين كفاءة استعمال المياه في الدول العربية
660000	110000	210000	340000	تحسين كفاءة استعمال مياه الري
260000	80000	80000	100000	تحسين كفاءة استعمال مياه الشرب
190000	50000	60000	80000	تحسين كفاءة استعمال المياه في القطاع الصناعي
210000	60000	70000	80000	تأهيل الكوادر العربية في مجال رفع كفاءة استعمال المياه
160000	50000	50000	60000	رفع وعي السكان المحليين في مجال ترشيد المياه
110000	30000	40000	40000	اجتماعات لجنة عليا ولجان فنية
1780000	430000	570000	780000	إجمالي

ثامنا : الجهات المستفيدة :

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا المشروع كافة المؤسسات العاملة في قطاع المياه ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بحيث تتحقق مشاركة كافة تلك الجهات في إدارة ورفع كفاءة استعمال المياه وحماية البيئة في المنطقة العربية .

تاسعا : أسلوب التنفيذ :

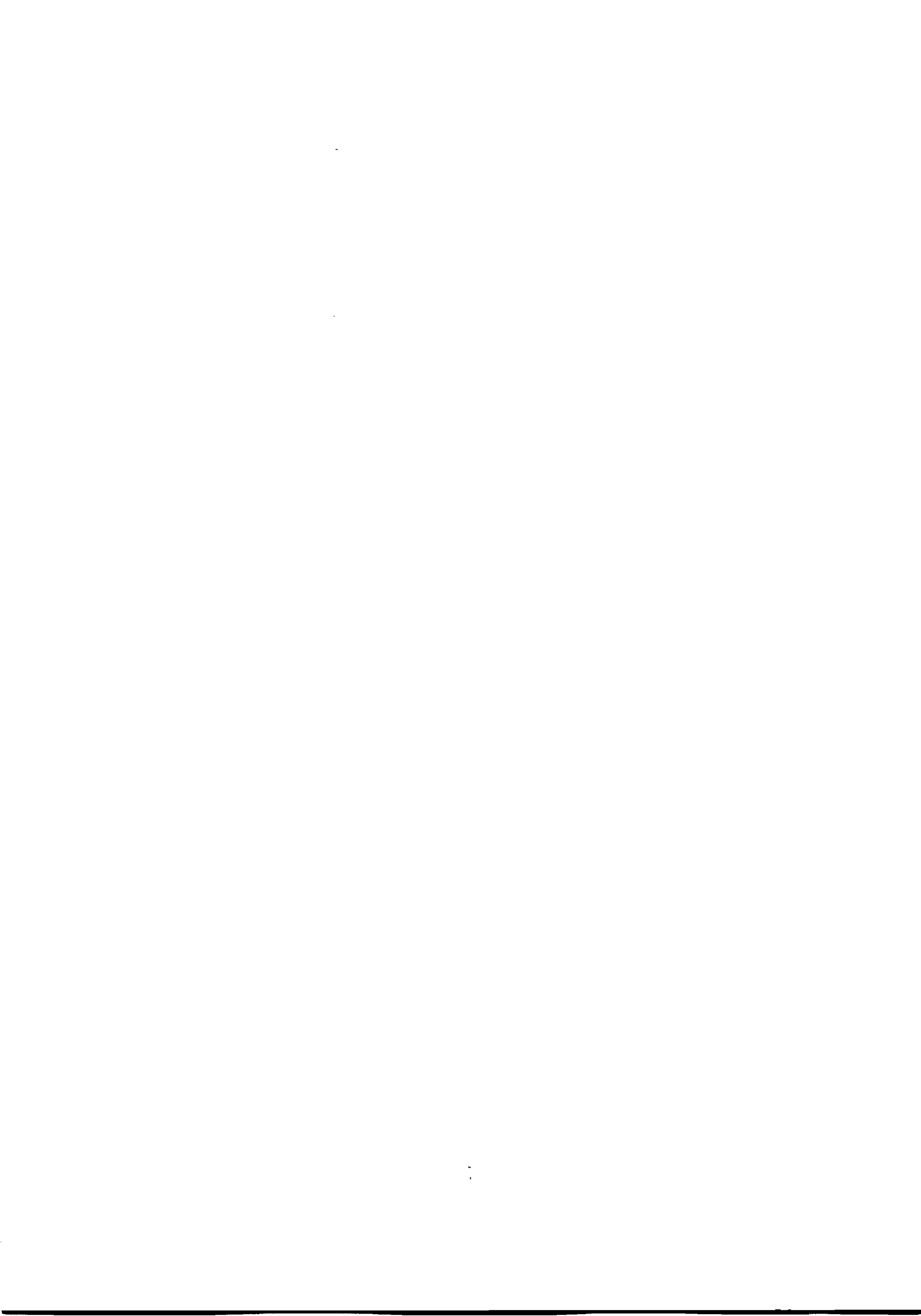
يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تنفيذ المشروع باعتباره الجهة الرئيسية التي قامت بإعداد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية في الكويت في عام 2009 وتم تكليفه بموجب قرار القمة بتنفيذ المشروع تحت إشراف مجلس وزراء المياه العرب.

يتعاون المركز العربي في تنفيذ المشروع مع كافة الجهات المعنية في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية وفقا لاختصاص كل منها وموجب اتفاقات محددة بحيث تتم الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة بهدف إنجاح المشروع وتحقيق أكبر فائدة ممكنة للدول العربية منه .



وثيقة مشروع

التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية



أولا : الخلفية و المبررات :

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في الوطن العربي بالنظر لمحدودية المتاح منها، فهناك 13 بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية، والتي من المتوقع أن تتفاقم باستمرار نتيجة لزيادة الطلب على الماء لتلبية متطلبات التنمية المختلفة الناجمة أساساً عن زيادة معدلات النمو السكاني العالية. ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة 2002 إن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الجوفية) سيصل إلى 667 متراً مكعباً في سنة 2025 بعدما كان 3430 متراً مكعباً في سنة 1960، أي بانخفاض بنسبة 80%. لذلك أصبحت قضية المياه قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر 258 مليار م³ من المياه عام 2025 .

ولتضييق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، فقد اتجهت عدد من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي إلى التحلية كخيار استراتيجي لتأمين مياه الشرب في ضوء نزوب الموارد المائية الطبيعية المتاحة وندرته، فعلى سبيل المثال تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية، بينما ترتفع النسبة إلى 95% في دولة الكويت. وقد زادت كميات المياه المحلاة في الوطن العربي من حوالي 2 مليار م³ في عام 1990 إلى حوالي 4.5 مليار في عام 2005 حتى وصلت كميات المياه المحلاة في المنطقة العربية إلى حوالي 45% من مجمل المياه المحلاة في العالم، وقد أصبحت موارد مياه التحلية تعتبر من الموارد المائية المتاحة التي يعتمد عليها لتوفير المياه العذبة، ويمكن إقامتها في مواقع قريبة من مواقع الاستهلاك مما يؤدي إلى توفير إنشاء خطوط نقل مكلفة جداً، بالإضافة إلى أنه يمكن اعتبارها ضماناً أكيداً لتلافي نقص الموارد المائية، بغض النظر عن واقع الدورة الهيدرولوجية وتكرار دورات الجفاف.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن من أهم معوقات انتشار تقانة التحلية هو كلفتها المرتفعة من جهة ومن جهة ثانية التأثيرات على البيئة سواء فيما يتعلق بطرح الأملاح الناجمة عن التحلية وكذلك رفع درجات حرارة وملوحة مياه البحر نتيجة طرح أيضا نواتج التحلية، غير أن كلفة التحلية تبقى أقل من تكاليف نقل المياه من دول تتوفر فيها موارد مائية إلى دول تندر فيها الموارد الطبيعية. وقد أظهرت دراسة أعدت من قبل مفوضية الطاقة النووية في فيينا بأن تكلفة نقل المياه بواسطة ناقلات النفط من أوروبا إلى تونس تزيد على دولار أميركي واحد لكل متر مكعب، كما أظهرت نفس الدراسة بأن تكلفة نقل المياه بواسطة الأنابيب لمسافة تزيد عن 300 كم أعلى من تكلفة إنتاجها بواسطة طرق التحلية، حيث ساعد التقدم التكنولوجي على تخفيض تكاليف التحلية بحيث أصبحت الآن تدور في حدود نصف دولار للمتر المكعب.

ومن الموارد المائية غير التقليدية الأخرى التي يمكن اعتبارها مستدامة، مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي، حيث يتم التركيز على معالجتها لإعادة الاستفادة منها في الزراعة أو ري بعض أنواع المحاصيل (كالري التكميلي للحبوب كما هو الحال في المغرب وتونس) أو في الصناعة. وبدأت كميات المياه المعالجة تدخل في الموازنة المائية لتلك الدول كمورد مائي إضافي بعد أن بلغت درجات معالجة المياه مرحلة متقدمة (وصلت إلى الدرجة الثالثة وخاصة في دول الخليج العربي أو حتى الرابعة كما هو الحال في الكويت، حيث تستخدم تقانة التناضح العكسي في معالجة المياه المعالجة ثلاثياً (زوباري، 2008). وتقدر كميات مياه الصرف الصحي المعالجة والمعاد استعمالها في الوطن العربي بحوالي 10 مليار م³/سنة (خوري 2001). ففي دول الخليج العربي تتم معالجة حوالي 918 مليون م³ سنوياً يستعمل منها فقط 400 مليون تتم معالجتها بالدرجة الثالثة وتستعمل في زراعة بعض الأعلاف والمساحات الخضراء، ومن المتوقع أن تزداد كميات المياه المعالجة إلى حوالي 3 مليار م³ في عام 2020 للاستفادة منها في الزراعة كبديل للمياه الجوفية، وفي دول المشرق العربي يتم استعمال حوالي 200 مليون م³/سنة في الزراعة (سيداري، المجلس العربي للمياه 2006). أما بالنسبة لمياه الصرف الزراعي فتأتي مصر على قائمة الدول العربية في إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي، حيث قدرت الكميات المستخدمة في حدود 5.9 مليار م³/سنة (Abuzeid and Hamdy 2004) وفي دراسة حديثة للاسكوا وصلت إلى 7 مليار م³/سنة، وفي سوريا 2.1 مليار م³/سنة (اسكوا 2007).

على الرغم من ازدياد حجم كميات مياه الصرف الصحي فإن إعادة استعمالها مازال دون المستوى المطلوب إذ أنها لاتزيد عن 10% من مجمل المياه المعالجة، ويعود ذلك لمخاوف من خطر استخدامها على الصحة ولأسباب دينية.

أمام هذا الواقع فإن خيار تحلية المياه وإعادة استعمال المياه المعالجة بات إلى حد ما في حكم المؤكد كخيار استراتيجي بالنسبة لمعظم الدول العربية إن لم نقل بأكملها .

ويمكن تلخيص مبررات المشروع على النحو التالي :

- وجود عجز مائي في معظم الدول العربية وهذا العجز سوف يزداد بحكم التزايد المستمر والمطررر لعدد السكان في المنطقة .
- يمكن اعتبار مياه التحلية مورداً أساسياً للاعتماد عليه في حالات الطوارئ، خاصة في مواسم الجفاف وعدم توفر مياه كافية للشرب مناسبة كما ونوعاً .
- يمكن اعتبار مياه التحلية كمورد بديل لنقل المياه عبر مسافات طويلة .
- يمكن اعتبار مورد تحلية المياه والمياه المعالجة كمورد مائي متجدد لا ينضب .
- يشكل التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي وسيلة من الوسائل الناجعة في حماية البيئة

وبالتالي فإن توطين تقانة تحلية المياه بمختلف أنواعها في المنطقة العربية (مياه بحر أو مياه صرف صحي) ونشر مفاهيم إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، يشكل أحد الحلول العاجلة لمواجهة العجز المائي في المنطقة.

ثانيا : الهدف الرئيس:

التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية بمختلف أنواعها في المنطقة العربية (مياه بحر أو مياه صرف صحي) بهدف توفير مزيد من الموارد المائية للاحتياجات المستقبلية والحد من العجز المائي .

ثالثا : الأهداف الفرعية :

إن الهدف البعيد المدى للمشروع يمكن الوصول إليه من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1 - تحديد المعوقات والمشاكل الرئيسية التي تواجه نشر تقانة تحلية المياه بمختلف أنواعها في المنطقة العربية.

2- توطین تقانة التحلية ومعالجة المياه في المنطقة العربية

3- تطوير مفاهيم إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة.

4- تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات وأفراد المجتمع المدني المحلي المعنية بتحلية مياه البحر وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي.

رابعا : الأنشطة : يشمل تنفيذ الأنشطة التالية :

النتيجة المتوخاة رقم 1 : توفير القاعدة المعرفية والعلمية للدول العربية حول تقانات تحلية المياه والتوسع في استخدام هذه التقانة لمواجهة العجز المائي وخاصة في مياه الشرب

النشاط 1.1 : حصر وتقييم المياه المحلاة والأسباب التي تحد من انتشارها في المنطقة العربية أو في مناطق أخرى مشابهة من العالم .

النشاط 2.1 : تحليل الجدوى الاقتصادية لتحلية المياه المالحة أو مياه البحر واستخدامها في مختلف المجالات على المستوى العربي والدولي ..

النشاط 3.1 : حصر حالة المعرفة المتاحة لامتلاك تقانة تحلية المياه (مراكز البحوث, الخبرات العربية المتاحة) في المنطقة العربية وخاصة في مجال تصنيع مستلزمات محطات التحلية.

النشاط 4.1 : دراسة تطور تكاليف الإنتاج من محطات التحلية والأسباب التي تساعد في خفض التكاليف لنشر استخدام هذه التقانة في المستقبل في المنطقة العربية بما فيها استخدام الطاقات المتجددة مثل الشمس والرياح.

النشاط 5.1 اعداد دراسة عن الأثار البيئية المترتبة عن محطات التحلية وكيفية معالجتها.
النشاط 6.1 إقامة شبكة عربية تعنى بتقانة تحلية المياه.
النشاط 7.1 وضع خطة شاملة لتسريع توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة العربية
النتيجة المتوخاة رقم 2 : توفير القاعدة العلمية والتشريعية لتشجيع الدول العربية على التوسع في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي.

النشاط 1.2 : إعداد دراسة مرجعية عن الأسباب والمعوقات التي تحد من إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة أو مياه الصرف الزراعي في الزراعة أو الاستعمالات الأخرى.

النشاط 2.2 : تقييم التجارب العربية والدولية في مجال إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي في مختلف القطاعات (الزراعة , الصناعة , ...) وتوضيح السلبيات والايجابيات لكل منها.

النشاط 3.2 : اعداد دراسات مرجعية للدول العربية معتمدة على تحليل التجارب العربية والدولية حول استعمال المياه مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي في الري .

النشاط 4.2 تنفيذ بعض البحوث المتميزة في هذا المجال والتي بنيت على نتائج أعمال التقييم الأولي والاحتياجات التي تم تحديدها .

النشاط 5.2 إعداد المواصفات الخاصة بإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي معتمدة على تحليل التجارب العربية والدولية في هذه المجالات.

النشاط 6.2 : وضع التشريعات المناسبة لإعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي .

النشاط 7.2 : إعداد قاعدة معلومات عن استعمال مياه الصرف الصحي لري المحاصيل الزراعية في المنطقة العربية مستمدة من الدراسات المحلية المنفذة في المراكز البحثية العربية.

النشاط 8.2 : اعداد دليل عن استعمال المياه المالحة في الري وتحديد النباتات والاصناف المتحملة للملوحة العالية، وتقييم التجارب والخبرات المتاحة في هذا المجال في المنطقة العربية والعالم.

النتيجة المتوخاة رقم 3 : تأهيل الكوادر العربية في مجال نشر تقانة تحلية المياه بمختلف أنواعها في المنطقة العربية

النشاط 1.3 : تنفيذ ورش عمل تدريبية للمهندسين العاملين في الارشاد الزراعي في مجال الري باستعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والصرف الزراعي .

النشاط 2.3 : تنفيذ ورش عمل تدريبية في مجال توطين تقانة تحلية مياه البحر.

النشاط 3.3 : تنفيذ ورش عمل تدريبية في مجال دراسة الاثر البيئي لاستخدام الموارد المائية غير التقليدية.

النشاط 4.3 : تنفيذ برنامج تبادل زيارات للمهندسين والمزارعين بهدف تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول العربية.

النتيجة المتوخاة رقم 4 : رفع وعي السكان المحليين في مجال اعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي
النشاط 1.4 : تحضير إرشادات حول الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي و الزراعي.

النشاط 2.4 : إعداد أفلام إرشادية للمزارعين لتوضيح طرق الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي في الري

النشاط 3.4 : إقامة ورشات توعيه عن اهمية إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الري .

خامسا : مدة تنفيذ المشروع : تقدر مدة تنفيذ المشروع بكافة مكوناته بـ 3 سنوات.

سادسا : اسلوب التنفيذ :

بناء على الخبرة والمعرفة المتاحة وكذلك رغبات الدول العربية سيتم تنفيذ دراسات وتوصيف لحالة المعرفة والخبرة المتاحة في عدد من الدول العربية وفقا لتمايزها من حيث الجهود التي تبذلها في مختلف المجالات المشار إليها أعلاه للخروج بمنهجيات واضحة حول سبل توطين مختلف هذه التقانات والتوسع في استعمالها في المنطقة العربية .

ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع من المقترح أن يتم تشكيل لجنة للإشراف والمتابعة تضم ممثلين عن الدول العربية والخبراء العرب والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه وبعض الخبرات الدولية وممثلي مؤسسات التمويل المساهمة .

سابعا : إدارة المشروع :

يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لإدارة المشروع من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وعدد من الخبراء من الدول العربية (في حدود 5 خبراء)، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل المعنية تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ المشروع ووضع الخطط التنفيذية لمكوناته وإعداد تقارير نصف سنوية حول تقدم العمل .

تجتمع اللجنة مرتين في العام سواء في مقر جامعة الدول العربية أو أكساد أو في أي دولة عربية
ترغب في استضافة الاجتماع .

ثامنا : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ 1330000 دولار أمريكي (مليون وثلاثمائة وثلاثون
ألف دولار أمريكي) موزعة على النحو التالي :

اسم النشاط	المستوى الأولي	المستوى الثاني	المستوى الثالث	إجمالي
- توفير القاعدة المعرفية والعلمية للدول العربية حول تقانات تحلية المياه والتوسع في استخدام هذه التقانة لمواجهة العجز المائي وخاصة في مياه الشرب	120000	100000	80000	300000
- توفير القاعدة العلمية والتشريعية لتشجيع الدول العربية في التوسع في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي والزراعي	100000	100000	80000	280000
- تأهيل الكوادر العربية في مجال نشر تقانة تحلية المياه بمختلف أنواعها في المنطقة العربية	120000	100000	80000	300000
- رفع وعي السكان المحليين في مجال إعادة استعمال مياه الصرف الصحي و الزراعي	100000	100000	100000	300000
- اجتماعات لجنة عليا ولجان فنية	50000	50000	50000	150000
إجمالي	490000	450000	390000	1330000

ثامنا : الجهات المستفيدة :

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا المشروع كافة المؤسسات العاملة في قطاع المياه ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، بحيث تتحقق مشاركة كافة تلك الجهات في إدارة ورفع كفاءة استعمال المياه وحماية البيئة في المنطقة العربية .

تاسعا : أسلوب التنفيذ :

يتولى تنفيذ المشروع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة باعتباره الجهة الرئيسية التي قامت بإعداد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي أقرتها القمة

الاقتصادية العربية في الكويت في عام 2009، وتم تكليفه بموجب قرار القمة بتنفيذ المشروع تحت إشراف مجلس وزراء المياه العرب .

يتعاون المركز العربي في تنفيذ المشروع مع كافة الجهات المعنية في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية وفقا لاختصاص كل منها وموجب اتفاقات محددة بحيث تتم الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة بهدف إنجاح المشروع وتحقيق أكبر فائدة ممكنة للدول العربية منه .





وثيقة مشروع

التغير المناخي وتقييم أثاره على الموارد المائية المتاحة في
المنطقة العربية



أولا : الخلفية والمبررات :

لقد أصبحت ظاهرة تغير المناخ العالمي حقيقة واقعة بعد أن كانت معظم مظاهرها سابقا تعزى إلى دورات مناخية عشوائية تصيب مختلف مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية التي تسود فيها من حين إلى آخر دورات جفاف أو عواصف مطرية كان من الصعب ربطها بنظام معين، وبات هناك إجماع علمي على أن المناخ يتغير نتيجة للانبعاث الغازي الذي يسببه النشاط البشري أساساً، وثمة مؤشر يُستدل من خلاله على هذا التغير، فخلال المائة سنة الماضية 1906-2005 كانت إحدى عشرة سنة من أصل السنوات الإثنتي عشر سنة الماضية كانت من بين السنوات الأكثر دفئا في سجلات حرارة سطح الأرض . كما سُجلت فترات جفاف أشد حدة وأطول على مساحات أوسع منذ السبعينيات خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة والاستوائية. وأصبحت الأيام والليالي الباردة والصقيع أقل ندرة، فيما ازدادت الأيام والليالي الحارة وموجات الحر، ويشير التقرير نفسه إلى ارتفاع في درجات حرارة الهواء وفي نسبة البخار في الجو، وترافق ذلك مع ارتفاع في منسوب مياه سطح البحر مما يترتب عليه تأثيرات مهمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وخاصة المنطقة العربية. كما أشارت الدراسات الحديثة ومن ضمنها التقرير التقويمي الأخير للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر في عام 2007 أن التقديرات العلمية تشير إلى أن المنطقة العربية ستكون بحكم امتدادها الجغرافي، وتباين بُناها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى محدودية الموارد الطبيعية فيها، من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة والتي تشمل تهديدا للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة، مما يشكل تحدً جديد يضاف إلى مجموعة التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، على الرغم من أن مساهمتها في الانبعاث الغازي لاتشكل أكثر من 3%.

لقد أكدت التوقعات المستقبلية لكميات هطول الأمطار لمعظم نماذج المناخ العالمي تناقص كميات الأمطار في المنطقة العربية وخاصة في إقليم المشرق العربي ، حيث تشير التقديرات إلى أنها سوف تنخفض بمعدل 20% خلال السنوات الخمسين القادمة، وفي الوقت نفسه سيزداد الطلب على المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي زيادة التبخر - النتح ، وبالتالي ازدياد التبخرالنتح (evapotranspiration). مما سينعكس سلبا على الموارد المائية والإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وازدياد التصحر والجفاف وفقدان التنوع الحيوي وتهديد المناطق الساحلية ونقص في تأمين الغذاء والماء، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية فضلا عن التداعيات الاجتماعية والأمنية ونشوء الأزمات السياسية بسبب زحف وهجرة السكان من المناطق المتأثرة إلى مناطق أخرى أقل تأثرا داخل الدولة الواحدة أوإلى دول الجوار و دول أخرى.

ومن الممكن تجنب العديد من الآثار السلبية لتغير المناخ وتبدلاته على البيئة الطبيعية وعلى النظم الاقتصادية والزراعية، والحد من قابلية السكان للتأثر والتعرض لمخاطر التهميش الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعداد لإدارة مخاطر التغير المناخي عن طريق اتخاذ إجراءات تقييم التأثير والتخفيف من الانبعاث الغازي والقيام بإجراءات تكيف لمجابهة المخاطر المحتملة. ولاشك

أن التأخر في اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لقضية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية مثل قضية التغير المناخي سيترتب عليه خسائر من المحتمل أن تكون كبيرة جدا في المستقبل.

ويأتي هذا المشروع ضمن إطار التحرك العربي والتضامن مع المجتمع الدولي للتعامل مع قضايا التغير المناخي والاستعداد لمجابهة الآثار المحتملة لتغيرات المناخ والحد من المخاطر المحتملة لها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذا للإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته التاسعة عشر (مقرر الأمانة العامة 5-2007/12/6). وإقرار القمة الاقتصادية التي عقدت في دولة الكويت للعام 2009 لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقرار مجلس وزراء المياه العرب (الجزائر 27-29 / 16 / 2009). بالموافقة على المشروع من حيث المبدأ ومطالبتهم بإعداد وثيقة تفصيلية للمشروع

ثانيا : الهدف الرئيس :

تدعيم جهود الدول العربية لتقييم الآثار السلبية للتغيرات المناخية، واعداد خطط وسياسات التكيف والتخفيف من التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد المائية بصورة خاصة، والانتاج الزراعي والأوضاع البيئية والاقتصادية الاجتماعية بصورة عامة.

ثالثا : الأهداف الفرعية :

- تدعيم شبكات الرصد المناخي بهدف توفير المعلومات الدقيقة لمختلف مكونات المناخ في المنطقة العربية
- بناء قاعدة معلومات مناخية على المستوى العربي وربطها مع نظام المعلومات الجغرافي و قواعد المعلومات المناخية الوطنية والدولية بطريقة تفاعلية.
- تطبيق النماذج المناخية الاقليمية على المنطقة العربية على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي لتحسين أدائها ودقة نتائجها (مدخلات النماذج، المعاملات الفيزيائية، الدقة، مقياس الشبكة).
- تقييم الآثار المترتبة على الموارد المائية بسبب تغير المناخ وتحديد المناطق الأكثر تأثراً "البؤر الساخنة" (Hot spots) في المنطقة العربية.
- تقييم آثار التغيرات المناخية والموارد المائية المتاحة على التنمية المستدامة في المنطقة العربية .
- بناء نظام إقليمي للإنذار المبكر عن الظواهر المناخية والجوية المتطرفة (جفاف، فيضانات، عواصف رملية وغبارية ...) وربطه مع المؤسسات الوطنية العربية والدولية للحد والتقليل من آثار الكوارث الطبيعية.
- دعم جهود الدول العربية من الناحية الفنية في إعداد بلاغاتها الوطنية الخاصة بالتغيرات المناخية والاستراتيجيات المرتبطة بها، و في انشاء مراكز أو وحدات وطنية لمراقبة وتقييم التغيرات المناخية واقتراح الهيكلية المناسبة لها لتنفيذ المهام المطلوبة منها بالشكل الأمثل.

- تأهيل الكوادر العربية والمؤسسات المعنية لمواجهة التغيرات المناخية.
- نشر الوعي العام حول ظاهرة التغيرات والتبدلات المناخية وإشراك المجتمع المحلي في مواجهتها .

رابعاً : الأنشطة

1-4 : إعداد قاعدة معلومات إقليمية مناخية متكاملة مرتبطة إلكترونياً بالقواعد القطرية والدولية بطريقة تفاعلية بهدف تحديثها باستمرار وربطها مع نظام المعلومات الجغرافي لمتابعة تطور الأوضاع المناخية في المنطقة العربية

1- حصر وتقييم واقع شبكات الرصد المناخي في المنطقة العربية بهدف تدعيمها لتوفير المعلومات الدقيقة عن مختلف مكونات المناخ .

2- حصر وجمع المعلومات المناخية.

3- تحديد حالة المعرفة عن ظاهرة التبدل المناخي في العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة وتأثيرها على تكرار ظاهرة الجفاف في الدول العربية.

4- إعداد دراسة حول تطور الأوضاع المناخية في المنطقة العربية لفترات طويلة ماضية وفقاً لما تسمح به البيانات والمعلومات، مع تحديد للظواهر المتطرفة (extreme events) التي شهدتها مختلف المناطق العربية وتحليل لأسبابها (الأمطار الغزيرة- الجفاف موجات الحر والصقيع..) ووضع الاستنتاجات الخاصة بها .

5 - تقييم الآثار المترتبة على الموارد المائية بسبب تغير المناخ وتحديد المناطق الأكثر تأثراً "البؤر الساخنة" (Hot spots) في المنطقة العربية .

6- تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية .

النتائج المتوخاة :

- توفير القاعدة المعرفية للدول العربية حول ظاهرة التغير المناخي وأبعاد تأثيراتها على الموارد المائية بصورة خاصة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة العربية.
- تدعيم شبكات الرصد المناخي
- توفير البيانات المناخية الدقيقة والموثقة
- تأهيل الكوادر العربية

2-4 : تطبيق النماذج المناخية الإقليمية على المنطقة العربية على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي لتحسين أدائها ودقتها (مدخلات النماذج، المعاملات الفيزيائية، الدقة، مقياس الشبكة).

1- تحسين مدخلات النماذج الرياضية المناخية (المعاملات الفيزيائية، الدقة، مقياس الشبكة..)

2- تشغيل النماذج الرياضية المناخية ومعايرتها وفقا للخصائص المناخية للمنطقة العربية

3- تقييم الآثار المترتبة على الموارد المائية بسبب تغير مناخ الوضع الراهن، بهدف تحديد المناطق الأكثر تأثرا "البؤر الساخنة" في المنطقة العربية على المستوى الوطني والإقليمي، وتقييم الآثار المترتبة على المناخ بسبب تغير الموارد المائية المتاحة.

4 - تقييم تأثير الموارد المائية بالتغيرات المناخية المستقبلية (سيناريو مناخ المستقبل حتى 2100) بمقارنة النتائج المتوقعة بفترة مرجعية قياسية معيارية 1960-1990 أي قيمة الزيادة أو النقصان لمختلف مكونات الموارد المائية لتحديد أنماط التغير على مقياس وطني وشبه إقليمي وإقليمي.

5- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل

النتائج المتوخاة :

- توفير الأدوات الفنية التي تسمح بالتنبؤ بالتغيرات المناخية وسيناريوهات تغيرات المناخ المستقبلي

- تحسين المعلومات المناخية

- تأهيل المؤسسات والكوادر العربية

3-4 : تقييم تأثير الموارد المائية بالتغيرات المناخية على القطاعات والأنظمة المختلفة (التنوع الحيوي، الزراعة و الأمن الغذائي، استعمالات الأراضي، الغابات، التزود بالمياه، السكان والمستوطنات البشرية، الاقتصاد الاجتماعي، التكلفة) خاصة على الانتاج الزراعي والتصحر والجفاف والتنمية المستدامة بصورة عامة والناجمة عن تغير المناخ.

1- تقييم تأثير التغيرات المناخية على تكرار حدوث الظواهر المناخية المتطرفة (الجفاف، موجات الحر، الفيضانات العواصف الرملية والترابية

2- وضع خطة للتكيف والتخفيف تساند الدول العربية في إعداد سياسات واستراتيجيات لمواجهة آثار التغيرات المناخية وتضمينها في خطط التنمية الوطنية .

3- تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية

النتائج المتوخاة :

- توفير المعلومات لمتخذي القرار حول تأثير التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية على الأوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الدول العربية على إدراج سياسات التكيف مع التغيرات المناخية في سياساتها التنموية المختلفة .
- تأهيل المؤسسات والكوادر العربية المعنية

4-4 بناء نظام إقليمي للإنذار المبكر عن الظواهر المناخية والجوية المتطرفة (جفاف، فيضانات، عواصف رملية وغبارية وعواصف،...) وربطه مع المؤسسات الوطنية العربية والدولية للحد والتقليل من آثار الكوارث الطبيعية.

- 1- تحليل القرائن المناخية لبيانات الطقس المرصودة في المنطقة العربية وتحديد الآثار السلبية الناجمة عنها (الكوارث , الصحة , الطاقة , المناخ , المياه)
- 2- استخدام نماذج الطقس (weather) الرياضية للإنذار عن الجفاف , الفيضانات , العواصف الرملية والغبارية ...
- 3- الربط بين المؤسسات الوطنية العربية والدولية مع المركز العربي بطريقة تفاعلية لنشر وتبادل التحذيرات والإنذارات.
- 4- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل

النتائج المتوخاة :

- توفير المعلومات الدقيقة والتحذيرات لمتخذي القرار حول الظواهر المناخية والطقس المتطرفة
- إعداد الخطط المناسبة لمواجهة كوارث الطقس والظواهر المناخية المتطرفة
- تأهيل المؤسسات والكوادر الوطنية

5-4 : دعم جهود الدول العربية من الناحية الفنية في إعداد بلاغاتها الوطنية الخاصة بالتغيرات المناخية والاستراتيجيات المرتبطة بها، و في انشاء مراكز أو وحدات وطنية لمراقبة وتقييم التغيرات المناخية واقتراح الهيكلية المناسبة لها لتنفيذ المهام المطلوبة منها بالشكل الأمثل

1 - حصر للهيكل والمؤسسات المعنية بمتابعة ظاهرة التغيرات المناخية في الدول العربية

2- إعداد مقترح لإنشاء وحدات أو مراكز وطنية للتعامل مع التغيرات المناخية مع الهيكلية المناسبة والمهام وآلية العمل .

3- توفير الدعم الفني والتقني لهذه المراكز لتتولى :

- إعداد البلاغات الوطنية للتغيرات المناخية.
- إعداد سياسات التكيف مع التغيرات المناخية وسبل مواجهتها.
- إعداد سيناريوهات التغير المناخي المناسبة.
- إجراء البحوث العلمية حول تقييم ظاهرة التغيرات المناخية وآثارها .
- إدارة قواعد البيانات المناخية.
- 4- تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية.

النتائج المتوخاة :

- إصدار الخرائط الغرضية التي توضح أبعاد التأثيرات المحتملة للتبدلات المناخية لمساعدة متخذي القرار في وضع السياسات المائية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تحقيق تنمية مستدامة.
- حماية البيئة في المنطقة العربية
- إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كل المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة على نحو ينسجم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر.
- تأهيل الكوادر والمؤسسات العربية المعنية لمواجهة مخاطر التبدلات المناخية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

خامسا : مدة تنفيذ المشروع :

تقدر مدة تنفيذ المشروع بكافة مكوناته بأربع سنوات

سادسا : إدارة المشروع :

يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لإدارة المشروع من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وعدد من الخبراء من الدول العربية (في حدود 5 خبراء)، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل المعنية تكون مهمتها الاشراف على تنفيذ المشروع ووضع الخطط التنفيذية لمختلف مكوناته وإعداد تقارير نصف سنوية حول تقدم العمل .

تجتمع اللجنة مرتين في العام سواء في مقر جامعة الدول العربية أو أكساد أو في أي دولة عربية ترغب في استضافة الاجتماع .

كما يتم تشكيل لجان فرعية من الأمانة الفنية وأكساد والدول العربية لكل مشروع من المشاريع المقترحة بحيث تتولى هذه اللجنة الاشراف من الناحية الفنية على كل مشروع وإعداد التقارير الفنية لكل نشاط ورفعها إلى اللجنة العليا .

سابعا : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ مقداره 3675000 دولار أمريكي (ثلاثة ملايين وستمائة وخمس وسبعون ألف دولار أمريكي) موزعة على النحو التالي :

إجمالي	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	اسم النشاط
550000	100000	100000	125000	225000	1- إعداد قاعدة معلومات إقليمية مناخية متكاملة
900000	100000	200000	250000	350000	2- تطبيق النماذج المناخية الرياضية في المنطقة العربية وتقييم آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة.
450000	75000	75000	200000	100000	3- تقييم آثار التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة
800000	100000	150000	200000	350000	4- بناء نظام إقليمي للأنذار المبكر خاص بالتغيرات المناخية في المنطقة العربية
700000	100000	100000	150000	350000	5- دعم جهود الدول العربية من الناحية الفنية في: - إنشاء مراكز أو وحدات وطنية لمراقبة ومتابعة ظاهرة التغيرات المناخية - اعداد البلاغات الوطنية
275000	50000	50000	75000	100000	6- تكاليف لجنة عليا ولجان فنية
3675000	525000	675000	1000000	1475000	إجمالي

ثامنا : الجهات المستفيدة :

من المتوقع أن تستفيد من نتائج هذا المشروع كافة المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات التنموية ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية.

تاسعا : أسلوب التنفيذ :

يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تنفيذ المشروع باعتباره الجهة الرئيسية التي قامت بإعداد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية في الكويت في عام 2009، وتم تكليفه بموجب قرار القمة بتنفيذ المشروع تحت إشراف مجلس وزراء المياه العرب .

يتعاون المركز العربي في تنفيذ المشروع مع كافة الجهات المعنية في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية، إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية وفقا لاختصاص كل منها وبموجب اتفاقات محددة، بحيث تتم الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة بهدف إنجاح المشروع وتحقيق أكبر فائدة ممكنة للدول العربية منه .



وثيقة مشروع

تطبيق النهج التكاملية في إدارة الموارد المائية



أولا : خلفية ومبررات :

لقد أولت الدول العربية اهتماما متزايدا بمواردها المائية، وبذلت الكثير من الجهود لتنمية تلك الموارد لمواجهة الطلب المتزايد عليها لمختلف الاحتياجات التنموية نتيجة النمو السكاني، إلا أن محدودية هذه الموارد من جهة، والسياسات المائية التي اتبعت في العقود الماضية، وخاصة في مجال تأمين الطلب على الماء بدلا من إدارته على أسس علمية واقتصادية تحقق الفوائد المرجوة منه، وضعف الوعي العام والكفاءة لدى المؤسسات المعنية بشؤون المياه في الدول العربية، ساهمت جميعها في تفاقم الأزمة المائية وظهور خلل بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها. كما أن التركيز على النواحي الكمية وإهمال الجوانب البيئية نتج عنه تدهور في نوعية المياه، مما أدى إلى خروج كميات لا يستهان بها من الموارد المائية المتاحة من دائرة الاستثمار الفعلي. الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة المائية التي تعيشها المنطقة العربية.

ولاشك أن السياسات المائية والزراعية التي انتهجت خلال العقود السابقة والتي لم تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية الحديثة كالبعد البيئي ومبدأ الاستدامة (sustainability) والعدالة في التوزيع (equity)، وغياب النظرة الشمولية في إدارة القطاع المائي، كانت هي السبب في ما وصلت إليه أوضاع الموارد المائية من استنزاف وتلوث حتى أصبح من غير الممكن معالجة هذا الواقع بالسرعة المطلوبة أمام الطلب المتنامي على الماء نتيجة عوامل عدة ذكرنا من أهمها التزايد السكاني الكبير وما يتطلبه ذلك من تأمين موارد غذائية إضافية.

ولقد أثبتت الوقائع أن تنظيم استثمار الموارد المائية يتطلب توفير الأدوات الفعالة لتحقيق الإدارة السليمة والمتكاملة لهذه الموارد من خلال نظرة شمولية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتياجات، ووضع السيناريوهات المناسبة حول تطور الأوضاع المائية في المستقبل في ضوء التطورات المتوقعة في الطلب على الماء مما يسهل على متخذي القرار ومقرري السياسات التنموية استشراف المستقبل واتخاذ الحلول المناسبة للتنمية، وبحيث يتم التعامل من خلاله مع جميع مصادر المياه (سطحية، جوفية، مياه تحلية، ومياه صرف صحي وزراعي) باعتبارها موردا بيئيا واحدا، بحيث يتم توزيع المياه في إطار سياسة عامة متسقة بين مختلف القطاعات الرئيسية المستخدمة للمياه كالشرب والصناعة والزراعة، تعتمد على إدارة الطلب على الماء والكفاءة الاقتصادية في استعمال المياه، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة، وفي نفس الوقت اعتبار البيئة أحد القطاعات المستخدمة للمياه، أي أن هناك حدودا بيئية لاستخدام المياه .

إن ضمان نجاح هذا المنهج يتطلب مشاركة جميع القطاعات المعنية في إدارة الموارد المائية وتحديد مسؤوليات كل جهة على مختلف المستويات بحيث لا تتعارض هذه المسؤوليات وإنما تتكامل فيما بينها، وإشراك كافة فئات المجتمع بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية من خلال صياغة السياسات والاستراتيجيات ووضع الأطر التشريعية والقانونية والتطوير المؤسساتي لقطاع المياه وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات .

ولابد من الإشارة إلى أن التشريعات المائية تعتبر المرتكز الرئيس لضمان نجاح تطبيق السياسات المائية، فهي من جهة تساعد في تحقيق العدالة بين مختلف فئات مستخدمي المياه وفي نفس الوقت تساعد في حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف. وعلى الرغم من أن الدول العربية تمتلك في معظمها تشريعات مائية غير أن تطبيقها على أرض الواقع مازال يواجه عراقيل عدة، وبالتالي فإن دراسة السبل الكفيلة بتطبيق تلك التشريعات بصورة سليمة سيساعد الدول العربية كثيرا في تحقيق الإدارة السليمة لمواردها المائية.

وأخيراً لا بد من التأكيد أن تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية يتطلب تضافر الجهود القومية والقطرية، وهذا ما أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دوراته المتعاقبة بدعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة للتعاون في تقييم الموارد المائية العربية وترشيد استعمالها وسبل تنميتها لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، ووضع برامج التدريب والتأهيل المطلوبة ضمن استراتيجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الغذاء، وما يتطلبه ذلك من توفير المزيد من المياه، وتأخذ في الاعتبار أيضاً النمو السكاني وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكامل فعاليتها وأن تعمل في إطارها كافة مراكز البحث والمؤسسات المائية القطرية والقومية ليساهم الجميع في تلبية احتياجات التنمية من المياه في المستقبل للمنطقة العربية.

لقد تركزت مبررات المشروع المقترح بصورة رئيسة على أن الموارد المائية في المنطقة العربية تواجه عجزاً حاداً في تلبية الطلب المتزايد والمتسارع على الماء نتيجة ارتفاع نسبة التزايد السكاني بصورة خاصة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة، وكان للسياسات المائية والزراعية التي اتبعت في العقود السابقة وخاصة المرتبطة منها بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، الدور الرئيس في ظهور الأزمة المائية نتيجة التوسع الزراعي الكبير الذي شهدته الدول العربية في العقدين الماضيين، دون الأخذ بعين الاعتبار النواحي الفنية والاقتصادية، والتكامل بين الدول العربية، وبالتالي لا بد من العمل على مواجهة هذه الأزمة والتي من المتوقع أن تتفاقم في المستقبل نتيجة استمرار زيادة الطلب على الماء، وما يترتب على ذلك من تلبية للاحتياجات التنموية (توفير الغذاء والشرب) من جهة، وتأثيرات أخرى لا تقل أهمية عنها من جهة ثانية مثل التغيرات المناخية وما قد ينجم عنها من تأثيرات على الموارد المائية، وكذلك الاتفاق على المياه المشتركة.

ويمكن تلخيص مبررات المشروع على النحو التالي :

- غياب النظرة التكاملية لإدارة قطاع المياه في معظم الدول العربية حيث تتصف بالمركزية في التخطيط والإدارة مع ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية
- عدم إشراك مؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص .
- ضعف الهياكل للمؤسسات الوطنية العاملة في القطاع المائي
- غياب برامج التدريب والتأهيل المستمر للفنيين
- ضعف الوعي العام حول الأزمة المائية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- عدم التطبيق الفعلي للتشريعات المائية

من جهة ثانية لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأنشطة المقترحة في هذا المشروع تهدف بصورة رئيسة إلى توفير المرجعيات العلمية من خلال تنفيذ دراسات ومشاريع رائدة للدول العربية حول نجاعة مختلف الإجراءات المعروفة في مختلف المجالات ذات الصلة من خلال تنفيذ دراسات تطبيقية مباشرة وفقاً لتمايز الدول العربية في تجاربها مع تحليل لحالات النجاح والفشل في مختلف تلك الدول وكذلك في بيئات مشابهة من مختلف دول العالم وحتى في الدول المتقدمة والتي تصب في النهاية في مواجهة العجز المائي وتعمل على توفير موارد مائية إضافية للاحتياجات المستقبلية في المنطقة العربية

ثانيا - الهدف الرئيس :

تدعيم جهود الدول العربية في بناء قدرات مؤسساتها المعنية بقطاع المياه من النواحي الهيكلية والفنية لتطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية.

ثالثا : الأهداف الفرعية :

- تدعيم هياكل المؤسسات العاملة في قطاع المياه في الدول العربية
- مساندة الدول العربية في إعادة هيكلة مؤسساتها المائية
- تحديد المتطلبات والأسس لتطبيق النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية
- تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في الدول العربية
- مساندة الدول العربية في تطوير سياساتها المائية التي تتناسب مع مبدأ الادارة المتكاملة للموارد المائية
- نشر الوعي المائي والبيئي لدى أفراد المجتمع لتدعيم المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في إدارة وحماية الموارد المائية
- توفير التشريعات المائية وتدعيم سبل انفاذها في الدول العربية

رابعا : الأنشطة

1-4 : تحديد المتطلبات والأسس لتطبيق النهج المتكامل في إدارة للموارد المائية

- إجراء حصر للدراسات والأعمال المتاحة على المستوى العربي والدولي في مجال تطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية .
- تحليل التجارب العربية والدولية في مجال اعتماد النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية وتحديد قصص النجاح والفشل فيها .
- إعداد دراسات مرجعية حول الأدوات الفنية المساعدة في تطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية والطلب على الماء .
- تحليل واقع إدارة الطلب على الماء في الدول العربية
- تحديد المعوقات التي تحد من تطبيق النهج التكاملي في الدول العربية
- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل

النتائج المتوخاة :

- توطين مبادئ تطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية في الدول العربية .
- مساندة الدول العربية في توفير المعلومات السليمة والدقيقة عن مواردها المائية

2-4 : دعم الهياكل المؤسسية المعنية بقطاع المياه في الدول العربية

- حصر آليات عمل المؤسسات العاملة في الدول العربية وهياكلها الادارية والفنية، واقتراح أولويات لتنفيذ برامج الدعم والمساعدة الفنية لمختلف الدول .

- تحديد نقاط الضعف والقوة والمعوقات التي تحد من تطبيق النهج المتكامل في إدارة المياه في الدول العربية .
- اعتماد برنامج تأهيل لدعم الهياكل المؤسسية المعنية بقطاع المياه في الدول العربية وفقا لأولويات الدول التي تم تحديدها .
- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل

النتائج المتوخاة :

- مساندة الدول العربية في إعادة هيكلة مؤسسات قطاعها المائي لتطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية لمواجهة العجز المائي وتلبية الطلب على الماء بصورة متوازنة .
- تأهيل الكوادر الوطنية

3-4 : تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في الدول العربية من خلال تطوير أنظمة لدعم القرار لتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية

- تنفيذ أربعة مشاريع رائدة في عدد من الدول العربية وفي مواقع متباينة على المستوى الوطني أو على مستوى أحواض مائية تشهد تنافسا شديدا على توزيع المياه لتلبية مختلف الاحتياجات التنموية، وبحيث يتم فيها تطبيق نظم دعم القرار التي تم تطويرها. تتضمن خطوات تنفيذ هذه المشاريع مايلي :

- 1 - حصر المعلومات المتاحة عن الموارد المائية واستخداماتها في منطقة الدراسة
- 2- تحديد الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات
- 3- بناء قاعدة معلومات مائية وربطها مع نظام المعلومات الجغرافي لانتاج الخرائط الغرضية (thematic maps)
- 4 - استخدام النمذجة الرياضية لتحديد الموازنات المائية في منطقة الدراسة
- 5- تطوير نظام لدعم القرار في إدارة الموارد المائية وتطبيقه
- 6 - إعداد السيناريوهات المختلفة عن تطور الأوضاع المائية وإمكانية تلبيةها لمختلف الاحتياجات
- 7- تحديد الخطط المناسبة لتوزيع -إعادة التوزيع المياه (water allocation)
- 8- تدريب الكوادر الوطنية على استخدام أنظمة دعم القرار والنمذجة الرياضية

النتائج المتوخاة :

- توطين استخدام التقانات الحديثة في تقييم وإدارة الموارد المائية لتلبية الطلب على الماء وتحقيق تنمية مستدامة .

4-4 : تدعيم المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في إدارة وحماية الموارد المائية

- دراسة وتقييم التجارب الخاصة بإشراك مستخدمي المياه ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تخطيط وإدارة وتنفيذ المشاريع المائية على المستوى العربي والدولي،

واستخلاص النتائج وتحديد الأسس السليمة لذلك ووضعها في متناول متخذي القرار في الدول العربية.

- توفير القاعدة المعلوماتية للدول العربية حول إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع المائية بما فيها مشاريع شبكات توزيع مياه الشرب والصرف الصحي
- توفير القاعدة المعرفية حول النواحي القانونية المرتبطة بمشاركة القطاع الخاص في مختلف المشاريع المائية وتحديد مسؤوليات كل من المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص في أي مشروع مائي .
- تأهيل وتوعية السكان المحليين حول أهمية تنظيم اتحادات أو جمعيات لحماية مصالحهم وحقوقهم المائية وخاصة أولئك الذين يملكون حيازات زراعية صغيرة أو مؤسسات صناعية وشركات صغيرة لمواجهة الشركات الاستثمارية الكبرى وإدخال ثقافة المشاركة الشعبية في مختلف المشاريع المائية.
- تأهيل الكوادر الفنية ومؤسسات القطاع العام المعني بموضوع المياه للتعامل مع مشاركة القطاع الخاص وممثلي السكان المحليين في كافة المراحل المرتبطة بتخطيط وتنفيذ وإدارة المشاريع المائية، والإشراف على المشاريع التي يديرها القطاع الخاص لضمان حسن الأداء ونوعية المنتج والخدمة .
- تجهيز دراسات جدوى اقتصادية وتكاليف لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في صناعة التجهيزات المائية بمختلف أنواعها سواء تلك المرتبطة بمحطات تحلية ومعالجة المياه وتجهيزات محطات الصرف الصحي أو شبكات الرصد المائي والمناخي.
- تأهيل مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع لتكون قادرة على حماية البيئة من خلال التوعية والإرشاد وتشجيع الأنشطة الاجتماعية .
- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل .

النتائج المتوخاة :

- زيادة الوعي لدى كافة أفراد المجتمع حول الموضوع المائي بحيث يصبح المواطن مدركاً لأهمية المحافظة على الماء وترشيد استخدامه.
- التخفيف قدر الامكان عن مؤسسات القطاع الحكومي في تحمل مسؤولية تلبية وإدارة الطلب على الماء .
- رفع كفاءة استخدام وإدارة مشاريع المياه

4-5 : توفير التشريعات المائية وتدعيم سبل انفاذها في الدول العربية

- تحليل واقع التشريعات المائية وأسباب عدم نفاذها في الدول العربية
- تحليل نقاط الضعف والقوة في التشريعات المائية المتاحة في الدول العربية اعتماد أسس لتطبيق التشريعات المائية في الدول العربية.

- إعداد برامج للتوعية والارشاد حول أهمية التشريعات المائية في المحافظة على الموارد المائية من التلوث والاستنزاف وحماية البيئة .

النتائج المتوخاة :

- توفير القاعدة القانونية والتشريعية لحماية الموارد المائية من الاستنزاف والتلوث وحماية البيئة .

خامسا : مدة تنفيذ المشروع :

تقدر مدة تنفيذ المشروع بكافة مكوناته 3 سنوات

سادسا : إدارة المشروع :

يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لإدارة المشروع من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وعدد من الخبراء من الدول العربية (في حدود 5 خبراء)، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل المعنية تكون مهمتها الاشراف على تنفيذ المشروع ووضع الخطط التنفيذية لمكوناته وإعداد تقارير نصف سنوية حول تقدم العمل .

تجتمع اللجنة مرتين في العام سواء في مقر جامعة الدول العربية أو أكساد أو في أي دولة عربية ترغب في استضافة الاجتماع .

كما يتم تشكيل لجان فرعية من الأمانة الفنية وأكساد والدول العربية لكل مشروع من المشاريع المقترحة بحيث تتولى هذه اللجنة الاشراف من الناحية الفنية على كل مشروع وإعداد التقارير الفنية لكل نشاط ورفعها إلى اللجنة العليا .

سابعا : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ مقداره 1480000 دولار أمريكي (مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي) موزعة على النحو التالي :

اسم النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	إجمالي
1- تحديد المتطلبات والأسس لتطبيق النهج المتكامل في إدارة للموارد المائية	120000	70000	50000	240000
2- دعم الهياكل المؤسسية المعنية بقطاع المياه في الدول العربية	80000	60000	40000	180000
3- تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في الدول العربية من خلال تطوير أنظمة لدعم القرار لتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية (أربعة مشاريع)	300000	200000	80000	580000
4- تدعيم المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في إدارة وحماية الموارد المائية	80000	70000	60000	210000
5- توفير التشريعات المائية وتدعيم سبل انفاذها في الدول العربية	60000	50000	50000	160000
6- اجتماعات لجنة عليا ولجان فنية	40000	40000	30000	110000
إجمالي	680000	490000	310000	1480000

ثامنا : الجهات المستفيدة :

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا المشروع كافة المؤسسات العاملة في قطاع المياه ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، بحيث تتحقق مشاركة كافة تلك الجهات في إدارة ورفع كفاءة استعمال المياه وحماية البيئة في المنطقة العربية .

تاسعا : أسلوب التنفيذ :

يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تنفيذ المشروع باعتباره الجهة الرئيسية التي قامت بإعداد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية في الكويت في عام 2009 وتم تكليفه بموجب قرار القمة بتنفيذ المشروع تحت إشراف مجلس وزراء المياه العرب.

يتعاون المركز العربي في تنفيذ المشروع مع كافة الجهات المعنية في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية إضافة إلى المنظمات الاقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية وفقا لاختصاص كل منها وموجب اتفاقات محددة بحيث تتم الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة بهدف إنجاح المشروع وتحقيق أكبر فائدة ممكنة للدول العربية منه .





وثيقة مشروع

حماية الحقوق المائية العربية



أولاً: الخلفية المبررات :

لقد بينت الدراسات أن جزءاً هاماً من الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية يتكون من مياه الأنهار التي تتبع من خارج حدود الوطن العربي وهي أنهار دجلة والفرات والنيل والسنگال، أي أنها مياه مشتركة مع دول الجوار غير العربية، ويقدر حجمها وسطياً في حدود 139 مليار م³/سنة فإذا ما قارنا هذه الكمية مع إجمالي الموارد المائية السطحية (مشتركة وغير مشتركة) والتي تبلغ في حدود 210 مليار م³/سنة يتبين لنا أن الموارد المائية السطحية المشتركة مع دول غير عربية تشكل حوالي 66% من مجمل الموارد المائية السطحية، وإذا ما أضفنا إليها الموارد المائية السطحية المشتركة فيما بين الدول العربية ذاتها فإن حجم الموارد المائية المشتركة يشكل حوالي 82% من مجمل الموارد المائية السطحية المتاحة في المنطقة العربية وهذه الموارد مازالت في جزء كبير منها تتطلب التوصل إلى اتفاقيات تنظم اقتسامها، خاصة وأنه من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه في المستقبل في الأحباس العليا من هذه الأنهار (upstream) مما سيؤثر سلباً على الواردات المائية لهذه الأنهار في الأحباس الدنيا منها (downstream) مما قد يتسبب في حدوث صراعات فيما بينها .

إضافة إلى المشاركة في مجال الأنهار الرئيسية، تتشارك الدول العربية مع جوارها وحتى فيما بينها في العديد من الأحواض المائية الجوفية كما هو الحال في خزان الحجر الرملي النوبي المشترك بين مصر والسودان والجمهورية الليبية وتشاد، وكذلك في أحواض شمال الصحراء الكبرى المشتركة فيما بين الجمهورية الليبية وتونس والجزائر إلى جانب مالي والنيجر، وكذلك الحال ما بين تركيا وسوريا، إضافة إلى أحواض المياه الجوفية في الجزيرة العربية وجميع هذه الأحواض تخضع لاستثمارات كبيرة تتجاوز مليارات الأمتار المكعبة وتشكل بحد ذاتها المصدر المائي الرئيس في تلك المناطق التي تغلب عليها الطبيعة الصحراوية الجافة وتتميز مواردها المائية بكونها غير متجددة.

من جهة ثانية تنص الاتفاقيات الدولية على عدم شرعية أي احتلال عسكري بالتحكم في استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الأراضي المحتلة وحرمان الدولة صاحبة الأرض من استثمار تلك الموارد، غير أن ماتمارسه إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سواء في الجولان السوري أو في فلسطين المحتلة أو في الجنوب اللبناني يتنافى تماماً مع تلك الشرعية الدولية.

ففي الجولان الغني بموارده المائية تستثمر إسرائيل كافة موارده المائية لتغطية حوالي 30% من احتياجاتها المائية السنوية حيث تستثمر إسرائيل مياه نهر الأردن الذي تعتبر مياهها عربية نظراً لأنها تشكل مجموع ثلاثة أنهار رئيسية تتبع من الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري المحتل وفلسطين وجنوب لبنان لجر المياه إلى صحراء النقب عبر الناقل

المائي الوطني (يتم ضخ حوالي 500 مليون م³/سنة) أي أن معظم مياه هذا الناقل هي مياه عربية صرفة (مجموع تصريف الأنهار الثلاثة في حدود 550 مليون م³/سنة وهي الكميات التي يسحبها الناقل المائي الإسرائيلي هذا في حين أن المدن السورية المجاورة للجولان المحتل هي عطشى.

والحال ليس بأفضل بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذ أنه منذ انتهاء حرب عام 1967 أعلن الحاكم العسكري للضفة الغربية أن مياه الضفة الغربية هي ملك لإسرائيل. وتشير التقديرات أن الاستهلاك المنزلي للمواطن الفلسطيني هو في حدود 50 إلى 70 ليتر/يوم، في حين أنه بالنسبة للمستوطن الإسرائيلي في حدود 260 ليتر، كما حددت إسرائيل كمية المياه التي يجب أن تضخ من الآبار العربية، في حين أنها سمحت للشركات الإسرائيلية بحفر آبار دون تحديد لكميات الضخ.

ولاشك أن التوصل إلى اتفاقات واضحة فيما يتعلق بالمياه المشتركة مع دول الجوار غير العربية أو بين الدول العربية فيما بينها يشكل أحد مرتكزات ضمان تنمية مستدامة لشعوب تلك المناطق والدول المعنية بها.

وبالتالي فإن مبررات المشروع تستند إلى :

- ضمان كميات محددة وواضحة من المياه المشتركة كما ونوعا لتحقيق تنمية مستدامة
- تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما بينها من جهة ومع الدول المجاورة المعنية بالمياه المشتركة من جهة أخرى .
- حماية الحقوق المائية

وعلى الرغم من أن الاتفاق بين الدول المشتركة في نفس المورد المائي يعتبر موضوعا سياديا تتفاوض فيه الدول فيما بينها، إلا أن توفير القاعدة المعرفية والخبرة والدراسات المناسبة عن مختلف هذه الموارد المشتركة وتطور أوضاعها سواء من حيث الاستثمارات التي تخضع لها أو من حيث تأثير العوامل الخارجية الأخرى كالتلوث والتغيرات المناخية سيساعد لاشك متخذي القرار لدى الدول العربية في بلورة سياسات تسمح بالتوصل إلى اتفاق نهائي حول تلك الموارد لتجنب حدوث أي توترات في المستقبل في المنطقة في ظل تسارع وتيرة الطلب على الماء في المنطقة لتلبية متطلبات التنمية المختلفة .

ثانيا : الهدف الرئيس للمشروع :

تدعيم القاعدة المعرفية والقانونية في المنطقة العربية حول منهجية التوصل إلى اتفاقيات وإدارة المباحثات حول اقتسام المياه المشتركة .

ثالثا: الأهداف الفرعية :

- توفير قاعدة معلومات مائية عن أحواض المياه الجوفية المشتركة
- توفير قاعدة قانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في اتفاقيات المياه المشتركة .
- توفير الدراسات عن الموارد المائية المشتركة وإعداد السيناريوهات المتوقعة لتطورها المستقبلي .
- توفير الخبرة المعرفية في مجال إبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالموارد المائية المشتركة.
- رفع كفاءة الكوادر العربية في مجال إدارة المباحثات حول المياه المشتركة

رابعا : الأنشطة

1-4 : توفير قاعدة معلومات مائية متكاملة حول أحواض المياه المشتركة في المنطقة العربية والمياه في الأراضي العربية المحتلة .

- 1- بناء قاعدة معلومات حول الموارد المائية المشتركة (سطحية وجوفية) مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي .
- 2- اعتماد شبكة لمراقبة تطور الأوضاع المائية في أحواض المياه المشتركة (معلومات مناخية , تصاريف , كميات استثمار , نوعية المياه) .
- 3- متابعة كل ما ينشر من دراسات على المستوى الدولي وأنشطة تنموية تتم في أعالي أحواض الأنهار الرئيسة المشتركة المواتجة في المنطقة العربية
- 4- حصر ومتابعة تطور الأوضاع المائية في أحواض الأنهار والأحواض المائية الجوفية المشتركة والاستثمارات التي تتم عليها داخل وخارج حدود المنطقة العربية، وتأثيرات ذلك على مواردها المائية كما ونوعا إضافة إلى الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة، وربطها بقاعدة المعلومات وذلك باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية .
- 5- تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية حول إدارة المعلومات المائية المشتركة

النتائج المتوخاة :

- توفير المعلومات المرجعية لمتخذي القرار حول تطور الأوضاع المائية في أحواض المياه المشتركة والمياه في الأراضي العربية المحتلة .
- تأهيل الكوادر والمؤسسات المعنية في الدول العربية وتوفير الهياكل المناسبة في مجال إدارة المعلومات حول المياه المشتركة .
- توضيح أهمية موضوع سرقة إسرائيل للمياه العربية في المحافل الدولية

2-4 : توفير قاعدة قانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في اتفاقيات المياه المشتركة والحقوق المائية في الأراضي المحتلة.

- 1- حصروتحليل القوانين والتشريعات الدولية الخاصة بالأنهار المشتركة واستخلاص النقاط السلبية والإيجابية التي تفيد المفاوضات العربي .
- 2- تحليل ردود ومواقف مختلف دول العالم حول الاتفاقيات الدولية الرئيسية وخاصة تلك المرتبطة باستخدام مياه الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية أو الاتفاقيات الخاصة بالمياه الجوفية المشتركة للوقوف على سلبيات وإيجابيات كل منها.
- 3- توضيح الأسس من القانون الدولي التي يمكن الاستفادة منها في إدارة المفاوضات حول اقتسام المياه المشتركة .
- 4- حصر وتحليل الاتفاقيات الخاصة بالمياه المشتركة المبرمة على المستوى العربي والدولي وإبراز النقاط التي يمكن أن يستفيد المفاوضات العربي منها .
- 5- حصر القواعد القانونية الدولية التي تخص استثمار الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة ومنها الموارد المائية وتوضيح مجالات الاستفادة منها بالنسبة للمشرع العربي.
- 6- تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية في مجال القانون الدولي وإدارة المفاوضات وإبرام الاتفاقيات الخاصة بالمياه المشتركة .

النتائج المتوخاة :

- توفير قاعدة مرجعية وقانونية وتشريعية للدول العربية في مجال اتفاقيات المياه المشتركة
- تأهيل المؤسسات والكوادر العربية في مجال القانون الدولي وإدارة المفاوضات وإبرام الاتفاقيات حول المياه المشتركة .

3-4 : توفير الدراسات عن الموارد المائية المشتركة والمياه في الأراضي العربية المحتلة وإعداد السيناريوهات المتوقعة لتطورها المستقبلي .

- 1- إعداد دراسات مرجعية حول تطور الأوضاع المائية والاستثمارات في أحواض المياه المشتركة لفترات سابقة ومستقبلية في ضوء تطور الطلب على الماء ومتطلبات التنمية.
- 2- إعداد دراسات حول مختلف التأثيرات المحتملة على أوضاع المياه في الأحواض المشتركة (الجفاف والفيضانات والتلوث) وتأثيرات مختلف الاستثمارات ومشاريع التنمية .
- 3- إعداد دراسات حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية (cost/benefit) من التوصل إلى اتفاقيات لاقتسام المياه المشتركة إذ أن الدول تتوصل إلى اتفاق عندما ترى في ذلك مصلحة لها وأن الفوائد تكون أكبر من عدم وجود اتفاق.
- 4- إعداد دراسات توضح الفوائد من إبرام اتفاق حول اقتسام المياه المشتركة , تبادل الخبرة والمعرفة وإقامة مشاريع مشتركة وحماية البيئة والمحافظة على نوعية المياه وتبادل المعلومات والمعرفة (knowledge management) .

- 5- تأهيل المؤسسات الوطنية في الدول العربية على تشكيل وحدات أو جهات مستقلة تعني بإعداد مختلف أنواع الدراسات التي توضح فوائد وسلبيات التوصل إلى اتفاقات لاقتسام المياه المشتركة على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ظل تطور الأوضاع المائية والتبدلات السياسية والبيئية (التغيرات المناخية) .
- 6- إعداد دراسات فنية حول دور تطبيق النهج الادارة المتكاملة للموارد المائية في إدارة الأحواض المائية المشتركة من حيث توفير مصادر مائية لضمان تنمية مستدامة وتحسين العلاقات السياسية بين الدول وحالة المعرفة وحماية البيئة وإنشاء مشاريع تنموية مشتركة لمصلحة الدول المتشاطئة .

النتائج المتوخاة :

- توفير الدراسات المرجعية لمتخذي القرار في الدول العربية حول الفوائد السلبية والإيجابية للتوصل إلى اتفاقيات لاقتسام المياه المشتركة .
- تأهيل الكوادر والمؤسسات الوطنية في الدول العربية للقيام بالدراسات المرجعية المناسبة.
- تشجيع الدول المعنية للتوصل إلى اتفاق حول المياه المشتركة
- بناء الثقة والتعاون بين الدول المعنية بالمياه المشتركة .

خامسا : مدة تنفيذ المشروع : ثلاث سنوات

سادسا : إدارة المشروع :

يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لإدارة المشروع من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) وعدد من الخبراء من الدول العربية (في حدود 5 خبراء) إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل المعنية تكون مهمتها الاشراف على تنفيذ المشروع ووضع الخطط التنفيذية لمختلف مكوناته وإعداد تقارير نصف سنوية حول تقدم العمل.

تجتمع اللجنة مرتين في العام سواء في مقر جامعة الدول العربية أو أكساد أو في أي دولة عربية ترغب في استضافة الاجتماع .

كما يتم تشكيل لجان فرعية من الأمانة الفنية وأكساد والدول العربية لكل مشروع من المشاريع المقترحة بحيث تتولى هذه اللجنة الاشراف من الناحية الفنية على كل مشروع وإعداد التقارير الفنية لكل نشاط ورفعها إلى اللجنة العليا .

سابعا : موازنة المشروع :

تقدر موازنة المشروع بمبلغ مقداره سبعمائة وثمانون ألف دولار أمريكي (سبعمائة وثمانون ألف دولار أمريكي) موزعة على النحو التالي :

الإجمالي	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الأولى	الأنشطة
160000	40000	50000	70000	1- توفير قاعدة معلومات مائية متكاملة حول أحواض المياه المشتركة في المنطقة العربية والمياه العربية في الأراضي المحتلة .
200000	50000	70000	80000	2- توفير قاعدة قانونية متكاملة تتضمن كل ما يتوفر من معطيات وتجارب على المستوى العربي والدولي في اتفاقيات المياه المشتركة والحقوق المائية للأراضي المحتلة
270000	70000	80000	120000	3- توفير الدراسات عن الموارد المائية المشتركة والمياه في الأراضي العربية المحتلة وإعداد السيناريوهات المتوقعة لتطورها المستقبلي
150000	50000	50000	50000	4- اجتماعات لجان عليا ولجان فنية
780000	210000	250000	320000	إجمالي

ثامنا : الجهات المستفيدة :

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا المشروع كافة المؤسسات المعنية بالمياه المشتركة في الدول العربية ووزارات الخارجية في الدول العربية المعنية .

تاسعا : أسلوب التنفيذ :

يتولى تنفيذ المشروع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، وذلك بناء على توصيات القمة لاقصادية العربية في الكويت في عام 2009 وقرار مجلس وزراء المياه العرب الذي دعا الطرفين للتعاون معا في تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات المعنية في الدول العربية.

مرفق رقم (8)



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia



NATIONS UNIES
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

FAX: (961-1) 981510 - TEL: (961-1) 981301, 981311, 981401
P. O. BOX 11-8575 - BEIRUT, LEBANON

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ البند الثاني من قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الاولى:
متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح

أولاً الخلفية والتفويض:

تبنّت الدول الأعضاء في قمة الألفية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2000 الأهداف الإنمائية للألفية وتعهّدت بتنفيذها مع حلول عام 2015. وتم تنقيح وتوسيع نطاق هذه الأهداف والغايات المتعلقة بها في العام 2002 خلال اجتماع القمة العالمية للتنمية المستدامة. ويتعلق الهدف السابع من أهداف الإنمائية للألفية بضمان الاستدامة البيئية حيث تم تحديد هدفين وثلاثة مؤشرات متعلقة بقطاع الموارد المائية كالتالي:

الهدف السابع: بكفالة الاستدامة البيئية	
الغاية 7 أ	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية
	نسبة الموارد المائية الإجمالية المستعملة
المؤشر 7.5	
الغاية 7 ج	بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف
	نسبة الأشخاص الذين يتوفر لهم الحصول على مياه الشرب المأمونة
المؤشر 7.8	
	نسبة الأشخاص الذين يتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية
المؤشر 7.9	

كذلك صادقت الدول عام 2002 خلال قمة التنمية المستدامة ووفقاً لمقررات مخطط جوهانسنبورج التنفيذي (JPOI) على وضع مؤشر إضافي حول وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع حلول عام 2005.

بالرغم من أن أهداف الألفية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح محددة وواضحة إلا أن تعريف المؤشرات المستخدمة وما قد يترتب عليها من خلل محتمل أثناء تجميع البيانات الأساسية من مصادرها المختلفة قد جعل من عملية المتابعة والتقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف أصعب من ما قد يتبادر للذهن في الوهلة الأولى. إن المتابعة الدقيقة لهذه المؤشرات تتطلب عدد من المرتكزات الإحصائية الدقيقة والموثوقة كعدد السكان في كل من المناطق الحضرية والريفية لكل دولة إضافة إلى مصادر المياه ووسائل التخلص من المخلفات السائلة المستخدمة من قبل السكان.

لقد أدت هذه المعوقات الإحصائية إلى اعتماد بعض المنظمات الدولية بيانات، قد لا تكون دقيقة، من مصادر مختلفة، الأمر الذي دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في أول اجتماعاته التي عقدت في الجزائر في الفترة 29-30 حزيران/يونيو إلى تكليف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه (اكوا) ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري) والمجلس العربي

للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) إلى وضع آلية للتنسيق والتعاون بشأن إعداد دراسة تأخذ في الاعتبار نوعية الخدمة المقدمة وتستند إلى مؤشرات ومعايير موحدة لتقييم والمقارنة.

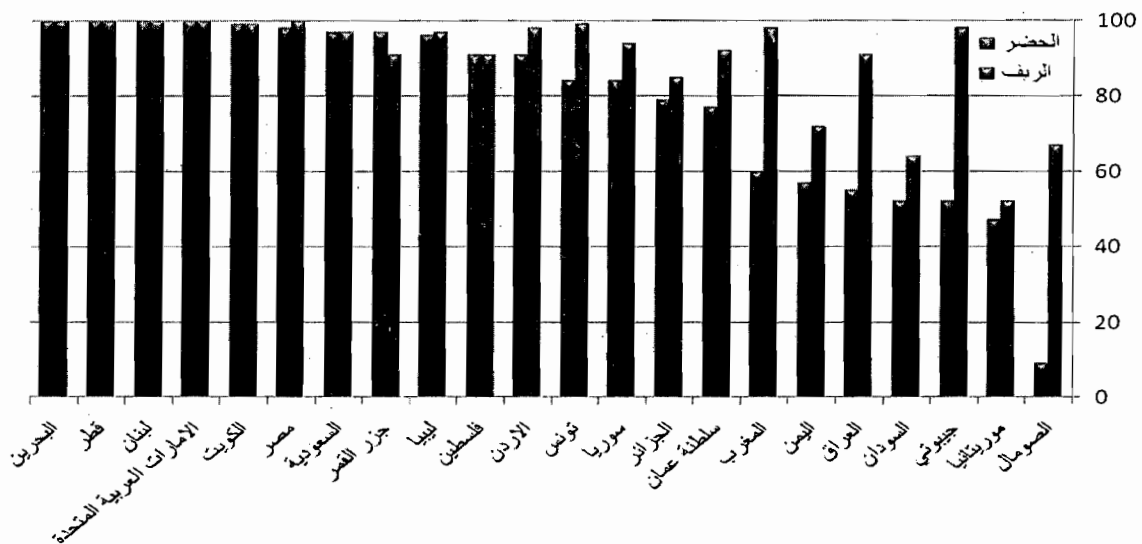
ونتيجة لتعدد التقارير الدورية الصادرة سواء على المستوى الدولي (برنامج الرصد المشترك بين منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية الذي يصدر تقرير كل سنتين، آخرها التقرير الصادر في مارس من العام الحالي 2010) أو على المستوى الإقليمي (التقرير المشترك بين الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة والذي يصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف الألفية متضمناً قسم خاص بالأهداف المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح)، وبناء على المقترح المقدم من قبل الإسكوا خلال اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه فقد أقر المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الأول في القاهرة في الفترة 27-28/1/2010 إلى تعديل قرار المجلس الوزاري ليدعو الإسكوا بالتنسيق مع الجهات المذكورة أعلاه، إضافة إلى منظمة الصحة العالمية، إلى إعداد مؤشرات ومعايير موحدة للدول العربية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح وكذلك إعداد تقارير دورية تصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح.

ثانياً: التقدم المحرز

يوضح هذا التقرير التقدم المحرز في متابعة قرار المجلس الوزاري العربي للمياه والخاص بمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح وذلك خلال الفترة ما بين موعد اجتماع اللجنة الفنية في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2009 وحتى نهاية أيار/مايو 2010.

إمدادات المياه والإصحاح:

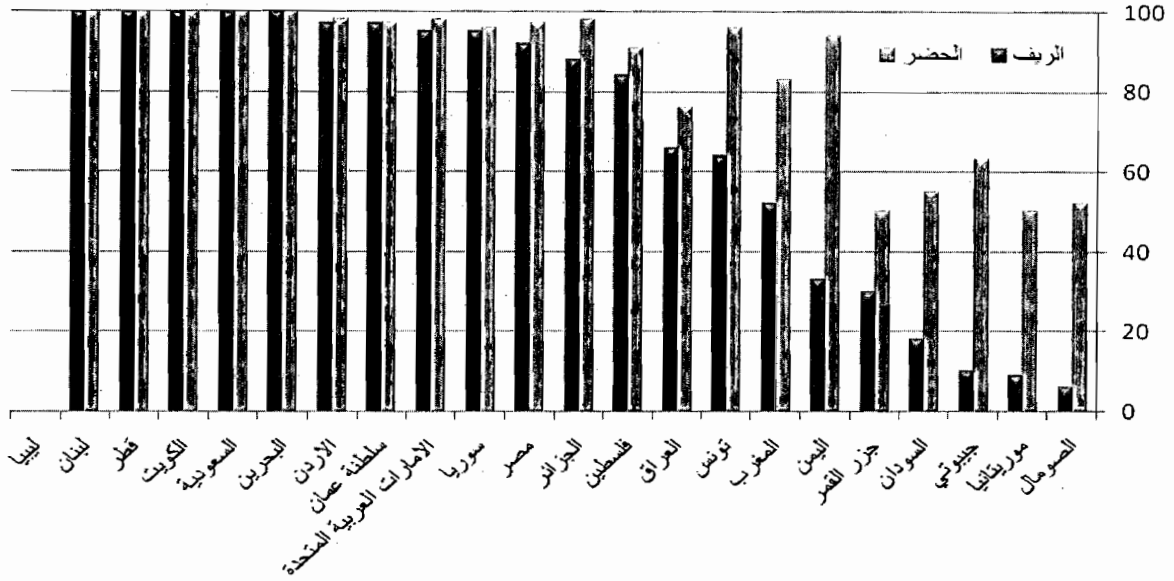
على صعيد وضع الدول العربية من تحقيق أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح، قامت الإسكوا بمراجعة التقرير المعد من قبل البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد خدمات المياه والصرف الصحي (WHO-UNICEF Joint Monitoring Programme) للعام 2010. فوفقاً للتقرير بلغ متوسط نسبة التزويد بإمدادات المياه الآمنة في الدول العربية 92% للمناطق الحضرية و 70% للمناطق الريفية. ويوضح الشكل 1 نسب التزويد بإمدادات المياه الآمنة في كل من المناطق الحضرية والريفية في الدول العربية.



الشكل 1: نسب التزويد بإمدادات المياه الآمنة في الدول العربية (2008)

المصدر: WHO-UNICEF Joint Monitoring Programme 2010.

بلغ متوسط نسبة توفير وسائل الإصحاح المحسنة للمناطق الحضرية 90% ، أما في المناطق الريفية فبلغت النسبة 58%. ويوضح الشكل 2 نسب توفير الوسائل المحسنة للإصحاح في كل من المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية. ومقارنة بإحصاءات البرنامج المشترك للعام 2006 تجدر الإشارة إلى ارتفاع متوسط نسبة توفير الوسائل المحسنة للإصحاح في المنطقة العربية حيث كانت 88% للمناطق الحضرية و50% للمناطق الريفية في العام 2006.



الشكل 2: نسب توفير خدمات الإصحاح المحسنة في الدول العربية (2008)
المصدر: WHO-UNICEF Joint Monitoring Programme 2010

وعلى المستوى الإقليمي تقوم الاسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وعدد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى بإعداد التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والجامعة العربية حول مستوى تحقيق جميع أهداف الألفية للتنمية ، متضمناً قسم خاص بالإهداف المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الإصحاح ، في المنطقة العربية ، حيث يتوقع إصدار التقرير منتصف العام الحالي.

التشاور مع الشركاء

ضمن المبادرة المتفق عليها لمحاولة الوصول إلى آليات تمكن من تحديد مؤشرات إضافية لمراقبة ومتابعة تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي (+ MDGs)، تمكنت الاسكوا من تأمين الأموال اللازمة لتغطية نفقات مستشار للمساعدة في وضع الصيغة النهائية المتكاملة للمقترح المقدم (المؤشرات والمعايير إضافة إلى آلية جمع وتحليل البيانات والمتابعة والتقييم وتوضيح دور الجهات المشاركة في ذلك) وذلك لفترة 6 أشهر. وقد تم التواصل مع الشركاء الأعضاء في مجموعة العمل الأساسية بهذا الشأن وسيتم أعداد الشروط المرجعية لإعمال المستشار بمشاركة الأطراف المعنية خلال الأسابيع القليلة القادمة. وعند الانتهاء من تنقيح الشروط المرجعية ومراجعتها سيتم وضع جدول زمني لتنفيذ الأنشطة المتوقع تنفيذها في هذا الصدد (وضع صيغة نهائية للمقترح، جمع البيانات وتحليلها، إعداد التقرير الأول ، الخ...).

إضافة إلى ما سبق ، و بناءً ملاحظات بعض الشركاء ، قامت الإسكوا بمراجعة وتنقيح مقترح المؤشرات الإضافية الذي تم إستعراضه أثناء إجتماع اللجنة السابق ، ليتناغم بشكل أكبر مع المؤشرات الأساسية المعتمده في برنامج الرصد المشترك (JMP).

المقترح المعدل للمؤشرات الإضافية

أولاً: المؤشرات الرئيسية المعتمدة حالياً في برنامج الرصد المشترك:

1- مصدر إمداد المياه:

- وتنقسم إلى عدد سكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية الحاصلين على إمداد المياه من:
- توصيلة منزلية من شبكة عمومية.
- مصدر آمن (منهل، حنفية عمومية، آبار أنبوبية، آبار يدوية محمية، عيون محمية، برك محمية لتجميع مياه الأمطار).
- مصدر غير آمن (مياه سطحية غير محمية، مياه الناقلات، المياه المعبأة).

2- وسائل (طرق) التخلص من المخلفات المنزلية السائلة:

وتنقسم إلى عدد سكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية المستخدمين للمرافق التالية:

- حمامات موصلة إلى:
 - شبكة مجاري عمومية.
 - خزان تحليل.
 - حفرة امتصاص.
- مرافق/طرق أخرى محسنة (تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات).
- مرافق/طرق محسنة ولكن مشتركة.
- مرافق/طرق أخرى غير محسنة (لا تؤمن الفصل بين الإنسان والمخلفات).
- التبرز في المناطق المفتوحة.

ثانياً: مقترح المؤشرات الإضافية:

1- مؤشرات تتعلق بإمدادات المياه:

- أ) مؤشرات لتوضيح مستوى ونوعية الخدمة:
 - كمية استهلاك المياه (لتر لكل شخص يومياً).
 - استمرارية الإمداد (يوميًا، مرة أسبوعياً، مرتين أسبوعياً، مرة كل أسبوعين، أقل من ذلك).
 - نوعية المياه (مستوى تعقيم المياه).

ب) مؤشرات التأثير/العبء المالي:

- هيكل التعرفة.
- التكلفة الشهرية (دولار لكل شخص شهرياً).

2- مؤشرات تتعلق بالإصحاح:

أ) مؤشرات متعلقة بحماية البيئة:

- مستوى معالجة المخلفات السائلة (نسبة كمية المخلفات السائلة المعالجة من الإجمالي المُجمَع).
- نوعية المعالجة (ابتدائية، ثنائية، ثلاثية/متقدمة).
- إعادة الاستخدام (نسبة كمية المياه المعاد استخدامها بعد المعالجة ونوع الاستخدام، نسبة كمية المياه المعاد استخدامها بدون معالجة ونوع الاستخدام).

ب) مؤشرات التأثير/العبء المالي:

- هيكل التعرفة.
- التكلفة الشهرية (دولار لكل شخص شهرياً).

يجب التنوية إلى أن المرحلة القادمة ستتضمن مناقشة المقترح المعدل بغية الوصول إلى صيغة نهائية للمؤشرات بالإضافة إلى شرح تفصيلي لكيفية ربط المؤشرات المختلفة بمصادر إمدادات المياه ووسائل الإصحاح المعتمدة في برنامج الرصد المشترك وكيفية تجميع بياناتها وقياسها بالصورة التي تؤدي إلى توحيد النتائج على المستوى العربي.

مرفق رقم (9)

Embassy Of The Kingdom

Of Morocco
Cairo



دولة المملكة المغربية
القاهرة

2009-12-16

م. د رقم: 2364 / ج

- فوري -

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة) وتبعا لمذكرة الأمانة العامة رقم 3/3013 بتاريخ 2009/8/26، تشرف بأن تبعث إليها، رفقة، الخطوات التي اتخذتها المملكة المغربية لتنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي ، والتي وافقنا بها كتابة دولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة، لعرضها على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية، المقرر عقده خلال الفترة من 24 إلى 2010 /1/26 بمقر الأمانة العامة للجامعة، وهي كالاتي:

عيا بضرورة تأمين تزويد السكان بالماء الصالح للشرب والربط بشبكات الصرف الصحي، فقد أولى المغرب اهتماما خاصا لتوفير مياه الشرب وتعميمها وتأمين التزويد بها، حيث تم، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مضاعفة إنتاج الماء الصالح للشرب خمس مرات ، ليبلغ حاليا أكثر من مليار متر مكعب، مما ساهم في تعميم تزويد ساكنة العالم حضري بالماء الصالح للشرب.

كما في المجال القروي، فقد شهد تزويد السكان بالماء الصالح للشرب تطورا مهما، حيث انتقلت نسبة التزويد من 14% خلال سنة 1994 إلى أكثر من 80% حاليا كمعدل وطني.

كما بالنسبة لمجال التطهير السائل، فإذا كانت نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي مرضية نسبيا 70%، فإن نسبة تنقية المياه ما تزال دون المستوى المطلوب، حيث لا تتجاوز 13%.

٢٤٠

(150)

13315
17 DEC 2009

وفيما يخص الخطوات والإجراءات التي اتخذتها المملكة المغربية لتنفيذ أهداف الألفية، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية قطاع الماء، التي تم إعدادها من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، والتي تم عرض أهم محاورها أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمدينة فاس يوم 14 أبريل 2009، تم إعطاء أولوية خاصة لقطاع الإمداد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

ففي مجال مياه الشرب، أكدت هذه الاستراتيجية على تعميم وتأمين التزويد، وخاصة في المجال القروي مع ضرورة الاقتصاد في الماء الصالح للشرب والصناعي والسياحي عبر:

- تحسين مردودية شبكات التوزيع،
- تشجيع تبني اللجوء إلى الأساليب والتكنولوجيا المقتصدية في استهلاك الماء وإعادة استعماله.

وفي مجال التطهير السائل، ومن أجل الرفع من نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي، تم الشروع منذ سنة 2006 في إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة بعد تنقيتها. وسيتمكن إنجاز هذا البرنامج من رفع نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي إلى أكثر من 90 % في أفق 2030 وتنقية وإعادة استعمال كل المياه العادمة بعد تنقيتها.

وبالموازاة مع كل هذه الإجراءات، سيتم تعزيز الترسانة القانونية والتشريعية المتعلقة بالماء، ومصاحبتها بتدابير تخص عصرة الإدارة وتطوير وتأهيل الموارد البشرية عبر تحديث أدوات وأساليب العمل وتكوين وإعداد الكفاءات المهنية والتقنية وتشجيع البحث العلمي.

وتتغتم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة) عن فائق تقديرها.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

تقرير دولة قطر لمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 3/0879 بتاريخ 2010/2/9 م ، الخاصة بالتأكيد على الفقرة رابعاً من القرار (ق ٢ - ١ م ت م - ٢٠١٠/١/٢٨) بشأن متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح الواردة بتقرير وقرارات الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه والتالي نصها :

رابعاً : دعوة الدول العربية التي لم تواف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي إلى موافاة الأمانة الفنية بها .

وفي هذا الشأن فقد أولت دولة قطر الاهتمام الكبير لتطوير مواردها المائية لضمان تأمين المياه الصالحة للشرب للمواطنين والمقيمين حسب مواصفات منظمة الصحة العالمية وكذلك مياه الصرف الصحي المعالجة لاستخدامها في الأغراض الأخرى.

أولاً : إمدادات المياه

يعد الماء عنصراً أساسياً لتعزيز صحة الإنسان ويشكل العصب الرئيسي في جميع مشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للدولة ، ولتحقيق هذا الهدف لتلبية احتياجات الدولة المتزايد من المياه.

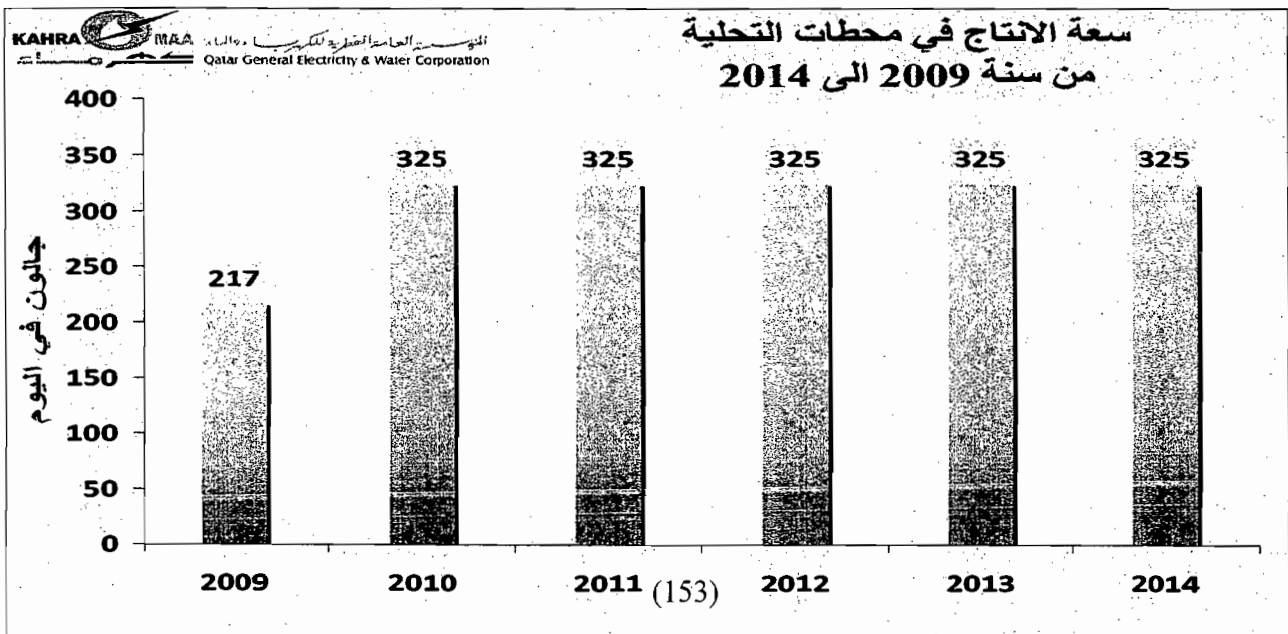
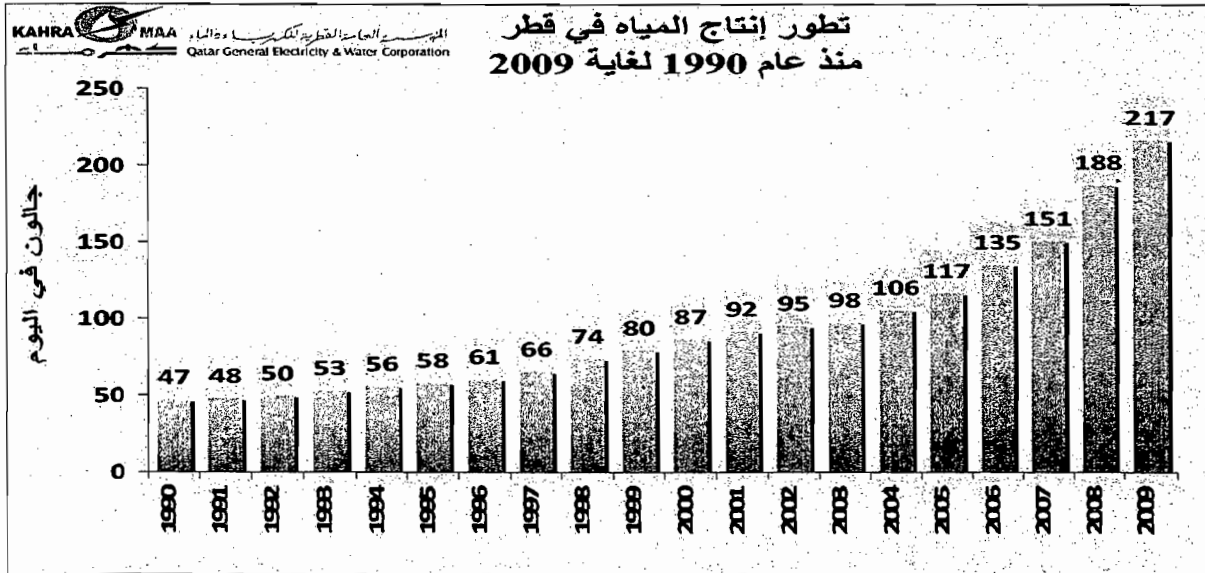
فإن دولة قطر ممثلة في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) ركزت على الاهتمام الكبير في تطوير مواردها المائية عن طريق إنشاء عدد من محطات إنتاج مياه التحلية لتفي بمتطلبات واحتياجات الدولة من المياه ، حيث وصل إجمالي إنتاج محطات المياه الى عدد (٦) محطات بالإضافة إلى عدد (١) محطة لإنتاج المياه سوف تدخل الخدمة في الربع الثالث من عام ٢٠١٠م ، حيث تطور الإنتاج اليومي للمياه من ٤٧ م . ج . ي عام ١٩٩٠م إلى ٢١٧ م . ج . ي عام ٢٠٠٩م ليصل إلى ٣٢٥ م . ج . ي نهاية عام ٢٠١٠م أي قرابة (٧) أضعاف الطاقة الإنتاجية مقارنة لسنة ١٩٩٠م .

وقد تبنت دولة قطر مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي مبدأ إشراك القطاع الخاص المحلي بالتعاون مع الشركات والمؤسسات العالمية المتخصصة في مشاريع إنتاج مياه الشرب والطاقة الكهربائية وهو ما يعرف بالمنتجين المستقلين للكهرباء والماء ، ويتميز هذا الأسلوب بكفاءة الإنتاج العالية ورفع العبء التشغيلي عن كاهل الدولة(152)

الجدول التالي يوضح تطور إنشاء محطات إنتاج المياه في دولة قطر

علماً بأن كافة المحطات المذكورة إما تم بناؤها وتشغيلها بواسطة المنتجين أو كانت محطات قائمة تم بيعها لهم

Desalination Plant	Installed Capacity (MIGD)	Contract Capacity (MIGD)	Year of Commissioning	Remarks
RAF (A)	70	55	1977	
RAF (B)	33	33	1997	
RAF (B2)	29	29	2008	
RL (A)	40	40	2004	
RL (B)	60	60	2006	
RAF (A1)	45	45	2010	
RL (C)	63	63	2010	Expected in the Month of Aug. 2010
Total	340	325		

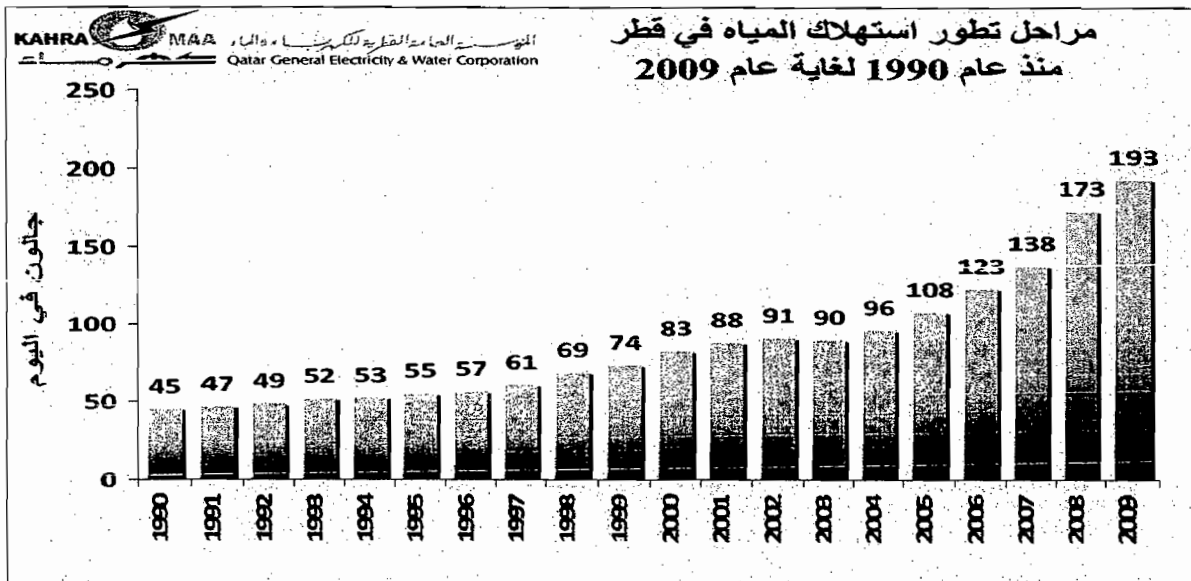


تطورت السعة التخزينية الإستراتيجية اليومية للمياه الصالحة للشرب من ١٥٥ م. ج. عام ١٩٩٠م ليصل إلى ٢٩١ م. ج. عام ٢٠٠٩م بنسبة زيادة ٨٨% بما يكفي تخزين ٢ يوم حسب ساعات الضخ العادية ، كما تعمل دولة قطر بتطبيق برنامج لتنفيذ أحد الخطط الإستراتيجية لتصل زيادة السعة التخزينية إلى ٢٢٩١ م. ج. في عام ٢٠١٤ أي قرابة ٨ أضعاف السعة الحالية بما يعادل ٧ أيام تخزين تحسباً لأي أعمال طارئة في محطات إنتاج المياه



الطلب على المياه

وقد نجحت دولة قطر في تلبية احتياج الطلب على المياه المواكب للتوسع العمراني والصناعي والزيادة السكانية حيث تطور الطلب تدريجياً من معدل ٤٥ م. ج. ي. عام ١٩٩٠م إلى معدل ١٩٣ م. ج. ي. عام ٢٠٠٩م أي بزيادة ٤ أضعاف عن سنة ١٩٩٠م.



كما تجدر الإشارة بأن مؤسسة كهرباء حققت تقدماً في ساعات الضخ بمعدل ٢٤ ساعة في عام ٢٠٠٩ بعد ان كان معدل الضخ ١٦ ساعة في عام ١٩٩٠ م .

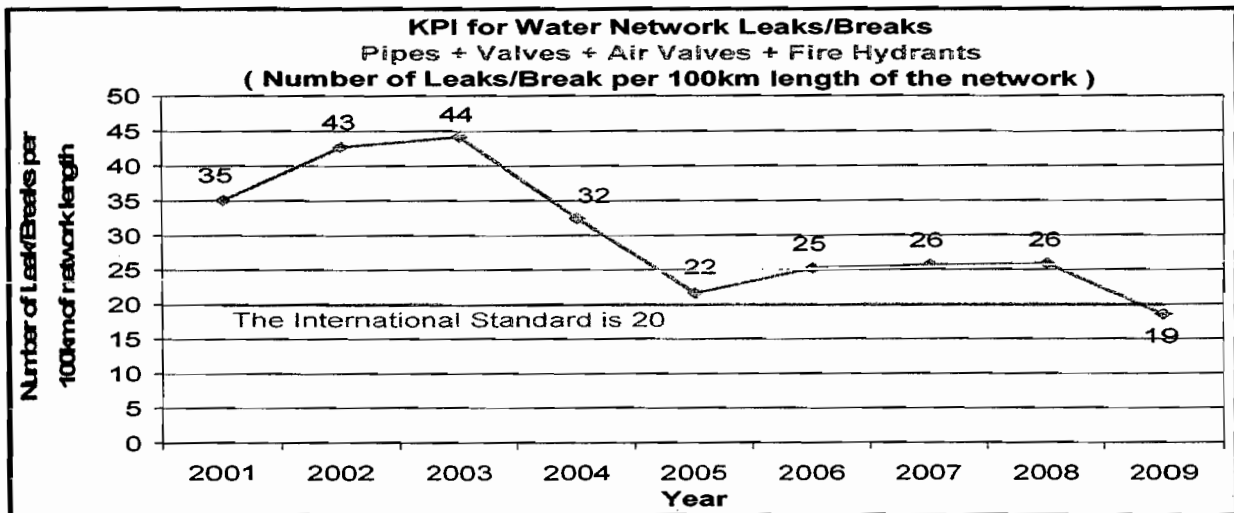
الفاقد في شبكة التوزيع

ولأجل الحد من فاقد المياه فقد شرعت مؤسسة كهرباء في تنفيذ مشروع رفع كفاءة شبكات المياه والكشف عن التسربات، وذلك بالتعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة وذات الخبرة العريقة في هذا المجال.

يهدف المشروع إلى وضع نظام للكشف عن أي تسربات في شبكات المياه و وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى للسيطرة على فاقد المياه والذي يستغرق العمل بهذا المشروع فترة أربع سنوات حيث سينتهي العمل به في عام ٢٠١١ ،

استبدال الشبكات القديمة

كما قامت دولة قطر من خلال تطبيق احد البرامج الاستراتيجية المتمثلة في استبدال شبكات المياه القديمة ما قبل ١٩٩٠ م حيث تم الانتهاء خلال السنوات الأربع الماضية من استبدال ٧٧% من إجمالي الاستبدال للشبكات القديمة بواقع ١٠٠٠ كم من أصل ١٣٠٠ كم ومن خلال حسن الإدارة التشغيلية والصيانة إضافة إلى النجاح في استبدال الشبكات القديمة في المناطق المكتظة بالسكان طراً تحسن كبير على مؤشر أداء عدد الكسور في الشبكة /١٠٠ كم حيث نزل المؤشر من ٣٥ في سنة ٢٠٠١ إلى ١٩ كسر/١٠٠ كم وهو مؤشر عالمي كما في الجدول أدناه.



كما تعمل مؤسسة كهرباء على التوسع في شبكات المياه الحالية لتتواكب مع وتيرة التوسع العمراني وتزويد المناطق الجديدة بالمياه الصالحة والأمنة للشرب بواسطة شبكة المياه بحيث تطورت أطوال الشبكة من ١٤٠٠ كم عام ١٩٩٤ إلى أن وصل حالياً ٤٣٠٠ كم أي بزيادة ٣ أضعاف تقريباً حيث وصلت في ٢٠٠٩ إلى ٩٨ % من المشتركين في حين وصل التزويد عن طريق صهاريج المياه للمناطق التي لم تصلها شبكات المياه إلى نسبة ٢ % في ٢٠٠٩ ، الجدير بالذكر أن عدد المشتركين تطور من ١٠٣,٣٢٨ في عام ٢٠٠١ إلى ١٨٢,٥٥٥ مشترك في عام ٢٠٠٩ بزيادة بنسبة ٧٨ % .

المركز الوطني للتحكم بالمياه

وتعمل مؤسسة كهرباء على إدخال أحدث أنظمة تكنولوجيا التحكم ومراقبة المياه حيث تم مؤخراً افتتاح المركز الوطني للتحكم بالمياه والذي يحتوي على أحدث أجهزة تكنولوجيا التحكم والمراقبة بحيث يقوم المركز من خلاله بمراقبة عدد ٦ محطات إنتاج المياه والتحكم في ٢٣ محطة ضخ مياه بما فيها خزانات المياه مع المراقبة الفورية للاستهلاك وضغط المياه في الشبكة لجميع مناطق الدولة والبالغ عددها ٩٢ منطقة .

البرامج الرقابية على المياه

تشارك عدة جهات في إجراءات الرقابة على المياه في دولة قطر ومن أهم هذه الجهات بالتعاون مع كهرباء وزارة البيئة والسلطات الصحية وشركات إنتاج المياه المحلاة.

وتعتمد كهرباء على خطة سنوية لجمع العينات والتحليل تنبثق من أفضل الإرشادات منظمة الصحة العالمية بهذا الخصوص ، ويتم دورياً تحديث الخطط الرقابية بما يتماشى مع توسع الشبكات المائية والزيادة السكانية وتطور القدرات التحليلية لنوعية المياه ، حيث يتم تنفيذ برامج رقابية على المياه الخارجة من محطات التحلية وفي شبكة التوزيع أو المياه المزودة من خلال السيارات الصهرجية.

كما أقامت كهرباء لهذا الغرض مختبراً لمراقبة جودة المياه مجهزاً بأحدث الأجهزة المخبرية وكادر مؤهل يقوم بتحليل حوالي ٨٠٠ عينة شهرياً تخضع لحوالي ٢٥٠٠ تحليل تتوزع على ٤١ فحص بيولوجي وفزيائي وكيميائي متخصص ، ويستخدم المختبر أحدث الطرق المرجعية للتحليل المخبري كما يقوم المختبر حالياً بتأسيس نظام إدارة النوعية تبعاً لمتطلبات ISO- 17025/ 2005 .

وحسب الاتفاقيات الموقعة بين كهرباء ومحطات التحلية فتتولى هذه المحطات الرقابة الدورية على المياه المنتجة لتأكيد مطابقتها لمتطلبات كهرباء ، وتتم الرقابة الآلية للمعايير على مدار الساعة في حين تخضع بعض المعايير لفحص المختبرات المتخصصة .

كما تقوم كهرباء والهيئات والمؤسسات المعنية في الدولة بالتدقيق على آليات ضبط الجودة ومدى التزامها بالمعايير والمتطلبات المنصوص عليه بموجب القانون .

ثانياً : إصحاح المياه

أما فيما يتعلق بإصحاح المياه فإن دولة قطر ممثلة بالهيئة العامة للأشغال وإيماناً منها بالدور المناط بها كجهة مسؤولة عن عمليات معالجة مياه الصرف الصحي والمياه السطحية حيث أنه يجب ان لا يتم التعامل مع تلك المياه علي انها عبء يجب التخلص منه ولكن يجب ان يتم التعامل معها علي انها مصدر من مصادر المياه المتاحة للاستخدامات المتنوعة سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو أعمال الإنشاءات .

ولكي يتم الوصول الي هذا الهدف فإن الهيئة نفذت وتنفذ وتخطط لتنفيذ عدة مشروعات لضمان جودة المياه المنتجة من محطات المعالجة منها علي سبيل المثال :-

١- اعتماد تقنية التناضح العكسي في نهاية عمليات المعالجة لضمان عدم وجود أي ملوثات قد تعوق عمليات اعادة الأستخدام وقد تم أستخدامها علي نطاق تجريبي بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة الذخيرة .

٢ - اعتماد تقنية الترشيح الفائق Ultra Filtration في محطة معالجة مياه الصرف بغرب الدوحة (Doha west water treatment plant) , وهي ايضا من التقنيات التي تعتمد على الفصل الغشائي للملوثات من معادن ثقيلة وبكتيريا وفيروسات .

٣ - اعتماد تقنيات متقدمة للتعقيم النهائي للمياه المعالجة وهي التعقيم بالأشعة فوق البنفسجية UV بالإضافة الي التعقيم بالكلور كما بمحطة معالجة الخور والتي تم تطويرها كلية لتعمل بنظام SBR وهو نظام عالي الكفاءة .

٤- اعتماد نظام صارم لمراقبة جودة المياه المنتجة عن طريق أستخدام Auto-samplers لتجميع عينات ممثلة باوقات زمنية محددة كما يتم تجميع عينات خطافية لأغراض التحليل البكتريولوجي هذا بالإضافة إلى تركيب أنظمة مراقبة بيئية بتقنية الأتصال عن بعد GSM عند نهاية عمليات المعالجة Final Effluents

٥- انشاء محطات مراقبة بيئية بمحطات الضخ (Pumping Stations) الخاصة بالمياه السطحية والتي تمثل نسبة كبيرة منها المياه الناتجة من عمليات النزح Dewatering من مواقع عمليات البناء بالإضافة إلى مياه الأمطار , تعمل ايضا بنظام المراقبة عن بعد GSM والتي يمكن ان توضح لنا بشكل فوري (كل ١٥ دقيقة) بعض المؤشرات البيئية للمياه السطحية والتي يتم التخلص منها حتي الآن بصرفها في مياه الخليج (157)

هذا وقد تم عرض ورقة بحثية بمؤتمر Proceedings of the 2nd Annual Gas Processing Symposium والذي نظمته جامعة قطر عن استخدام تقنية التناضح العكسي في معالجة مياه الصرف.

توفير خدمات الصرف الصحي بدولة قطر

تختص هيئة الأشغال العامة بمسئولية التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة لجميع مرافق الصرف الصحي بدولة قطر ماعدا المناطق التابعة لقطر للبترول , وتهدف الهيئة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قيامها بتنفيذ المشروعات العامة بالدولة.

وتبذل دولة قطر ممثلة بهيئة الأشغال العامة جُل اهتمامها لتغطية احتياجات السكان من خدمات الصرف الصحي حيث تعمل على تنفيذ الخطة الخمسية لتنمية مشاريع الصرف الصحي بالدولة مثل مشاريع شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة وشبكات توزيع المياه المعالجة بغرض إعادة الاستخدام .

ويوجد في دولة قطر عدد عشرة (١٠) بلديات وهي بلدية الدوحة والريان والوكرة وأم صلال والخور والشمال والغويرية والجميلية وجريان الباطنة ومسيعيد .

ويوضح من البيانات الإحصائية تركيز سكان دولة قطر في كل من بلدية الدوحة وبلدية الريان حيث تبلغ نسبة تركيز قطر في كلا منهما ٤٥% و ٣٨% من سكان قطر علي التوالي (شكل ١).

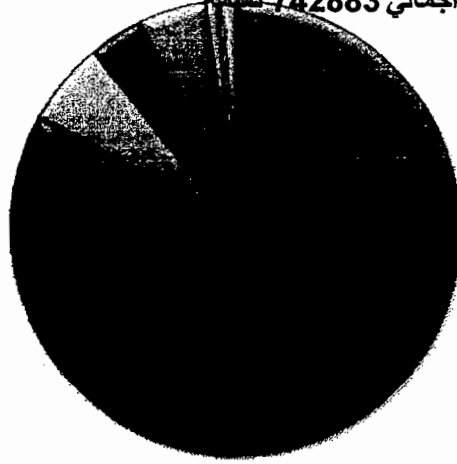
ونظراً إلى زيادة معدلات مشروعات الأسكان بالدولة منذ عام ٢٠٠٧ , فقد تم ادخال مهام تصميم وانشاء شبكات ومحطات معالجة الصرف من ضمن مهام شركات العقارات الخاصة مثل شركة بروة العقارية وشركة ديار القطرية والشركة العقارية والشركة المتحدة للتنمية.

ومن الإحصاءات الأولية لتوفر خدمات الصرف الصحي للسكان دولة قطر عام ٢٠٠٩ يتضح توفر الخدمة عن طريق هيئة الأشغال العامة بنسبة ٦١% وقطر للبترول بنسبة ١٢% والقطاع الخاص بنسبة ١%. بينما تتوفر خدمة نقل مياه المجاري عن طريق الصهاريج التابعة للبلدية والقطاع الخاص بنسبة ٢٦% من سكان قطر (شكل ٢).

ومن المتوقع أن تزيد السعة الاستيعابية لمحطات معالجة الصرف الصحي بدولة قطر عام ٢٠٢٠ لتصل إلى إجمالي ٦٨٣٥٠٠ م^٣/يوم أي ٢٦٠% مقارنة بالقدرة الاستيعابية الحالية (٢٠٠٩م).

كما ستزيد الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة التابعة للقطاع الخاص إلى ١٤٧٠٠٠ م^٣/يوم. ومن المتوقع أن تتوفر خدمة الصرف الصحي على مستوى سكان دولة قطر في عام ٢٠٢٠ م حيث ستزيد نسبة خدمة هيئة الأشغال العامة والقطاع الخاص إلى ٨٠% و ١٨% على الترتيب من سكان قطر . بينما ستخفض نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي عن طريق قطر للبترول الي ٢% (شكل ٣).

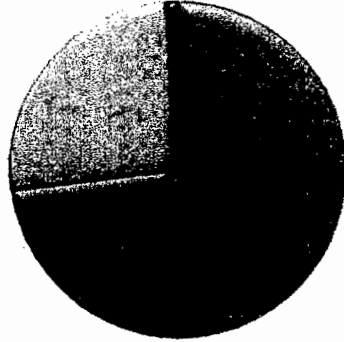
شكل (1) توزيعات السكان علي مستوي البلديات بدولة قطر عام 2004
اجمالي نسمة 742883



- الدوحة 45%
- الريان 38%
- الوكرة 6%
- ام صلال 4%
- الخور 5%
- الشمال 1%
- جريان الباطنة 1%

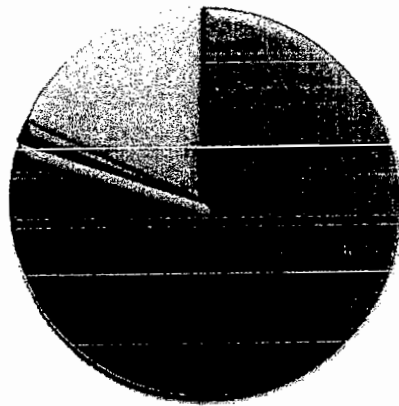
شكل (2) توزيعات خدمة الصرف الصحي علي السكان بدولة قطر عام
2009

اجمالي عدد السكان 1638829 نسمة



- هيئة الأشغال العامة 61%
- قطر للبترول 12%
- المخدمين بالصهاريج بالبلديات وخاص 26%
- القطاع الخاص 1%

شكل (3) توقعات السعة الاستيعابية لمحطات معالجة الصرف الصحي
بدولة قطر عام 2020 (اجمالي 3208963 نسمة)



- هيئة الأشغال العامة 80%
- قطر للبترول 2%
- القطاع الخاص 18%

ويتوفر حاليا عدد (٢) محطتين بطاقة انتاجية عالية لمعالجة الصرف الأدمي بمدينة الدوحة وهما محطة معالجة جنوب الدوحة والتي انشأت في عام ١٩٧٧ وتم توسعتها وتطويرها في عام ٢٠٠٦ م , ومحطة معالجة غرب الدوحة والتي انشأت في عام ١٩٩١ وتم توسعتها وتطويرها عام ٢٠٠٩ م . كما يوجد عدد ١٣ محطة معالجة صغيرة انشأت خلال الفترة من ١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٨ م وذلك لمعالجة الصرف الأدمي في كل من مدن الخور, الذخير, الشحانية, الجميلية, الخريب وأم صلال وعدد من المعسكرات .

مشروع محطة الشمال لمعالجة مياه الصرف الصحي

وقعت هيئة الأشغال عقد مشروع محطة الدوحة الشمالية للمياه المعالجة في عام ٢٠٠٧، مع شركة "كيل" السنغافورية، بعد ان قامت الهيئة بترسية مشروع تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة محطة الدوحة الشمالية للمياه المعالجة، وتبلغ قيمة المشروع ما يعادل ٣,٦ مليار ريال، وستولى الشركة بعد إنشاء المحطة التي ستكون الأكبر في الشرق الأوسط إدارتها وصيانتها لمدة ١٠ سنوات, ومن المتوقع أن تدخل هذه المحطة الخدمة في عام ٢٠١٣.

وستخدم المحطة المنطقة الشمالية لمدينة الدوحة بالإضافة إلى الغرافة وأم صلال وسميسه ولوسيل بطاقة استيعابية قدرها ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه المعالجة يوميا. وعند الانتهاء من هذا المشروع الذي سيوفر خدماته لأكثر من ٦٠٠ ألف نسمة، سوف يتم تزويد المناطق المذكورة بالإضافة إلى طريق الشمال، والطريق البحري، بالمياه المعالجة للري والزراعة .

وسيتم في هذه المحطة معالجة مياه الصرف الصحي الواردة إليها باستخدام أفضل التقنيات العالمية لإنتاج مياه معالجة غير مشروطة ليس فقط لاستخدامها في ري المسطحات الخضراء والحدائق بل أيضا بالإمكان استخدامها في الصناعات المختلفة كالتبريد ومصانع الرمل المغسول وغيره من الصناعات الأخرى .

وتتكون تلك المحطة من : إزالة الشوائب باستخدام مصفاة دقيقة، وخزانات تهوية للمعالجة البيولوجية، وخزانات ثانوية للترسب حتى تتم المعالجة الثانوية، ومرشحات رملية لفلترتة المياه المعالجة (المعالجة الثلاثية)، وإضافة كلور للقضاء على البكتيريا، وتمرير المياه على اجهزة اشعة تحت الحمراء للقضاء على البكتيريا المتبقية في المياه، وأخيرا تمرير المياه من خلال فلاتر دقيقة للتصفية النهائية Ultra.

Filtration

ويتضمن المشروع أيضا مركزاً لمعالجة الرواسب الطينية أو ما يسمى الحمأة المنتجة من جميع محطات المعالجة في الدولة و لتحويل الحمأة إلى حبيبات مجففة يمكن استخدامها لتخصيب التربة حيث إن الحمأة تحتوي على نيتروجين وفوسفور وهذه العناصر مفيدة للزراعة. لذا تتم معالجة الحمأة حتى يكون بالإمكان استخدامها لجميع الأغراض الزراعية. وبعد ذلك ستتم تعبئة الحمأة المجففة في أكياس حجم ١٠ كغ وأيضاً في اسطوانات كبيرة لنقلها إلى المزارع كما يحتوي المشروع أيضاً على وحدة معالجة الروائح حتى لا تتأثر المناطق المجاورة بذلك ، ويتكون مشروع محطة الدوحة الشمالية للمياه المعالجة من عدد ٤ مراحل كالتالي :

المرحلة الأولى : مشروع متكامل يخدم تلك المناطق.

المرحلة الثانية : تشمل مد الخطوط الرئيسية للصرف الصحي في المناطق التي تخدمها المحطة .

المرحلة الثالثة : تتمثل في إنشاء محطة ضخ هي الأكبر في الدولة لاستقبال مياه الصرف الصحي وضخها إلى محطة الدوحة الشمالية لمعالجتها.

المرحلة الرابعة : تشمل تنفيذ خطوط المياه المعالجة للري ، كما سيتم لاحقاً توصيل المنازل في تلك المناطق بشبكة الصرف الصحي .

وبدأت "أشغال" وكننتيجة طبيعة لما تشهد دولة قطر من تغيرات ديموغرافية ونمواً سكانياً وحركة عمرانية متزايدة إنشاء وتوسعة محطات المياه المعالجة ضمن خطتها الخمسية .
وتنفذ اشغال حالياً مشروع تصميم وإنشاء توسعة محطة السيلية للمياه المعالجة. وسيتم رفع الطاقة الاستيعابية للمحطة من ٥٤ ألف متر مكعب أي ١٣٥ ألف متر مكعب يومياً ليقوم بخدمة حوالي ٥٠٠ ألف نسمة .

كما نفذت اشغال مشروع محطة للمياه المعالجة بقيمة ٨٢ مليون ريال قطري. وسوف يخدم المشروع ما يقارب ٣٦ ألف نسمة في مدينة الخور وضواحيها .

كما تم تطوير محطة المعالجة بمدينة الذخيرة وربطها مع شبكة الصرف الصحي الرئيسية وشبكة المياه المعالجة الرئيسية وذلك لتخدم عدد السكان المقدر بـ ٧٠ ألف نسمة .

وكذلك مشاريع توسعة وإعادة إنشاء محطات المعالجة الأخرى، في كافة أنحاء الدولة هي جزء من نهج "أشغال" في مواكبة النهضة العمرانية الكبيرة التي تشهدها الدولة، وزيادة عدد السكان، ولتأمين مياه معالجة عالية الجودة تستخدم لأغراض الري والزراعة والتجميل في الدولة، بالإضافة إلى أغراض أخرى، كالصناعة، وبالشكل الذي يحافظ على البيئة.

وهناك مشروعات لتطوير وتوسعة محطات المعالجة الكبرى في جنوب الدوحة وغرب الدوحة والمدينة الصناعية. كما تعمل أشغال على تنفيذ مشروعات لتطوير وتوسعة محطات المعالجة الصغرى بالجميلية ومعسكر الشمال، ومنها يتضح أنه في خلال الـ ٥ سنوات القادمة سوف تزيد السعة التصميمية لمحطات معالجة الصرف الصحي بالدوحة بحوالي ٢٦٢% من السعات التصميمية الحالية لها في الوقت الراهن.

الجدول التالي يوضح التوسعات المستقبلية لمحطات معالجة الصرف الصحي التابعة لهيئة الأشغال العامة.

اسم المحطة	الطاقة التصميمية الحالية م ^٣ /يوم	الطاقة التصميمية المستقبلية م ^٣ /يوم	سنة التشغيل المتوقعة
جنوب الدوحة	١١٢.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	٢٠١٥
غرب الدوحة	١٣٥.٠٠٠	١٧٥.٠٠٠	٢٠١٥
شمال الدوحة	٠.٠	٢٤٣.٠٠٠	٢٠١٣
المنطقة الصناعية بالدوحة	١٢.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	٢٠١٥
الذخيرة	١٦٢.٠	٤٠٥.٠٠٠	٢٠١٥
الأجمالي	٢٦٠.٦٢٠	٦٨٣.٥٠٠	

مشاركة القطاع الخاص

قطاع الشركات العقارية :

ونظرا لزيادة المعدلات لمشروعات الإسكان بالدولة منذ عام ٢٠٠٧ فقد تم إدخال مهام تصميم وإنشاء شبكات ومحطات المعالجة من ضمن مهام الشركات العقارية الخاصة مثل شركة بروة العقارية وشركة الديار وغيرها من الشركات العاملة بالدولة.

قطاع قطر للبترول :

تشرف قطر للبترول على كل من مدينة رأس لفان الصناعية ومدينة مسيعيد الصناعية ، حيث تشرف على ١٢ محطة معالجة لمياه الصرف الصحي وهي مخصصة لمعالجة مياه الصرف الناتجة عن مواقع المشروعات المختلفة والمناطق السكنية للعاملين بتلك المشروعات.

الجدول أدناه يوضح بيان بمحطات معالجة الصرف الصحي التابعة للقطاع الخاص.

اسم المحطة	الطاقة التصميمية الحالية م ^٣ /يوم	الطاقة الفعلية الحالية م ^٣ /يوم	سنة الإنشاء
بروة الخور	٥٠٠٠٠	٠٠٠	تحت الدراسة
بروة البراحة	١٢٠٠٠	٠٠٠	٢٠١٠
مدينة بروة	١٣٥٠٠	٠٠٠	تحت الإنشاء
مدينة بروة بمسيمير	١٥٠٠	٧٥٠	٢٠٠٩
مدينة بروة بالسيلية	١٥٠٠	٠٠٠	٢٠١٠
قرية بروة	١٠٠٠	٠٠٠	٢٠١٠
مجمع الخور	٢٥٠٠	١٢٥٠	٢٠٠٩
مدينة اللوسيل	٦٠٠٠٠	٠٠٠	تحت الإنشاء
اللولوة	٥٠٠٠	١٢٥٠	٢٠٠٩
الإجمالي	١٤٧٠٠٠	٣٢٥٠	

الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات البيئية لمياه الصرف الصحي وكميات المياه المعالجة المنتجة

BOD5 mg/l	TSS mg/l	نظام المعالجة*	السعة		تاريخ الانشاء	اسم المحطة
			بالمتر ٣ /اليوم	مليون جالون/يوم		
10	10	ثلاثي	106,000	23.31682	1984 / 1962 / 2006	نعجة
10	10	ثلاثي	54,000	11.87838	1991	السيلية
10	10	ثلاثي	12,000	2.63964	2006	الصناعية
10	10	ثلاثي	2,010	0.44214	1978	الخور
10	15	ثلاثي	1,620	0.356351	1999	النخيرة
20	30	ثلاثي	810	0.178176	1985	الشحاتية
20	30	ثلاثي	540	0.118784	1991	الجميلية
20	30	ثلاثي	540	0.118784	1997	راس بوفنطس
10	30	ثلاثي	300	0.065991	1991	مصنر الشمال
20	30	ثلاثي	810	0.178176	1990	مصنر النحيل
20	30	ثلاثي	160	0.035195	1995	مصنر برزان
20	30	ثلاثي	50	0.010999	1994	الغزال
20	30	ثلاثي	50	0.010999	1995/ out of service	الجوعن
10	10	ثلاثي	60	0.013198	2005	الخریب
10	10	ثلاثي	150	0.032996		الرويس
			179,100	39.39663		الاجمالي



يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية
بالقاهرة أطيب تحيئة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

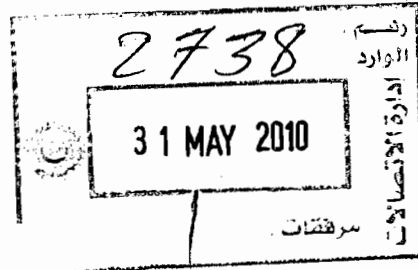
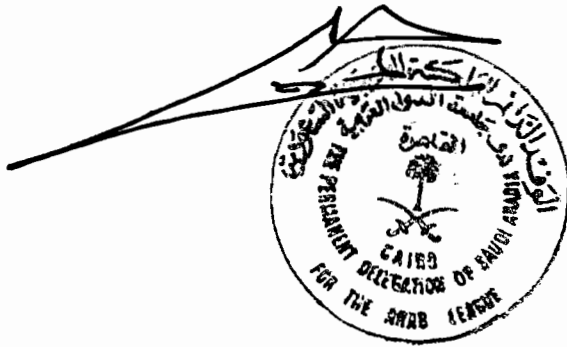
بالإشارة الى الأتماع الثاني للجنة الفنية العلمية الأستشارية للمجلس الوزاري العربي
للمياه المنعقد خلال الفترة ٢٥-٢٧/١/٢٠١٠م وبناءً على ماورد في محضر الأتماع الأول
للمكتب التنفيذي للمجلس المنعقد خلال الفترة ٢٧-٢٨/١/٢٠١٠م بمقر الأمانة العامة خاصة
في البند الثاني والذي ينص على طلب الأمانة الفنية للمجلس موافاتها بتقرير حول التقدم
المحرز في تنفيذ أهداف الألفية للتنمية فيما يخص إمدادات المياه والصرف الصحي .

يود الوفد أن يبعث بطية جدول يتضمن الأهداف التنموية للألفية للمملكة (المرفق) الصادر
من الجهة المختصة في المملكة (وزارة المياه والكهرباء).

للتفضل بالإطلاع واتخاذ اللازم.

وينتهز الوفد هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب تمنياتها

مبدياً



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Water & Electricity



المملكة العربية السعودية
وزارة المياه والكهرباء

جدول (١) : مبادئ التنمية المستدامة

ملاحظات	٢٠٠٩م	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م	مؤشر الهدف المحدد رقم (١٢)	رقم المؤشر
	٪١١,١	٪١٠,٣	٪٩,٥	٪١١,٤	نسبة الطلب على المياه لاغراض بلدية (٪)	٥/١٢/٧
	٪٣,٦	٪٣,٣	٪٣,٥	٪٣,٦	نسبة الطلب على المياه لاغراض صناعية (٪)	
	٪٨٥,٤	٪٨٦,٤	٪٨٧,٥	٪٨٥	نسبة الطلب على المياه لاغراض زراعية (٪)	
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإجمالي (٪)	

جدول (٢) : خفض عدد الاشخاص الذين لا تتوفر لهم سبل الإستفادة من مياه الشرب الآمنة والذين لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

ملاحظات	٢٠٠٩م	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م	مؤشر الهدف المحدد رقم (١٢)	رقم المؤشر
	٪٩٥	٪٩٥	٪٩٣	٪٨٩	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقى بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (٪)	١/١٤/٧
تم احتساب النسبة على أساس عدد السكان الحضريين	٪٤٦	٪٤٦	٪٤٤	٪٤١	نسبة السكان الذين تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي (٪)	٢/١٤/٧
	٪٥٢	٪٥٢	٪٥٤	٪٥٧	نسبة السكان الذين تتوفر لهم خزانات التحليل المنزلية (البيارات) (٪)	

المشروعات :

التاريخ :

الرقم :

٥٧/١٦
١

Sultanate of Oman
Ministry of Regional Municipalities
& Water Resources
International Relations Department



سلطنة عمان
 وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
 دائرة العلاقات الدولية

Ref:

Date:

الرقم: وب ق م م / م / و د ع د / ٣٩٥ / ٧٥٣ / ٢٠١٠ م

التاريخ: ٠٨ رجب ١٤٣١ هـ

الموافق: ٢١ يونيو ٢٠١٠ م

المعزم

الدكتور جمال جاب الله
 مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
 أمانة المجلس الوزاري العربي للمياه
 جامعة الدول العربية - القاهرة
 جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه

بالإشارة إلى البند الثاني من قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى المنعقدة بالجزائر خلال الفترة من ٢٩-٣٠ يونيو ٢٠٠٩ م، عليه تجدون مرفق بالخطي تقرير سلطنة عمان بشأن تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح.

للتكرم بالإطلاع واتخاذ ما ترويه مناسباً.

شاكراً لكم دوام التعاون.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

أحمد بن سالم بن سيف التويحي
 مدير دائرة العلاقات الدولية



تقرير سلطنة عمان حول تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه

ملخص عام

تقع سلطنة عمان على الجزء الجنوبي الشرقي لشبة الجزيرة العربية، ويحدها من الجزء الشمالي الغربي دولة الإمارات العربية المتحدة بينما تحدها من الغرب المملكة العربية السعودية ويحدها من الجزء الشمالي الشرقي بحر عمان وبحر العرب. تعتبر السلطنة دولة ريادية في المنطقة في مجال تقييم وإدارة موارد المياه ولها سمعة عريقة في مجال بناء القدرات المؤسسية. وقد مثلت الرؤية المستقبلية 2020 والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه بُعداً رئيسياً من إستراتيجية تنويع الإقتصاد العُماني في الرؤية "2020" وذلك خلال المؤتمر الذي عقد في عام 1995م. ويعتبر قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات استخداماً للمياه بنسبة 87% من إجمالي الاستهلاك. ومن المتوقع زيادة الطلب على المياه البلدية والصناعية والتجارية وللأغراض الأخرى في السنوات العشرين القادمة بأكثر من 50% وذلك نتيجة للنمو السكاني من 2.5 مليون نسمة إلى 3.5 مليون نسمة. كما أدى زيادة الطلب على الغذاء والمياه البلدية إلى زيادة التمدن والتحضر وبالتالي زيادة الطلب. ولاستيفاء إستراتيجية 2020 والحفاظ على الأمن المائي للبلاد، تم إعداد الخطة الوطنية الرئيسة لموارد المياه والتي تبنت مبادئ دبلن (1992) المقبولة بشكل واسع وتتوافق مع متطلبات بيان هيج (هولندا) (2000). حيث هدفت الخطة الرئيسة لتوفير قاعدة سليمة لتنفيذ الرؤية المستقبلية 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لتوفير متطلبات التنمية المستدامة وتأمين إمدادات المياه لما بعد الرؤية المستقبلية.

في عام 2005م، تم البدء بالعمل بالخطة الخمسية السابعة، وهي السنة التي تم فيها الإعلان عن العقد الدولي للعمل "المياه من أجل الحياة"-2005-2015، والذي أعطى السلطنة الفرصة لمراجعة خططها وتضمين المشاريع التي تسمح بتنفيذ أهداف العقد وأهداف الألفية بالإضافة إلى استيفاء الاحتياجات الأساسية للسكان حيث تم إعطاء الأولوية القصوى لتوفير المياه النظيفة عبر شبكة متكاملة وخدمات الإصحاح، باعتباره موارد، هامة جداً للتنمية المستدامة. ومن المتوقع ازدياد التحديات المائية في المستقبل بشكل كبير في السنوات القادمة، فالنمو السكاني المستمر

وزيادة الدخل سيؤديان إلى زيادة الاستهلاك المائي بشكل كبير إضافة إلى التنمية المدنية المتزايدة ، فأعداد السكان في المناطق الريفية يزداد بشكل مضطرد، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على المياه والطاقة بالإضافة إلى التأثيرات المفاجئة لتغير المناخ (الفيضانات والجفاف).

يقدر إجمالي كميات هطول الأمطار بحوالي 1.300 مليون م³ / سنة. ومتوسط استهلاك الفرد إلى 500 م³/السنة ، وهو ضمن معدلات الفقر المائي وفقا للمؤشرات العالمية كما يتم حاليا تقييم المخزون الاحتياطي "للموارد غير المتجددة" بالسلطنة بشكل وافي، والتي يمكن أن تكون كاحتياط استراتيجي أو يمكن تنميتها لأغراض إستراتيجية. ويزيد معدلات استهلاك المياه حاليا بنسبة 25% عن الموارد المتجددة ويتم توفيرها من المياه المحلاة والمياه المعالجة لأغراض الري. وقد أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة التمدن مع الطلب لخدمات عالية المستوى وجودة في توفير المياه. وقد تم تطوير عملية التحلية لزيادة الموارد الطبيعية بهدف إمداد المياه المدنية كما أن عمليات تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي مستمرة لتنميتها ومعالجتها وفق أحدث الأساليب العالمية.

لقد نفذت سلطنة عمان استثمارا كبيرا في الموارد المائية، إلى جانب تنميتها وإدارتها عبر السنوات التسعة والثلاثين الماضية. وتضمن ذلك إنشاء شبكة مراقبة الموارد المائية، وتنفيذ برنامج لحصر الآبار المحلية وحصر الأفلاج ودراسة مستجمعات الأمطار ودراسة والخزانات الجوفية وتزامن ذلك مع الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. فالمياه مازالت واحدة من الموارد الوطنية الأكثر قيمة.

2- التنمية الإستراتيجية لموارد المياه بالسلطنة

لقد أدرك منذ وقت طويل بان التنمية المستقبلية المستدامة لموارد المياه بسلطنة عمان تعتمد على المفهوم التكاملي لإدارة الموارد المتوفرة بهدف تلبية الإحتياجات المختلفة وتنميتها ، بالإضافة إلى التخطيط والإدارة لمواجهة التحديات المتعلقة بها كما أن المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية لقطاع موارد المياه تتمثل في مواجهة المشاكل والتحديات القائمة منها والمستحدثة من شح في المياه وتداخل الملوحة ونقص في إمدادات المياه وتدني معدلات تدفق الأفلاج وانخفاض منسوب مياه الآبار ، وتدني كفاءة نظم الأفلاج وذلك في المناطق والمحافظات المختلفة لسلطنة عمان

حتى يمكن الوصول إلى التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات ، مع الأخذ في الاعتبار معدل زيادة النمو السكاني خلال السنوات القادمة .

3. موارد المياه غير التقليدية

التحلية:

تسهم محطات التحلية بشكل كبير في إمداد المياه للمناطق التي تعاني من شح موارد المياه وعدم صلاحيتها، حيث تقوم التحلية حالياً بتوفير ما يزيد عن 90% من مياه الشرب محلياً، وقد بدأ استخدام التحلية في سلطنة عمان منذ مطلع السبعينات بصورة رئيسية بهدف توفير مياه الشرب للتجمعات السكانية وغيرها من استخدامات المياه، وتتواجد محطات التحلية على الساحل أما في المناطق الداخلية فتتم التحلية عن طريق المياه المالحة المتواجدة في المنطقة، فقد امتدت التحلية لتصل إلى مناطق نائية بعيدة عن البحر لتشمل أغلب المدن والمناطق الريفية التي تم تزويدها بمياه الشرب. وبحلول عام 2015م ستقوم سلطنة عمان بتغطية النسبة الباقية من السكان والتي تقدر بحوالي 10%، بشبكة إمداد للاستغناء عن المياه الجوفية في المناطق الريفية.

الصرف الصحي والإصحاح:

لقد تم إحراز تقدم بارز في سلطنة عمان حتى منتصف الفترة الزمنية المحددة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، حيث لم تؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية على خطط وبرامج السلطنة في تطوير شبكة صرف صحي على درجة عالية من التطور، فسلطنة عمان تعتبر أن الاستثمار في التنمية أكثر أهمية من ذي قبل وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي والوصول إلى تحقيق التزاماتها للوصول لأهداف الألفية للتنمية.

وتعد معالجة مياه الصرف الصحي في الوقت الراهن أمراً استراتيجياً على قدر كبير من الأهمية حيث تساهم المياه المعالجة ثلاثياً في الوقت الحالي في ري المسطحات الخضراء بمعظم مناطق السلطنة وتعد بلدية مسقط مخططاً لمد نظام تجميع ومعالجة مياه المجاري، حيث تقتضي المرحلة الأولى (2006م) بتوفير 70.000م³/يوم من التدفق والذي سوف يرتفع ليصل إلى 270.000 م³/يوم (100 م³/سنة)، وسوف يساهم هذا المخطط في توفير كمية كبيرة من المياه المعالجة التي يمكن اعتبارها مورداً مائياً حيويًا يتم استخدامه بشكل مفيد. وفي صلالة تم تشييد محطة

لمعالجة مياه الصرف الصحي تقوم في مرحلتها الأولى بمعالجة 20.000 م³/يوم (7.3 م/م/سنة) مع وجود مرحلتين أخريين لمضاعفة الطاقة الإنتاجية ومن المخطط أن تتم معالجة المياه المتدفقة لغاية الدرجة الثالثة وتعقيمها بالكلور ومن ثم استخدامها في التغذية الجوفية عبر سلسلة آبار بخط مواز للساحل للحد من تداخل مياه البحر ويوجد في الوقت الحالي 53 مشروعاً لإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي بشبكات تجميع متكاملة بينما من المخطط إنشاء أكثر من 43 مشروع في السنوات الخمس القادمة ابتداء من عام 2011م، وبالانتهاء من هذه المشاريع ستلبي سلطنة عمان كافة التزاماتها نحو أهداف الألفية للتنمية. كما يوجد بالسلطنة حوالي 360 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي بمختلف مناطق السلطنة تتراوح إنتاجيتها ما بين 25-20.000 متر مكعب في اليوم ، في حين يبلغ إجمالي الإنتاج اليومي من هذه المحطات أكثر من 100.000 متر مكعب من المياه حيث يتم استغلال الجزء الأكبر منها بصورة فعالة لأغراض التشجير وري الحدائق في العديد من المدن ، ولذا فهي تعتبر مصدراً قيماً وتقدر الإمدادات الحالية من مياه الصرف الصحي المعالجة بحوالي 42 مليون متر مكعب في السنة.

4. التشريعات واللوائح:

تحقيقاً للأهداف المنشودة للإدارة السليمة لمياه الصرف ولحماية البيئة والصحة العامة من مخاطر مياه الصرف ولمواجهة تلوث المياه والبيئة ، فقد صدرت القوانين والأنظمة منذ بداية الثمانينات. وفيما يلي أهم القوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في هذا الخصوص:

- المرسوم السلطاني 88/82 والذي يشير إلى " تعتبر المياه في سلطنة عمان ثروة وطنية يخضع استخدامها للضوابط التي تضعها الحكومة لتنظيمها واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم خطط التنمية الشاملة للدولة".
- المرسوم السلطاني 2000/29 يشير إلى قانون جديد للمياه "قانون حماية الثروة المائية" يؤكد على قوانين الآبار والأفلاج وقوانين وحدات التحلية للآبار.
- المرسوم السلطاني 2001/114 يعمل على تنظيم التخلص من المخلفات الصلبة والخطرة والملوثات البيئية ومياه الصرف الغير المعالجة بدون ترخيص.

● المرسوم السلطاني 2001/115 يشير إلى تنظيم التخلص من منتجات المخلفات الصلبة والسائلة.

وفي عام 2001م صدرت سلسلة من القرارات الوزارية تشير إلى تنفيذ مناطق حماية حقول آبار إمداد المياه في عدة مناطق بالسلطنة، التدابير التنظيمية الرئيسية تشمل على: حماية الأفلاج وتراخيص الآبار وقوانين تسجيل المقاولين والمخالفات والتنفيذ وذلك من أجل المحافظة على المياه وحمايتها من التلوث بمخلفات مياه الصرف إلى جانب عدد من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تشجيع الحفاظ على المياه متضمنة تحسين الري والتحكم في التسرب بالإضافة إلى غيرها من الأنشطة التجارية.

شبكة مراقبة الموارد المائية:

يوجد حاليا أكثر من 4600 محطة لرقابة تغير المناخ وسقوط الأمطار وتدفق الوديان والأفلاج ومستويات وجودة المياه الجوفية. وتتوافق شبكة الرقابة الوطنية مع معايير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشكل تام، على الرغم من أن تجميع البيانات تتم بشكل أقل في المناطق الصحراوية.

المشروع الوطني لحصر الآبار:

تم تنفيذ مشروعين كبيرين لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة للآبار والأفلاج الموجودة. حيث بدء العمل فيها عام 1992م بعملية إعداد سجل لها (167.000 بئرا) وتبع ذلك بالتفتيش الميداني الذي وفر مجموعة شاملة من البيانات حول مستويات المياه وجودتها وأنواع الضخ واستخدامات المياه ومناطق الري. ويبلغ مجموع عدد الآبار الحية التي تم حصرها 127.000 بئرا.

المشروع الوطني لحصر الأفلاج:

تم البدء في المشروع الوطني لحصر الأفلاج في عام 1997م حيث بلغ إجمالي الأفلاج التي تم تسجيلها حوالي 4.112 فلجا منها 3.108 فلجا حيا، تعد مساحة الخدمة للأفلاج المفردة أمرا في غاية الأهمية إلا أن معظمها يشغل مساحة أقل من 2 هكتار، ويمتد أكبر النظم المفردة على مساحة تتجاوز 1.227 هكتار. وتقدر إجمالي المساحة التي تخدمها الأفلاج في عمان بحوالي 26.500 هكتار 66% منها كانت قيد الزراعة في الوقت الذي أجري فيه المسح الميداني.

تنمية وتقييم المياه السطحية:

تم إجراء تقييم للمياه السطحية في جميع المستجمعات الرئيسية من خلال الدراسات الهيدرولوجية وتحليل البيانات ودراسات الجدوى لسدود التغذية ودراسات الفيضانات المحلية، حيث ساهمت هذه الدراسات في تنمية الموارد المائية عبر سدود التخزين وسدود التغذية الجوفية. وتوجد سدود تخزين في المناطق الجبلية للتخفيف من مشكلة إمداد المياه للأغراض المنزلية المحلية، كما تم الانتهاء من إنشاء أكبر سد تخزيني في وادي ضيقة وذلك لمنع جريان المياه العذبة إلى البحر وإمداد محافظة مسقط وقريات بالمياه، حيث بلغت الطاقة التخزينية للسد حوالي 100 م³.

تنمية وتقييم المياه الجوفية:

تم إجراء مشاريع استكشاف المياه الجوفية في سلطنة عمان متمثلة في حفر الآبار الإستكشافية واختبار الخزانات الجوفية ومسوحات جيوفيزيائية وطبوغرافية.

5- الخطة الوطنية لموارد المائية

الخطة الوطنية العمانية لمصادر المياه

شهدت سلطنة عمان منذ عام 1970م نمواً متسارعاً حققت خلاله إنجازات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن نوعية الحياة بصورة ملحوظة. وبرزت سلطنة عمان كدولة حديثة ذات اقتصاد فعال وخطط وسياسات طموحة تهدف إلى تلبية احتياجات التنمية المستقبلية. ومن أهم ملامح السياسة الحالية التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل بهدف تقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة القطاع الخاص وانهاج أسلوب التنمية القابلة للاستمرار على المدى الطويل وتطبيق سياسة التعمين. وفي هذا الصدد فإن النمو المتوقع سيصاحبه ارتفاعاً كبيراً في استهلاك المياه مما يدفع الحكومة نحو السعي لإيجاد الحلول لتلبية الاحتياجات المستقبلية لمستهلكي المياه في القطاعات السكانية والزراعية والصناعية وكذلك الاستخدامات المنزلية والاستخدامات الأخرى.

ونظراً لإدراك سلطنة عمان ومنذ وقت بعيد أهمية المياه بالنسبة للتنمية فقد اهتمت بوضع وتنفيذ الخطط المتعلقة بتقييم وإدارة وتنمية الموارد المائية، ساعدها في ذلك ما تملكه من سجل ممتاز في هذا المجال لتكون بذلك من الدول الرائدة في هذا المضمار. ولقد اعتبرت الإدارة المتكاملة للمياه

والاستغلال الأمثل لها عنصراً أساسياً لاستراتيجية تنويع الاقتصاد العماني التي نادى بها مؤتمر الرؤية المستقبلية عمان 2020 الذي عقد عام 1995م . ولكي تحقق تلك الاستراتيجية أهدافها المنشودة كاملة، ولتلبية احتياجات جوانب التنمية الحالية والمستقبلية تم تنفيذ الخطة الوطنية لموارد المائية والتي هدفت إلى توفير أسس سليمة لتنمية وإدارة موارد المياه في البلاد وتحقق أفق الرؤية المستقبلية 2020م. وكذلك تأخذ الخطة في الاعتبار الحاجة لتوفير التنمية المستدامة وأمن الإمدادات إلى ما بعد هذا التاريخ، ووضعت الخطة، كما هو موضح بإيجاز أدناه، على عدد من المبادئ، من بينها:

- الموازنة بين الاستخدامات المائية والموارد المتجددة والمحافظة على موارد المياه من الإستنزاف والتلوث (توفير الحد الأقصى من الحماية لمقومات البيئة المعتمدة على المياه).
- توفير المياه الصالحة للشرب للسكان وتوفير سبل تجميع وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (توفير متطلبات الأمن المائي خاصة في أوقات الجفاف ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والأحوال الصحية).
- توفير المياه للاستخدامات الصناعية والتجارية والزراعية في حدود الموارد المائية لبناء اقتصاد حديث من أجل الأجيال القادمة).
- تأمين وإيجاد مصادر مائية جديدة غير تقليدية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية، واعتبارها أولوية أولى وتعزيز المخزون المائي. ومن أهم المصادر المائية الغير تقليدية محطات التحلية والتي تعتبر خياراً استراتيجياً في المدى البعيد لحل أزمة مياه الشرب في المناطق الجافة كسلطنة عمان.
- توفير مياه الشرب للمدن وللأغراض الأخرى ذات الأولوية حيث تقوم السلطنة بإجراء الدراسات وأعمال التقييم اللازمة للمياه بما في ذلك تحديد ودراسة حقول الآبار ومراقبة وحماية الموارد المائية بالإضافة إلى البدائل التي تم تطويرها لكل نوع من التجمعات السكانية و المشاريع المحلية المقترحة لتوفير المياه و تكلفتها التقديرية.
- تنمية الموارد المائية الطبيعية وزيادة معدلات استرداد الفاقد منها.
- تنفيذ مشاريع لتوفير مزيد من الموارد المائية الطبيعية متى ما كان ذلك ملائماً من الناحية الفنية ومجدياً من الناحية الاقتصادية حيث أن هذه

المشاريع ستؤدي في النهاية إلى التقليل من الاعتماد على الخيارات ذات التكلفة العالية لإمدادات المياه واستيراد المياه الافتراضية.

● توفير المخصصات المالية لقطاع المياه لمواجهة الطلب المتزايد على الموارد المائية للقطاعات البلدية والصناعية والتجارية والبيئية والزراعية (المروية من الآبار).

● إدارة الطلب على المياه: تم تنفيذ العديد من المشاريع لتقييم خطط إدارة المياه المتكاملة في قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة والبلدية، وتكييف أنماط زراعة المحاصيل، وإدخال نظم الري الحديثة، وتحديد حصص مائية للقطاع الزراعي وإدخال أنظمة الري الحديثة وربطها بتصاريح الآبار للمزارعين الذين يستخدمون المياه من الآبار لأغراض الري.

الخلاصة

الماء ضروري للحياة، ولا يمكن لأي كائن حي على كوكب الأرض العيش بدون الماء، بل هو شرط أساسي لصحة الإنسان ورفاهيته، وكذلك للحفاظ على البيئة، وتطرح قضية ندرة المياه تحديات كبيرة في سلطنة عمان نظرا لموقعها الجغرافي بالإضافة إلى ما هو متوقع من تأثير تغير المناخ فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف، ولتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، فضلا عن كون المياه مورد مهم في التنمية المستدامة، قامت سلطنة عمان باتخاذ خطط هامة لتلبية هذه الأهداف.

ومع تزايد التحديات المائية في السنوات المقبلة واستمرار النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة استهلاك المياه وكذلك المزيد من النفايات، مع ندرة الموارد المائية المتجددة في سلطنة عمان فإن ذلك يتطلب اهتماما خاصا مع استثمار كبير في مجال تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة موارد المياه المتكاملة.

كما قامت سلطنة عمان بإدخال تدابير مناسبة لإدارة الطلب في المناطق المروية بواسطة الآبار للتغلب على العجز المائي لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية في المستقبل وتلبية الطلبات للإمدادات المنزلية والصناعية، وكما تم وضع خطة لزيادة حملات التوعية والإعلام لتحقيق الحفاظ الحيوي على استخدامات المياه للأغراض المنزلية والصناعية

والزراعية, وتعطى سلطنة عمان الصرف الصحي أولوية عالية مع توفر إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في أنحاء البلاد لأكثر من 90% من السكان.

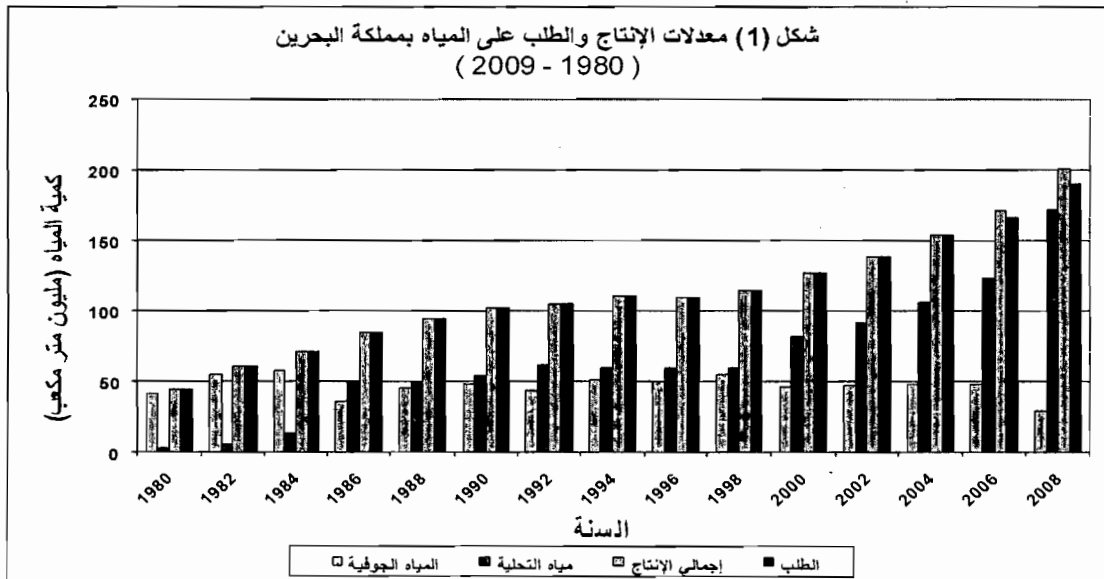
ونستطيع القول أن سلطنة عمان سوف تحقق الهدف الإنمائي للألفية المستهدف ومرافق الصرف الصحي الأساسية وتوفير مياه الشرب النقية لجميع الناس بحلول عام 2015م بما يتجاوز أهداف الألفية.

تقرير موجز عن الوضع المائي وإستراتيجيات إمدادات المياه والإصحاح في مملكة البحرين

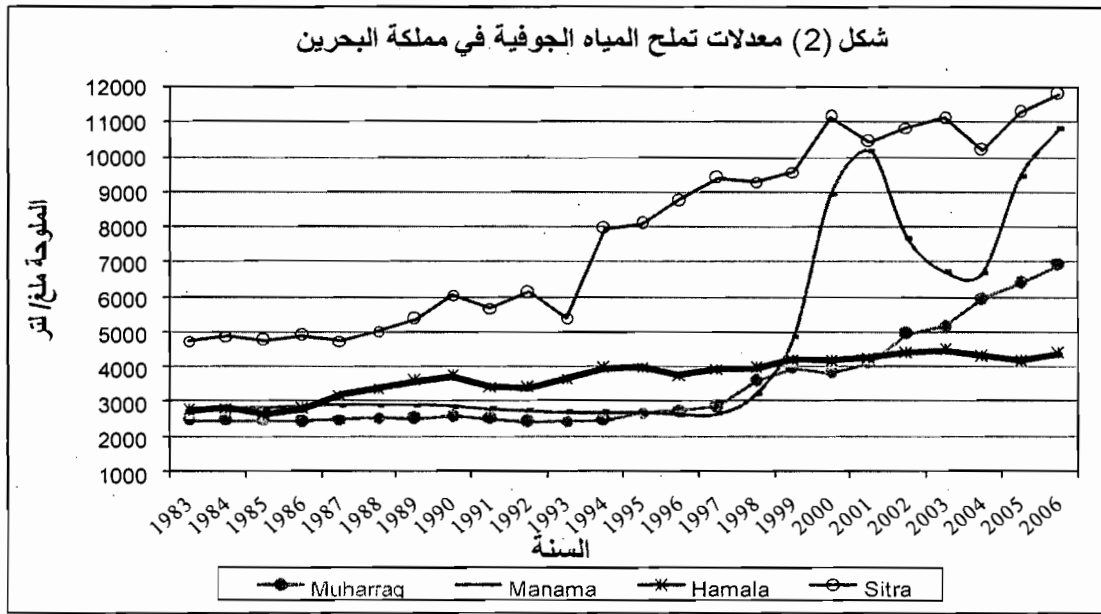
تستمد مملكة البحرين احتياجاتها المائية من موردين هما المياه الجوفية والمياه غير التقليدية ممثلة بالمياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة ولم تتح الظروف المناخية والطبيعية أية فرصة لتوفر مصادر مياه سطحية. وحتى عهد قريب ظلت المياه الجوفية المورد المائي الوحيد الذي يغذي القطاعات المختلفة بمتطلباتها من المياه، حيث أدى النمو الكبير في عدد السكان وتسارع عجلة التطور التكنولوجي في المملكة خلال العقود الماضية، إلى زيادة الطلب على الماء وحدوث عجز في إمدادات المياه الجوفية الأمر الذي تطلب اللجوء إلى المياه غير التقليدية لضمان مقابلة الطلب والاحتياجات وتخفيف وحدة العجز في الموازنة المائية. ويبين الشكل (1) التطور الكبير في حجم الطلب على المياه مقارنة بالمصادر المتاحة وذلك خلال العقود الثلاثة الماضية.

تحدد موارد المياه الجوفية في مملكة البحرين بثلاثة خزانات حاملة للمياه تتواجد في الصخور الكربوناتيّة العائدة إلى تكوين العصر الثلاثي وهي خزاني حاملة مياه الخبر ومياه الدمام وخزان حاملة مياه الرس - أم الرضمة، والتي تمثل في امتدادها الجانبي جزء من النظام الهيدروجيولوجي الإقليمي لشبة الجزيرة العربية.

وخلصت الدراسات إلى أن المياه الجوفية في مملكة البحرين تعتبر عالية الملوحة، حيث أدى الاستنزاف المتزايد للخزان الجوفي إلى غزو مياه البحر، خصوصاً في الجزء الشرقي، وبشكل أقل في الجزء الجنوبي الغربي. كما إن ثلث آبار المياه الواقعة في الأجزاء الغربية من جزيرة البحرين زادت ملوحتها عن 2500 ملليجرام للتر حتى بلغت في حدود 4500 ملليجرام للتر خلال الفترة 1986 - 2006 وذلك بسبب غزو المياه المالحة الموجودة أسفل خزان الدمام، وقد نجم عن ذلك تلوث المياه الجوفية في البحرين وارتفاع ملوحتها، وقاد بالنتيجة إلى إغلاق العديد



من الآبار بسبب عدم صلاحيتها للاستخدام المباشر. وقد بينت النتائج أن متوسط معدلات الملوحة في المياه الجوفية في البحرين سجلت تزايداً ملحوظاً في كافة المناطق دون استثناء كما أظهرت البيانات المذكورة أعلاه في منطقة شاطئ الهملة الواقعة في غرب الجزيرة، والتي تحتوي على أفضل نوعية للمياه بحوالي الضعف، بينما أسوأها شهدتها منطقة سترة الواقعة في المنطقة الشرقية من البحرين والتي ارتفع فيها متوسط معدلات الأملاح لتصل إلى 11000 ملليجرام للتر خلال نفس الفترة أي بزيادة تصل إلى ثلاثة أضعاف مما كانت عليه، ويوضح الشكل (2) هذا التباين لمجموعة من الآبار الموزعة في المناطق المختلفة من البلاد.



أما بالنسبة لأوجه استخدام النظام المائي في مملكة البحرين فيشكل القطاع الزراعي أكبر مصادر استنزاف للمياه الجوفية في البحرين حيث يستحوذ في المتوسط على 73% من إجمالي الطلب مقابل 24% و3% لكل من القطاع البلدي والصناعي على التوالي.

كما أن المشكلة الرئيسة التي تواجه مصادر المياه الجوفية في المملكة تتمثل في محدودية التعويض الطبيعي مقارنة بارتفاع وتيرة الاستهلاك التي أدت إلى ارتفاع تركيز الأملاح في المياه الجوفية بشكل مقلق وخصوصاً إذا أخذ في الاعتبار الحاجة الماسة لمراعاة مفهوم التنمية المستدامة. وبالرغم من كل المحاولات لمعالجة هذا الأمر إلا أنها تصطدم بمعوقات عدة أهمها:

- 1- تضارب التوجهات الزراعية مع طاقة الموارد المائية الطبيعية.
- 2- غياب تعرفه مقابلة للطلب على المياه الجوفية تعكس القيمة الحقيقية للمياه الجوفية باعتبارها أحد أهم المصادر الطبيعية في مملكة البحرين.
- 3- غياب الخطط المائية التكاملية الوطنية والإقليمية.

على ضوء ما ذكر أعلاه، فقد أقدمت حكومة مملكة البحرين ممثلة في هيئة الكهرباء والماء (وزارة الكهرباء والماء سابقاً) بوضع خطة إستراتيجية واضحة لسد العجز في كمية المياه المطلوبة لمواجهة هذا الطلب المتسارع على المياه (178)

وذلك عن طريق تحلية مياه البحر وإعتبارها المصدر الرئيسي والإستراتيجي مع الإبقاء على سقف محدد من الإنتاج (30%) من مجموعة الآبار الجوفية الموزعة في مختلف مناطق البحرين بغرض خلطها مع المياه المحلاة. وكانت أول محطة انشأت في البحرين عام 1974 هي محطة سترة لإنتاج الكهرباء والماء بواقع 10 مليون جالون إمبراطوري وقد تم تطويرها فيما بعد ليبلغ إنتاجها من المياه 25 مليون جالون إمبراطوري في اليوم عام 1985.

ومع زيادة الطلب على المياه بسبب النمو الكبير في عدد السكان وتسارع عجلة التطور التنموي في المملكة وتحقيقاً لأهداف الإستراتيجية الوطنية 2030 الموازية في مضمونها العام لأهداف الألفية بأن يكون لكل فرد أو مواطن فرصة الحصول على المقومات الأساسية لتحقيق مستوى معيشي لائق ومنها الحصول على نصيبه من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، فقد إنتهجت المملكة ممثلة بهيئة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال بتحديد المبادرات الأساسية ضمن خططها الإستراتيجية لإدارة الطلب على المياه سعياً منها لتحقيق مبدأ التكامل في إدارتها لمواردها المائية المتاحة والتي نوجزها فيما يلي:

1. إمدادات المياه:

تتابع إنشاء محطات لتحلية المياه على نحو بلغ الإنتاج الكلي في المملكة ما يعادل 145 مليون جالون إمبراطوري في اليوم حالياً من مجموعة المحطات التابعة للقطاع العام أو المملوكة للقطاع الخاص والتي تعمل إما بطريقة التبخير المتعدد المراحل أو بطريقة التناضح العكسي بحسب الجدول (1) أدناه. ومن المتوقع أن تبلغ القدرة الإنتاجية للمملكة خلال السنوات الخمس القادمة ما يعادل 245 مليون جالون إمبراطوري في اليوم ليغطي الطلب على المياه حتى عام 2020م.

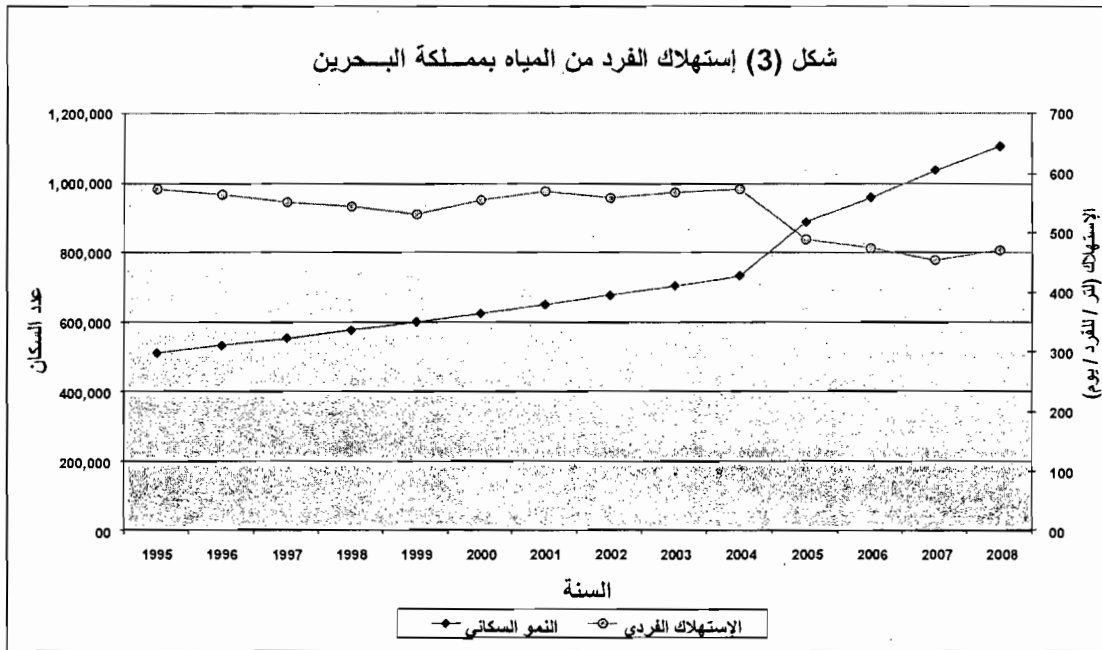
التدشين	القدرة الإنتاجية مليون جالون/اليوم	التقنية	الملكية	المحطة
1974	25	التبخير	قطاع عام	محطة سترة لإنتاج الكهرباء والماء
1984	16.5	تناضح عكسي	قطاع عام	محطة رأس أبو جرجور لإنتاج المياه
1990	5.5	تناضح عكسي	قطاع عام	محطة الدور لإنتاج المياه
1999	30	التبخير	قطاع خاص	شركة الحد للطاقة المرحلة الأولى
2004	7	التبخير	قطاع خاص	شركة الومنيوم البحرين (ألبا)
2008	60	التبخير	قطاع خاص	شركة الحد للطاقة المرحلة الثانية
2011	48	تناضح عكسي	قطاع خاص	شركة الدور لإنتاج الكهرباء والماء - المرحلة الأولى
2015	52	تناضح عكسي	قطاع خاص	شركة الدور لإنتاج الكهرباء والماء - المرحلة الثانية

جدول رقم (1) القدرة الإنتاجية لمحطات التحلية بمملكة البحرين (179)

كما سبق نجد انه وحتى منتصف عام 2008 كما هو موضح في الشكل (1) أعلاه، ومع زيادة كمية المياه المحلاة من محطات التحلية وخصوصاً بعد تشغيل محطة الحد فإن معدل استهلاك المياه الجوفية لأغراض الخلط قد انخفض ليصل إلى أقل من النصف، ليعادل الحد الأعلى المسموح به من الضخ حسب الدراسات الهيدرولوجية للإستفادة من التعويض الطبيعي لهذه الآبار. ومن المؤمل ان يتناقص هذا المعدل إلى الصفر مع إستكمال المرحلة الأولى من مشروع محطة الدور الجديدة المملوكة للقطاع الخاص تحقيقاً لإحدى الأهداف الرئيسية لهذه المبادرات التي تسعى إليها المملكة للحفاظ على مصادرها المائية الطبيعية من المياه الجوفية كمخزون إستراتيجي.

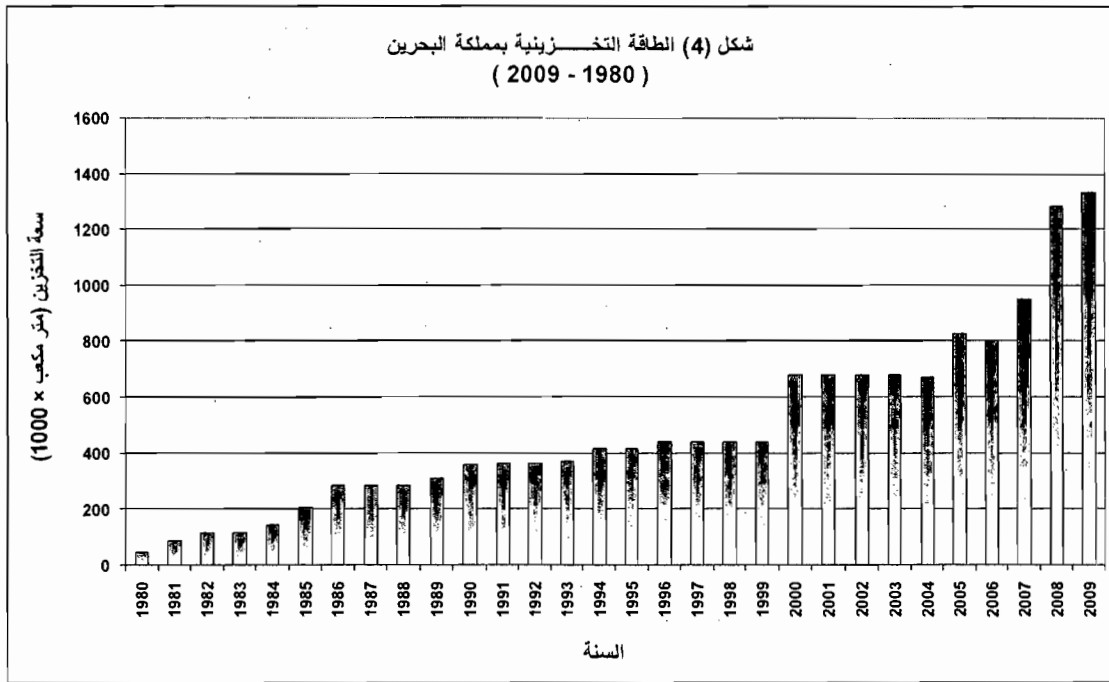
هذا وقد ترتب على ما سبق من مشاريع إنتاجية بناء شبكة متكاملة لنقل وتوزيع المياه وذلك لنقل المياه من مواقع الإنتاج إلى مراكز الإستهلاك عبر شبكة من محطات الضخ والخلط وصهاريج التخزين لتصل إلى عموم المستهلكين من كافة القطاعات الفردية والتجارية والصناعية والذي بلغ عددهم ما يقارب ربع مليون نقطة إستهلاك ليغطي إجمالي عدد القاطنين بالمملكة والبالغ عددهم 1.065 مليون نسمة (حسب الإحصائيات الرسمية لعام 2008) أي بنسبة يعادل 100٪.

والشكل (3) يبين إستهلاك الفرد من المياه بمملكة البحرين بينما الشكل (4) يبين الطاقة التخزينية حتى عام 2020م ليلبغ الحجم المتاح بحيث تكفي لمدة تتجاوز الثلاثة أيام.



ومن المبادرات الإستراتيجية التي أولتها الحكومة الأهمية الكبيرة فيما يخص إمدادات المياه هي مبادرة الحد من الفاقد في شبكات التوزيع وتقليل التسريبات إضافة إلى القيام بحملات التوعية لترشيد الإستهلاك وزيادة التحصيل عن طريق رفع كفاءة قراءة العدادات وإستبدال القديمة منها بتقنيات القياس الحديثة سواء لدى المستهلك أو العدادات المناطقية.

ففيما يخص حملات الترشيد فقد أولت هيئة الكهرباء والماء اهتماماً متزايداً بهذا الموضوع كمبادرة وطنية في سبيل المحافظة على الموارد المائية المهددة نتيجة للإستهلاك العالي.



وفي هذا السياق قامت الهيئة بتنظيم حملات توعوية متعددة بهدف تغيير السلوكيات والممارسات غير الصحيحة والتي تسبب في إستنزاف كميات كبيرة من المياه التي يتم توفيرها لمختلف الأغراض ، وفيما يلي إستعراض لأهم هذه الجهود والتجارب والخبرات :

- مراقبة الإستهلاك العالي للمياه لجميع المشتركين من خلال برنامج الترشيد الآلي والذي يراقب ويرصد الإستهلاك الغير طبيعي. ويتم التعامل مع هذه الحالات من خلال الزيارات الميدانية والتحقيق في عوامل إرتفاع معدل الإستهلاك ومعرفتها وتحديدتها والتي ترجع بالأساس إلى التسربات المائية المخفية والمريئة وكذلك إلى سوء إستخدام هذا المورد من قبل المشترك أو بسبب ري الزراعة المفرط.
- تنظيم الحملات الوطنية لترشيد إستهلاك المياه والتي تقوم الهيئة بتنفيذها بين فترة وأخرى. وعادة ما توجه هذه الحملات لمختلف الفئات العمرية من جمهور المشتركين حيث كانت آخر حملة كبرى لترشيد المياه تم تدشينها عام 2007م واستهدفت عدد كبير من جمهور المشتركين من المواطنين والمقيمين وصل إلى 37 ألف مشترك تم خلالها توزيع 210.000 من مرشحات التدفق التي تتركب على فوهات الحنفيات مما أسهم في تحقيق وفورات مائية كبيرة بحيث دعت إلى قيام الهيئة بتكرار هذه التجربة الناجحة على مدى السنوات التالية.
- القيام ببعض التجارب العملية والخبرات الميدانية لتجربة الزراعة بدون تربة ، لتكون نواة لمشاريع مستقبلية لحل مشكلة هدر المياه المستخدمة في الري. وقد أظهرت هذه التجارب والتي قامت بها الهيئة بالتعاون مع جامعة الخليج العربي أن إستخدام تقنيات الزراعة المتطورة بدون تربة يمكن أن توفر كميات كبيرة من المياه قد تصل إلى نصف الكميات المستنزفة بالطرق التقليدية.

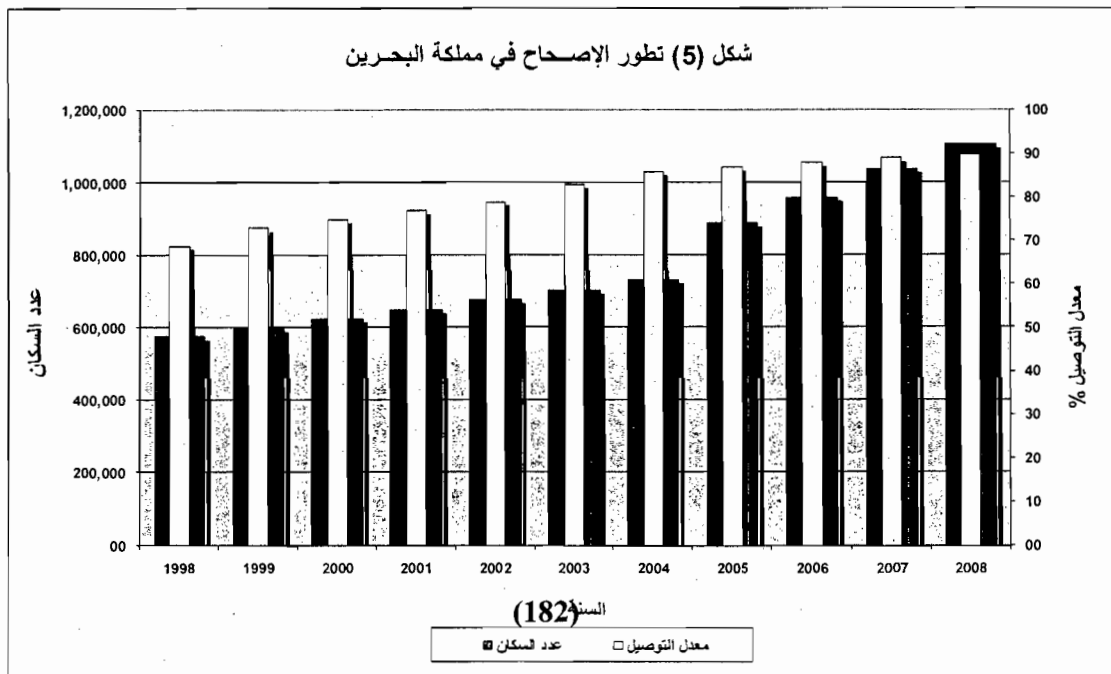
● الإهتمام بالجوانب التشريعية و تفعيل قانون الكهرباء والماء والذي سيحد من الهدر المائي وحماية الشبكة من التلوث من خلال التشريعات الإلزامية للحد من المخالفات مثل الضخ المباشر من الشبكة أو التوصيلات غير القانونية.

● تطبيق نظام التمديدات المائية والذي تم بشأنه إصدار دليل إرشادي بحيث يناط بالمكاتب الهندسية والإستشارية مسؤولية تطبيق هذا النظام في المراحل التصميمية والتنفيذية.

2. جهود الإصحاح

حرصت مملكة البحرين على تطوير مشاريع وخدمات الصرف الصحي بهدف تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على الصحة العامة وموارد البيئة في المملكة، وقد بدأت الحكومة ممثلة بوزارة الأشغال وبناء على الدراسات التي أجريت في العالم 1973 من قبل منظمة الصحة العالمية، بتنفيذ ما جاء في هذه الدراسات من توصيات حيث تم إصدار المخطط العام للخطوط الرئيسية للصرف الصحي وإنشاء مركز توليبي لمعالجة مياه الصرف الصحي في العام 1975 والذي تم الأتهاء من تنفيذه عام 1982م.

وفي العام 1985 تم إصدار المخطط الاستراتيجي الشامل لخدمات الصرف الصحي بصورة متكاملة والذي يتم مراجعته وتحديثه كل عشر سنوات لمواكبة النمو السكاني والعمراني وماتشده المملكة من نمو إقتصادي وإجتماعي وبما يتناسب مع المخطط الاستراتيجي الهيكلي لمملكة البحرين ضمن الرؤية الاقتصادية 2030. هذا وقد بلغت نسبة عدد السكان المستفيدين من هذه الخدمات لغاية العام 2008 حوالي 90 % كما هو مبين في الشكل (5)، اما النسبة المتبقية وهي 9% من عدد السكان فتم خدمتها من خلال انظمة الصرف الصحي الخاصة وبعضها من خلال انظمة تقليدية مثل خزانات الإمتصاص (Septic Tanks). هذا وتعمل

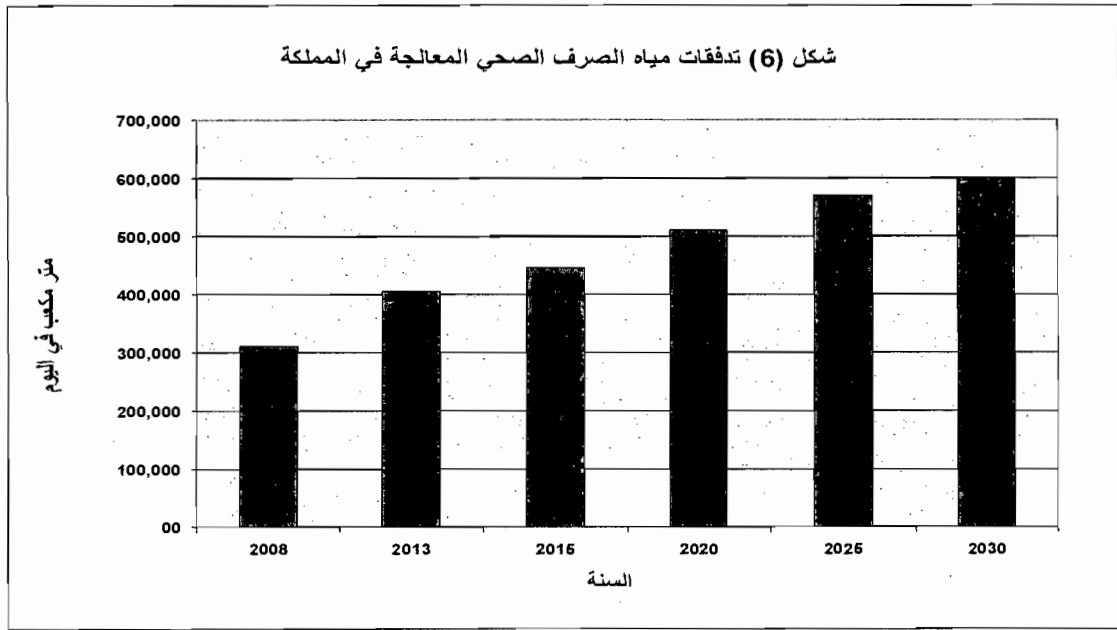


الوزارة على الاستمرار في تطوير وتوسعة خدماتها بهدف تحقيق نسبة 95% من المستفيدين من خدمات الصرف الصحي من عدد سكان المملكة بحلول العام 2020، وتطمح الوزارة بتحقيق هذه النسبة قبل ذلك.

إضافة لما سبق فقد انتهت الوزارة في الربع الأول من العام 2010 من اعداد المخطط العام الإستراتيجي لخدمات الصرف الصحي حتى العام 2030 والذي اشتمل على محاور جديدة لم تكن مشمولة في المخطط السابقة نسردها كالتالي :

- جمع ونقل مياه الصرف الصحي
- جمع ونقل المياه السطحية ومياه الأمطار
- معالجة مياه الصرف الصحي
- إعادة استخدام المياه المعالجة ومعالجة الحمأة.

والشكل (6) يبين الزيادة المتوقعة لتدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة في المملكة حتى عام 2030م.



وتهدف هذه الخطة الشاملة إلى تقييم وضع مرافق الصرف الصحي ووضع شبكات ومرافق الصرف الصحي الحالية ووضع البرامج والمخططات الزمنية والمالية والتنفيذية لتطوير وتأهيل هذه المرافق باستخدام التقنيات الحديثة في جميع المجالات سواء الفنية او الادارية لضمان الأستدامة وتقديم افضل الخدمات بالكمية والنوعية المطلوبة .

كما تقوم وزارة الإشغال حالياً بتطوير السياسة العامة لقطاع الصرف الصحي بعد صدور القانون رقم 33 لسنة 2006 بشأن الصرف الصحي وصرف المياه السطحية إضافة إلى اللوائح التنفيذية المنظمة وذلك بهدف تفعيل مواد القانون لحماية مرافق الصرف الصحي والسيطرة على نوعية التدفقات القادمة إليها.

وفي مجالات المساهمة في إيجاد البدائل لموارد المياه فان من أهم ما تم إنجازه بهذا الصدد هو توفير المياه المعالجة الصالحة للاستخدامات الزراعية والتي تقدر كميتها بحوالي 180,000 متر مكعب في اليوم، ليرتفع مستقبلاً إلى الضعف مع حلول عام 2030م مما سيكون له الأثر الكبير في المحافظة على الميزان المائي مستقبلاً .

مرفق رقم (10)



مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير عن

الاجتماع التحضيري الأول

للمنتدى العالمي السادس للمياه

باريس - مرسيليا 2 - 2010/6/4

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة وفد الجامعة العربية



تقرير عن
الاجتماع التحضيري الأول
للمنتدى العالمي السادس للمياه
باريس – مرسيليا 2 - 2010/6/4

تنفيذا لقرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى – بالقاهرة رقم (ق3 – 1 م ت م – 2010/1/28) بشأن الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا – فرنسا 2012)، وخاصة البند ثالثا والذي نص على:

" أن يكون المجلس الوزاري العربي للمياه هو الجهة الرسمية في منظومة العمل العربي المشترك المسؤولة عن الإعداد والتحضير والمشاركة العربية في المنتديات العالمية للمياه .

وكذلك البند رابعا والذي نص على:

" دعوة اللجنة العربية المختصة للإعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه بالمشاركة الفاعلة في الاجتماع التحضيري الأول للمجلس العالمي للمياه المقرر عقده في شهر ابريل 2010 بمرسيليا على أن يتم التنسيق فيما بينها بشأن البنود المعروضة على جدول اجتماع المجلس العالمي للمياه " .

وبدعوة من المجلس العالمي للمياه وبموافقة معالي الأمين العام شارك وفد من الأمانة العامة للجامعة برئاسة السيدة / شهرة قصيبة – رئيسة المركز ، وعضوية موظفتين من إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة – الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه - في الاجتماع التحضيري الأول للمنتدى العالمي السادس للمياه باريس – فرنسا 2 - 2010/6/4

انطلاق الاجتماعات التحضيرية للمنتدى

تلقت رئيسة المركز ممثلة لجامعة الدول العربية دعوة من الرئاسة الفرنسية للمشاركة في انطلاق الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه والتي تمت في قصر الاليزيه برعاية رئيس الجمهورية الفرنسية وذلك يوم 2010/6/2 (الساعة الخامسة بعد الظهر)

المشاركة

- شارك في هذا الاجتماع عدد كبير من الوزراء الفرنسيين - وزير الخارجية - الوزير المعني بالمياه - وزيرة الدولة المعنية بالمياه ، كما شارك عدد كبير من المسؤولين الفرنسيين سواء من الحكومة الفرنسية أو من رؤساء المؤسسات المعنية بالمياه والبيئة .
- كما شارك عدد من الوزراء الأجانب خاصة وزير المياه التركي - المسؤول عن المنتدى العالمي الخامس للمياه - اسطنبول 2009 .
- أما بالنسبة للوفود العربية فقد شارك وزير المياه الفلسطيني وكذلك وزير المياه المغربي (تقدم المملكة المغربية خلال كل منتدى جائزة المياه "تقدر بمائة ألف دولار") وعدد من السفراء العرب في باريس وممثلة جامعة الدول العربية .
- لم تشارك وفود أية دولة عربية في هذا الاجتماع وكذلك لم تشارك منظمات المجتمع المدني خاصة المجلس العربي للمياه .

كلمة رئيس الجمهورية الفرنسية

ألقى الرئيس الفرنسي كلمة في افتتاح هذا الاجتماع ركز فيها على أهمية المياه وضرورة إيجاد الحلول لكافة التحديات المائية التي يواجهها العالم ، وضرورة إيلاء موضوع المياه الأولوية في سياسات الحكومات ووعده بعرض موضوع المياه على مجموعة الـ 8 وكذلك مجموعة الـ 20 حتى يصبح ضمن الأولويات السياسية نظرا أن المياه هي أساس التنمية في كافة القطاعات .

ورحب بعقد المنتدى العالمي السادس للمياه في فرنسا ، ووعده بتقديم كل المساعدة والدعم لجعل هذا المنتدى من أنجح المنتديات .

ثم غادر الرئيس الفرنسي القاعة مودعا عددا من الضيوف ثم توالى الكلمات :

- كلمة وزير المياه التركي
- كلمة محافظ مرسيليا
- كلمة رئيس المجلس العالمي للمياه
- كلمة وزيرة الدولة لشؤون المياه الفرنسية والمسؤولة عن تنظيم المنتدى بالتعاون مع المجلس العالمي للمياه .

بعد انتهاء إلقاء الكلمات تم تنظيم حفل استقبال لكافة الوفود في قصر الاليزيه .

الاجتماع التحضيري الأول مرسيليا 3 - 2010/6/4

تم عقد الاجتماع التحضيري الأول في مرسيليا يوم 2010/6/3 بحضور عدد كبير من المسؤولين عن المياه في الوزارات وممثلي المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والصحافيين .

الافتتاح

تم إلقاء عدد كبير من الكلمات من المسؤولين الفرنسيين خاصة رؤساء المناطق في جنوب فرنسا ، ومحافظ مرسيليا ورئيس المجلس العالمي للمياه ، وخاصة وزيرة الدولة الفرنسية المعنية بالمياه والتي ركزت في كلمتها على :

- أهمية وجود الحلول العملية لمشاكل المياه
- أهمية تحقيق أهداف الألفية وجعل حق الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي مسؤولية كافة الدول .
- جعل المياه من أولويات السياسات الحكومية
- تحقيق التعاون في إدارة المياه المشتركة
- كما أكدت أن فرنسا سوف تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ، وأن الموضوع قد عرض على مجلس النواب للمصادقة على هذه الاتفاقية .

المشاركة العربية

شارك في هذا الاجتماع عدد من ممثلي الوزارات العربية منها : تونس - الجزائر - العراق فلسطين - مصر - المغرب ، وعدد قليل من ممثلي منظمات المجتمع المدني والأكاديميين .

محاور الاجتماع

1. تقديم وتقييم نتائج المنتدى العالمي الخامس للمياه - اسطنبول 2009
2. تقديم المنتدى العالمي السادس للمياه ولجانه المختلفة
3. استشراف المستقبل والأفكار المبتكرة (الجديدة)
4. تبادل الأفكار حول مواضيع المنتدى وطرق العمل وكيفية التحرك نحو حلول ملموسة
5. تحديد الأهداف والحلول وكيفية إيجاد أفكار جديدة .

طريقة عمل الاجتماع

تم تنظيم الاجتماع على النحو التالي :

- اجتماعات جماعية لكافة المشاركين : مناقشات عامة

- طاوولات مستديرة حول :

← القضايا والأهداف من الناحية الموضوعية والإقليمية

← القضايا والأهداف من الناحية السياسية

- جلسات حوارية – Panels

اجتماع تحضيرى للوفود العربية

دعت رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي – رئيسة وفد الجامعة العربية - الوفود العربية سواء ممثلي الدول العربية أو منظمات المجتمع المدني أو العرب العاملين في المؤسسات الأوروبية أو العالمية وكذلك المحافظين العرب في المجلس العالمي للمياه لاجتماع تنسيقي يوم الافتتاح الرسمي وقبل عقد الاجتماعات وذلك من أجل وضع خطة عمل للوفود العربية وتحديد الأولويات والقضايا العربية التي يجب التركيز عليها وضمها إلى جدول أعمال المنتدى العالمي السادس للمياه .

وقد أكدت رئيسة وفد الجامعة على أهمية قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه والذي ينص على أن يكون المجلس الوزاري العربي للمياه هو الجهة الرسمية من منظومة العمل العربي المشترك المسؤولة عن الإعداد والتحضير والمشاركة العربية في المنتديات العالمية للمياه ، كما أشارت إلى قرار المكتب التنفيذي بتكليف لجنة من الأمانة العامة والدول العربية والمنظمات العربية للتحضير للمنتدى .

وعرضت خلال الاجتماع المحاور الرئيسية التي ترى عدد من الدول العربية إدراجها في جدول أعمال المنتدى والتي وردت للمركز . كما أشارت إلى أهمية المشاركة والتركيز على كافة القضايا المائية العربية في حلقات النقاش والطاومات المستديرة .

رحبت الوفود العربية بقرار المكتب التنفيذي ، خاصة وأن موضوع التحضير والإعداد للمنتدى أصبح من مسؤولية المجلس الوزاري .

مرفق رقم (11)



بعميل معالجيريلدن

BIC	SOGEFRPPXXX	Bank Name	SOCIETE GENERALE
BRN	100		29 BOULEVARD HAUSSMANN
REF	100MSOG1014000XK		
CONTACT REF	473FCOT101400013		PARIS
MSG TYPE	CUST_TRANSFER	DATE	20/05/2010
SEQ	668117	TIME	20/05/2010 04:21
SESSION	2149		

MESSAGE

```
{1:F01BMISEGXCAXXX111111111}
{2:I103SOGEFRPPXXXN}
{4:
:20:473FCOT101400013
:23B:CRED
:32A:100520EUR930,
:50F:/47313000000104
1/GENERAL SECRETARIAT OF ARAB
2/LEAGUE 1 ALTAHRIR SQ,
3/EG/CAIRO
:53B:/D/002013445480
:57A:CCFRFRPPXXX
:59:/FR7630005600196009553514
CONSEIL MONDIAL DE L'EAU
CENTER D'AFFAIRES ENTREPRISES
AIX MARSEILLE QUEST13,
:70:PLACE DE LA JOLIETTE 13002
WWC MEMBERSHIP
:71A:OUR
-}
```

(191)

(1) OUR BIC CODE	(2) OUR CORRESPONDANT BIC	(20) OUR
REF	(23B) SERVICE CODE	(32A) VALUE DATE, CURRENCY,
AMOUNT	(50K) BY ORDER OF	(57A) BENEFICIARY BANK
(59) BENEFICIARY		



مرفق رقم (12)





ج 13-20 (09-72)/02-ض (0672)

القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

محضر

الاجتماع الأول

للجنة العربية المكلفة بإعداد تقييم

**المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه
والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه**

المقرر عقده في شهر مارس/آذار من عام 2012

بمدينة مرسيليا - فرنسا

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2-3 ديسمبر / كانون أول 2009)



محضر
الاجتماع الأول
للجنة العربية المكلفة بإعداد تقييم
المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه
والتحضير العربي للمنتدى السادس للمياه
المقرر عقده عام 2012 بمدينة مرسيليا - فرنسا

أولاً: افتتح أعمال الاجتماع الأول للجنة سعادة الدكتور/ جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة بكلمة ترحيبية متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح.

ثانياً: ترأس أعمال الاجتماع سعادة السيد/ عالم ناصر - مستشار بالمندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بصفتها الدولة التي لها رئاسة الدورة للمجلس الوزاري العربي للمياه، حيث رحب بالسادة المشاركين متمنياً للاجتماع التوفيق والخروج بألية واضحة للتحضير العربي الجيد للمنتدى العالمي السادس للمياه المقرر عقده في شهر مارس/آذار من عام 2012 بمدينة مرسيليا - فرنسا.

ثالثاً: شارك في الاجتماع الأول للجنة الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه وكل من المجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي (مرفق 1 قائمة بأسماء السادة المشاركين).

رابعاً: اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه وعلى التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المشاركة العربية في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد بمدينة اسطنبول - تركيا خلال الفترة 2009/3/23-16 (مرفق رقم 2)، وعلى التقرير الذي أعده المجلس العربي للمياه حول نفس الموضوع (مرفق رقم 3)، كما استعرضت اللجنة ملاحظات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (مرفق رقم 4)، وأيضاً ملاحظات واقتراحات جمهورية العراق (مرفق رقم 5).

خامساً: تجدر الإشارة أن المنتدى العالمي للمياه هو منبر دولي للتعبير عن الانشغالات واهتمامات الدول والمجتمع الدولي بصفة عامة بقضايا المياه وبلورة أفكار وسياسات يمكن لدول العالم الأخذ بها أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المعنية بالمياه وليس هناك أي إلزام قانوني على الحكومات لمتابعة تنفيذ مخرجات المنتدى.

سادساً: النواقص التي شابت التحضير العربي للمنتدى العالمي الخامس للمياه (اسطنبول 2009):-

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمحاو المنتدى الأمر الذي ساهم في عدم المشاركة العربية في تحديد هذه المحاور.
- عدم وجود تنسيق وتعاون كاف في التحضير للمسار السياسي للمنتدى بين الجهات العربية المشاركة في المنتدى العالمي الخامس للمياه (حكومات - برلمانيين - سلطات محلية - منظمات عربية متخصصة - مجتمع مدني).
- عدم تجاوب بعض الدول العربية وبعض المنظمات العربية المتخصصة بشكل فعال في الرد على المذكرات التي تم تعميمها أثناء التحضير العربي للمسارين الموضوعي والإقليمي للمنتدى العالمي الخامس للمياه.
- غياب قاعدة البيانات والمعلومات التي تخص الدول العربية بشأن موضوع المياه.
- غياب التنسيق بشأن الحضور والمشاركة في جلسات المنتدى.
- قصور في التغطية الإعلامية من الجانب العربي.
- قصور في إبراز التراث الثقافي العربي والإسلامي الذي يزخر به العالم العربي.

وفي ضوء الآراء والملاحظات والمناقشات توصي اللجنة بـ

أولاً : تشكيل لجنة عربية تضم كل من: الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية والبرلمان العربي الانتقالي وإتحاد البرلمانين العرب ومنظمة المدن العربية وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانة مجلس وزراء الإعلام العرب والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إيكسو) تكون مهمتها الآتي:

- تحديد الأهداف من المشاركة العربية في المنتدى.
- التمسك بأن يكون الإقليم العربي مجموعة واحدة.
- تحديد الطريقة والأسلوب الأمثل للتنسيق والتواصل مع سكرتارية المنتدى العالمي للمياه والمكتب التنفيذي للمجلس العالمي للمياه.
- تحديد طريقة وأسلوب المشاركة العربية في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي السادس للمياه.
- ضرورة المشاركة العربية في وضع محاور المنتدى العالمي السادس للمياه.
- الإشراف على إعداد التقارير التي تصدر عن المنطقة العربية والتي توضح الرؤى بشأن الموضوعات المطروحة على المنتدى والقضايا التي تهم المنطقة العربية.

ثانياً: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمخاطبة الدول العربية والمنظمات العربية ذات الصلة ومؤسسات المجتمع المدني والطلب إليها موافاة الأمانة الفنية للمجلس باهتماماتها وأولوياتها التي تراها ضرورية لتضمينها في الوثيقة العربية الموحدة التي ستقدم إلى الاجتماع التحضيري الأول للمجلس العالمي للمياه المقرر عقده في شهر إبريل من عام 2010، في موعد أقصاه 2010/2/15 وذلك على البريد الإلكتروني: envsusdev.dept@las.int

ب- الطلب إلى الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني موافاة الأمانة الفنية للمجلس ببيانات نقطة الاتصال المسؤولة على الإعداد والتحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه وذلك على البريد الإلكتروني: envsusdev.dept@las.int أو على فاكس رقم

+20225743023

ثالثاً: أن تعقد اللجنة اجتماعها الثاني يومي الأربعاء والخميس 17-18/02/2010 بهدف إعداد ورقة عربية موحدة تعرض على الاجتماع التحضيري الأول للمجلس العالمي للمياه المقرر عقده في شهر إبريل 2010.

رابعاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس دعوة الأعضاء العرب في مجلس محافظي المجلس العالمي للمياه للمشاركة لإثراء أعمال اللجنة.

خامساً: أن يكون هناك اجتماعات دورية للجنة تحدد في ضوء مستجدات التحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه.

مرفق رقم (13)

(مرفق 1)

**Center of Water Studies and Arab Water
Security**

Turkey Water Report 2009

TURKEY'S TRANSBOUNDARY WATER POLICY

(199)

Turkey Water Report 2009



TURKEY'S TRANSBOUNDARY WATER POLICY

Turkey, like many countries today, faces challenges in efficiently developing and managing its water resources while working to maintain water quality and protect the environment. To add to the challenge, Turkey needs to continue to develop its water resources in order to assure its economic and social development and to keep pace with its growing and modernizing population. According to a widespread perception, Turkey is a "water rich country". Contrary to the general perception, Turkey is neither a country rich in water resources nor the richest country of the region. Given its growing population, rapid urbanization and industrialization, Turkey is expected to become a water stressed country by 2030. The amount of water per capita of Turkey is far below the average amount of water per capita in European countries. Therefore, Turkey is obliged to use water resources sustainable, both at the national level and in the transboundary context.

Turkey considers water as an important engine for sustainable development. Turkey holds the view that freshwater is an economic as well as a social commodity, and that it must be addressed comprehensively. In other words, water resources development, management, use and protection needs to be planned in an integrated manner taking into account all the economic and social needs of the people as well as environmental factors. Accordingly, Turkey has been developing this precious resource in an equitable, reasonable and optimal way.

As a developing country, Turkey has to make use of its hydropower potential to achieve sustainable development. Infrastructure, such as dams, reservoirs, hydroelectric power plants, irrigation, drinking water and sanitation systems is crucial for satisfying basic human needs, the eradication of poverty and for economic growth. In this regard, Turkey believes that hydropower is vital for sustainable development as it is affordable, renewable and clean.

The climatic conditions of the country also affect the water resources development policy. Because Turkey is a country situated in a semi-arid region at which precipitation is limited to 5 to 6 months per year, it needs to store water during the brief season of rain and snowfall, in order to use it throughout the year. The regulation of the flow of the rivers to prevent floods is another factor that has been taken into consideration during the development of water infrastructure projects. Therefore, dams and reservoirs play a crucial role in supplying safe drinking water, providing sufficient water for domestic use, hydropower, irrigation and the environment, and regulating the flow of rivers. In the light of these considerations, Turkey has no choice but to build dams, small or large, depending on the size of its rivers, and to improve its water storage capacity.

While building dams, Turkey has always been cognisant of environmental and social conditions and of the requirements of the downstream countries. The dams built by Turkey have served the interests of the lower riparian states as well. The success of Turkey's dam system was shown when Turkey was able to provide water both for its own needs and to meet downstream needs during the driest summers of various periods. Transboundary waters constitute 40 percent of Turkey's water potential. Turkey is a downstream country as well as an upstream country. Turkey is an upstream country on the Coruh, the Tigris, the Euphrates, the Kura and the Aras, but a downstream country on the Meriç and Asi (Orontes).

Turkey's transboundary water policy aims at the efficient utilization of transboundary water resources and sharing the benefits through cooperation among riparian states. Contrary to certain perceptions which present transboundary waters as a source of conflict, Turkey has always considered water as a source of cooperation with its neighbours. Turkey is of the view that lasting solutions to transboundary water issues can be reached through confidence-building measures.

Turkey believes that the efficient use of water in a transboundary context requires a proper and detailed exchange of information among riparian states, who should adopt a comprehensive approach to the matter. Turkey believes that bilateral and riparian-only approaches are the most appropriate and result-oriented methods for resolving any disputes that arise during the utilization of transboundary water resources. Global approaches are not necessarily practical.

Turkey believes that transboundary waters have their own specific characteristics and peculiarities. Each case of a transboundary water has its own social, economic, developmental, cultural and historic aspects. For this reason, the involvement of third parties cannot be fruitful for the settlement of any disputes. The issues may turn out to be complicated due to specific political, sociological, historical and cultural factors. The best approach is therefore to seek a solution among riparian countries. Mediation is not considered a workable option either, as each country has its own priorities, which could only complicate the situation.

Turkey is of the view that each riparian country in a transboundary system has the sovereign right to make use of the waters in its territory. However, riparian countries must also make sure that their uses of transboundary waters do not do significant harm to others. Turkey is always eager to find ways of reaching a basis for cooperation which will improve the quality of life of the people of the riparian countries. The point of departure should be the identification of the real needs of the states.

Turkey believes that transboundary waters should be used in an equitable, reasonable and optimal manner. Equitable use does not mean the equal distribution of waters of a transboundary river among the riparian states. Equitable use means the efficient and effective utilization of water, including the application of demand management principles, the use of modern water infrastructure and the implementation of water-saving irrigation techniques. "Sharing waters" among the riparian states is not a useful approach, as one cannot share a commodity which is constantly changing in quantity and quality in time and space under variable conditions of the hydrological cycle. Instead, the principle of sharing the benefits at basin level should be pursued.

Transboundary waters have always emerged as an important theme during cooperation and peace settlement processes. This issue becomes much more critical when water is a scarce resource, as it is in the Middle East. From this point of view, the Tigris and the Euphrates, which constitute almost thirty percent of Turkey's freshwater potential are among the world's most famous transboundary rivers. Both rise in the high mountains of North-East Anatolia and flow through Turkey, Syria and Iraq before eventually merging to form the Shatt-al Arab, 200km before it flows into the Gulf.

Turkey contributes 31 billion cubic meters of water to the Euphrates - about 89 percent of the annual flow of 35 billion cubic meters. The remaining 11 percent comes from Syria. Iraq makes no contribution to the flow. In the case of the Tigris, the picture is entirely different. 52 percent of the total average flow of 49 billion cubic meters comes from Turkey. Iraq contributes all the rest. No Syrian water drains into the Tigris.

With respect to the utilization of the waters of the both rivers, Turkey has consistently abided by "good neighbourliness" principles, and has continued to release the sufficient amount of water possible, even during the driest summers or drought periods, aided by the dams and reservoirs built in the context of the GAP.

The combined water potential of the Euphrates and the Tigris Rivers is, in the view of the Turkish authorities, sufficient to meet the needs of the three riparian states provided that water is used in an efficient way and the benefit is maximized through new irrigation technologies and the principle of "more crop per drop" at the basin level. The three riparian states should express their political will to engage in genuine cooperation and their readiness to exchange information and data on this issue.

Turkey is also the upstream country on the Çoruh River. The Çoruh River is located in North-East Turkey and is shared only with Georgia. Approximately 91% of the basin's drainage area is in Turkey, and Georgia's share amounts to 9%. Regular joint technical meetings are held between Turkish and Georgian experts concerning the construction of dams in Turkey. The necessary measures have been taken to ensure that such water infrastructure projects are realized and run in an environmentally manageable and socially acceptable manner. As the flow of the Çoruh is erratic, the dams which have been built and are under construction in Turkey will benefit both sides by helping to regulate the flow of water.

The Kura-Aras basin is located in the South Caucasus, with Turkey as the upstream country. It is the most important watershed in the region in terms of surface area, water flow and socioeconomic value. The water shed extends over 64% of the territory of the South Caucasus including parts of Turkey, Iran, Armenia, Georgia and Azerbaijan. A variety of climates, precipitation conditions and landscapes can be observed in the basin. Turkey is the downstream country on the Meriç, Tunca and Asi (Orontes). Greece, Turkey and Bulgaria share the water basin of the Meriç. Several meetings have been held on flood protection, joint infrastructure projects and the conservation of protected areas. Bilateral and trilateral relations have improved over the last decade with respect to the utilization of the waters of the Meric.

As for the Orontes, there is a need for reliable data on the water resource potential and the actual use in upstream riparian countries. In the context of transboundary waters, attention also needs to be paid to transboundary groundwater. In the case of the Turkey-Syrian transboundary groundwaters, both countries should develop strategies to control groundwater extension in order to halt overuse.

To summarize, Turkey has been keen to apply internationally agreed principles and to act in accordance with the requirements of environmental and social impact assessments during the utilization of transboundary rivers. In this context, Turkey has signed and ratified the various conventions such as the Ramsar Convention on wetlands, the Convention for the Protection of the Mediterranean against Pollution and the Convention on the Protection of the Black Sea against Pollution.

On the other hand, Turkey is not a party to the Convention on the Law of the Non-Navigational uses of International Watercourses. Turkey voted against the Convention, because of her objections to its preamble and to several of its articles. Turkey believes that, as a framework convention, the text should have set forth general principles. Instead, it goes beyond the scope of a framework convention and establishes a detailed mechanism of notification.

Moreover, the Convention does not refer to the sovereignty of the states over the parts of transboundary watercourses located in their territory. As will be recalled, a number of states who abstained or voted against the Convention pointed out that there was a lack of balance in its provisions between the rights and the obligations of the upstream and downstream riparian states.

Moreover, in the 11 years which have followed its signature, the Convention has lost its credibility, given that it has been unable to attract the number of ratifications needed for its entry into force. Turkey has always stressed the principle of "good neighbourliness", which considers other riparians' interests when dealing with transboundary rivers. In this context, Turkey believes that sharing the benefits of water among riparian states is one way to ensure confidence building.

CONCLUSION

Water is a finite and vulnerable resource, essential for sustaining life, the environment and development. The implementation of action plans and programmes for the reasonable and optimal utilization of water resources is therefore essential if globally accepted goals are to be reached. Conscious of these facts, Turkey has been developing its water management policy based on the present and future water needs of its growing population, rapid urbanization, irrigation, hydropower and the environment.

Among the major challenges that have to be overcome are the threat of water scarcity due to climate change and the inadequate sanitation resulting from unorganized settlements in some localities. Extreme events such as floods and droughts are also frequent. Water management activities therefore have to incorporate the development of early warning systems and water quantity/quality monitoring programmes, and the implementation of contingency plans, as well as structural improvements in water infrastructure, raising public awareness on efficient water use and the protection of the environment. Enhancing coordinated action is also very important for assuring the success of mitigation and adaptation measures for global changes.

Agriculture, which accounts for 74% of Turkey's current water uses, will remain the main water consuming sector in the future. For this reason, Turkey has made significant investments since the 1970s in the development and improvement of water infrastructure and irrigation facilities. In order to conserve water and increase agricultural production, new and more efficient irrigation techniques which minimize environmental impact have been promoted. The GAP in the Tigris and Euphrates Basin, which is literally turning near-desert areas into fertile farmland, is recognized as an exemplary case, of the transition from simple water development to efficient water management.

Since there is a strong relationship between sustainable water management and economic development, it is of prime importance to ensure investment in the water sector while taking environmental concerns into account. In order to overcome the financial barriers to investment, private enterprises, both local and foreign, have been encouraged through the BOT model.

The climate pattern is another key factor in water resources management policies. Turkey experiences four seasons a year, with considerable differences in climatic conditions. This makes water management essential if water requirements are to be met at all times and in all places.

In this regard, the construction of dams and reservoirs is essential to regulate the uneven distribution of natural water flows. Water and energy are the two important engines of sustainable development. In the energy sector, the basic policy of Turkey is the provision of cheap electrical energy on time and in sufficient quality and quantity. Investments in hydropower deserve special support as they are clean and have a long economic life-span.

Transboundary waters constitute 40 percent of Turkey's water potential. The country's transboundary water policy seeks to utilize and share the benefits of transboundary water resources efficiently through cooperation among riparian states. Contrary to certain perceptions, which present transboundary waters as a source of conflict, Turkey has always considered water as an area of cooperation with its neighbors. The efficient use of water in a transboundary context requires a proper and detailed exchange of information between the riparian states.

Such an exchange is also essential for sound integrated basin management. Turkey's policy regarding the use of transboundary rivers is based on the following three principles:

- Each riparian state of a transboundary river system has the sovereign right to make use of the water in its territory.
- Riparian states must make sure that their utilization of such waters does not inflict "significant harm" on others.
- Transboundary waters should be used in an equitable, reasonable and optimum manner ("Equitable" use does not mean the equal distribution of waters of a transboundary river among the riparian states).

To conclude, the development of water resources constitutes an important element in Turkey's economic development programme. There are several outstanding challenges which constitute the basis for future action. All of these need to be overcome by developing this precious resource in an equitable, reasonable and optimal way. Therefore, it is of considerable importance for Turkey that the development, management, use and protection of water resources should be planned in an integrated manner taking into account all the economic and social needs of its people.

مرفق رقم (14)





المركز الدولي للبحوث الزراعية
في المناطق الجافة
إيكاردا

جامعة الدول العربية
مركز الدراسات المانية
والأمن الماني العربي

مذكرة تفاهم

بين

مركز الدراسات المانية والأمن الماني العربي

و

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

إن مركز الدراسات المانية والأمن الماني العربي، المشار إليه فيما بعد بـ (المركز)، ويتخذ من دمشق في الجمهورية العربية السورية مقراً له، أنشئ في نطاق جامعة الدول العربية عام 1996 بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (ق.رقم 5552-د.ع (105)-ج 3- 1996/3/21) ويقوم المركز بمتابعة دراسات كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمياه العربية مع أطراف غير أعضاء في جامعة الدول العربية وكذلك إعداد كافة الدراسات الفنية والقانونية المتعلقة بذلك .

والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، المشار إليه فيما بعد بـ (إيكاردا) الذي أنشئ في عام 1977 ومقره في حلب بسورية، كواحد من خمسة عشر مركزاً تدعمها المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR). ومن مهامه العمل على حماية قاعدة الموارد الطبيعية للمياه والأراضي والتنوع الحيوي وتحسينها، وكفاءة استعمالات المياه في المناطق الجافة من البلدان النامية.

إدراكاً من المركزين بضرورة بذل الجهود لتنمية الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها والمحافظة عليها .

وتحقيقاً للأهداف التي أنشء من أجلها كل من المركز وإيكاردا، وحرصاً على تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بينهما، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى

إنشاء علاقة تعاون وثيقة بين المركز وإيكاردا بما يلبي احتياجات المنطقة العربية وتحقيق الأمن المائي في البلدان العربية.

المادة الثانية

دعم مركز الدراسات المائية لتحقيق المهام المنوطة به من خلال تطوير مشاريع بحثية مشتركة وحسب توفر الموارد المالية .

المادة الثالثة

تبادل المعلومات والوثائق والنشرات في مجال المسؤوليات المشتركة للمركز وإيكاردا.

المادة الرابعة

التعاون في تنفيذ البرامج وتنظيم الأنشطة في المجالات المشتركة.

المادة الخامسة

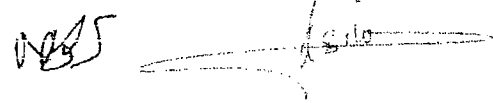
الاستعانة بالخبرات والتجهيزات والتسهيلات المتاحة لدى كل طرف.

المادة السادسة

التعاون في إعداد الدراسات والبحوث التي تخدم المصالح المائية للدول العربية

المادة السابعة

التعاون في تقييم المصادر المائية المتاحة .



المادة الثامنة

تبادل الخبرات في مجال جمع وتحليل المعلومات المائية التي تهتم الدول العربية.

المادة التاسعة

التعاون في أية مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان.

المادة العاشرة

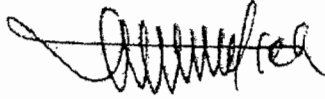
يمكن تعديل مذكرة التفاهم هذه بموافقة الطرفين.

المادة الحادية عشرة

تتخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد توقيعها من ممثلي الطرفين وتجدد تلقائياً لمدة ثلاث سنوات ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاءها.

حررت هذه المذكرة من نسختين أصليتين بتاريخ ----- / ----- / -----

المركز الدولي للبحوث الزراعية
في المناطق الجافة

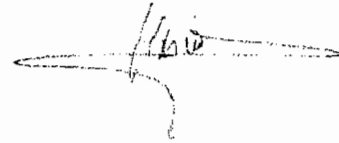


الدكتور / محمود الصلح
المدير العام

جامعة الدول العربية
مركز الدراسات المائية
والأمن المائي العربي

السيدة / شهيرة قصيبة
رئيسة المركز

1035



مرفق رقم (15)



مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

الاحتياجات المادية والفنية لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي
للعرض على الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية
وعلى الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه



CONTENTS

1. INTRODUCTION	4
1.1. <i>Background</i>	4
1.2. <i>What the proposal is about</i>	4
1.3. <i>Assumptions</i>	5
2. DISCUSSION	6
2.1. <i>Objectives</i>	6
2.2. <i>Involved Institutions</i>	7
3. MAIN ACTIVITES	8
4. APPROACH AND METHODOLOGY	8
4.1. <i>Assess Context and Intent (Inception)</i>	8
4.2. <i>Review and Validate data flows and business Interactions</i>	9
4.3. <i>Requirements Analysis</i>	9
4.4. <i>Technology Infrastructure Design</i>	10
4.5. <i>Database Logical Design</i>	11
4.6. <i>Supervising Implementation</i>	11
4.7. <i>Final Presentation to Stakeholders</i>	12
5. TIME TABLE	12
6. CONSIDERATION OF LOCAL RESOURCES.....	13
7. COST ESTIMATION.....	13
7.1 <i>Overview</i>	13
7.2 <i>Budget summary</i>	14
8. ROLES AND RESPONSIBILITIES.....	15

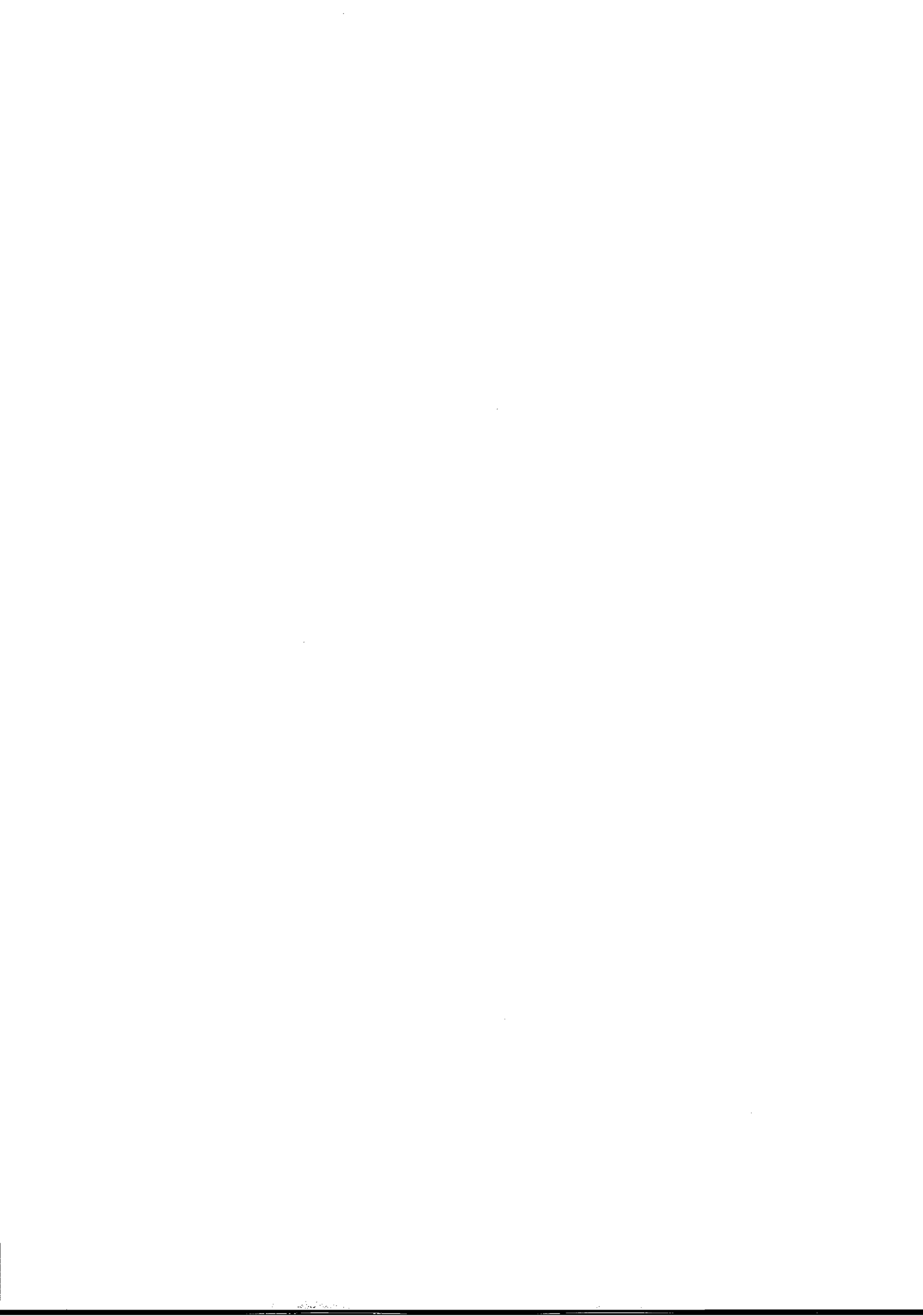


Subject: Proposal for the Development of Arab Water Security Database

STATEMENT OF CONFIDENTIALITY

All information presented in this document or shared with the addressee as part of the proposing process is considered confidential. As such, the addressee should not disclose this document or any attachments in whole, or in part to any third party without the prior written consent of The UNU-INWEH.

The addressee also acknowledges that information shared here within is the intellectual property of The UNU-INWEH and is subject to a disclosure agreement as recognized by the copyright and intellectual property protection regulations.





**Project Proposal Submitted to
the Center of Arab Water Security (COFWS)**

Project Title:

**The Development of Arab Water Security Database
(AWSDB)**



**UNITED NATIONS
UNIVERSITY**

UNU-INWEH

Institute for Water, Environment and Health (UNU-INWEH)

Dubai Humanitarian City, P.O. Box 506021

Dubai-UAE

Tel: +971 4 360 1775

Fax: +971 4 368 1108

For additional information:

Dr. Walid Saleh, Regional Coordinator, MENA

Email: salehw@inweh.unu.edu

**In Association with Euro-Mediterranean Information System on know-how
in the Water sector**

SEMIDE
EMWIS

June 10th 2010



مرفق رقم (16)



ثانيا : في مجال التجهيزات المكتبية

1. كمبيوترات عدد 7

2. تجهيز مكتب عدد 7

ثالثا : تغطية النفقات المتفرقة (النثریات) والأنشطة الإضافية بحدود ألف دولار شهريا

رابعا : وسيلة نقل لخدمات المركز

- تدريب العاملين في المركز او في الشبكة العربية للبيانات المائية على التعامل مع نظام المعلومات المائية .

المؤهلات المطلوبة

- مؤهل جامعي في المعلومات أو في أحد الاختصاصات ذات العلاقة
- خدمة لا تقل عن خمس سنوات في مركز معلومات ويستحسن من لديه خبرة مع مركز معلومات مائية
- خبرة في التعامل مع الخرائط والإحصائيات
- إجادة التعامل باللغات العربية والانجليزية

5. مترجم انكليزي - عربي

المهام المطلوبة

- ترجمة النصوص والوثائق والبيانات من اللغة العربية إلى الانجليزية وبالعكس
- كتابة المراسلات والتقارير والدراسات باللغة الانجليزية

المؤهلات المطلوبة

- مؤهل جامعي في الترجمة الانجليزية
- خبرة خمس سنوات

6. موظف لإدخال البيانات عدد(2)

المهام المطلوبة

- إدخال البيانات باللغتين العربية والانجليزية

المؤهلات المطلوبة

- ثانوية عامة على الأقل

- مؤهل جامعي في الموارد المائية وإدارتها
- خبرة لا تقل عن خمس سنوات في إعداد الدراسات المائية أو العمل في مرفق مائي أو معني بالسياسات المائية
- إجادة التعامل باللغات العربية والانجليزية على الأقل

3. مسؤول نظام المعلومات والموقع (تحليل وبرمجة)

المهام المطلوبة

- المساهمة في تصميم وبناء قاعدة البيانات المائية العربية والشبكة العربية للبيانات المائية والموقع
- تشغيل وصيانة الأجهزة وقواعد البيانات والموقع والشبكة العربية للبيانات المائية في المركز
- تدريب العاملين في المركز أو في الشبكة العربية للبيانات المائية

المؤهلات المطلوبة

- مؤهل جامعي في علم الحاسوب وتطبيقات قواعد البيانات بما في ذلك تبادل البيانات
- خبرة لا تقل عن خمس سنوات في موقع له صلة مباشرة في المهام المطلوبة
- إجادة التعامل باللغتين العربية والانجليزية على الأقل .

4. مشرف قاعدة البيانات المائية

المهام المطلوبة

- المساهمة في تصميم وبناء وتشغيل قاعدة البيانات المائية العربية
- الإشراف على جمع وتحليل البيانات المائية
- الإشراف على إدخال البيانات وجودتها
- تأمين الاستفادة من المعلومات

الاحتياجات المادية والفنية لمركز الدراسات المائية والامن المائي العربي

للعرض على الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية

وعلى الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه

أولا : في مجال الخبرات الفنية

1. خبير في القانون الدولي

المهام المطلوبة

- إعداد الدراسات والتقارير القانونية حسب المواصفات العلمية
- تحليل وتقييم النصوص والاتفاقيات الخاصة بالمياه
- حصر القواعد القانونية والمرجعيات الخاصة بالمياه المشتركة والمياه تحت الاحتلال
- تقديم المشورة والمقترحات والصيغات القانونية لحماية المصالح المائية العربية
- المساهمة في رفع القدرات والتدريب التي يحتاجها المركز في مجال المفاوضات المائية

المؤهلات المطلوبة

- مؤهل جامعي (ماجستير أو دكتوراه في القانون الدولي)
- تخصص في القانون الدولي الخاص بالمياه أو النزاعات الدولية - وإدارة الأزمات
- خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في إعداد الدراسات أو العمل في مجال التخصص
- إجادة التعامل باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

2. خبير في المياه والسياسات المائية

المهام المطلوبة

- إعداد الدراسات المائية وجمع المعلومات المائية أو التنموية المتعلقة بها
- تحليل وتقييم الدراسات المائية والخرائط والصور ذات العلاقة
- المساهمة في إعداد ومتابعة البرامج والمشاريع المائية

المؤهلات المطلوبة

Subject: Proposal for the Development of Arab Water Security Database

1. INTRODUCTION

1.1. BACKGROUND

In accordance with the Arab Water Ministerial Council in its first meeting on 29th -30th of June of 2009 in Algeria, the Center of Water Studies and Arab Water Security (COFWS) was mandated to develop and manage the Arab Water Security database AWSDB. Therefore, COFWS is responsible for the Management of the Database and responsible for the communication with all stakeholders, especially the Arab Water Ministerial Council, Arab Concerned Ministries, governments and non government organizations in the Arab World, throughout the development of this project. Also COFWS is responsible to monitor any developments in the shared water basins, in the international water laws and conventions, give technical and legal advice and support to any negotiations of shared water resources management, with the objective to sustainable management, and to achieve water security of Arab shared water resources. Also the center was mandated to develop capacities of the Arab water ministries cadre in the area of the international water law, negotiation skills, and to put in place qualified human resources to ensure the sustainability of the AWSDB project.

Based on the above mandate, COFWS held an expert group meeting in Damascus during the period of 12-13 January 2010. The UNU-INWEH & EMWIS has participated in the meeting as international expertise and expressed their readiness to partner with COFWS to develop the AWSDB. The UNU-INWEH & EMWIS in partnership with COFWS (Parties) has a considerable knowledge and experience in the fields of *development of tailor-made water related information and data management tools as well as modeling and design of water resources databases*. The Parties have long experience in the implementation of various types of development projects especially in the Knowledge Management field puts the Parties in the position to successfully handle all administrative aspects of project implementation, monitoring and backstopping. On the basis of a sound understanding of current development-related policy issues, and of good working relationships with local as well as international experts, the parties will be able to provide the project with valuable information and guidance throughout the entire project period.

1.2. WHAT THE PROPOSAL IS ABOUT

Most of the Arab countries are classified water scarce countries. Farther, about 65% of the water resources in the Arab countries are shared with neighboring countries. Many water resources basins both surface and ground water is also shared among more than one Arab country. This situation represents a major challenge in the sustainable management of the water resources and leaves the Arab countries vulnerable to conflicts especially with the increasing demand for water. Countries like Palestine, Syria, and Lebanon, are deprived from their fair share of water resources under occupation. It is therefore important to establish dialogue among states that share their water resources in order to reach fair agreements to share the water resources based on international laws and conventions. Proper management of shared water resources requires

therefore, a knowledge base of technical, political, and legal issues. The existence of comprehensive information system is a key for the integrated management of water resources and its sustainability. Since developing and sustaining water resources is one of the Arab Countries goals, to have systematically organized and reliable information on water resources and water use would be an important success factor.

This is a proposal for the establishment of Water Resources Database for Arab Countries that would provide information on the Arab shared water resources within the Arab Countries, the shared water between the Arab Countries and non-Arab Countries, Water in the Occupied Territories, and their use. This database would comprise key data from all management areas of water resources as well as socio-economic data. To fulfill the aim of informing the concerned specialists and to offer advice to decision makers, this database would put in place a system of regular updating through data submitted by the stakeholders.

The vision of the proposal is to improve the availability of timely, relevant, accurate and actionable information to senior decision makers in the Arab Water Ministries, Research Institutions, and Non-government organizations. This has the potential to produce large benefits through improved planning and decision-making and easier oversight of overall performance.

1.3. ASSUMPTIONS

The UNU-INWEH in partnership with the Center for Water studies and Arab Water Security (COFWS) will closely work together to develop the Arab Shared Water resources Database and to ensure that the products developed fulfill the requirements set forth by the Arab Water Ministerial Council. However, the following assumptions are taken into consideration through the development of this proposal:

- ✓ First of all, it is assumed that sufficient, capable and committed personal from COFWS is available to discuss and approve the proposed measures and to participate in the establishment of the new database and its related tasks.
- ✓ Furthermore, it is assumed that the Center for Water studies and Water Security is expected to exchange data with the Arab Water Ministries on a regular basis with full cooperation and will be willing to install and to operate the necessary database tools. It is also assumed that the concerned staff of COFWS are given sufficient time to be trained by the UNU-INWEH and to participate in what is required and to undertake regular data preparation activities in future.
- ✓ It is assumed that changes of codes and data structures for data exchange "Data Management Standards" will be discussed and solved mutually between Arab Water Ministries and the Center for Water studies and Arab Water Security.
- ✓ Data integrity is major concern. In order to improve reliability, all departments in the Arab Water Ministries involved in data processing must be willing to co-operate and support all related tasks of COFWS.

2. DISCUSSION

2.1. OBJECTIVES

The AWSDB project objectives are:

- ✓ Develop An Arab Water Security database that includes; the shared water (surface and groundwater) between Arab Countries, Shared Water (surface and groundwater) between Arab Countries and No-Arab Countries, Water (surface and groundwater) Under Occupation in the Occupied Territories, water conventions, laws, and international agreements.
- ✓ Compile all findings and recommend to COFWS steps to enhance, smooth and harmonize data sharing between the AWSDB and the existing NWIS and the future Arab or regional water information system.
- ✓ Overall improvement in management of shared water resources, by make readily available all related information, such as maps, technical reports and studies, statistical data information about the shared water and its utilization;
- ✓ Collect all legal laws, conventions, and examples of different treaties of shared water resources.
- ✓ Contribute to the overall goal of improving the national policies and strategies to achieve sustainable development by ensuring water security.
- ✓ The database will provide the necessary technical, legal and to improve the knowledge management capabilities of the Arab government and non-government concerned authorities.
- ✓ Conduct analyses of the water information systems (used or planned) in each country (with emphasis on countries with shared water resources, Jordan, Tunisia, Algeria, Sudan, Syria, Somalia, Iraq, Palestine, Lebanon, Libya, Egypt and Mauritania .
- ✓ the study will included national needs and requirements, including:
 - Identification of information providers and necessary collaborations.
 - Knowledge of end-users.
 - Organization of National water actors and its information system as part of the AWSDB.
 - Identification of institutional and Legal Issues in managing shared Water Resources in the Arab Region's Experience.
- ✓ Defining a set of technical, financial and organizational recommendations and setting a roadmap towards the improvement or the implementation and operation of a National Water Information System, with emphasis on the shared water resources of each country (NWIS).
- ✓ Compile all findings and recommend to COFWS steps to enhance, smooth and harmonize data sharing between the NWIS and AWSDB.

- ✓ The center via the database will contribute to the capacity development of the Arab cadre in the areas such as sustainable management of shared water resources, negotiation skills on bilateral and multi lateral agreements,
- ✓ The database will help in documenting the Israeli illegal practices towards the unauthorized utilization of the Arab Water in the Occupied Territories;
- ✓ Optimization of related processes for data collection, entry, processing, compilation and reporting.
- ✓ Achieving ranks of excellence and pioneering in applying the international criteria and the best practices as well in managing the Arab Water Security database once in place.
- ✓ Build a capacity development program to train the Cadre at the Arab concerned ministries responsible for the shared water database building and management.

The goals of the above objectives are to improve the reliability of collection, analysis, evaluation and dissemination of shared water resources data including the use of indicators to measure the status in each Arab country. Also, they will consolidate the work done to date by each Arab country, define the methodology, and start the collection of country data according to state of the art techniques.

2.2. INVOLVED INSTITUTIONS

The principles involved institutions in the development of the AWSDB are the Center of Water Studies and Arab Water Security (COFWS), and the UNU-INWEH in association with EMWIS. However, it is agreed that the Center of Water Studies and Arab Water Security will host and manage the database at its premises in Damascus, Syria. The UNU-INWEH & EMWIS will assist the center in the database development and maintenance for three years. Also the UNU-INWEH & EMWIS will train COFWS staff on all aspects of database maintenance to ensure the sustainability of the project. The following are the potential stakeholders and target groups in this project:

- Arab Ministries concerned with water, the one will commit to COFWS and provide it with the necessary information;
- Arab Ministries concerned with International relations;
- League of Arab States General Secretariat;
- Arab Concerned Organizations;
- Arab Funds and Financial Institutions;
- Arab Concerned Non Government Organizations;
- United Nations Concerned Organizations;
- International and Regional Organizations.
- Universities and Research Institutions;
- Media organizations;
- Environmental Authorities

3. MAIN ACTIVITES

Activities Overview: In the process of building the Arab Water Security database, it is important to formulate the working relationship between COFWS and the Arab and International Organization working on similar activities. The project time span would be over **three years** to achieve the following:

- Establish the project frame work through an Expert Group Meeting that took place on 12, 13 of January 2010;
- Approval of the frame work by the Executive Bureau of the Arab Water Ministerial Council, *approved on 24th of Jan, 2010*;
- COFWS would request the UNU-INWEH to prepare the technical and financial proposal February 1st 2010;
- Submittal of the technical and financial proposal to COFWS on June 10th 2010;
- Upon acceptance of the technical and financial proposal by COFWS (after presenting the proposal to the Arab Water Ministers Council for approval, July 1st -2nd 2010), both parties will enter in to Memorandum of Agreement;
- Development of a web-based, bilingual, AWSDB based on open interface for ease of integration with Arab National Water Databases when needed. The AWSDB will be integrated within COFWS Web site;
- Implement a capacity development program for COFWS staff to manage and sustain the database;

The content of the AWSDB will be primarily from official information & data provided by the Arab Water Ministries, and other referenced sources;

4. APPROACH AND METHODOLOGY

4.1 ASSESS CONTEXT AND INTENT (INCEPTION)

The purpose of the inception phase is to outline the different tasks and duties of all players, involved in implementing this project. The idea is that after this inception period it is clear for everybody what the project is about and what his/her role will be in the project.

The inception phase is also used to introduce The UNU-INWEH to the Core Parties, to prepare all project activities and to discuss the needs and interest of the Core Parties and to make a detailed work plan on the basis of an assessment of the critical aspects that will determine the most successful way of implementing the project.

Deliverables:

- ✓ Terms of Reference (TOR) for the (AWSDB) project.
- ✓ A detailed Work Plan for the project.

4.2 REVIEW AND VALIDATE DATA FLOWS AND BUSINESS INTERACTIONS

The UNU-INWEH respectfully propose to analyze the processes as first activity, as only this will secure that the entire development of the software tools will lead into the desired direction. The current data flows will be used as a starting point for the review and validation of the current data flow designs and interaction models. Here The UNU-INWEH will identify the gaps and ensure that the revised data flows around the AWSDB will cover them. The review sessions with subject matter experts and stakeholders will validate how well the dataflow diagrams, the interaction model, the performance requirements and application interaction fit together to support the new AWSDB. The task will validate the dataflow designs and the Interaction Models to ensure that they meet the set performance requirements "Data Management standards".

To facilitate the desired outputs the integration of the Data quality checking would be an important procedure.

Deliverables:

- ✓ Data classification and requirement (data collection activities will proceed in parallel);
- ✓ Revised dataflow and data exchange designs with roles and responsibilities.
- ✓ Documentation of the performance targets and the data inputs/outputs of each related business unit.

4.3 REQUIREMENTS ANALYSIS

This section describes The UNU-INWEH's approach to gathering structure, functional, and/or technical requirements for a technology solution targeting to improve efficiency, transparency, and the effectiveness of a structure process.

Although there are many factors that contribute to project success, The UNU-INWEH believes gathering, understanding, and managing client requirements and needs are the most important factors. Project requirements are gathered through communicating with the client. The UNU-INWEH in partnership with COFWS would conduct face-to-face meetings (if necessary) and would gather related documentation for this purpose.

The following types of requirements are gathered:

1. Functional Requirements.
2. Non-Functional Requirements.
3. Documentation Requirements, including user manual, online help, installation guide, administration guide, user acceptance test plan.
4. Training Requirements.
5. Data Migration Requirements – any requirements for migrating data from existing systems to the proposed system.

Detailed requirements are documented in the Software Requirements Description (SRD) document which is approved by the Center for Water studies and Arab Water Security. The accuracy of the requirements is insured by validating them for achievability, consistency, and testability.

Deliverables:

- ✓ Software Requirements Description (SRD) document.

4.4 TECHNOLOGY INFRASTRUCTURE DESIGN

The purpose of this activity is to assess the ability of the current technology infrastructure to support the Shared water Database project and the results of this assessment will feed the analysis of reuse options during component selection. Standards surrounding the current technology infrastructure will also be identified.

To avoid a situation where the developed web-applications are perfectly working in a testing environment, but are unacceptable slow in production environment, it is important to analyze the existing network through measurements of server performance, network bandwidth and latency. If necessary, proposals will be elaborated to remove bottlenecks and strengthen critical components.

Since The UNU-INWEH proposes to start the development of new web-applications at the beginning of the entire process chain: The data entry application, data entry can be available with different types of web-applications:

1. A web server may be accessed with any web browser and will provide forms. Retrieved data are transformed and forwarded to the application server.
2. Another kind of web-application can be a regular application which is started over the network and runs directly in the client's machine such as Java Virtual Machine (JVM). In online-mode the client will have a direct connection to the application server. The application server is able to instantly forward the input data to the inspection and validation server which can for example process a statistical data analysis to warn the user if data entered are detected as statistical outliers. Such applications can also visualize the data currently typed in to provide the user with immediate feedback.
3. If online-mode is not available the application may be started offline and the input data can be stored to a local file. This file may be sent to the client that is connected to the network. The file can be directly sent from here to the application server for further processing.

In all three scenarios the input data structure for the application server will be the same and processing is done without further modification or transformation of the data.

Up to this point the user has received a feedback through direct visualization and the data can be processed automatically with statistical data analysis. Before data storage in the database a third validation step may be introduced. Data may be sent to an administrator with access to the visualization and the statistical data analysis. If approved, the application server stores the data in connected databases.

For sustainable technology infrastructure serving the AWSDB operations, The UNU-INWEH proposes to develop a reporting system indicating the number and address (distinguished between Intranet and external Internet accesses), the type of services (data entry, data analysis, reporting, queries etc.) and the volume of data transfer.

The entire architecture of the web based AWSDB applications will benefit in several areas:

- ✓ Data quality will be increased due to multi-level data inspection and validation processes with automatic and semi-automatic user feedback.
- ✓ Client applications will be web-based with several granularities of extend. Thin-Client applications ("Web browser") will run on every computer with a network connection to the server; Rich-Client-Applications can be operated in online as well as offline mode, but will benefit in online mode from a direct connection to the data validation service with immediate feedback.
- ✓ The use of the industry standards for data exchange results in an independency of the programming language. There are implementations for such technologies available in nearly all state-of-the-art programming languages.

Deliverables:

- ✓ Revised Technology Infrastructure Designs for the Operational environment.
- ✓ Documentation of the initial work environment for the AWSDB project consisting of the initial technical environment, initial networking infrastructure, initial communications environment and tools.

4.5 DATABASE LOGICAL DESIGN

This is to have an initial database design which is used to ensure that all data requirements are identified and will be met during application development. In this task the data conversion tools and processes will be identified for the overall migration and roll-out of AWSDB.

Deliverables:

- ✓ Logical database design.
- ✓ Documentation of the data conversion approach and requirements.

4.6 SUPERVISING IMPLEMENTATION

After having the requirements defined, the technology infrastructure identified and the database initial design done; upon the acceptance of the full technical and financial proposal, a road map will be drawn to full fill the financial resources needed. After the fund is secured, The UNU-INWEH role, in partnership with the Center for Water studies and Arab Water Security, will support the entire lifecycle of the project phases.

4.7 FINAL PRESENTATION TO STAKEHOLDERS

The project final stage will summarize all findings and present to the AWSDB stakeholders and project working group an outline of the scope of work concluded and actual outcome, recommendations and next steps, updated organization of the project, roles, responsibilities, management process and the project master plan for any remaining stages of building, testing and roll-out of the AWSDB system.

5 TIME TABLE

Table 1 outlines a tentative timetable of activities. It will be used as a basis for establishment of the Detailed Work Plan. This tool will serve for co-ordination and synchronization of implementing a diverse range of tasks. The structure of the time schedule will follow the order of activities in line with priorities set together with the partners within the framework of this project. It is expected that modifications and adjustments become necessary according to the outcomes of the Inception Phase and the results described in the AWSDB TOR (The initiating of this project is subject to successful fund raising activities that will start upon the signing of the MOU between the COFWS and the UNU-INWEH).

The time schedule will serve as a basis for the measurement of progress in the projects components through indicators of achievements and milestones identified in the Inception Phase (monitoring of interim results and overall project objectives).

Table 1: Activities

(The following table is tentative. Final schedule will be outlined in the work plan)

No.	Description of milestone	Milestones	Start	Due Date
M1	Fund raising activities		15/7/2010	On going
M2	Situation is assessed, the different tasks are outlined, duties of all players are identified	*	15/10/2010	25/10/2010
M3	Detailed Work Plan agreed	*		30/10/2010
M4	Agreements on standards for data management, revised dataflow and data exchange designs	*	30/10/2010	15/11/2010
M5	Technical infrastructure reviewed, analyzed and critical components are identified.	*	15/11/2010	30/11/2010
M6	Requirements for production environment and network infrastructure are	*	30/11/2010	20/12/2010

	documented.			
M7	Central database logical data model created	*	20/12/2010	20/1/2011
M8	Software Development and implementation		20/1/2011	29/2/2011
M9	Scenarios for data entry and reports tested and approved (parallel activities)	*	20/1/2011	29/2/2011
M10	Pilot testing & debugging with sample data	*	29/2/2011	6/3/2011
M11	Software development is done	*		8/3/2011
M12	New software applications available and rolled-out Web based tools for data entries are implemented. Multi-level data inspection and validation services are available. Training concept on software applications is available.	*		15/9/2011

6. CONSIDERATION OF LOCAL RESOURCES

The UNU-INWEH recommends that a full time trained staff relevant to the development and sustainability of the database be hired by COFWS. Therefore, UNU-INWEH will liaise and cooperate with COFWS to allocate the required personal that will implement the projects and maintain it thereafter.

7. COST ESTIMATION

7.1 OVERVIEW

It estimated that the project cost including training of the Center for Water studies and Arab Water Security (COFWS) staff, along with two years maintenance plan is approximately **US\$868,500.00**. A joint (COFWS, & UNU-INWEH) fund raising program will commence upon the signing of the project agreement. Several potential donors from private, public, and regional funding agencies will be approached for financial support of the project in accordance with the rules and regulations of the Arab League and the UN. However, support letters from the League of Arab States will be needed in order to facilitate the UNU-INWEH and COFWS fund raising efforts.

The above cost includes:

251

1. Hardware	Cost in USD
Database server	2 x 10000
Application server	2 x 5000
2 Terra Byte SAN Storage	1 x 10000
Security appliance	1 x 7000
UPS	1 x 6000
Personal Computers & printers & plotter	7Pc's x 2000 +2Prx 1500+1Plotx8000
Estimated Total Cost	\$78,000

2. Software	Cost in USD
License cost estimation	\$75,000 USD

3. Development Activities	Stakeholder	Cost in USD
Co-Management & Fund Raising Activities	COFWS	\$30,000
Data Collection & Analyses of the NWIS	COWFS -(In Cooperation with UNU-INWEH, EMWIS)	\$90,000
Workshops	COFWS	\$75,000
Capacity Development	COFWS <i>in cooperation with</i> UNU-INWEH	\$150,000
<i>hiring experts for 3Yrs</i>	COFWS	\$150,000
DB Maintenance (two years after building)	COFWS <i>with help of</i> UNU-INWEH and EMWIS	\$60,000
Overhead	COFWS	\$15,000
Hardware	COFWS	\$78,000
Software Licensing	COFWS	\$75,000
Total COFWS Budget	COFWS	\$723,000
Co-Management & Fund Raising Activities	UNU-INWEH	\$30,000
Project Planning and Kickoff Meeting	UNU-INWEH	\$6000
Develop Spec. Document .	UNU-INWEH	\$2500
Analysis	UNU-INWEH	\$8000

DB Design	UNU-INWEH	\$16,000
Pilot	UNU-INWEH	\$10,000
Environment Set Up	UNU-INWEH	\$ 4000
Implementation	UNU-INWEH	\$ 6000
Production Environment Testing	UNU-INWEH	\$2000
Documentation	UNU-INWEH	\$7500
Travel	UNU-INWEH	\$13000
Overhead	UNU-INWEH	\$15000
Total UNU-INWEH Budget	UNU-INWEH	\$120,000
Analysis and integration with national & third party available databases	EMWIS	\$25,000

7.2 BUDGET SUMMARY

Total COFWS Budget	COFWS	\$723,000
Total UNU-INWEH Budget	UNU-INWEH	\$120,000
Analysis and integration with national & third party available databases	EMWIS	\$25,000
Grand Budget	AWSDB	\$ 868,000

8. ROLES AND RESPONSIBILITIES

responsibilities	Stakeholder
Administrative and financial	COFWS
DB Building (technical)	UNU-INWEH
Capacity Development	COFWS, UNU-INWEH, EMWIS
Data Collection	COFWS, UNU-INWEH, EMWIS
Integration with existing DB	EMWIS
Maintenance	COFWS, UNU-INWEH, EMWIS

نتائج الاجتماع التحضيري الأول للمنتدى العالمي الخامس للمياه

قام المجلس العالمي للمياه بتحديد اللجان ورؤساء هذه اللجان الذين سيقومون بالإشراف على أعمال المنتدى سواء التحضيرية أو خلال انعقاد المنتدى وهي كما يلي :

❑ السيد/ Ben Braga / برازيلي الجنسية - نائب رئيس المجلس العالمي للمياه - رئيس المنتدى

- اللجنة الدولية للمنتدى مكونة من :

- الجمعية العامة

- مجلس الإدارة

- المكتب

❑ اللجنة الوطنية الفرنسية ولجنة المجلس العالمي للمياه :

- المجلس الاستشاري

❑ لجنة المسار السياسي

❑ لجنة المسار الموضوعي

❑ لجنة المسار الإقليمي

❑ لجنة التنظيم والاحتفالات

أما الشركاء في الإشراف فهي وزارة الخارجية الفرنسية والوزارة المعنية بالمياه ومحافظة مرسيليا من الجهة الفرنسية ، والمجلس العالمي للمياه من الجهة الثانية مع عدد من المؤسسات التمويلية .

- ومن الملاحظ وجود شخصية عربية (مصر) في لجنة المسار الموضوعي

وشخصية عربية تحمل جنسية فرنسية (تونس) في لجنة التنظيم والاحتفالات .

مشروع المواضيع المقترحة لجدول أعمال المنتدى

تم جمع مقترحات المشاركين حول مواضيع جدول أعمال المنتدى في النقاط الأولية التالية :

1. تحسين إدارة المياه
2. تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي والصحة العامة
3. تحديات التغير المناخي
4. الحق في الماء
5. توازن الاستعمالات المختلفة للمياه
6. أفضل الاستعمالات وتنمية القدرات
7. مستقبل المياه العابرة للحدود
8. المياه والغذاء
9. إدارة الكوارث
10. التجديد " أفكار مبتكرة "

وتم عرض هذه المواضيع للنقاش في الجلسة العامة وقد عملت رئيسة وفد الجامعة وممثلو الدول العربية على إضافة مقترحات خاصة بالتحديات المائية في الدول العربية والقضايا العربية ، وتم إضافة عدد من المواضيع منها :

- المياه والطاقة
- المياه الافتراضية
- التمويل
- الإعلام والاتصال والتوعية
- التحلية
- التجديد وتطوير التكنولوجيا المائية
- استخدام الطاقات البديلة النظيفة
- المياه والملاحة
- الأمن المائي
- المرأة والمياه
- الحق في المياه في الأراضي المحتلة
- النزاعات المائية والحلول
- القانون الدولي والمياه

وسوف يقوم المجلس العالمي للمياه في اجتماعه القادم في الصين آخر شهر حزيران /يونيو بوضع المشروع الأولي لجدول أعمال المنتدى العالمي السادس للمياه والذي سيعرض على دول العالم في الاجتماع التحضيري القادم للمناقشة خلال شهر أيلول /سبتمبر أو تشرين الثاني /نوفمبر 2010 (سوف يحدد الموعد لاحقا)

الطاولات المستديرة

تم تنظيم عدد من الطاولات المستديرة حول المواضيع الأولية المطروحة على جدول الأعمال من أجل وصف القضية ، ثم وضع الأهداف ، ثم تحديد الحلول العملية لهذه القضية . وقد قامت الوفود المشاركة في هذه الطاولات المستديرة بوضع مقترحات عديدة تم جمعها من قبل المشرفين لصياغتها وعرضها على المشاركين في الاجتماع التحضيري القادم .

جلسات الحوار : Panels

32

تم تنظيم عدد من جلسات الحوار للمناقشة العامة حول مواضيع المنتدى ، حاضر فيها عدد من ممثلي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ، كما قدمت خلالها تجارب وقضايا بعض المناطق (مثل إفريقيا ، أمريكا اللاتينية ،) وتجدر الإشارة أنه لم يتم اختيار أي عربي من بين المتحدثين الرئيسيين في كافة جلسات الحوار مع العلم أن رئيس المنتدى قد قام باختيار المتحدثين ، مما دفع رئيسة وفد الجامعة لتوجيه الملاحظة إلى رئيس المنتدى ومطالبته بضرورة مشاركة ممثلي الدول العربية في جلسات الحوار القادمة ، من أجل عرض القضايا العربية ، وقد وعد بذلك بالتعاون مع رئيسة وفد الجامعة . وهذا التحرك ترك انطبعا طيبا لدى الوفود العربية ، والتي كانت أصلا مستاءة من عدم المشاركة .

الهدف الرئيسي للمنتدى

تم التأكيد من المجلس العالمي للمياه وكذلك من الوفود المشاركة على أن يكون الهدف الأساسي للمنتدى السادس هو إيجاد الحلول العملية لتحديات المياه . والابتعاد وتجنب الحديث عن الأهداف دون تحديد الحلول لتحقيقها وهي خطوة جديدة ومتقدمة في عمل المنتدى العالمي السادس للمياه .

شعار المنتدى

تم التباحث في الجلسات العامة حول شعار المنتدى وتم وضع بعض المقترحات منها :

- give Water a Chance
- Solutions for Action
- Make it quick
- Make it Action

وغيرها وسيتم تحديد الشعار في الاجتماع التحضيري القادم .

التقسيم الإقليمي

- تم التباحث حول التقسيم الإقليمي وإمكانية اللجوء إلى التقسيم الإقليمي حسب الأمم المتحدة أو النظر في التقسيم حسب التحديات المائية والقضايا الموحدة .
- وسوف يتم النظر في ذلك خلال الاجتماعات التحضيرية القادمة .

- أما بالنسبة للتقسيم الإقليمي الخاص بالوطن العربي ، فقد أكدت رئيسة وفد الجامعة لرئيس المنتدى على ضرورة اعتبار دول الوطن العربي ككتلة واحدة ، وعدم تقسيمها إلى مناطق (منطقة الشرق الأوسط ، منطقة شمال إفريقيا ، منطقة الخليج ، كما كان الحديث في بعض الجلسات) ويمكن لهذه المناطق العربية بعد ذلك أن تتعاون وتتفاعل مع باقي المناطق (قارة إفريقيا ، منطقة المتوسط ،)
- كما أكدت على ضرورة تخصيص يوماً كاملاً لفعاليات الوطن العربي خلال انعقاد المنتدى العالمي السادس للمياه .

المسارات

- تم التباحث حول المسارات التي حددت في منتدى اسطنبول ، وإمكانية اتخاذ نفس التوجه وهي المسار الموضوعي - المسار الإقليمي - المسار السياسي ، والذي يشمل :
- الاجتماع الوزاري
 - اجتماع البرلمانين
 - اجتماع الإدارات المحلية (رؤساء البلديات)
- وتم التأكيد على أهمية التفاعل بين هذه المسارات وخاصة داخل المسار السياسي ، وسوف يتم تحديد هذه المسارات خلال الاجتماع القادم .

مقترحات رئيسة وفد الجامعة العربية

- تقترح رئيسة وفد الجامعة عقد اجتماع للجنة العربية المختصة بالإعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه المشكلة بقرار من المكتب التنفيذي قبل عقد الاجتماع التحضيري القادم (شهر 2010/9 أو 2010/11) ، يحدد الموعد لاحقاً .
- ضرورة الاستفادة من وجود محافظين عرب (2) داخل المجلس العالمي للمياه ، ووجود مشرفين عرب على لجان المنتدى ودعوتهم للمشاركة في اجتماعات اللجنة العربية المختصة ، وقد عبروا عن رغبتهم في ذلك .

مرفق رقم (17)



الجمعية العامة

Distr.: General

15 January 2009

الدورة الثالثة والستون
البند ٧٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/63/439)]

124 / 63 - قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في الفصل الرابع من تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الستين (1)، الذي يتضمن مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود،

وإنه تلاحظ أن اللجنة قد قررت أن توصي الجمعية العامة بما يلي : (أ) أن تحيط علماً بمشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في قرار، وأن ترفق هذه المواد بالقرار؛ (ب) أن توصي الدول المعنية باتخاذ ترتيبات ثنائية أو إقليمية ملائمة لإدارة طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة بالاستناد إلى المبادئ المنصوص عليها في هذه المواد؛ (ج) أن تنظر أيضاً، في مرحلة لاحقة، وبالنظر إلى أهمية الموضوع، في صياغة اتفاقية بالاستناد إلى مشاريع المواد (2)،

وإنه تشدد على استمرار أهمية تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، على النحو المشار إليه في الفقرة 1 (أ) من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة،

وإنه تلاحظ أن موضوع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود له أهمية كبرى في العلاقات بين الدول،
وإنه تحيط علماً بتعليقات الحكومات والمناقشة التي أجرتها اللجنة السادسة بشأن هذا الموضوع في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة،

1) لموثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم (A/63/10) 10

2) المرجع نفسه، الفقرة 4

- 1- ترحب باختتام لجنة القانون الدولي لأعمالها المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، واعتمادها لمشاريع المواد ولشرح مفصل للموضوع؛
- 2 - تعرب عن تقديرها للجنة لإسهامها المتواصل في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي؛
- 3 - تعرب أيضا عن تقديرها للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وللمنظمات المعنية الأخرى لما قدمته للجنة القانون الدولي من مساعدات علمية وفنية قيمة (3)؛
- 4 - تحيط علما بمشاريع المواد المقدمة من اللجنة، والمتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، المرفق نصها بهذا القرار، وتعرضها على أنظار الحكومات دون الإخلال بمسألة اعتمادها أو اتخاذ إجراء مناسب بشأنها مستقبلا؛
- 5 - تشجع الدول المعنية على اتخاذ ترتيبات ثنائية أو إقليمية مناسبة لإدارة طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة، مع مراعاة أحكام مشاريع المواد المذكورة؛
- 6 - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسنتين بندا عنوانه "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" من أجل دراسة أمور من بينها مسألة الشكل الذي يمكن أن توضع فيه مشاريع المواد.

الجلسة العامة 67

11 كانون الأول/ ديسمبر 2008

المرفق

قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

إن تدرك ما لموارد المياه الجوفية من أهمية في دعم الحياة البشرية في جميع مناطق العالم،

(3) المرجع نفسه، الفقرة

العراق - مشروع قانون المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود (يسري العنوان اينما ورد

عنوان مشروع القانون)

العراق - تبديل مصطلح شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بمصطلح نظام طبقات

المياه الجوفية العابرة للحدود (يسري ذلك اينما وردت كلمة شبكة طبقات)

تونس - استبدال عبارة "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" بعبارة "قانون طبقات

المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود"

مصر - استبدال مسمى مصطلح "طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" حيثما يرد بمواد

القانون بالمسمى "خزانات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود"

مصر – استبدال مسمى "طبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" حيثما يرد بمواد القانون بالمسمى "خزانات المياه الجوفية أو أنظمة خزانات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود"

مصر – استخدام التعريفات القياسية الواردة بالمراجع العربية وليس الترجمة الحرفية وذلك فيما يتعلق باستخدام المصطلحات الفنية حيثما ترد هذه المصطلحات بمواد القانون

وإذ تضع في اعتبارها الفقرة 1 (أ) من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن تقوم الجمعية العامة بإجراء دراسات ووضع توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 1803 (د - 17) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية،

وإذ تؤكد من جديد المبادئ والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود عام 1992، الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (4)، وجدول أعمال القرن 21 (5)،

وإذ تأخذ في الاعتبار تزايد الطلب على المياه العذبة وضرورة حماية موارد المياه الجوفية،

وإذ تدرك المشاكل الخاصة التي تثيرها قابلية تعرض طبقات المياه الجوفية للتلوث،

واقترانها منها بالحاجة إلى ضمان تنمية موارد المياه الجوفية والانتفاع بها وحفظها وإدارتها وحمايتها في سياق تعزيز التنمية المثلى والمستدامة للموارد المائية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي وحسن الجوار في هذا الميدان،

وإذ تشدد على ضرورة مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية،

وإذ تعترف بضرورة تعزيز التعاون الدولي،

- (4) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-1 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، لقرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب) القرار 1، ر، المرفق الأول.
(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني

الباب الأول

مقدمة

المادة 1

النطاق

تسري هذه المواد على ما يلي:

(أ) الانتفاع بطبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود؛

فلسطين أ- الانتفاع بطبقات المياه الجوفية أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

العابرة للحدود

(ب) والأنشطة الأخرى التي لها تأثير، أو من المحتمل أن يكون لها تأثير، على

المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية تلك؛

مصر - عبارة "الأنشطة الأخرى" شديدة العمومية ويمكن أن تقود إلى إساءة الفهم ما لم يتم تفسير المقصود بهذه الأنشطة .

(ج) وتدابير حماية طبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية تلك وصونها وإدارتها.

فلسطين ج - وتدابير لحماية وإدارة طبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية .

AWC - ...Commonly denote a body... as groundwater: A differentiation should be made between groundwater and drainage .

- ... an aquifer and an aquifer system are always used together:

No. It does not make any difference .

- All - The impact of land use on recharge is also very important.

المادة 2

استخدام المصطلحات

لأغراض هذه المواد:

مصر- تعريف المصطلحات باستخدام التعريفات القياسية الواردة بالمراجع العربية وليس من الترجمة الحرفية .

(أ) يقصد بمصطلح " طبقة المياه الجوفية " تشكيلات جيولوجية نفيدة حاوية

تحتها طبقة أقل نفاذية، والمياه التي تحويها المنطقة المشبعة من هذه التشكيلات؛

سلطنة عمان - استبدال كلمة نفيدة بكلمة عالية النفاذية
الإمارات - تعرف طبقة المياه الجوفية بأنها : تكوين جيولوجي منفذ حاوي على المياه

بكميات اقتصادية تقع تحته طبقة غير منفذة أو قليلة النفاذية

تونس - استبدال عبارة "عديمة النفاذية" بعبارة أقل نفاذية
 فلسطين - أ - يقصد بمصطلح "طبقة المياه الجوفية" تكوينات جيولوجية نفيدة مشبعة
 بالمياه تقع تحتها طبقة عديمة النفاذية .

[8u] Comment [8u] منظومة

(ب) يقصد بمصطلح "شبكة طبقات المياه الجوفية" سلسلة مؤلفة من طبقتين أو أكثر من طبقات المياه الجوفية متصلة ببعضها هيدروليكيًا؛

[9u] Comment [9u] طبقة المياه الجوفية التوالية

[10u] Comment [10u] منظومة طبقات المياه الجوفية التوالية المشتركة

[11u] Comment [11u] منظومة

(ج) يقصد بمصطلحي "طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود" أو "شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" على التوالي، طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية تقع أجزاءها في دول مختلفة؛
 فلسطين - ج - يقصد بمصطلحي "طبقة المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود" أو "منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود" على التوالي، طبقة مياه جوفية أو منظومة طبقات مياه جوفية تقع أجزاءها في دول مختلفة ومتصلة هيدروليكيًا؛

[12u] Comment [12u] منظومة طبقات المياه الجوفية التوالية المشتركة

(د) يقصد بمصطلح "دولة طبقة المياه الجوفية" أي دولة يقع في إقليمها أي جزء من طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود؛
 فلسطين - د - يقصد بمصطلح "دولة طبقة المياه الجوفية" أي دولة يقع في إقليمها أي جزء من طبقة المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود؛

[13u] Comment [13u] منظومات المياه الجوفية التوالية المشتركة

(هـ) يشمل مصطلح "الانتفاع بطبقات المياه الجوفية أو شبكات المياه الجوفية العابرة للحدود" استخراج المياه والحرارة والمعادن، وتخزين وتصريف أي مادة؛
 فلسطين - هـ - يشمل مصطلح "الانتفاع بطبقات المياه الجوفية أو بمنظومة المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود" استخراج المياه والحرارة والمعادن، وتخزين وتصريف أي مادة؛

تونس - استبدال كلمة "منظومة" بعبارة "منظومة طبقات"
 AWC – Recharging aquifer ... water recharge : Rainfall is not the only source of recharge , induced seepage is an example
 – Non – negligible is vague

(و) يقصد بمصطلح "طبقة المياه الجوفية المغذاة" طبقة مياه جوفية تتلقى كمية لا يستهان بها من التغذية المائية المعاصرة؛
 فلسطين - و- يقصد بمصطلح "طبقة المياه الجوفية المغذاة" طبقة مياه جوفية تتلقى كمية من التغذية المائية سواء كانت اصطناعية أو طبيعية ؛

(ز) يقصد بمصطلح "منطقة التغذية" المنطقة التي توفر المياه لطبقة مياه جوفية

تتألف من مستجمعات مياه الأمطار "المنطقة التي تتدفق فيها هذه المياه إلى طبقة مياه جوفية بالجريان على سطح الأرض وبالتسرب عبر التربة؛"

العراق - يقصد بمصطلح "منطقة التغذية" المنطقة التي توفر المياه لطبقة مياه جوفية تتألف من مستجمعات مياه الأمطار ومصادر المياه الأخرى والمنطقة التي تتدفق فيها هذه المياه إلى طبقة مياه جوفية بالجريان على سطح الأرض وبالتسرب عبر التربة؛
تونس - استبدال عبارة "وذلك من مستجمعات بعبارة "وذلك بواسطة" ، واستبدال كلمة "ترشح" بكلمة "وترشح"

فلسطين- ز- يقصد بمصطلح "منطقة التغذية" المنطقة التي توفر وتغذي طبقة المياه الجوفية بالمياه وذلك من مستجمعات مياه الأمطار وأي مصادر مياه أخرى ترشح منها هذه المياه إلى طبقة المياه الجوفية عبر التربة؛

(ح) يقصد بمصطلح "منطقة التصريف" المنطقة التي تتدفق فيها المياه إلى البحر أو المحيط

جوفية إلى منافذ هذه الطبقة مثل المجرى المائي، أو البحيرة، أو الواحة، أو الأرض الرطبة، أو المحيط
فلسطين - ح - يقصد بمصطلح "منطقة التصريف" المنطقة التي تتدفق فيها المياه الخارجة من طبقة المياه الجوفية إلى المنافذ السطحية لهذه الطبقة مثل المجرى المائي، أو البحيرة، أو الواحة ، أو النبع ، أو الأرض الرطبة، أو المحيط والبحر .

الباب الثاني

مبادئ عامة

المادة 3

سيادة دول طبقة المياه الجوفية

لكل دولة من دول طبقة المياه الجوفية سيادة على ذلك الجزء من طبقة المياه الجوفية أو بنك طبقات المياه

الجوفية العابرة للحدود الذي يقع داخل إقليمها وتمارس هذه الدول سيادتها وفقاً للقانون الدولي وهذه المواد

مصر - إضافة العبارة "مع مراعاة قاعدة الملكية المشتركة" بعد النص "وتماري هذه الدول سيادتها ... " في مشروع المادة

فلسطين - لكل دولة من دول طبقة المياه الجوفية سيادة على ذلك الجزء من طبقة المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود الذي يقع داخل إقليمها وتمارس هذه الدول سيادتها وفقاً للقانون الدولي وهذه المواد

AWC – All :What means "relations with non-parties" ?

المادة 4

الانتفاع المنصف والمعقول

تستخدم دول طبقة مياه جوفية طبقات المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وفقاً لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول على النحو التالي:

تونس - استبدال عبارة "مياه جوفية مشتركة" بعبارة "المياه الجوفية المشتركة"
فلسطين - تستخدم دول طبقة مياه جوفية مشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود وفقاً لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول على النحو التالي:

AWC – Equitable and reasonable utilization : It is understood that the definition will be made by countries after the framework has been issues However , there should a mechanism to ensure that the understanding is common to avoid conflicts in the future .

AWC – All: What means "non-aquifer states" ?

(أ) تستخدم طبقات المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود استخداماً ينسجم مع توزيع الفوائد المتأتبة منها توزيعاً منصفاً ومعقولاً على دول طبقة المياه الجوفية المعنية؛
فلسطين - تستخدم طبقات المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود استخداماً ينسجم مع توزيع الفوائد المتأتبة منها توزيعاً منصفاً ومعقولاً على دول طبقة المياه الجوفية المعنية؛

(ب) وتهدف إلى تحقيق الحد الأقصى من الفوائد الطويلة الأجل العائدة من استخدام المياه التي تحتويها تلك الطبقة أو الشبكة؛

العراق - تدمج الفقرتين أ و ب - تستخدم دول طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود استخداماً منصفاً ومعقولاً وبما يحقق الحد الأقصى من الفوائد الطويلة الأجل العائدة في استخدام المياه التي تحتويها تلك الطبقة أو الشبكة .

العراق - تصبح الفقرة ب : يكون الانتفاع من طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود ضمن آلية احتساب نسب معينة مبنية على ضوء أو وفق المساحات التي تمتد بها طبقات المياه الجوفية المشتركة من جهة والخزير المائي الموجود ضمن طبقات المياه الجوفية المشتركة من جهة أخرى لذلك البلد .

AWC – They shall aim at maximizing the long term benefits derived from the use of the water contained : In the case of non-renewable groundwater , it is the water contained that comes but rather the long-term availability of groundwater . Available water is just a fraction that ensures long-term use of the aquifer . This will dictated a shared assessment of the "long-term availability" .

(ج) وتضع، **فيرايدى**، **ار**، **مختمة**، خطة شاملة للانتفاع تأخذ في الحسبان **الحاجات**

الحالية والمستقبلية لدول طبقة المياه الجوفية، والمصادر المائية البديلة لها؛

تونس - استبدال عبارة "آلية لحماية وديمومة" بعبارة " آلية لحماية وضمان ديمومة" العراق - تحذف عبارة المصادر المائية البديلة لها .

فلسطين - ج - وتضع، فرادى أو مجتمعة، خطة شاملة للانتفاع تأخذ في الحسبان الحاجات الحالية والمستقبلية لدول طبقة المياه الجوفية المشتركة مع ضمان الانتفاع المنصف والعاقل مع وضع آلية لحماية وديمومة مصادر المياه ؛

مصر – ينبغي ألا تعتبر موارد المياه الجوفية بديلا لموارد المياه السطحية أو العكس ، فهي بالأحرى موارد متكاملة ، وبناء على ذلك ، ينبغي ألا تشكل "المصادر المائية البديلة" عند وضع خطة الانتفاع الشاملة عنصرا يؤخذ في الاعتبار ، ومن ثم ينبغي حذف عبارة "والمصادر المائية البديلة لها" من الفقرة بمشروع المادة .

AWC – They shall establish individually or jointly : Better "individually and jointly".

(د) ولا تستخدم طبقة مياه جوفية مغذاة أو **شبكة طبقات مياه جوفية مغذاة** **عابرة للحدود** استخداما يحول دون استمرار عملها على نحو فعال **فعال**

العراق - ولا تستخدم طبقة مياه جوفية مغذاة أو غير مغذاة أو شبكة طبقات مياه جوفية مغذاة أو غير المغذاة عابرة للحدود استخداما يحول دون استمرار عملها على نحو فعال .

الإمارات - استبدال الفقرة 4/د : ولا تستخدم طبقة مياه جوفية مغذاة أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود استخداما يحول دون استدامة المصادر المائية بها وعملها على نحو فعال .

فلسطين - د- ولا تستخدم طبقة مياه جوفية مشتركة مغذاة أو أحفورية أو منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة مغذاة أو أحفورية عابرة للحدود استخداما يحول دون استمرار عملها على نحو فعال وطبيعي .

AWC – They shall not utilize a recharging : Add another item for non-renewable aquifer systems .

- An aquifer system ... connected to each other: Not always. It is used to identify the water-bearing formation and other formations in contact .
- The quantity of water... receiving aquifers: Lon-term? Not always receiving .
- All: Terms used need to be defined; maximum sustainable yield , optimum utilization ,etc .
- Inter-annual and intra-annual operation/management are missing .

المادة 5

العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول

1 - يتطلب الانتفاع بطبقة المياه الجوفية أو بشبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، بطريقة منصفة ومعقولة، بمفهوم المادة 4، أخذ جميع العوامل ذات الصلة في الاعتبار، بما في ذلك ما يلي:

AWC – All mentioned factors : This will increase the complexity of the so-called "equitable and reasonable manner" .

فلسطين - 1- يتطلب الانتفاع بطبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

تونس - النقاط (أ) و (ج) و (د) و (هـ) و (ز) و (ح) و (ط) : استبدال عبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة" بعبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود"

العراق - إضافة (باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف) آخذين بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك ما يلي:

- المادة (5) فقرة (ز) إضافة كلمة (أخرى) في نهاية الفقرة لتكون أكثر ضمانا في استخدام عبارة توافر بدائل لانتفاع معين لتقرأ "مدى توافر بدائل لانتفاع معين ، قائم أو يعتزم القيام به بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية الأخرى"

- تبديل ترتيب وتسلسل بعض المواد لتكون أكثر ملائمة في الباب الثالث وعلى النحو

التالي :

1. المادة (10 الإدارة) ، المادة (11 الرصد) ، المادة (12 حماية النظم الايكولوجية وصونها) المادة (12 مناطق التغذية) ، المادة (14 منع التلوث وخفضه ومكافحته)
2. تبديل كلمة مكافحته في المادة (14) أعلاه لتقرأ كالاتي "منع التلوث وخفضه والسيطرة عليه"

[26u]Comment: منظومة

(أ) السكان الذين يعتمدون على طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية، في كل دولة من دول طبقة المياه الجوفية؛

فلسطين - أ - عدد السكان الذين يعتمدون على طبقة المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة ، في كل دولة من دول طبقة المياه الجوفية؛

AWC – The population dependent on the aquifer : How this dependent population could be identified and Who will do that ? This may create a number of conflicts .

[27u]Comment: الاحتياجات

(ب) الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الحاجات الحالية والمستقبلية لدول طبقة المياه الجوفية المعنية؛

سلطنة عمان - استبدال كلمة الحاجات بكلمة الاحتياجات

[28u]Comment: منظومة

(ج) الخصائص الطبيعية لطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية؛

فلسطين - ج - أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

مصر - ينطبق التبرير المتعلق بالفقرة الفرعية (ج) من مشروع المادة 4 على الفقرة الفرعية (ز) من مشروع المادة 5 ومن ثم ينبغي حذفها .

AWC – The natural characteristics : Should be defined and restricted to the most important characteristics (e.g recharge rates , transmissivity . etc

[29u]Comment: حجم المساهمة في تكوين

(د) المساهمة في تشكيل وإعادة تغذية طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية؛

[30u]Comment: منظومة

فلسطين - د - طبقة المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

[31u]Comment: منظومة

(هـ) الانتفاع القائم والمحتمل بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية؛

فلسطين - هـ - بطبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

[32u]Comment: [منظومة]

(و) آثار الانتفاع الفعلية والمحتملة بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية في إحدى دول طبقة المياه الجوفية على غيرها من دول طبقة المياه الجوفية المعنية؛
فلسطين - و- بطبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة في إحدى دول طبقات المياه الجوفية المشتركة

[33u]Comment: [منظومة]

(ز) مدى توافر بدائل لانتفاع معين، قائم أو مخطط له، بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية؛
فلسطين - ز- مدى توافر بدائل لانتفاع معين، قائم أو مخطط له، بطبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة وذلك بدعم من الدولة أو الدول المستفيدة من حصة دولة معينة لمساعدتها على تطوير مصادر مياه إضافية لفترة متفق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الانقاص من حق تلك الدولة بحصتها في منظومة المياه الجوفية المشتركة.

تونس - استبدال كلمة توافر بعبارة توفر

AWC – d: The contribution of the formation + f: The existing and potential utilization ... - g: The availability... (Who will conduct the assessment)

[34u]Comment: [منظومة]

(ح) تنمية طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية وحمايتها وصونها ، وتكاليف التدابير التي ستتخذ في هذا الصدد؛

فلسطين - ح- تنمية طبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة وحمايتها وتطويرها ، وتكاليف التدابير التي ستتخذ في هذا الصدد

AWC – The development , protection... : Are we sure there exist monitoring systems.

[35u]Comment: [منظومة]

(ط) دور طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية في النظام الإيكولوجي ذي الصلة.

فلسطين - طبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

[36u]Comment: [تحدد الدول المشاركة الوزن]

2 - بحدد الوزن الذي يعطى لكل عامل حسب أهميته المتعلقة بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية

[37u]Comment: [بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة الوزنية المشتركة]

المعينة العابرة للحدود بالمقارنة بأهمية العوامل الأخرى ذات الصلة. وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يتعين النظر في كل العوامل ذات الصلة مجتمعة والتوصل إلى استنتاج على أساسها جميعا. إلا أنه يجب إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الإنسان الحيوية عند تحديد أوزان أنواع الانتفاع المختلفة بطبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود؛

[38u]Comment: [بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة]

فلسطين - تتفق الدول المشتركة بتحديد الوزن الذي يعطى لكل عامل حسب أهميته المتعلقة بطبقة المياه الجوفية المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة المعينة العابرة للحدود

تونس - استبدال عبارة "بتحديد" بعبارة "على تحديد"

تونس - استبدال كلمة "عامل" بكلمة "مقياس"

تونس - استبدال كلمة "العوامل" بكلمة "المقاييس"

تونس - استبدال عبارة "استنتاج على" بعبارة "استنتاج يركز على"

AWC - 1: The role of the aquifer... + 2: The weight to be given... to vital human needs (Who will conduct the assessment)

- All: Many factors are missing; e.g. vulnerability .

المادة 6

الاتفاقية بشأن التسبب في ضرر ذي شأن

1 - تتخذ دول طبقة المياه الجوفية، عند الانتفاع بطبقات المياه الجوفية أو بشبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

داخل إقليمها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في وقوع ضرر ذي شأن لدول طبقة المياه الجوفية

الأخرى أو دول أخرى تقع منطقة تصريف في إقليمها.

فلسطين - تتخذ دول طبقة المياه الجوفية المشتركة، عند الانتفاع بطبقات المياه الجوفية

المشتركة أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود داخل

إقليمها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في وقوع ضرر ذي شأن لدول

طبقة المياه الجوفية الأخرى أو دول أخرى تقع منطقة تصريف في إقليمها مع إعلام

الدول المشاركة بالتدابير والنتائج

الإمارات - تصبح الفقرة : تتخذ دول طبقة المياه الجوفية ، عند الانتفاع بطبقات المياه

الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود داخل إقليمها ، كل التدابير

المناسبة للحيلولة دون التسبب في وقوع ضرر ذي شأن حاليا أو في المدى القصير

أو المدى البعيد لدول طبقة المياه الجوفية الأخرى أو دول أخرى تقع منطقة تصريف

في إقليمها

2 - تتخذ دول طبقة المياه الجوفية، عند قيامها بأنشطة أخرى غير الانتفاع بطبقة مياه جوفية أو بشبكة طبقات مياه جوفية عبارة للحدود، لها أثر أو يحتمل أن يكون لها أثر على طبقة المياه الجوفية تلك أو بشبكة طبقات المياه الجوفية تلك الغابرة للحدود، جميع التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في وقوع ضرر ذي شأن من خلال تلك الطبقة أو الشبكة، لدول أخرى من دول طبقة المياه الجوفية أو دول أخرى تقع بمنطقة تصريف في إقليمها.

فلسطين - 2- طبقة المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

3 - ومع ذلك، فإنه متى وقع ضرر ذو شأن لدولة أخرى من دول طبقة المياه الجوفية أو دولة تقع بمنطقة تصريف في إقليمها، تتخذ دولة طبقة المياه الجوفية التي تسببت أنشطتها في وقوع هذا الضرر، بالتشاور مع الدولة المتضررة، جميع تدابير الاستجابة المناسبة من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام المادتين 4 و 5

فلسطين - 3- طبقة المياه الجوفية المشتركة - جميع تدابير الاستجابة المناسبة من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر لدرجة مقبولة من الدولة المتضررة

الإمارات - ومع ذلك، فإنه متى وقع ضرر ذو شأن لدولة أخرى من دول طبقة المياه الجوفية أو دولة تقع بمنطقة تصريف في إقليمها، تتخذ دولة طبقة المياه الجوفية التي تسببت أنشطتها في وقوع هذا الضرر، بالتشاور مع الدولة المتضررة، جميع تدابير الاستجابة المناسبة من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر أو التعويض ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام المادتين 4 و 5

سلطنة عمان - تعديل الفقرة الواردة في الفقرة 3، 2، ضمن منطقة التصريف إلى ضمن منطقة التصريف أو التغذية

قطر - إضافة عبارة إلى المادة 3/6 تتضمن الأفعال التي من شأنها أن تسبب ضرراً ، بالإضافة إلى حالات حدوث الضرر الفعلي ، وذلك دفعا للأضرار - قدر الإمكان - قبل حدوثها .

قطر - إضافة فقرة إلى المادة 6 تتضمن تقرير المسؤولية الدولية في حالة الإخلال بالالتزامات المترتبة على هذه المادة .

مصر - ينبغي أن يتضمن مشروع المادة حكم صريح بشأن الضرر الذي لا يمكن إزالته ، والذي يتطلب إلزام الدولة التي تسببت أنشطتها في وقوع هذا الضرر بالتعويض ، مع تحديد كيفية التنفيذ من حيث الإجراءات والجهة المختصة .

المادة 7

الالتزام العام بالتعاون

مصر – الالتزام العام بالتعاون (طبقاً للملاحظات العامة)

1 - تتعاون دول طبقة المياه الجوفية على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والتنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع المنصف والمعقول بطبقات مياهها الجوفية أو إشككات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود، وتوفير الحماية المناسبة لها.

فلسطين - طبقة مياه جوفية مشتركة – منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة

2 - لأغراض الفقرة 1، ينبغي لدول طبقة المياه الجوفية إنشاء آليات مشتركة للتعاون.

تونس - استبدال عبارة "للتعاون" بعبارة "للتعاون والتشاور"

AWC – Aquifer states should establish joint mechanisms of cooperation

: It implies enforcement of cooperation . If so, How ?

- The measurement of... receiving aquifers: Not true. The long-term impact should be considered as well as she changes in water balances and the transmissivity .

المادة 8

التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات

مصر – التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات (طبقاً للملاحظات العامة)

1 - عملاً بالمادة 7، تتبادل دول طبقة المياه الجوفية، بصفة منتظمة، البيانات والمعلومات المتوافرة ببسر عن حالة طبقات مياهها الجوفية أو إشككات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود، وخاصة البيانات والمعلومات ذات الطابع الجيولوجي والهيدروجيولوجي والهيدرولوجي وتلك المتعلقة بالأرصاء الجوية وذات الطابع الإيكولوجي والمتصلة بالكيمياء الهيدرولوجية لطبقات المياه الجوفية أو إشككات طبقات المياه الجوفية، وكذلك بالتنوعات المتعلقة بهذه العوامل.

تونس - استبدال عبارة "المتوافرة ببسر" بعبارة "المتوافرة ببسر"

تونس - استبدال عبارة "الجوفية أو" بعبارة "الجوفية المشتركة أو"

تونس - استبدال عبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية" بعبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود"

فلسطين - طبقة المياه الجوفية المشتركة – منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة

2 - حيثما تكون معرفة طبيعة ونطاق طبقة مياه جوفية أو إشككات طبقات مياه جوفية العابرة للحدود غير كافية، تبذل دول طبقة المياه الجوفية المعنية تدابيراً لجمع وتوليد بيانات ومعلومات أوفى فيما يتصل بطبقات المياه الجوفية أو إشككات طبقات المياه الجوفية هذه، على أن تراعي الممارسات والمعايير القائمة. وتتخذ هذه الدول تلك الإجراءات بصورة فردية أو مشتركة، وعند الاقتضاء، مع منظمات دولية أو عن طريقها.

تونس - استبدال عبارة "منظومة طبقات مياه جوفية" بعبارة "منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة"

تونس - استبدال عبارة "فيما يتصل بطبقات المياه الجوفية" بعبارة "فيما يتصل بطبقات المياه الجوفية المشتركة"

تونس - استبدال عبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية" بعبارة "منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة"

تونس - استبدال عبارة "الاجراءات الانجع" بعبارة "انجع الاجراءات"

تونس - استبدال عبارة "أو مشتركة مع مشاركتها مع الدول الأخرى" بعبارة "أو مشتركة مع الدول الأخرى"

فلسطين - حيثما تكون معرفة طبيعة ونطاق طبقة مياه جوفية مشتركة أو منظومة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود غير كافية، تبذل دول طبقة المياه الجوفية المعنية قصارى جهدها لجمع وتوليد بيانات ومعلومات أوفى فيما يتصل بطبقات المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية هذه، على أن تراعى الممارسات والمعايير القائمة. وتتخذ هذه الدول الإجراءات الأنجع بصورة فردية أو مشتركة مع مشاركتها مع الدول الأخرى ، ويمكن الاستعانة عند الحاجة بمنظمات دولية.

AWC – Annual rainfall... 200mm: What is the criterion for such selection ? The main factors include also the geomorphology , stratification ,etc .

3 - إذا طلبت دولة من دول طبقة المياه الجوفية إلى دولة أخرى من دول طبقة المياه الجوفية تقديم بيانات ومعلومات غير متوافرة ببسر عن طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية، فإن الدولة الثانية تبذل قصارى جهدها لتلبية الطلب. ويجوز للدولة التي قدم إليها الطلب أن تشترط لتلبيتها للطلب قيام الدولة الطالبة بسداد التكاليف المعقولة لجمع هذه البيانات أو المعلومات، وعند الاقتضاء، سداد تكاليف تجهيزها.

تونس - استبدال عبارة "إلى دولة أخرى من دول" بعبارة "من إحدى دول"

تونس - استبدال عبارة "غير متوافرة ببسر" بعبارة "غير متوافرة لديها ببسر"

تونس - استبدال عبارة "منظومة طبقات مياه جوفية" بعبارة "منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة عابرة للحدود"

فلسطين - 3- طبقة المياه الجوفية المشتركة

AWC – 2+3 All : Who will enforce implementation of monitoring and assessment ? It is impractical and sounds like preaching .

[56u]Comment: نصارى جدها

4 - على دول طبقة المياه الجوفية أن تبذل، عند الاقتضاء، قصاراها من أجل جمع البيانات والمعلومات وتجهيزها بطريقة تيسر استخدامها من قبل دول طبقة المياه الجوفية الأخرى التي ترسل إليها تلك البيانات والمعلومات.

المادة 9

الاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية

مصر – الاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية (طبقا للملاحظات العامة)

[57u]Comment: منظومة طبقات مياه جوفية معينة تربية مشتركة

لغرض إدارة طبقة مياه جوفية معينة أو شبكة طبقات مياه جوفية معينة عابرة للحدود، تشجع دول طبقة المياه الجوفية على إبرام اتفاقات أو وضع ترتيبات ثنائية أو إقليمية فيما بينها. ويجوز إبرام هذه الاتفاقات أو وضع هذه الترتيبات فيما يتصل بكامل طبقة المياه

[58u]Comment: منظومة

الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية أو أي جزء منها، أو بمشروع أو برنامج أو انتفاع معين، ما لم يكن الاتفاق أو الترتيب يؤثر تأثيرا سلبيا، إلى حد ذي شأن، على انتفاع دولة أو أكثر من دول طبقة المياه الجوفية الأخرى بالمياه في طبقة المياه الجوفية تلك أو شبكة طبقات المياه الجوفية تلك دون موافقتها الصريحة.

[59u]Comment: منظومة

تونس - استبدال عبارة "المشتركة" بعبارة "المشتركة العابرة للحدود"

فلسطين - لغرض إدارة طبقة مياه جوفية مشتركة معينة أو منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة معينة عابرة للحدود، تقوم دول طبقة المياه الجوفية المشتركة بإبرام اتفاقات أو وضع ترتيبات ثنائية أو إقليمية فيما بينها. ويجوز إبرام هذه الاتفاقات أو وضع هذه الترتيبات فيما يتصل بكامل طبقة المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة أو أي جزء منها، أو بمشروع أو برنامج أو انتفاع معين، ما لم يكن الاتفاق أو الترتيب يؤثر تأثيرا سلبيا على انتفاع دولة أو أكثر من دول طبقة المياه الجوفية المشتركة الأخرى بالمياه في طبقة المياه الجوفية تلك أو منظومة طبقات المياه الجوفية تلك دون موافقتها الصريحة.

AWC – All : Not clear .Does it mean at the national level ? or for the whole aquifer systems ?

الباب الثالث

الحماية والصون والإدارة

المادة 10

حماية النظم الإيكولوجية وصونها

مصر - حماية النظم الإيكولوجية وصونها (طبقاً للملاحظات العامة)

[60u]Comment: ضمن إمكاناتها المتاحة

[61u]Comment: منظومة طبقات مياهها الجوفية الترابية المشتركة

[62u]Comment: المنظومات

[63u]Comment: منظومتها

تتخذ دول طبقة المياه الجوفية جميع التدابير المناسبة لحماية وصون النظم الإيكولوجية التي تقع في طبقات مياهها الجوفية أو في طبقات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود أو التي تعتمد على تلك الطبقات أو الشبكات، ومن هذه التدابير ما يضمن أن يكون نوع وكم المياه المحفوظة في طبقة مياه جوفية أو شبكات طبقات مياه جوفية وكذلك المياه التي تنبع من مناطق التصريف فيهما كافيين لحماية تلك النظم الإيكولوجية وصونها.

سلطنة عمان - بدل مناطق التصريف مناطق التصريف أو التغذية

تونس - استبدال عبارة "يكون نوع وكم" بعبارة "تكون نوعية وكمية"

تونس - استبدال كلمة "كافيين" بكلمة "كافيتين"

فلسطين - تتخذ دول طبقة المياه الجوفية جميع التدابير المناسبة ضمن إمكاناتها المتاحة

سواء كانت المالية أو الفنية - منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة

AWC - Means of enforcement , especially if countries are

poor.

المادة 11

مناطق التغذية والتصريف

مصر - مناطق التغذية والتصريف (طبقاً للملاحظات العامة)

[64u]Comment: منظومات طبقات المياه الجوفية الترابية المشتركة

1 - تحدد دول طبقة المياه الجوفية مناطق تغذية وتصريف في طبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود التي توجد داخل إقليمها. وتتخذ التدابير الملائمة لمنع تعرض عمليات التغذية والتصريف لتأثيرات ضارة أو للتقليل منها إلى الحد الأدنى.

فلسطين - 1- تحدد دول طبقة المياه الجوفية المشتركة مناطق تغذية وتصريف في طبقات المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود التي توجد داخل إقليمها. وتتخذ التدابير الملائمة لمنع تعرض عمليات التغذية والتصريف لتأثيرات ضارة أو للتقليل منها إلى الحد المنفق عليه.

[65u]Comment: منظومة

[66u]Comment: منظومة

2 - على جميع الدول التي تقع منطقة تغذية أو تصريف في إقليمها، كل المنطقة أو بعضها، والتي ليست من دول طبقة مياه جوفية بالنسبة إلى طبقة المياه الجوفية تلك أو شبكات طبقات المياه الجوفية تلك، أن تتعاون مع دول طبقة المياه الجوفية لحماية طبقة المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها.

سلطنة عمان - تعديل الفقرة 2- على جميع الدول التي تقع تغذية أو تصريف في إقليمها كل المنطقة أو بعضها أن تتعاون مع دول منطقة المياه الجوفية لحماية طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية والنظم الايكولوجية المتصلة بها

فلسطين - على جميع الدول التي تقع منطقة تغذية أو تصريف أو جزء منها في إقليمها، والتي ليست من دول طبقة مياه جوفية مشتركة بالنسبة إلى طبقة المياه الجوفية تلك أو منظومة طبقات المياه الجوفية تلك، أن تتعاون مع دول طبقة المياه الجوفية لحماية طبقة المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها.

AWC – 2 ... which are not aquifer states : How "not aquifer states" could be located in recharge and/or recharge zones of the aquifer ?

AWC – All : very similar to Article 9 - What is precautionary approach ?

المادة 12

منع التلوث وخفضه ومكافحته

مصر – منع التلوث وخفضه ومكافحته (طبقا للملاحظات العامة)

[67u]Comment الدولة المعنية	أولئك الدول مع الملاحظات
[68u]Comment الغرفية الدولية المشتركة	منظومات طبقات مياهها
[69u]Comment حظيات	
[70u]Comment الغرفية الدولية المشتركة	منظومة طبقات مياهها
[71u]Comment والتبني	

تقوم دول طبقة المياه الجوفية منفردة، وعند الاقتضاء مجتمعة، بمنع تلوث طبقات مياهها الجوفية أو شبكات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود، بوسائل منها عملية التغذية، الذي يمكن أن يسبب ضررا ذا شأن لغيرها من دول طبقة المياه الجوفية، وبخفض هذا التلوث ومكافحته ونظرا إلى عدم التيقن من طبيعة ونطاق طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود وقابلية تعرضها للتلوث، تتبع دول طبقة المياه الجوفية نهجا تحوطيا.

قطر - إضافة فقرة إلى المادة 12 بشأن تقرير المسؤولية الدولية في حالة قيام إحدى الدول بأي عمل أو فعل من شأنه تلوث طبقات المياه الجوفية أو شبكات المياه الجوفية العامة، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير المناسبة .

تونس - استبدال عبارة "ونطاق" بعبارة "وامتداد"

فلسطين - تقوم دول طبقة المياه الجوفية منفردة، وعند الاقتضاء مجتمعة، بمنع تلوث طبقات مياهها الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة العابرة للحدود، الذي يمكن أن تسبب ضررا ذا شأن لغيرها من دول طبقة المياه الجوفية المشتركة، وخفض هذا التلوث ومكافحته، ونظرا إلى عدم التيقن من

طبيعة ونطاق طبقة مياه جوفية مشتركة أو منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة عابرة للحدود وقابلية تعرضها للتلوث، تتبع دول طبقة المياه الجوفية نهجا تحوطيا.

AWC – All : Very similar to Article 8- Needs description of the proper monitoring systems and time period , especially that pollution of groundwater lakes long time to be depicted .

المادة 13

الرصد

مصر – منع التلوث وخفضه ومكافحته (طبقا للملاحظات العامة)

1 - ترصد دول طبقة المياه الجوفية طبقات مياهها الجوفية أو سبكات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود، وتضطلع، حيثما أمكن، بأنشطة هذا الرصد بالاشتراك مع دول أخرى من دول طبقة المياه الجوفية المعنية، وعند الاقتضاء، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة وعندما يتعذر تنفيذ هذه الأنشطة تنفيذاً مشتركاً، تتبادل دول طبقة المياه الجوفية فيما بينها البيانات المرصودة.

فلسطين - منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة

2 - تطبق دول طبقة المياه الجوفية معايير ومنهجية متفقا عليهما أو منسقين في رصد طبقات مياهها الجوفية أو سبكات طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود، وينبغي أن تحدد بإزاء المتراتبات رئيسية ترصدها بالاستناد إلى نموذج مفاهيمي متفق عليه لطبقات المياه الجوفية أو سبكات طبقات المياه الجوفية. وينبغي لهذه الإجراءات أن تشمل بإزاء المتراتبات تتعلق بحالة طبقة المياه الجوفية أو سبكات طبقات المياه الجوفية على النحو المبين في الفقرة 1 من المادة 8 ، وكذلك بإزاء المتراتبات تتعلق بالارتفاع بطبقات المياه الجوفية أو سبكات طبقات المياه الجوفية.

فلسطين - 2- تطبق دول طبقة المياه الجوفية المشتركة معايير ومنهجية متفقا عليهما أو منسقين في رصد طبقات مياهها الجوفية أو منظومة طبقات مياهها الجوفية المشتركة العابرة للحدود. وينبغي أن تحدد عناصر رئيسية ترصدها بالاستناد إلى نموذج مفاهيمي متفق عليه لطبقات المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية. وينبغي لهذه العناصر أن تأخذ بعين الاعتبار حالة طبقة المياه الجوفية أو منظومة طبقات المياه الجوفية على النحو المبين في الفقرة 1 من المادة 8 ، وكذلك العناصر التي تتعلق بالارتفاع بطبقات المياه الجوفية أو بمنظومة طبقات المياه الجوفية.

سلطنة عمان - استبدال كلمة عوامل ايما وجدت بكلمة مقاييس

تونس - استبدال كلمة "متفقا" بكلمة "متفق"

تونس - استبدال كلمة "منسقين" بكلمة "متناسقين"

تونس - استبدال كلمة "مفاهيمي" بكلمة "تصوري"

- AWC – All- Exchange of experiences and lessons learned are important However , confidence building is needed in the beginning .
- What is "poor management"? It should be related to impacts (various).

المادة 14

الإدارة

مصر – الإدارة (طبقا للملاحظات العامة)

تضع دول طبقة المياه الجوفية وتنفذ خططاً لإدارة طبقات مياهها الجوفية أو شبكة طبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود إدارة سليمة. وتقوم، بناء على طلب أي منها، بإجراء مشاورات بشأن إدارة طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية العابرة للحدود. وتنشئ، حيثما اقتضى الحال، آلية مشتركة للإدارة.

سوريا – التحفظ على ما ورد في ملاحظات الجمهورية التركية حول مشروع المادة 14 الأنشطة المخطط لها وهي : عدم التوصل إلى اتفاق في غضون فترة زمنية معقولة يجوز للدولة مقدمة الإخطار أن تمارس حقوقها السيادية لتنفيذ نشاطها المخطط له .

تونس – استبدال عبارة "مشتركة للإدارة" بعبارة "مشتركة للإدارة والتشاور" فلسطين – منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة عابرة للحدود

AWC – All: How and Who will monitor ? – Who will ensure appropriate monitoring and auditing ?

المادة 15

الأنشطة المخطط لها

مصر – الأنشطة المخطط لها (طبقا للملاحظات العامة)

1 - عندما تكون لدى دولة أسباب معقولة للاعتقاد بأن نشاطا معيناً مخططاً له في إقليمها قد يؤثر في طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية العابرة للحدود وبالتالي قد يكون له أثر سلبي ذو شأن على دولة أخرى، تقوم تلك الدولة، بالقدر الممكن عملياً، بتقييم الآثار المحتملة لهذا النشاط.

تونس - استبدال كلمة "الاثار" بكلمة "الآثار"

فلسطين - 1- طبقة مياه جوفية مشتركة أو منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة - بتقييم الآثار المحتملة لهذا النشاط وسبل التقليل من هذه الآثار

فلسطين - ج- تزويد تلك الدول بالمعدات والتسهيلات والمساعدات الفنية والمالية اللازمة

[87u] Comment: [تكررات]

(د) تعزيز قدرة تلك الدول على تصنيع هذه المعدات؛

(هـ) إسداء المشورة بشأن برامج البحث والرصد والبرامج التعليمية وغيرها من البرامج وإقامة المرافق اللازمة لها؛

(و) إسداء المشورة بشأن التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة للأنشطة الرئيسية التي تمس بطبقات مياهاها الجوفية

[88u] Comment: [معلومات طبقات مياها الجوفية الدولية المشتركة]

أو شبكات طبقات مياهاها الجوفية العابرة للحدود، وإقامة المرافق اللازمة لذلك؛

فلسطين - و- طبقات مياهاها الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات مياهاها الجوفية المشتركة

(ز) إسداء المشورة بشأن إعداد تقييمات للتأثير البيئي؛

الإمارات - إسداء المشورة بشأن إعداد تقييمات للتأثير البيئي ونماذج التنبؤ الرياضية

(ح) دعم تبادل المعارف والخبرات التقنية فيما بين الدول النامية بغية تعزيز التعاون بينها في إدارة طبقة المياه الجوفية

[89u] Comment: [معلومات طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة]

أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود؛

تونس - استبدال عبارة "المياه الجوفية" بعبارة "المياه الجوفية المشتركة"

AWC – All: Can measures be taken without harm ? What are such measures that can be accepted ?

المادة 17

حالات الطوارئ

مصر - حالات الطوارئ (طبقاً للملاحظات العامة)

1 - لغرض هذه المادة، يقصد بـ "حالة الطوارئ" حالة ناشئة، بصورة مفاجئة عن أسباب طبيعية أو عن سلوك

بشري، تؤثر في طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود وتتطوي على تهديد وشيك بالحاق

ضرر جسيم بدول طبقة المياه الجوفية أو غيرها من الدول.

تونس - استبدال عبارة بـ "حالة طوارئ" حالة ناشئة بعبارة بـ "حالة طوارئ" حالة

ناشئة

فلسطين - 1- طبقة مياه جوفية مشتركة أو منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة

2 - تقوم الدولة التي تنشأ حالة طوارئ في إقليمها:

(أ) دون إبطاء وبأسرع الوسائل المتاحة، بإخطار الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر والمنظمات الدولية المختصة بحالة

الطوارئ؛

تونس - استبدال كلمة "إبطاء" بكلمة "تباطؤ"

2 - قبل أن تنفذ دولة أو تسمح بتنفيذ أنشطة مخطط لها يمكن أن تؤثر في طبقة مياه جوفية أو في شبكة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود ويمكن بالتالي أن يكون لها أثر سلبي ذو شأن على دولة أخرى، توجه هذه الدولة إلى تلك الدولة الأخرى إخطاراً بذلك في الوقت المناسب. ويكون هذا الإخطار مشفوعاً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة، بما في ذلك أي تقييم للتأثير البيئي، بهدف تمكين الدولة التي تم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للأنشطة المخطط لها.

فلسطين - 2- قبل أن تنفذ دولة أو تسمح بتنفيذ أنشطة مخطط لها يمكن أن تؤثر في طبقة مياه جوفية مشتركة أو في منظومة طبقات مياه جوفية مشتركة عابرة للحدود ويمكن بالتالي أن يكون لها أثر سلبي على دولة أخرى، توجه هذه الدولة إلى تلك الدولة الأخرى إخطاراً بذلك في الوقت المناسب. وقبل الشروع في التنفيذ ويكون هذا الإخطار مشفوعاً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة، بما في ذلك أي تقييم للتأثير البيئي، بهدف تمكين الدولة التي تم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للأنشطة المخطط لها وأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أو التقليل من هذا الأثر.

3 - إذا اختلفت الدولة الموجهة للإخطار والدولة المتلقية للإخطار بشأن الأثر المحتمل للأنشطة المخطط لها، تقوم الدولتان بمشاورات، كما تقومان، عند الضرورة، بمفاوضات للتوصل إلى تسوية منصفة للحالة. ويجوز لهاتين الدولتين الاستعانة بهيئة مستقلة لتقصي الحقائق لإجراء تقييم محايد لأثر الأنشطة المخطط لها.

الباب الرابع

أحكام متنوعة

المادة 16

التعاون التقني مع الدول النامية

مصر – التعاون التقني مع الدول النامية (طبقاً للملاحظات العامة)

تعزز الدول، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة، التعاون العلمي والتعليمي والتقني والقانوني وغيره من أشكال التعاون مع الدول النامية من أجل حماية وإدارة طبقات المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وذلك بأمر منها:

فلسطين - طبقات المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة

(أ) تعزيز بناء قدرات تلك الدول في المجالات العلمية والتقنية والقانونية؛

AWC – What if not recognized or if situation is irreversible ?

(ب) تيسير مشاركة تلك الدول في البرامج الدولية ذات الصلة؛

(ج) تزويد تلك الدول بالمعدات والتسهيلات اللازمة؛

(ب) باتخاذ جميع التدابير العملية التي تقتضيها الظروف فورا وبالتعاون مع الدول التي يحتمل أن تتأثر، وعند الاقتضاء، مع المنظمات الدولية المختصة، لمنع أي آثار ضارة تترتب على حالة الطوارئ وتخفيفها وإزالتها.

3 - عندما تشكل حالة طوارئ خطرا على حاجات إنسانية حيوية، يجوز لدول طبقة المياه الجوفية، على الرغم من المادتين 4 و 6، أن تتخذ التدابير الضرورية فطعا لتلبية هذه الحاجات.

سلطنة عمان - استبدال كلمة حاجات بكلمة احتياجات

تونس - استبدال كلمة "حاجات" بكلمة "حاجيات"

4 - تكفل الدول التعاون العلمي والتقني واللوجستي وغيره من أشكال التعاون للدول التي تنشأ فيها حالة طوارئ. ويمكن أن يشمل التعاون تنسيق الإجراءات والاتصالات الدولية في حالة الطوارئ، وإتاحة العاملين المدربين في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ، والمعدات والإمدادات اللازمة للاستجابة لهذه الحالات، والخبرة العلمية والتقنية، والمساعدة الإنسانية.

المادة 18

الحماية في وقت النزاعات المسلحة

فلسطين - الحماية في وقت النزاعات المسلحة وفي المناطق تحت الاحتلال

تتمتع طبقات المياه الجوفية أو بشكبات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود والمنشآت والمرافق والأشغال الأخرى المتصلة بها بالحماية التي توفرها مبادئ وقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ^(المادة 48)، ولا يجوز استخدامها استخداما ينتهك هذه المبادئ والقواعد.

فلسطين - طبقات المياه الجوفية المشتركة أو منظومة طبقات المياه الجوفية المشتركة
مصر - يقترح إضافة العبارة "وفي المناطق تحت الاحتلال" بعد النص "بالحماية التي توفرها مبادئ وقواعد القانون الدولي". في مشروع المادة

AWC – All: Very open-ended and wide

المادة 19

البيانات والمعلومات الحيوية للدفاع الوطني أو الأمن الوطني

مصر - البيانات والمعلومات الحيوية للدفاع الوطني أو الأمن الوطني (طبقا للملاحظات العامة)

ليس في هذه المواد ما يلزم الدولة بتقديم بيانات أو معلومات حيوية لدفاعها الوطني أو أمنها الوطني. ومع ذلك، تتعاون تلك الدولة بحسن نية مع الدول الأخرى بقصد تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تسمح الظروف بتقديمها.

AWC – Very open-ended and wide . What if they enter with safe aquifers and leave the most problematic ?

* * * *

قطر - إضافة نص يتضمن قيام الدول ذات الصلة ، بإنشاء جهاز (مستقل) للمعلومات والدراسات المائية ، يكون المرجع فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات عن حالة طبقات المياه الجوفية .
قطر - إضافة نص يتضمن تحديدا للتدابير التي يمكن اتخاذها في إطار هذا القانون ، وكذلك آلية تطبيق هذه التدابير .

Comment [94u]: اجتماع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

إقتراح إضافة مادة 20

المادة 20
تسوية النزاعات
في حالة وجود خلاف أو نزاع على تفسير أو تطبيق بنود هذه الاتفاقية تستطيع الأطراف المعنية اللجوء إلى المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية ذلك ، ما لم تتفق الأطراف المعنية على خلاف ذلك .

مصر – تأييد مقترح نص المادة 20

العراق - تبديل عنوان المادة (20) تسوية النزاعات لتقرأ شرط التحكيم الإجمالي لدى المحاكم الدولية في حالة نشوب نزاعات دولية حول تفسير وتنفيذ القانون أو اللجوء إلى المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية ذلك ما لم تتفق الأطراف المعنية على خلاف ذلك .

مرفق رقم (18)



(مرفق 6)

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير عن

اجتماع مجموعة العمل حول

برنامج دبلوماسية المياه

لاهاي 6 - 2010/5/7



تقرير عن

اجتماع مجموعة العمل حول

برنامج دبلوماسية المياه

في نطاق تنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه وخاصة القرار رقم - 5 - تاريخ 30-6-2009 الفقرة 3- والتي نصت على "تأهيل الكوادر العربية في مجال إدارة المفاوضات"

وتنفيذا كذلك لقرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري في دورته الأولى رقم 5 تاريخ 28-1-2010 الفقرة "ثامنا" والتي نصت على :

"الترحيب بالتعاون القائم بين مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأكاديمية العربية للمياه في تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية والدعوة الى تعزيز ومواصلة هذا التعاون."

وفي نطاق متابعة تنظيم الدورات التدريبية لتعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة قامت الأكاديمية العربية للمياه ، بالتعاون مع معهد clingendael للعلاقات الدولية في لاهاي والمركز بتكوين مجموعة عمل "Task force" من عدد محدود من الخبراء العرب والأجانب المختصين في التعليم والدبلوماسية والاتصالات وإدارة المياه الدولية ، وذلك من اجل وضع مخطط وبرامج الدورات التدريبية القادمة حسب احتياجات ومتطلبات الدول العربية .

نبذة عن الاجتماع

بموافقة معالي الأمين شاركت رئيسة المركز في الاجتماع المذكور يومي 6-7/مايو- أيار 2010 في معهد clingendael للعلاقات الدولية في لاهاي - هولندا .

المشاركة

شارك في هذه المجموعة عدد من المسؤولين عن التدريب الدبلوماسي في هذا المعهد والذين سيشرّفون مع الأكاديمية والمركز على تنظيم الدورات القادمة .
كما شارك عدد من المتخصصين و المشرفين على التدريب والمفاوضات وحل النزاعات في عدد من المنظمات العربية والأوروبية والدولية .

محاوّر الاجتماع

- 1- الوضع الراهن للمياه المشتركة في الوطن العربي
- 2- الاحتياجات والمتطلبات العربية لتعزيز القدرات العربية في المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة وكذلك المياه تحت الاحتلال .
- 3- أهداف الدورات التدريبية
- 4- برامج عمل الدورات التدريبية
- 5- تحديد المسؤولين من الوزارات العربية المعنية بالمياه ووزارات الخارجية للمشاركة في هذه الدورات
- 6- تحديد المختصين للمحاضرة والتدريس في هذه الدورات .

ملاحظات رئيسة المركز

- رحبت رئيسة المركز باستعداد معهد clingendael والاكاديمية العربية للمياه لمساعدة المركز على تنفيذ قرار المجلس الوزاري العربي للمياه لتنظيم والإشراف على هذه الدورات التدريبية الخاصة بتعزيز القدرات العربية في المفاوضات ودبلوماسية المياه وكذلك على تغطية نفقات هذه الدورات .
- عبر معهد clingendael على استعداده للتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - جامعة الدول العربية - والأكاديمية العربية للمياه لأول مرة في مسألة دبلوماسية المياه .

- تم التأكيد على أهمية اختيار المسؤولين والقائدين المختصين بالمفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة من الوزارات العربية المعنية بالمياه ووزارات الخارجية للمشاركة في هذه الدورات.
- تم الإشارة كذلك إلى إمكانية إجراء اجتماع لوزراء المياه في الدول العربية ومدعم بالمعلومات الخاصة بإجراء المفاوضات ودبلوماسية المياه .
- تم تحديد برامج الدورات على أن تكون ثلاث دورات تدريبية على ثلاث مراحل - لمدة أسبوع لكل دورة- ويمنح دبلوم في آخر دورة للمتميزين والمشاركين .
- ستعقد الأكاديمية اجتماعا ثانيا لمجموعة العمل لوضع كافة التفاصيل الخاصة ببرنامج الدورات التدريبية والمدرسين والإجراءات التنفيذية ، وسوف يحدد الموعد لاحقا .



مرفق رقم (19)



(مرسوم 4 - 3)

جامعة الدول العربية
مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي



الرقم : 3/117
التاريخ : 2010/3/25

يهدي مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - جامعة الدول العربية - أطيب تحياته
إلى مقام وزارة المياه والري - المملكة الأردنية الهاشمية / مكتب معالي الوزير .

تنفيذا لقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى وخاصة القرار
(الرقم 5 - دع (1) م وع م - 2009/6/30) البند أولا الفقرة (4) والتي نصت على :
" الدراسة الوافية لمسودة الاتفاقية الدولية حول الموارد المائية الجوفية المشتركة والمشاركة
الفعالة في الاجتماعات الخاصة بشأنها وإحاطة الدول العربية بالمستجدات "

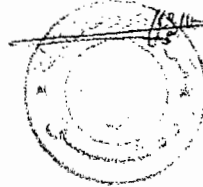
نتشرف بإعلامكم أن اليونسكو - البرنامج الدولي الهيدرولوجي (UNESCO-IHP)
سيعقد اجتماعا حول " إدارة الأحواض الدولية المشتركة - التحديات والاتجاهات الجديدة " أيام
2010/12/8-6 بمقر اليونسكو بباريس (مرفق نسخة عن الدعوة)

وسيناقش الاجتماع عددا من المواضيع الخاصة بالمياه المشتركة وخاصة مشروع " قانون
طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود " مع العلم ان آخر موعد لتقديم موجز عن الدراسات يوم
2010/3/30 .

لذا يقترح المركز مشاركة الوزارة الموقرة في هذا الاجتماع .

ينتهز مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - جامعة الدول العربية - هذه المناسبة

ليعرب عن فائق الاعتبار .



سورية - دمشق (9- شارع المالكي - هاتف : 331.7874 11 00963 - تليفاكس : 3335252 11 00963 - ص.ب 4027
www.cofws.org - E-mail : cofws@yahoo.com



(مرفق 2-4)

[pccp-sc-en] Deadline for Abstracts: 30 March - UNESCO-IHP International Conference ISARM 2010

Tuesday, March 23, 2010 1:30 PM

From:

"Salame, Lena" <L.Salame@unesco.org>

Add sender to Contacts

To:

pccp-sc-en@lists.unesco.org

Ce message est suivi d'une version française.

Dear colleagues,

ISARM, UNESCO's IHP International Shared Aquifer Resources Management Programme, is organizing an international conference on "Transboundary Aquifers: Challenges and New Directions, (ISARM 2010)", on 6-8 December 2010, at UNESCO's Headquarters in Paris . The **deadline for the submission of abstracts for this event is 30 March 2010.**

For more information about pre-registration and presentation of abstracts visit this website: <http://www.isarm.net> or write to: isarm2010@unesco.org

Please do not reply to this email.

If you have not already submitted an abstract, please send it to isarm2010@unesco.org and feel free to circulate this announcement around you.

No registration fees are requested.

International Hydrological Programme (IHP) of UNESCO

Division of Water Sciences

1, rue Miollis - 75732 Paris Cedex 15, France

Website of UNESCO IHP: <http://www.unesco.org/water/ihp>

Chers collègues,

ISARM, le Programme 'International Shared Aquifer Resources Management' du PHI de l'UNESCO, organise une conférence internationale sur "les Aquifères Transfrontaliers: Défis et Perspectives, (ISARM 2010)", du 6 au 8 décembre 2010 au Siège de l'UNESCO à Paris. **La date limite de soumission des résumés pour cette conférence est fixée au 30 mars 2010.**

Pour plus d'informations concernant les pré-inscriptions et la soumission des résumés visiter ce site web: <http://www.isarm.net> ou écrivez à: isarm2010@unesco.org

Merci de ne pas répondre à cet email.

Si vous n'avez pas déjà soumis de résumé, veuillez l'envoyer à isarm2010@unesco.org . N'hésitez pas à faire circuler ce message autour de vous.

Il n'y a pas de frais d'inscription.

Programme Hydrologique International (PHI) de l'UNESCO
Division des Sciences de l'eau
1, rue Miollis - 75732 Paris Cedex 15, France

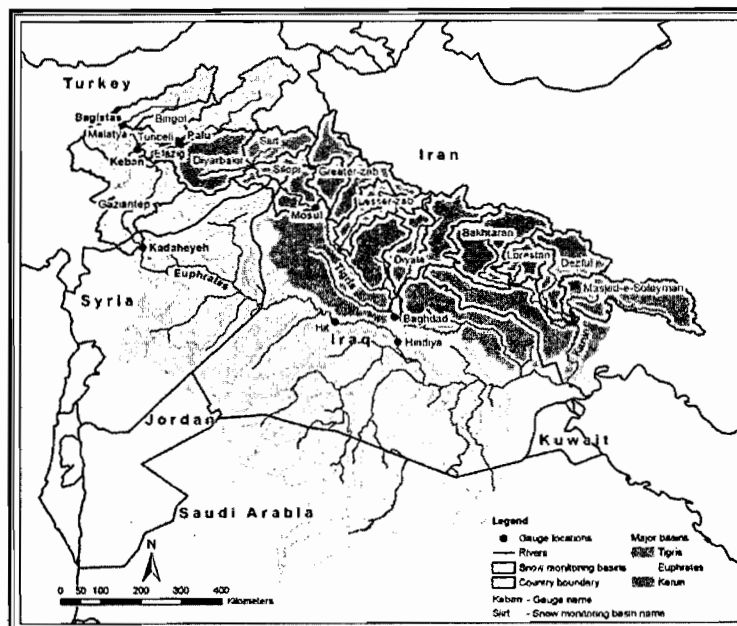
Site web du PHI de l'UNESCO: http://www.unesco.org/water/ihp/index_fr.shtml

مرفق رقم (20)



الوضع المائي في العراق

خارطة حوضي تغذية دجلة والفرات



مساهمات الدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات
أ - حوض نهر دجلة

المجموع	ايران	تركيا	سوريا	العراق	
58,35	11,30	24,37	0,25	22,43	المعدل السنوي للايراد الطبيعي (مليار م3)
100	19,37	41,76	0,43	38,44	نسبة مساهمة الدولة في الايراد %

ب - حوض نهر الفرات

المجموع	تركيا	المملكة العربية السعودية	سوريا	العراق	
33,02	27,00	0,01	3,00	3,01	المعدل السنوي للايراد الطبيعي (مليار م3)
%100	%81,77	%0,03	%9,09	%9,11	نسبة مساهمة الدولة في الايراد %

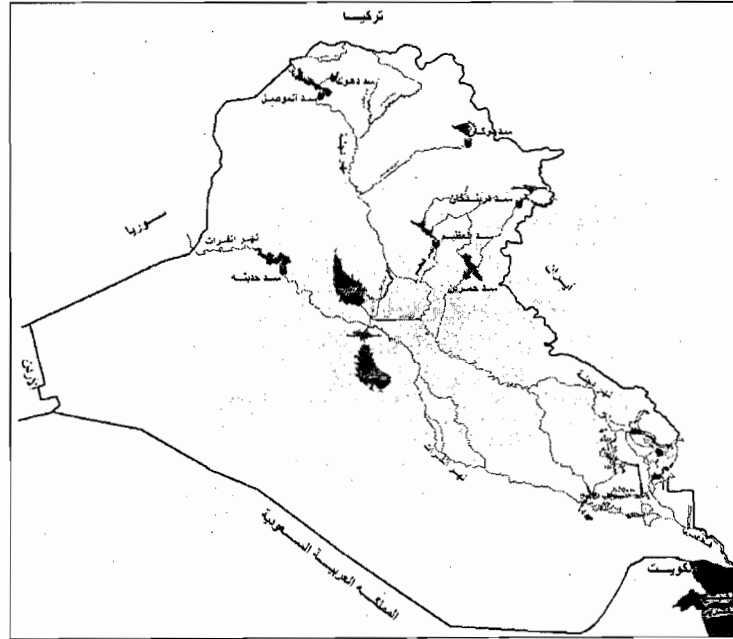
ج - شط العرب

المجموع	ايران	العراق	
18,68	18,26	0,42	المعدل السنوي للايراد الطبيعي (مليار م3)
100	97,75	2,25	نسبة مساهمة الدولة في الايراد %

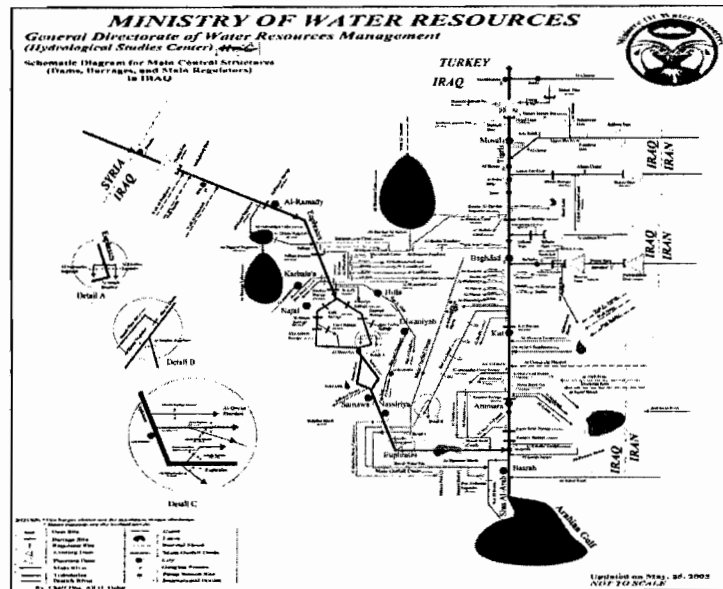
د- معدل الايراد الطبيعي الداخلى للعراق قبل التطوير لكافة أحواض الأنهر (دجلة، الفرات وشط العرب)

المجموع	ايران	تركيا	سوريا	العراق	
110,67	29,56	51,67	3,25	26,48	المعدل السنوي للايراد الطبيعي (مليار م3)
100	26,6	46,7	2,9	23,8	نسبة مساهمة الدولة في الايراد %

خارطة السدود والخزانات في العراق



مخطط لشبكة مشاريع الري والمنشآت الهيدروليكية في العراق



مساهمة الموارد المائية في الاقتصاد العراقي

- تبلغ المساحة المروية في العراق 12,5 مليون دونم وتشكل 10% من الناتج الوطني الاجمالي (35% من الناتج الوطني الاجمالي غير النفطي).
- يبلغ سكان الارياف 8 مليون نسمة ويشكلون 20% من القوى العاملة.
- نسبة معدل توليد الطاقة الكهربائية 17% من مجمل توليد الطاقة في العراق.

الري في العراق

- مساحة الاراضي القابلة للارواء 22 مليون دونم
- الاراضي المزروعة 12.5 مليون دونم في عام 2008 وهي تشكل 57.5% من الاراضي القابلة للارواء
- مساحة الاراضي المستصلحة 4.3 مليون دونم
- الاحتياجات المائية للاستخدامات الزراعية والبلدية والصناعية 49 مليار م³ / سنة
- الاحتياجات المائية الإجمالية 70 مليار م³ / سنة لتلبية مايلي :
 - الاستخدامات الزراعية والبلدية والصناعية
 - المتطلبات البيئية
 - متطلبات الطاقة
 - انعاش الاهوار
 - التبخر من الخزانات

أسم الخزان	النهر	الخزن الحي (مليار م ³)	السعة الانشائية للمحطة الكهرومائية (ميكا واط)
سد الموصل	عمود دجلة	10,41	750
سد دوكان	الزاب الكبير	6,10	400
سد العظيم	نهر العظيم	1,34	27 (مقترحة)
سد دربندخان	ديالى	2,50	240
سد حميرين	ديالى	2,30	50
سد حديثة	نهر الفرات	7,51	660
بحيرة الثرثار	عمود دجلة	30	
بحيرة الحباينة	نهر الفرات	2,58	
المجموع		62,74	2196

❖ الخزن الحي بمنسوب 58,7 م (الخزن الميت بمنسوب 42,5 = 39,6 مليار م³)
❖ مجموع السعة الانشائية للمحطات الكهرومائية يتضمن توليد محطات سامراء، الهندية، الكوفة العباسية 48, 15, 6 ميكا واط على التوالي.

ملاحظة : يتم تحويل الفيضانات الاستثنائية الى بحيرة الرزازة البالغ خزنها الاقصى 26 مليار م³ (خزن ميت)

مخطط مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) لمشاريع الخزن والري والطاقة في تركيا

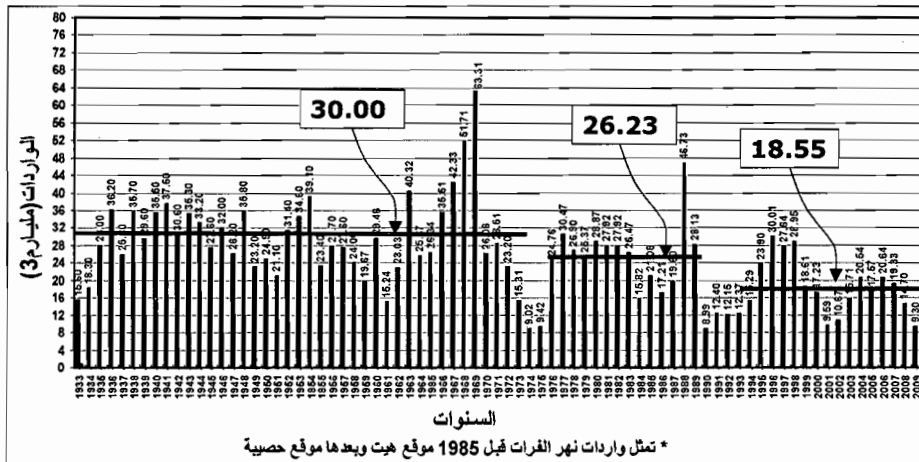


الخزانات على نهر دجلة في تركيا		
الحالة	السعة التخزينية الكلية (مليار م ³)	الخزان
منجز	1,92	كرال كزي
منجز	0,595	دجلة
منجز	1,175	باطمان
مخطط	0,5	جرزان
مخطط	10,41	السو
منجز	0,2	ريو كجندي
مخطط	8,7	سليفان
مخطط	0,38	سيزر
	23,88	المجموع

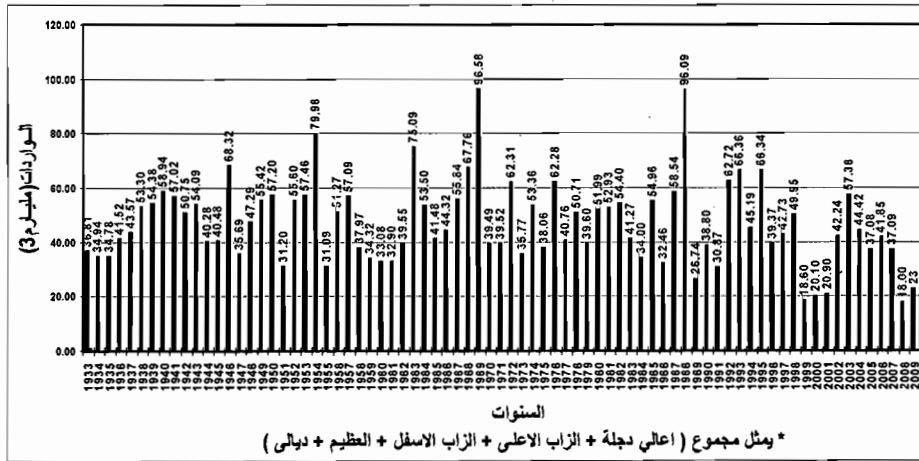
الخزانات المنجزة على نهر الفرات في تركيا	
الخزان	السعة التخزينية الكلية (مليار م ³)
كيان	30,9
قره قايا	9,58
اتاتورك	48,7
بيرجك	1,22
قارقاش	0,157
المجموع	90,557

يتضمن مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) انشاء 22 سد (14) في حوض الفرات و(8) في حوض دجلة و (19) محطة كهرومائية لارواء مساحة 1,8 مليون هكتار (65% منها في حوض الفرات) وباشرت تركيا بانجاز اهم مرتكبات هذا المشروع.

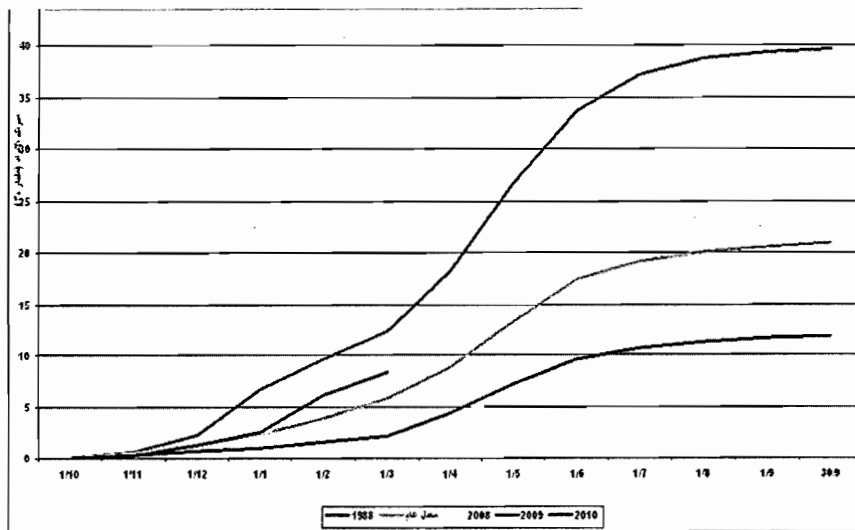
ايرادات نهر الفرات



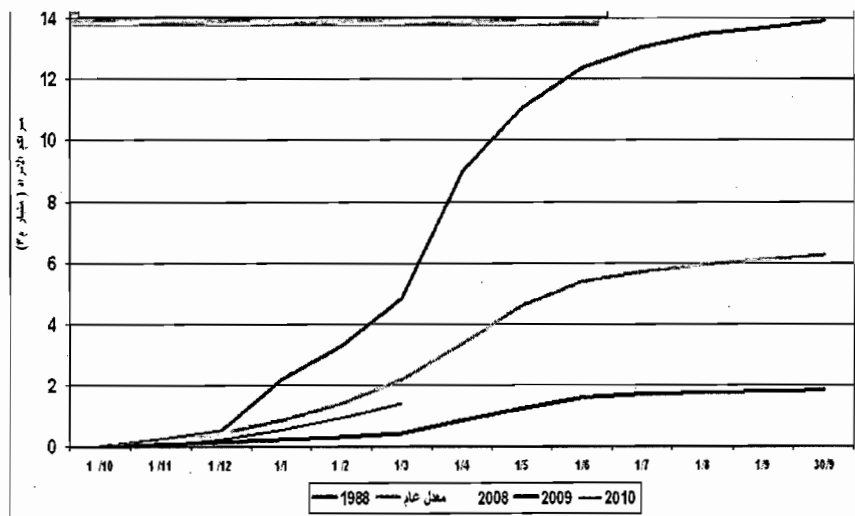
ايرادات حوض دجلة (عمود دجلة وروافده)



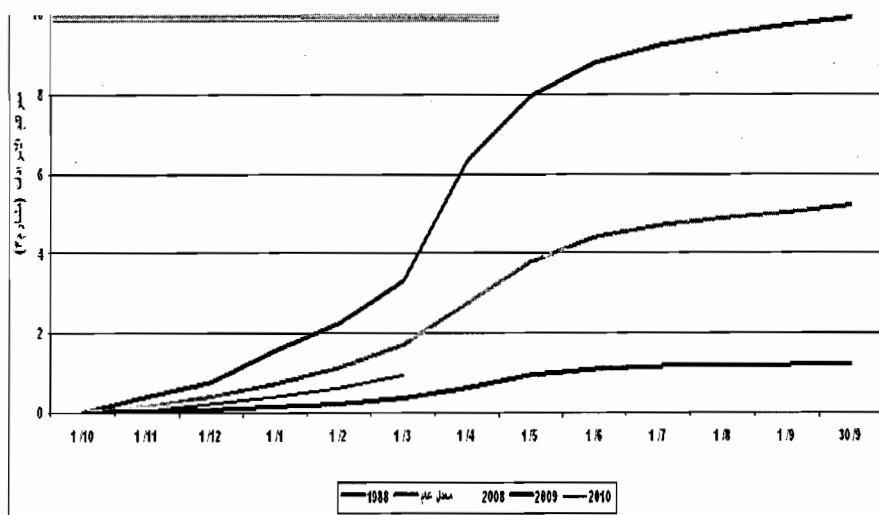
مقارنة متراكم الايرادات لعمود دجلة (مقدم سد الموصل) للسنة المائية 2010 مع السنوات المائية 1988, 2008, 2009 والمعدل العام



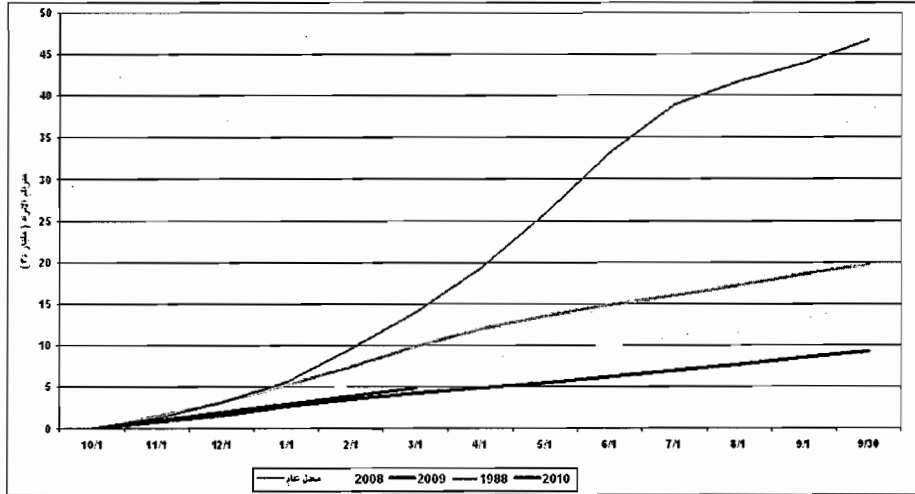
مقارنة متراكم الايرادات لنهر الزاب الصغير (مقدم سد دوكان) للسنة المائية
2010 مع السنوات المائية 1988, 2008, 2009 والمعدل العام



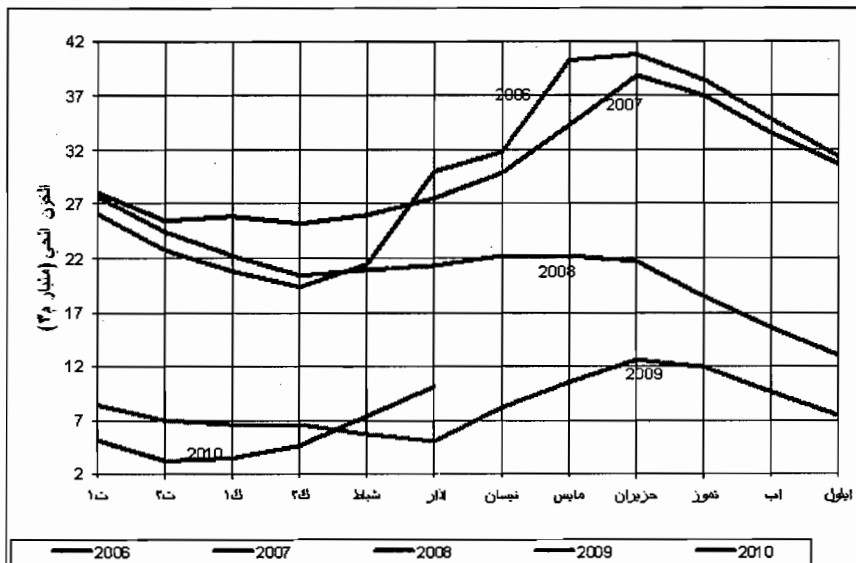
مقارنة متراكم الايرادات لنهر دبالى (مقدم سد دريندخان) للسنة المائية
2010 مع السنوات المائية 1988, 2008, 2009 والمعدل العام



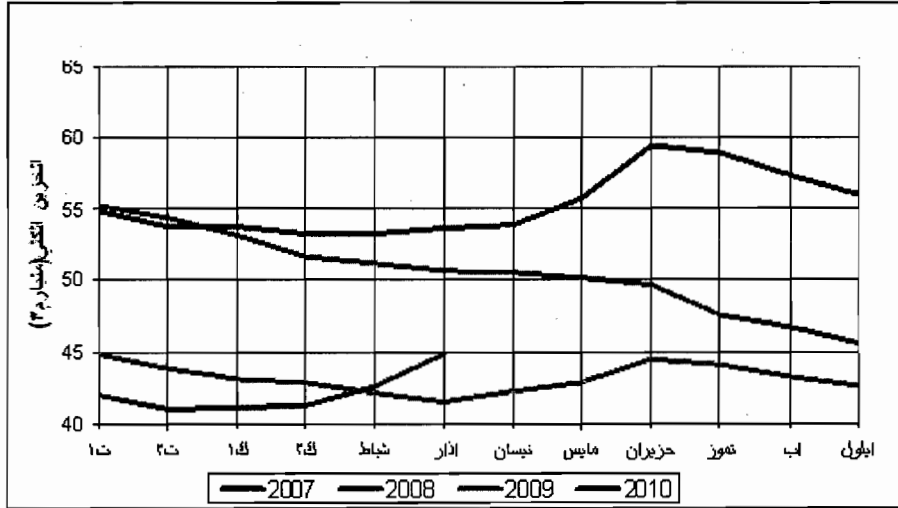
مقارنة متراكم اليرادات لنهر الفرات (حصيبة) للسنة المائية 2010 مع السنوات المائية 1988, 2008, 2009 والمعدل العام



أجمالي الخزن الحي المتحقق في الخزانات



الخزن المتحقق لبحيرة الثرثار للسنوات 2010,2009,2008,2007
الخزن الميت 40 مليار م³



تأثير أعمال التطوير في أعالي حوض الفرات على الإيرادات القادمة للعراق
(مليار م³)

33,02	المعدل السنوي للإيراد الطبيعي
30,00	المعدل السنوي للإيراد قبل انشاء سدي كيان والطبقة (1972-1932)
26,23	المعدل السنوي للإيراد بعد انشاء سدي كيان والطبقة وقبل انشاء سد اتاتورك (1989-1976)
18,55	المعدل السنوي للإيراد بعد انشاء سد اتاتورك (2009-1994)
14,73	المعدل السنوي للإيراد لعام 2008
9,29	المعدل السنوي للإيراد لعام 2009

تأثير أعمال التطوير في أعالي حوض دجلة على الإيرادات القادمة للعراق
(مليار م3)

النهر	عمود نهر دجلة	الزاب الكبير	الزاب الصغير	العظيم	ديالى	مجموع عمود دجله وروافده
المعدل السنوي للإيراد الطبيعي	22,46	14,68	8,05	0,79	6,04	52,02
المعدل السنوي للإيراد (1999- 2009)	14,66	10,84	4,30	0,60	3,00	33,39
المعدل السنوي للإيراد عام 2008	8,51	7,00	1,78	0,18	1,28	18,75
المعدل السنوي للإيراد عام 2009	11,98	7,50	1,88	0,2	1,51	22,98

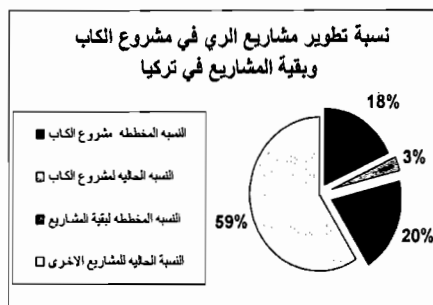
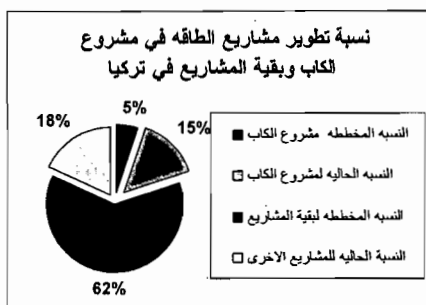
الاثار السلبية على العراق خلال عامي 2008 و 2009

- انخفاض إيرادات حوض الفرات خلال العامين لتصل الى 49% و 31% على التوالي قياساً الى المعدل العام.
- انخفاض إيرادات حوض دجلة خلال العامين لتصل الى 38% و 49% على التوالي قياساً الى المعدل العام.
- أضطر العراق الى تقليص المساحة المزروعة خلال العامين وخصوصاً في الموسم الصيفي لتصل الى 70% و 50% على التوالي قياساً بالمساحة المزروعة صيفاً خلال سنة معتدلة الايراد.
- تردي نوعية مياه نهر الفرات الوارده للعراق خلال السنه المائيه 2008-2009. فوصلت نسبة الاملاح الذاتية في موقع القائم الى اكثر من 1000 جزء بالمليون، كما تردت نوعية مياه شط العرب فوصلت نسبة الاملاح الذاتية فيه خلال عام 2009 الى اكثر من 1000 جزء بالمليون .
- انخفاض اجمالي الطاقة الكهرومائية المولدة خلال العامين لتصل الى 65% و 55% على التوالي قياساً للطاقة الكهرومائية المولدة في سنة متوسطة الايراد.

المعدل السنوي لانتاج الطاقة لعام 2009

النسبة المئوية %	السعة الانشائية (ميكا واط)	المعدل السنوي لعام 2009 (ميكا واط)	السدود والسدات
22	1010	224	الموصل
7	400	27	دوكان
8	240	20	دربندخان
4	50	2	حميرين
10	660	68	حديفة
36	81	29	سامراء
27	15	4	هندية
0	6	0	كوفة
15	2462	374	المجموع

❖ توقفت محطة الكوفة عن التوليد من 1/10/2008 لغاية 30/4/2009



السعة الانشائية لمخططات التوليد في مشروع الكاب
7490 ميكا واط ومعدل توليدهم
السنوي 27387 كيكا واط / ساعة

المساحة المخطط لارواءها من مشروع الكاب 1,8
مليون هكتار وتبلغ احتياجها المائية السنوية 18,5
مليار م3 من حوض الفرات و 6,5 مليار م3 من
حوض دجلة

ملاحظة : تم تنفيذ 75% من مشاريع الطاقة
لغاية عام 2009

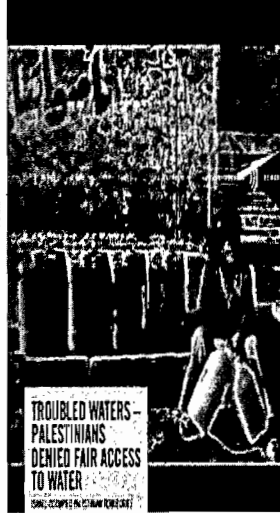
ملاحظة : تم تنفيذ 15% من مشاريع الارواء
لغاية عام 2009

المهام الاساسية لحل مشكلة إدارة الموارد المائية لحوضي دجلة والفرات

- بناء الثقة بين الدول المتشاطئة.
- توفر الارادة السياسية لادارة الحوضين بصورة مشتركة .
- التعاون بين الدول المتشاطئة وخصوصاً في مجال تبادل المعلومات.
- تشكيل المؤسسات المشتركة لادارة حوضي النهرين.
- إستخدام طرق الري الحديثة لتقليل كميات الهدر.
- تفعيل إتفاقية قانون إستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام 1997.

شكراً

مرفق رقم (21)

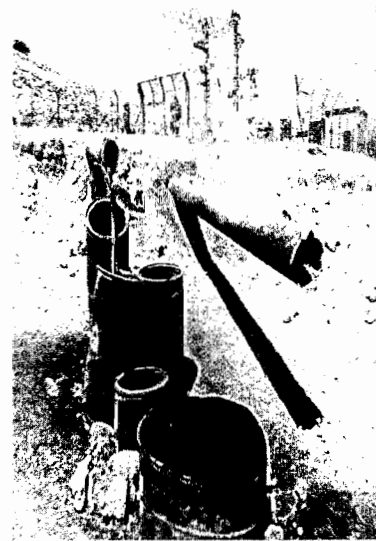


واقع المياه في فلسطين

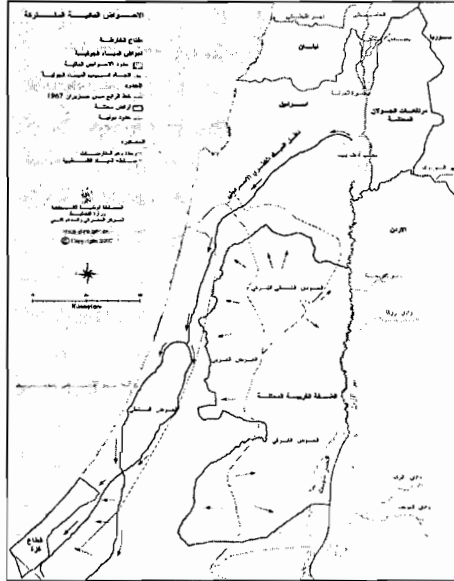
الاحتلال والوضع المائي
والتفاوض مع المحتل

الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه
القاهرة- جامعة الدول العربية
2-3 تموز 2010

الواقع المائي



الواقع المائي تحت الاحتلال



1. سيطرة شاملة على جميع مصادر المياه :

- نهر الاردن والحوض منطقة عسكرية
- الاحواض الجوفية في الضفة الغربية
- الحوض الساحلي الممتد اسفل قطاع غزة

2- التوزيع غير العادل لمصادر المياه 89% اسرائيل 11% لفلسطين

3- التحكم بجميع مشاريع المياه (اللجنة المشتركة والادارة المدنية)

4- ازمة مائية خاتمة ووضع مائي كارثي في قطاع غزة- الشعب الاكثر فقرا في المياه وبمعدل 70 لترا للفرد في اليوم ومياه غير صالحة للشرب في غزة

5- مفاوضات الوضع النهائي - دولة فلسطينية قابلة للحياة

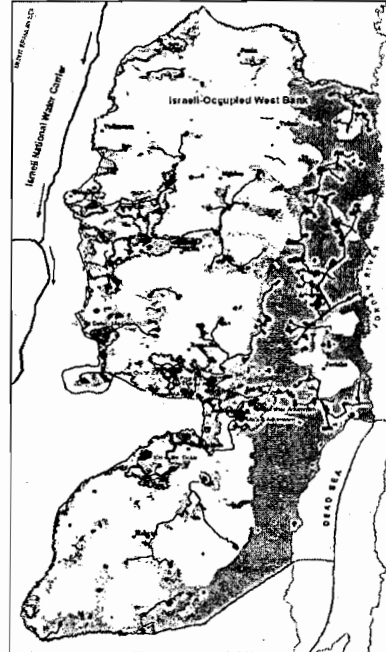
الضفة الغربية:

- تحويل نهر الاردن والناقل القطري لمياه نهر الاردن
- الاستيطان والمستوطنات
- المنطقة ج (60% من الضفة الغربية)

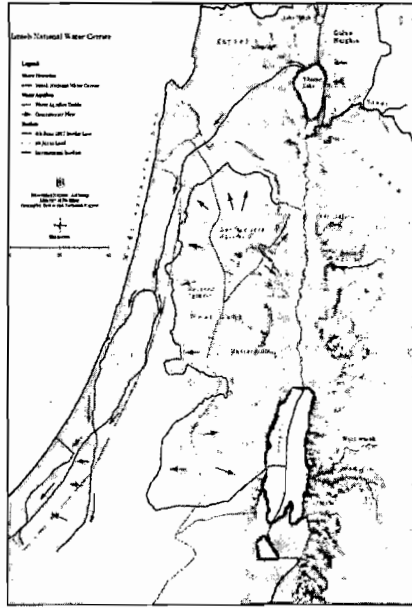
جدار الفصل

قطاع غزة:

- مليون ونصف النسان في 365 كم²
- طاقة الحوض الاممة 50 مليون يستنزف بمعدل 170 مليون متر مكعب
- تداخل مياه البحر وعودة مياه الصرف الصحي الى الحوض
- 2- مياه غير صالحة للشرب (تقارير مؤنفة)
- الحصار المفروض على القطاع والانقسام (من بعد)

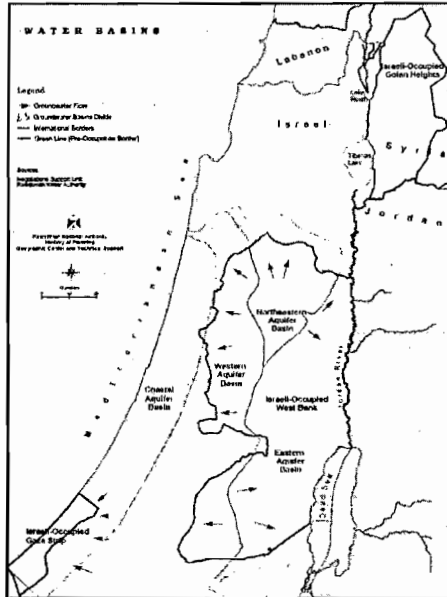


المياه في المفاوضات



- ✓ اعتراف اسرائيلي بحقوق المياه وتاجيلها الى مفاوضات الوضع النهائي
- ✓ بقاء الوضع على ماكان عليه 89% مقابل 11% الى حين بدء المفاوضات بعد 5 سنوات
- ✓ تشكيل اللجنة المشتركة لمشاريع المياه داخل الضفة الغربية (المياه الاضافية 80 م م)
- ✓ بقاء المصادر على حالها وزيادة عدد الشعب الفلسطيني وهبوط معدل استهلاك الفرد النصف ودمار الحوض الساحلي المغذي لغزة واعاقه تطوير قطاع المياه والصرف الصحي
- مفاوضات الوضع النهائي فشل مفاوضات كامب ديفيد اندلاع الانتفاضة تدمير البنية التحتية في الضفة اجتياح عام 2002 والحروب على قطاع غزة و اخرها بعد مفاوضات انابوليس مطلع عام 2009 واستمرار الحصار
- المفاوضات غير المباشرة

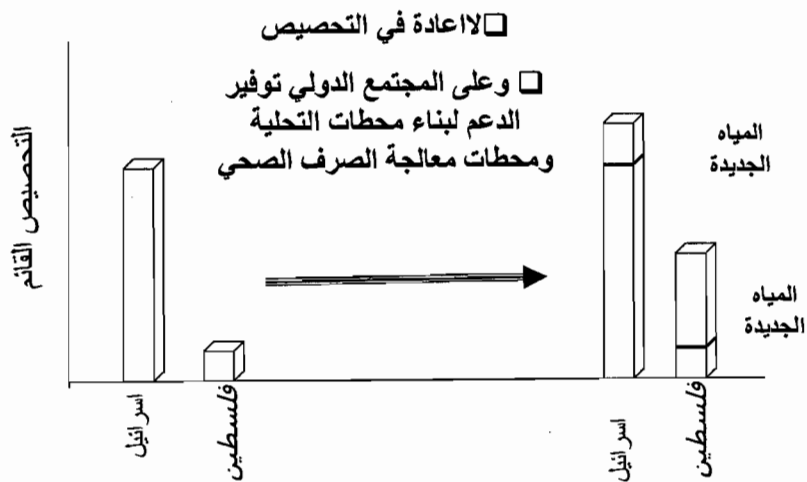
المفاوضات : الثنائية والعقبات



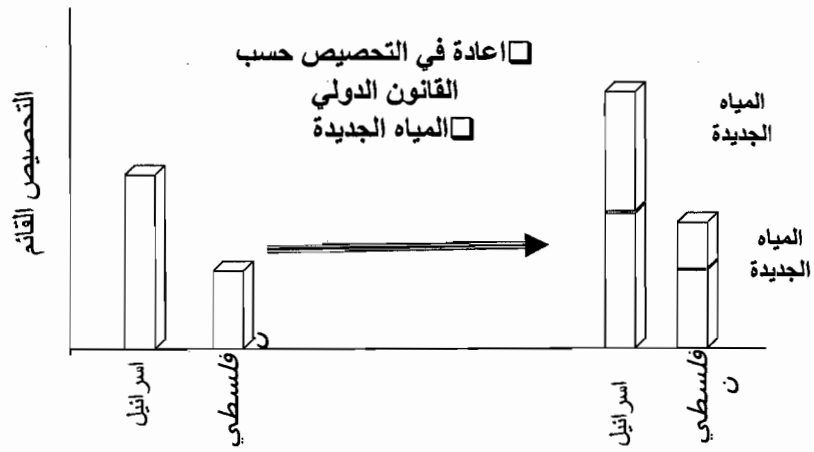
- نتفاوض على الحقوق المائية:
- ✓ التعويض عن الضرر
- ✓ التخصيص العادل والعقل
- ✓ الادارة المشتركة للاحواض المشتركة
- ✓ كيف نتفاوض في حوض نهر الاردن؟
- ✓ الموقف العربي - المطلب الفلسطيني
- ✓ الاستفادة من الاخطاء

المواقف في المفاوضات

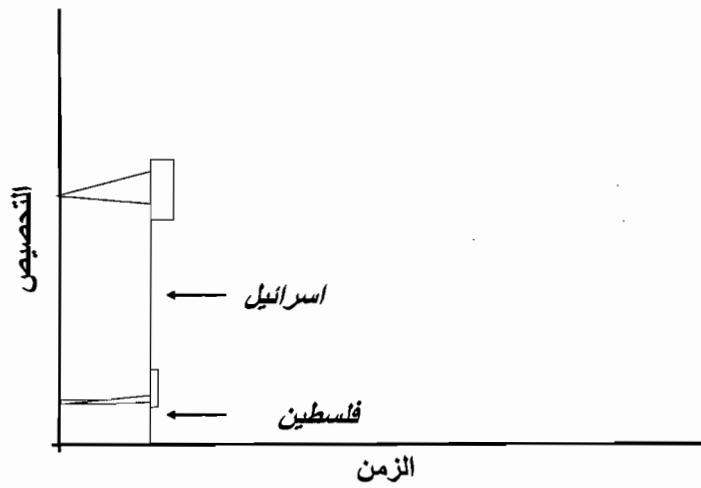
الموقف الاسرائيلي



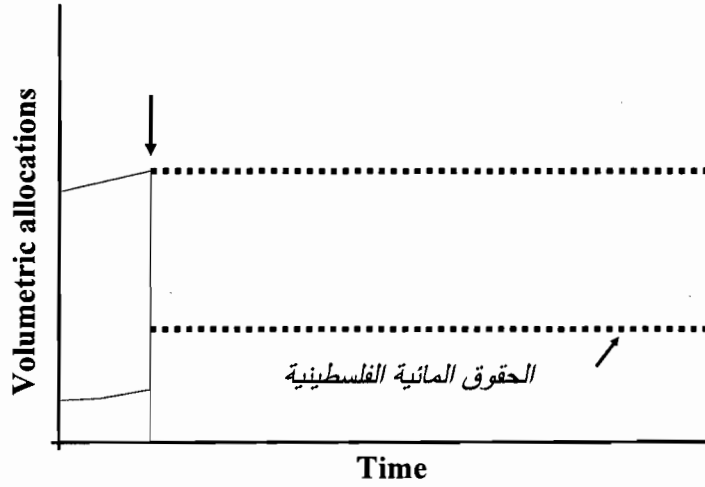
الموقف الفلسطيني



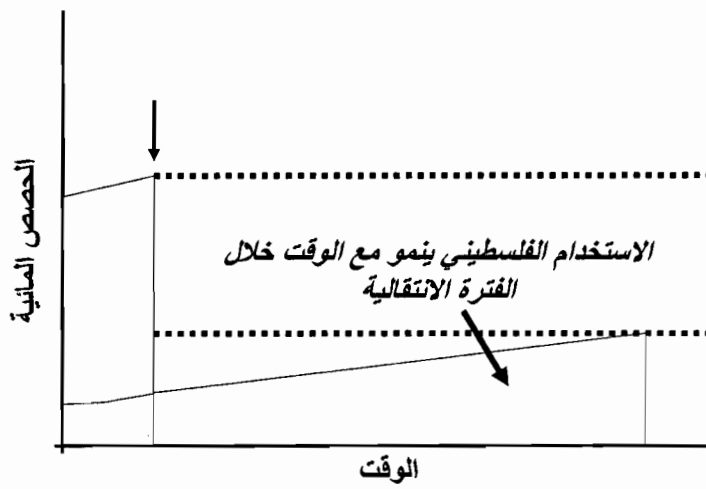
الطرح الفلسطيني



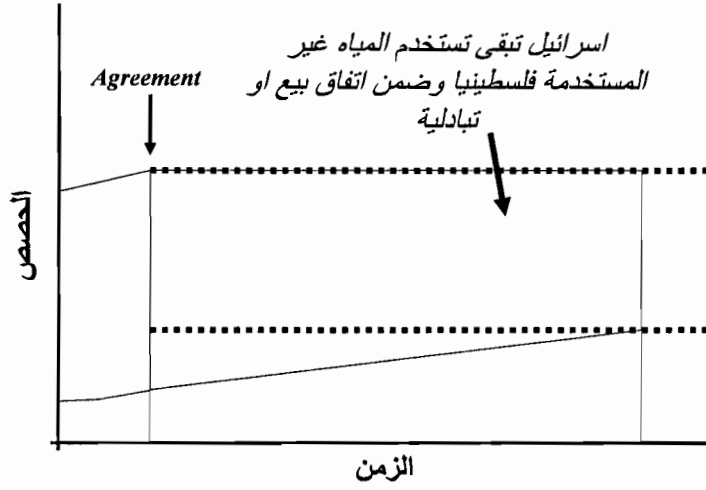
الطرح الفلسطيني



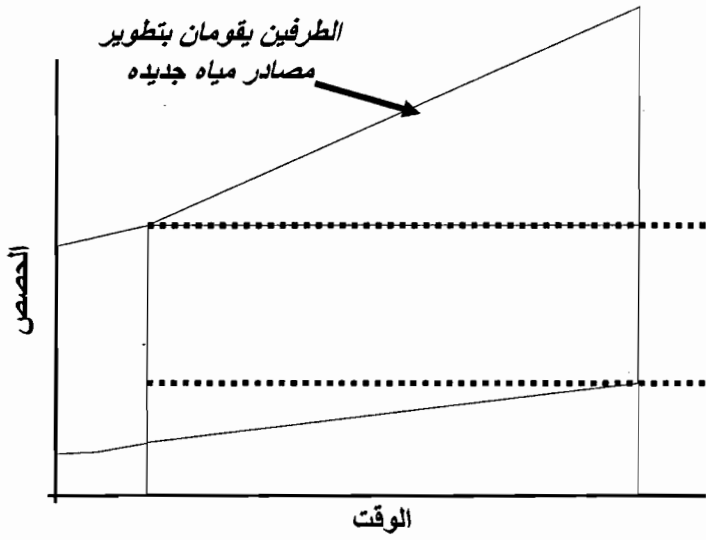
الطرح الفلسطيني



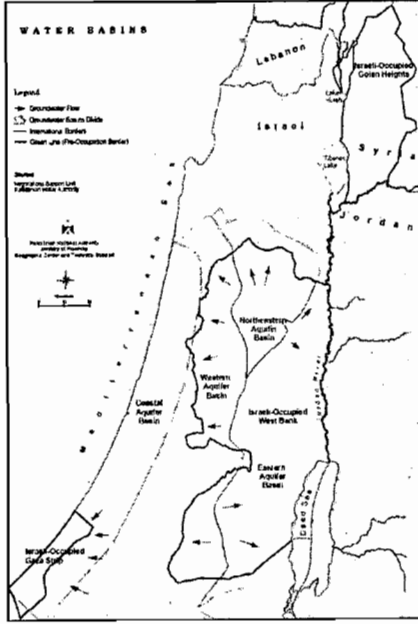
الطرح الفلسطيني



الطرح الفلسطيني



المطالب الفلسطينية



- دعم الموقف الفلسطيني في المفاوضات الثنائية :
- حوض نهر الاردن والمياه الدولية:
- ✓ تشكيل لجنة فنية من كبار الخبراء لتوحيد الموقف العربي في حوض نهر الاردن
- ✓ تشكيل لجنة من كبار الخبراء لتنسيق موقف عربي موحد حول الانهار الدولية (النيل- الاردن- دجلة - الفرات .. الخ) والاحواض الجوفية المشتركة
- دعم مشاريع المياه لدولة فلسطينية قابلة للحياه
- ✓ انقاذ الوضع الكارثي للمياه في قطاع غزة (محطة التحلية للقطاع 400 مليون دولار)
- ✓ قناة الغور الغربية (دراسة الجدوى)
- ✓ بناء القدرات لطواقم المياه في فلسطين (تعزيز التعاون الثنائي)
- التعاون الدولي:
- الاتحاد من اجل المتوسط (الاردن وفلسطين في الامانة) - المنتدى العالمي السادس - المشاريع الاقليمية



مرفق رقم (22)



التاريخ: 12 مايو 2010

سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله المحترم
مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الموضوع: تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة وتقديم برامج تدريبية أخرى للأكاديمية

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأكاديمية العربية للمياه أطيب التحيات والتمني لكم بالتوفيق في كل ما تقومون به من أجل الإرتقاء بالوطن العربي نحو الأفضل.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وضمن إطار قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه (القاهرة 27-28 يناير/كانون الثاني 2010) الذي نص على "الترحيب بالتعاون القائم بين مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأكاديمية العربية للمياه في تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية والدعوة إلى تعزيز ومواصلة هذا التعاون"، يسعدنا إحاطتكم علماً بأن الأكاديمية العربية للمياه قد بادرت إلى تقديم برنامج حول دبلوماسية المياه يتكون من ثلاث دورات تدريبية وذلك ابتداءً من سبتمبر 2010 ويستهدف الكوادر العربية العليا المعنية بهذا الموضوع.

يسعى برنامج الأكاديمية "ديبلوماسية المياه: التشارك في المياه، التشارك في المنافع" إلى تطوير القدرات العربية في التفاوض والتواصل وتدعيم الخبرة العربية في مجال قانون المياه الدولي والآليات القانونية الأخرى وتطبيق إستراتيجيات تقود إلى إتفاقيات ناجحة بين الدول المشتركة في الموارد المائية. وضمن التحضيرات لهذا البرنامج، نظمت الأكاديمية العربية للمياه في 6 و7 مايو 2010 ورشة عمل في معهد العلاقات الدولية "كلينغندايل" (Clingendael) في مدينة هاغ (The Hague) - هولندا دعت إليه مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بالإضافة إلى أخصائيين دوليين ومن الوطن العربي حرصاً على تلبية هذا البرنامج توقعات المعنيين في الوطن العربي وعلى أن يكون ذات جودة عالمية.

وسوف تغطي الأكاديمية العربية للمياه جميع التكاليف المتعلقة بتطوير وتنفيذ ثلاث دورات تدريبية في أبوظبي بمشاركة 25 إلى 30 من المختصين.

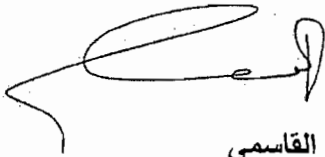
يرتبط نجاح هذا البرنامج الهام بنوعية المشاركة وترشيح الوزراء للكوادر المعنية بالمباحثات المائية المستهدفة. ولهذه الغاية ألتمس من سعادتكم أن تمنحونا الفرصة لتقديم عرض مختصر أمام وزراء المياه العرب خلال إجتماع القاهرة المقبل في يونيو 2010 وسيتضمن العرض أيضاً نبذة عن برامج الأكاديمية العربية للمياه المقبلة حول بناء قدرات الكوادر العربية العليا تماشياً مع الإستراتيجية العربية لتحقيق الأمن المائي في المنطقة وهي كالآتي:

- دبلوماسية المياه: ثلاث دورات في أبوظبي بين سبتمبر 2010 ويناير 2011 لتدريب الكوادر والمفاوضيين العرب للوصول إلى إتفاقيات ناجحة مع الدول المجاورة العربية وغير العربية.
- المياه غير التقليدية: رحلة تعليمية إلى استراليا تضم (25) مشاركاً عربياً في أكتوبر 2010م وتشمل الجوانب التقنية والإقتصادية لاستعمال مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة.
- إصلاح مرافق المياه: دورة تدريبية في أبوظبي في نوفمبر 2010م و تشمل رفع كفاءة إستعمال وتوزيع المياه وإدخال أسس السياسة الإقتصادية في إدارة الموارد المائية.
- مشاركة القطاع الخاص: دورة تدريبية في أبوظبي في فبراير 2011م تركز على إمكانيات مشاركة القطاع الخاص من أجل تحسين الخدمات وتوفير الإستثمارات المطلوبة في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والري.

نشكر دعمكم المستمر للأكاديمية العربية للمياه ونؤكد لكم استعداد الأكاديمية الكامل للتعاون مع المجلس الوزاري العربي للمياه لخدمة قضايا المياه في منطقتنا.

وقفنا الله جميعاً لما فيه الخير والسداد،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

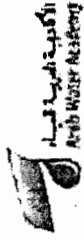


د. أسماء القاسمي

مدير الأكاديمية العربية للمياه

أبوظبي

الأكاديمية العربية للمياه 2008-2010



إطلاق الأكاديمية

تم إطلاق الأكاديمية في يونيو 2008 بحضور 80 مشارك من 25 دولة

عروض تقديمية للمؤسسات الرائدة في مجال بناء القدرات

إورشات عمل لتحديد البرامج ذات الأولوية

البرامج ذات الأولوية

1. تخطيط موارد المياه في ظل التغيرات المستقبلية
2. دبلوماسية المياه والاتصال
3. قيادة الإصلاح الموسمي
4. البيئات المحفزة لقادة المستقبل
5. موارد المياه غير التقليدية

الدورات التدريبية 2009/2010

حوكمة المياه لقادة المستقبل

تطبيقات الاستعمار حق بيته في مجال إدارة المياه

أفاق جديدة في مجال إدارة الطلب على المياه

تطوّر ماسية المياه : المشاركة بالمياه ، المشاركة بالمنافع

ورشات عمل متعلقة حول المصادر غير التقليدية للمياه

التصميم والتطبيق السليم للإصلاحات في المرافق المائية

برنامج الأكاديمية العربية للمياه



الأكاديمية العربية للمياه
Arab Academy for Water

كيف؟	ما هي؟	لماذا؟	البرامج
3 وحدات لمدة 5 أيام (المجموع 15 يوماً) سبتمبر 2010 نوفمبر 2010 يناير 2011	تدريب الكوادر والمفاوضين العرب للوصول إلى إتفاقيات ناجحة مع الدول المجاورة العربية وغير العربية.	قيادة جهود التغيير وفهم القانون الدولي للمياه وغيره من الآليات القانونية وتطبيق الاستراتيجيات التي تقود إلى اتفاقيات ناجحة للاستفادة المشتركة من الموارد المائية؛	المصالحات المائية التكثيفية للمياه
ورشة عمل متنقلة لمدة 7 أيام أكتوبر 2010	التركيز على الجوانب التقنية والإقتصادية لاستعمال مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة.	إعادة استعمال المياه المعالجة وتحلية المياه كتكتسب أهمية متزايدة للمساهمة في ضمان الأمن المائي	المصالحات غير التكثيفية والإصلاحات في المرافق المائية
مدة البرنامج 5 أيام نوفمبر 2010	السعي لرفع كفاءة استعمال وتوزيع المياه وإدخال أسس الإقتصاد السياسي في إدارة الموارد المائية.	الأجهزة المعنية بتوزيع المياه وتفتيتها تدور في حلقة مغلقة من الأداء الضعيف وتدهور الأصول نتيجة عدم توفر الموارد اللازمة للصيانة والتطوير	مشاركة القطاع الخاص
3 وحدات لمدة 5 أيام (المجموع 15 يوماً) مارس 2011	تحليل المفاهيم والممارسات والابتكارات ومهارات القيادة والتغير في حوكمة المياه تحقيق توازن أفضل بين الاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.	فهم مبادئ الحوكمة الحديثة واكتساب المهارات اللازمة للابتكار والتغير واتخاذ القرارات المتكاملة التي تعكس المصالح المتعددة ضمن قطاع المياه والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.	حوكمة المياه القيادة المستدامة

دبلوماسية المياه

الوحدة 1 : الإطار العام لدبلوماسية المياه

- سبتمبر 26 - 30
- فهم الضغوط التي تتعرض لها الموارد المائية باستخدام أدوات التحليل السياسي والظمني
 - الاستخدام الفعال للقانون الدولي والتعرف على دوره في توثيق علاقات التعاون بين دول المنطقة
 - تحليل أليات تقاسم المياه علي المستوى الدولي والإقليمي من أجل استكشاف فرص تعزيز المصالح المشتركة.

الوحدة 2 : تقاسم المنافع : تطوير المهارات والممارسات

- 28 نوفمبر
2 ديسمبر
- استخدام تقنيات رسم الخرائط والتحليل الاستراتيجي لعضيا المياه العابرة للحدود
 - تنمية مهارات التفاوض مع التركيز علي بناء الفريق ووضع الإستراتيجيات؛
 - التعرف علي مهارات الاتصال الفعال واستخدامها في التوصل بين الثقافات.

الوحدة 3 : دبلوماسية المياه، بما يشمل الأبعاد المختلفة لقضايا المياه

- 27 - 23 يناير
2011
- كيف ينبغي لمعدني القرار العمل معاً علي المستويات المحلية والوطنية والدولية؟
 - هل يمكننا وضع سيناريوهات للعضيا الإقليمية لزيادة الفائدة من الموارد المشتركة؟
 - كيف يمكن للمشاركين أن يعملوا من أجل التغيير؟

تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة



مرفق رقم (23)





جامعة الدول العربية
مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير وتوصيات

اجتماع

خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن
"اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"

دمشق 2010/5/25-24



اجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن

"اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "

دمشق 24-25/5/2010

تنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى (الجزائر 29 - 30/6/2009) وخاصة القرار رقم 6 البند أولا الفقرة 6 التي نصت على :
" عقد اجتماع لخبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (عام 1997) " ، وكذلك قرار الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس (رقم 6 - البند سادسا) والمنعقد بالقاهرة (27 - 28/1/2010) والذي نص على : " دعوة الدول العربية لتقديم أوراق عمل لاجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997) " .

عقد مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي اجتماعا يومي 24 و 25/5/2010 في دمشق ، شارك فيه نخبة من كبار المسؤولين في وزارات الخارجية والوزارات العربية المعنية بالمياه المختصين بالجوانب القانونية والسياسية والفنية للمياه المشتركة ، وعدد من الخبراء العرب والدوليين من المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ، و عدد من القانونيين العرب والدوليين .

الافتتاح

افتتحت السيدة / شهرة قصيعة - رئيسة المركز - أعمال الاجتماع بكلمة رحبت فيها بالسادة المشاركين ، وأشارت إلى الإطار الذي يعقد فيه الاجتماع كتتفيذ لقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه ، ثم أشارت إلى أهمية تقريب وجهات النظر بين الدول العربية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة والعمل على الاستفادة من قواعد القانون الدولي لحماية الحقوق المائية العربية ، والحرص على تضمين المصالح العربية في أية نصوص أو اتفاقيات دولية في هذا الشأن .

تضمن جدول أعمال الاجتماع المحاور التالية :

- عرض تحليلي وتقييمي لاتفاقية الأمم المتحدة
- الاتفاقية الدولية والمصالح العربية المائية
- تقريب وجهات النظر العربية بشأن الاتفاقية

بعد عرض أوراق العمل الفنية والقانونية التي قدمها ممثلو المنظمات العربية والإقليمية والدولية وعدد من القانونيين العرب والدوليين حول المياه السطحية المشتركة والقانون الدولي خاصة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية .

وبعد الاستماع إلى ملاحظات ومناقشات ممثلي الدول العربية المشاركة التي تمت على مدى يومين ، توصل المجتمعون إلى أن اتفاقية عام 1997 تخدم المصالح العربية في مجملها على الرغم من وجود بعض الثغرات ، وأن بإمكان الاتفاقية أن تخدم أكثر المصالح العربية إذا ما أخذت النقاط التالية في الاعتبار :

- اعتبار مفهوم حوض النهر الدولي بدلا من المجرى المائي الدولي
- اعتبار معيار الموارد المائية الأخرى المتجددة كأحد معايير الاستخدام المنصف والمعقول
- النظر في تداعيات اعتبار المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي كطرف في الاتفاقية أو في الأنهار والأحواض الدولية المشتركة .

وأكد المشاركون تفهمهم لموقف الدول العربية التي امتنعت عن التصويت أو لم توقع أو تصادق على الاتفاقية ، وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية هي (العراق ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، قطر ، سوريا وتونس) كما وقعت الجمهورية اليمنية على الاتفاقية ، مع العلم أن 18 دولة من دول العالم قامت بالتصديق من ضمن 35 دولة مطلوب مصادقتها حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ .

وقد دعا ممثلو الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية باقي الدول العربية إلى التصديق على هذه الاتفاقية لضمان دخولها حيز النفاذ كإطار قانوني دولي يحكم قضايا المياه المشتركة، ويأمل ممثلو بعض الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية تدارك هذه الثغرات .

وفي نهاية الاجتماع اصدر المشاركون التوصيات التالية وأوصوا برفعها إلى المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة :

التوصيات

1. الالتزام القومي بالحقوق المائية الثابتة والمشروعة للدول العربية واعتبار الأمن المائي عنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي العربي .
2. متابعة التمسك بالحقوق الثابتة والمشروعة في المياه العربية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان بما يحفظ ويصون الحقوق العربية وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه .
3. دعم الدول العربية لحق أي دولة عربية في المجاري المائية الدولية المشتركة في المحافل الدولية وخاصة اجتماعات الأمم المتحدة .
4. تفعيل الجهد الدبلوماسي والسياسي العربي على المستوى الإقليمي والدولي لضمان وحماية المصالح المائية العربية .
5. دعم جهود الدول العربية التي دخلت في مفاوضات خاصة بالمياه المشتركة من أجل إبرام اتفاقيات وصيغ قانونية بين الدول المتشاطئة تضمن الحقوق العربية في المجاري المائية الدولية المشتركة على أساس قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التاريخية .
6. دعم وتمتين العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتشاطئة ، وإيجاد المناخ الملائم للحوار والتفاهم .
7. متابعة التطورات المهمة في أطر ومفاهيم القانون الدولي المتعلق بالمجاري المائية الدولية المشتركة ومواجهة أي تطورات تؤثر سلباً على الحقوق المائية العربية .
8. التأكيد على أهمية متابعة الدول العربية وجامعة الدول العربية - مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - أعمال لجنة القانون الدولي والمشاركة في الملتقيات الدولية ذات الصلة من أجل الدفاع وحماية الحقوق المائية العربية .
9. تعزيز القدرات التفاوضية العربية الخاصة بالمياه المشتركة مع الدول غير العربية .
10. بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية القانونية الكفيلة بحماية وصون الحقوق المائية العربية .
11. تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يخص إدارة المجاري المائية الدولية المشتركة .
12. دعوة الجامعة العربية للنظر في صياغة إطار قانوني عربي خاص بالمجاري المائية المشتركة .



مرفق رقم (24)



جامعة الدول العربية الأمانة العامة

ن08/04/137(05/10)- ص (0339)

البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني تيانجين: 13-14/5/2010

عقدت الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يومي 13 و 14 مايو/ أيار 2010 بمشاركة وزراء خارجية كل من جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أو الممثلين عنهم والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهم فيما بعد بـ"الجانبين")،

وإذ يعرب المجتمعون عن ارتياحهم لما حققه المنتدى منذ الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري من نتائج مثمرة في مسيرة بناء الشراكة الجديدة الهادفة الى تحقيق السلام والتنمية المستدامة، وبعد استعراضهم للآليات والفعاليات الهامة التي عقدت في إطار المنتدى في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعليم العالي والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحوار الحضارات، يؤكدون على عزمهم على إثراء مجالات التعاون بين الجانبين وتعزيز بناء أسس المنتدى وميكله،

ويؤكدون على أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بمستوى العلاقات العربية الصينية في كافة المجالات آخذين في الاعتبار الأوضاع الجديدة وما يتطلبه ذلك من توافق مع المصالح المشتركة للشعبين العربي والصيني وبما يخدم السلام والتنمية في العالم، ويعلن الجانبان بصورة رسمية إقامة علاقات التعاون (304) القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

وقد خلصت المناقشات الى التوافق على ما يلي :

أولاً: في المجال السياسي:

- 1- التأكيد مجدداً على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما والسعي نحو تحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة ووفقاً للخصوصيات الوطنية.
- 2- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين قادة الجانبين وبين المسؤولين على مختلف المستويات، وتبادل الخبرات في مجال الحكم الرشيد والتنمية، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية في كلا الجانبين. ومواصلة المشاورات السياسية على المستوى الثنائي وكذلك على المستوى الجماعي في إطار المنتدى حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تعزيز التعاون والتواصل وتعميق أواصر الصداقة والثقة المتبادلة.
- 3- تأكيد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها، وعلى التزامها الثابت بسياسة الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله وعدم إقامة أي علاقات رسمية أو اتصال رسمي مع تايوان، وتدعيم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان، وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين. ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية والقوى الإرهابية بالنشاطات الانفصالية والمعادية للصين.
- 4- تأكيد الصين دعمها للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. ودعوته إلى استئناف مفاوضات السلام على كافة الميادين في أسرع وقت ممكن، كما يدعم الجانبان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

الصلة ومبادرة السلام العربية، وذلك في إطار حل الدولتين الذي يوافق عليه المجتمع الدولي، واستعادة الحقوق العربية المشروعة وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وتحقيق السلام الشامل والعدال والدائم في الشرق الأوسط. كما تدعو إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام وإجراء المفاوضات مع الدول العربية المعنية على أساس مبادرة السلام العربية، وإلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم السياسي والاقتصادي لفلسطين وتحسين الأوضاع الإنسانية الفلسطينية، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وفتح المعابر ودفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتطالب إسرائيل بوقف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تطالب إسرائيل بوقف جميع الخطوات التي من شأنها زيادة حدة التوتر، بما يصون الاستقرار في المنطقة ويوفر ظروفا مواتية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

والإعراب عن التقدير لمساهمات الصين في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولدعمها للجهود الإيجابية التي بذلتها جمهورية مصر العربية والدول العربية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وتدعم الصين استعادة سورية للجولان المحتل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتدعو إلى استكمال تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 ورقم 1701 بشأن الانسحاب مما تبقى من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

5- التأكيد على احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي (300) وسدته وبناء التحتية ويهدد استقراره ونظامه



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

السياسي، ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن والوقوف بحزم في وجه العمليات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار وتخريب العملية السياسية. والتأكيد على ضرورة تفعيل عملية الوفاق الوطني وإعادة الإعمار الاقتصادي. والترحيب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق في مارس/ آذار 2010، وبالدور الإيجابي الذي لعبه المجتمع الدولي في دعم ومساعدة العراق والشعب العراقي.

6- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات السلمية ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

7- التأكيد على دعم سيادة السودان، وأمنه وسلامة ووحدة أراضيه واستقراره، وضرورة التوظيف الكامل لدور الآلية الثلاثية المشتركة بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كقناة أساسية للتشاور، ودعم نشر بعثة يوناميد بدارفور، وحفظ وتثبيت الأمن والاستقرار ودفع جهود السلام والعملية السياسية في دارفور والترحيب بالاتفاق الاطاري الموقع في الدوحة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بتاريخ 2010/2/23 والاتفاق الاطاري واتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة بتاريخ 2010/3/18 برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومبادرته الكريمة بإنشاء بنك تنمية دارفور برأسمال قدره ملياري دولار، وبالجهود التي تبذلها دولة قطر والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية وغيرها من الأطراف المعنية بحل مشكلة دارفور، في إطار اللجنة العربية الإفريقية المشتركة، والإشادة بدور الصين في تحقيق الامن والاستقرار والتنمية في السودان، والتأكيد كذلك على دعم جهود الحكومة السودانية المنتخبة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودفع عملية السلام بين الشمال والجنوب إلى الأمام. وكذلك الترحيب بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في السودان في ابريل/ نيسان 2010،



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

والترحيب أيضا بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر لتنمية جنوب السودان الذي تنظمه جامعة الدول العربية ويأمل الجانب العربي في مشاركة الصين في هذا المؤتمر.

8- التأكيد على أهمية مواصلة عملية السلام في الصومال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة واحترام وحدة الصومال وسيادتها، ودعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للحكومة الصومالية ولجهود المصالحة الوطنية في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار، والقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية في المنطقة، وتعزيز التنسيق بين الجانبين العربي والصيني في المحافل الإقليمية والدولية فيما يخص المسألة الصومالية وتشجيع ورعاية جهود المصالحة ودفعها لتحقيق أهدافها حتى يعم هذا البلد السلام والاستقرار، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار.

9- الدعوة إلى الحوار والتشاور وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بالوسائل السياسية والطرق السلمية.

10- دعم الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والدعوة إلى تسوية الملفات النووية من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في العالم، ومطالبة دول منطقة الشرق الأوسط كافة، وبلا استثناء، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ودعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت. والاعتراف بحق جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية شريطة الالتزام الكامل بالواجبات والتعهدات الدولية المعنية.

11- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه. وضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المعترف بها والتمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ورفض ازدواجية المعايير، ومواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

وفي إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، ودعوة الأطراف المعنية لإكمال المفاوضات حول معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب في أسرع وقت ممكن.

12- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبادئ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز مصداقيتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب الميثاق بصورة أفضل. ودعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية الصغيرة بما فيها الدول العربية في عضويته في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد "حزمة" من الحلول للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولاً إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لدفع مشروعات الإصلاح قسراً.

13- الدعوة إلى إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية بشكل يعكس التغيرات التي طرأت على معادلة الاقتصاد العالمي ويتعامل مع التحديات العالمية على الصعيد الاقتصادي والمالي بصورة أفضل. وضرورة تركيز الإصلاح على زيادة صوت وتمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية بما فيها الصين والدول العربية في عضويتها، ومواصلة العمل على تعزيز التنسيق حول السياسات الاقتصادية والمالية الكلية، ودفع عملية إصلاح النظام المالي الدولي واستكمال آلية الإدارة الاقتصادية العالمية ومعارضة نزعة الحمائية بكافة أشكالها وإعطاء مزيد من الاهتمام لقضية التنمية، بما يسهم في تحقيق الانتعاش الشامل للاقتصاد العالمي.

14- الدعوة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي، لمواجهة التحدي الخطير الذي يمثله التغير المناخي، والتأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو تمثلان القناة الرئيسية للمفاوضات الدولية والتعاون الدولي في هذا المجال، والتأكيد



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

مجددا على الالتزام بالأهداف والمبادئ الواردة في "الاتفاقية" و"البرتوكول"، وعلى دعم مجموعتي العمل الخاصتين اللتين تم تشكيلهما بموجب "الاتفاقية" و"البرتوكول" لمواصلة دفع عملية المفاوضات حول "خارطة بالي" على أساس النتائج التي حققها مؤتمر كوبنهاغن بحيث يتم التوصل إلى ترتيبات إضافية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو في عام 2010 بهدف تنفيذ "الاتفاقية" و"البرتوكول" بصورة شاملة وفعالة ومستمرة. والتأكيد على أهمية مواصلة الاتصالات والتنسيق بين الجانبين في المفاوضات المعنية، والتمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة بما يحمي المصالح المشتركة للدول النامية.

15- تعزيز الحوار بين الحضارات والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصياتها الثقافية والتعامل معها بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة. والتأكيد على المشاركة الفعالة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وتأييدهما في هذا الصدد لمبادرة خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الخاصة بالحوار بين أتباع الأديان والحضارات لما لها من أهمية في مد جسور التواصل بين أتباع الأديان والحضارات، وكذلك الحد من انتشار العصبية وتعزيز التسامح والحوار بين أتباع الأديان والحضارات.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنمية:

16- العمل على توسيع حجم التجارة بين الجانبين وتنظيمها ورفع مستواها، والعمل على فض المنازعات التجارية بين الجانبين بما في ذلك قضايا الإغراق التي تُرفع ضد منتجات الجانبين وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

17- العمل على توسيع مجالات التعاون الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات في الجانبين على الاستثمار، والاستفادة المتبادلة من المزايا المتوفرة لدى



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

الجانبين في مجالات التكنولوجيا والكفاءات ورؤوس الأموال والأسواق ، والتأكيد على ضمان حقوق ومصالح المستثمرين وفقاً للاتفاقيات والقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

18- العمل على دفع تطوير وتنمية استخدام الطاقات النظيفة والجديدة والمتجددة مثل الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها، وتهيئة الظروف المواتية لإقامة التعاون بين الشركات في الجانبين.

19- زيادة التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي بهدف تحقيق مصالح مشتركة تتمثل في توفير مصادر الطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين من جهة، وتوفير أسواق مستقرة للنفط والغاز الطبيعي للدول العربية من جهة أخرى.

20- تعزيز التعاون في قطاع البنية التحتية، وتنظيم ودعم التعاون بين الجانبين في مجال العمالة، وضمن الحقوق والمصالح المشروعة لها وفقاً للقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

21- تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة حجم التدريب وتطوير أساليبه وتوسيع مجالاته.

22- مواصلة دفع عملية المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بروح المنفعة المتبادلة والتنازل المتبادل سعياً إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت.

23- مواصلة تعزيز التبادل والتعاون بين الجمارك في الجانبين، وإن الصين على استعداد للتعاون الفني مع الجامعة العربية في مجال إحصاءات التجارة الخارجية للسلع.

24- تشجيع التعاون المالي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة في الجانبين، وتشجيع المؤسسات المالية من الجانبين على تقديم الدعم والتسهيلات المالية لحركة الاستثمار والمقاولات والتجارة.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

25- تدعيم التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبأشكال مختلفة.

26- تعزيز التعاون والحوار بشأن حماية البيئة ومكافحة التصحر لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه البشرية في هذا المجال، ودعم دور الأمم المتحدة الهام في قضايا حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم .

27- ترحيب الدول العربية باستضافة الصين لفعاليات معرض شنغهاي الدولي لعام 2010، والإعراب عن الأمل في أن تسهم هذه الفعالية الهامة في تعزيز الصداقة والتواصل بين الشعب الصيني ومختلف شعوب العالم بما فيها الشعوب العربية.

ثالثاً: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والإنساني وحوار الحضارات:

28- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك تعليم اللغة الصينية واللغة العربية لدى الجانبين.

29- تشجيع ودعم تنفيذ مشروعات التبادل على المستويين الحكومي والأهلي بين المؤسسات الثقافية الصينية والعربية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على التراث الثقافي وتوثيق ونشر الإبداعات الثقافية، مع أهمية العمل على الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة.

30- مواصلة العمل على استكمال آلية مهرجان الفنون التي تقام بالتناوب وبانتظام لدى الجانبين.

31- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد، وبحث إمكانية تنظيم سنة ثقافية للعالم العربي في الصين، وسنة ثقافية للصين في العالم العربي.
(312)



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

32- دعم التواصل والتعاون بين جمعيات الصداقة ومنظمات المجتمع المدني العربية والصينية في كافة المجالات من أجل تعزيز التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين.

33- الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، ودعوة الدول العربية والصين إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وإلى المساهمة في الاحتفال بالسنة الدولية للشباب من خلال تنظيم أنشطة وطنية وإقليمية.

34- توثيق تعاون الجانبين في مجال الإعلام والنشر، والحرص على استخدام وسائل الإعلام المختلفة (المسموع والمقروء والمرئي) لتعزيز التعارف والصداقة بين شعوب الجانبين.

رابعاً: في مجال تطوير منتدى التعاون العربي الصيني:

35- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى والبرنامج التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

36- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون العربي الصيني واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات العربية الصينية الثنائية.

37- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

38- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية الصين الشعبية لاستضافتها الكريمة للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، والترحيب بعقد الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى، في تونس عام 2012 وعقد الدورة الثامنة للاجتماع كبار



جامعة الدول العربية
الامانة العامة

المسؤولين للمنتدى في احدى الدول العربية او الامانة العامة لجامعة الدول العربية
عام 2011.

حرر هذا البيان في تيانجين يوم 14 مايو/ أيار عام 2010 من نسختين أصليتين باللغتين
العربية والصينية ، ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة

جمهورية الصين الشعبية

ياتغ جيتشي

وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية

عن

جامعة الدول العربية

عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية



جامعة الزول العربية
الأمم المتحدة

ن04/137/05/10/09-ش (0340)

البرنامج التنفيذي
لمنتدى التعاون العربي الصيني
تيانجين: 13-14/5/2010

إن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية (المشار إليهما فيما بعد بـ "الجانبين")، إذ يستعرضان بارتياح ما قدمه منتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليه فيما بعد بـ "المنتدى") من مساهمات إيجابية منذ إنشائه في تعزيز الصداقة التقليدية وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بين الدول العربية والصين ودعم الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بمستوى العلاقات العربية الصينية،

وإذ يقيم الجانبان تقييماً عالياً مدى تنفيذ بيان الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني والبرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2008-2010، ويقدران النتائج الإيجابية التي حققتها الفعاليات في إطار المنتدى في تطوير العلاقات العربية الصينية مثل الدورة السادسة والدورة السابعة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات والدورة الثالثة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية والدورة الأولى لمهرجان الفنون الصينية والدورة الثانية لمؤتمر الصداقة العربية الصينية والدورة الأولى لندوة التعليم العالي والبحث العلمي والدورة الثانية لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة والدورة الثانية لندوة التعاون الإعلامي العربي الصيني، ويؤكدان على ضرورة متابعة تنفيذ البيان والبرنامج التنفيذي المذكورين سالفاً نصاً وروحاً وتنفيذ الوثائق الصادرة عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى،



جامعة الدول العربية الأمانة العامة

وبهدف تنفيذ الوثائق المذكورة سالفاً على نحو شامل، والارتقاء بمستوى علاقات الصداقة والتعاون العربية الصينية باستمرار، اتفق الجانبان على وضع البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2010-2012 على النحو التالي:

الفصل الأول

آلية المنتدى

يؤكد الجانبان على ضرورة وأهمية الحفاظ على آلية الاجتماع الوزاري وآلية اجتماع كبار المسؤولين وآليات التعاون القائمة في المجالات الأخرى وآليات الاتصالات الدورية المتبعة والمتعددة لبناء المنتدى، ويقدران تقديراً عالياً مساهمة الآليات المذكورة سالفاً في تطوير المنتدى.

يرحب الجانبان بعقد الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى في تونس عام 2012، وعقد الدورة الثامنة لاجتماع كبار المسؤولين في احدى الدول العربية او في الامانة العامة لجامعة الدول العربية عام 2011.

الفصل الثاني

التعاون في المجال السياسي

يجدد الجانبان تأكيد التزامهما بالمواقف المبدئية الواردة في إعلان منتدى التعاون العربي الصيني وبرنامج عمل منتدى التعاون العربي الصيني، وأهمية مواصلة تعزيز التعاون السياسي. كما يدعم الجانبان إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي العربي الصيني القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى لتبادل الدعم في القضايا التي تهم الجانبين وتتعلق بمصالحهما الجوهرية والرئيسية وإجراء الحوار والتشاور الاستراتيجي لحماية مصالح الدول النامية وتدعيم السلام والاستقرار في العالم.

وبناءً على ذلك، يتفق الجانبان على مواصلة تعزيز آليات المشاورات والاتصالات السياسية القائمة وبصفة خاصة آلية المشاورات السياسية⁽³¹⁶⁾ في إطار اجتماع كبار المسؤولين للمنتدى لإجراء مشاورات حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام



جامعة الدول العربية الأمانة العامة

المشترك، على أن تتفق وزارة الخارجية الصينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على أجندة المشاورات قبل الاجتماع. ويمكن عقد اجتماع كبار المسؤولين لإجراء مشاورات سياسية في أي وقت بموافقة الجانبين إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ويؤكد الجانبان على العمل على تنسيق المواقف في المحافل الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

الفصل الثالث

التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري

يعرب الجانبان عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من تقدم في السنوات الأخيرة، ويقدران عالياً النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات التي عقدت في مدينة هانغتشو بالصين في شهر أبريل/نيسان عام 2009، ويتفقان على ما يلي:

- 1- مواصلة إجراء فعاليات الترويج التجاري والاستثماري والمشاركة الفعالة في المعارض والندوات التجارية والاستثمارية المقامة في الجانبين، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وذلك من خلال عرض الفرص الاستثمارية ومنها الفرص في المدن الاقتصادية، والتعريف بأنظمة الاستثمار وما يرتبط بذلك من مزايا استثمارية، ووضع آلية تبادل المعلومات حيال ذلك، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال من الجانبين، وعقد ورش عمل متخصصة لتشجيع التبادل التجاري والاستثمار، وتعزيز التعاون في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- مواصلة تقديم التسهيلات لتبادل الأفراد بين الجانبين فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول وترخيص العمل وبطاقات الإقامة وغيرها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى دول الجانبين.
- 3- البحث في إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية في مجالات البنية التحتية والعمالة لوضع أطر قانونية لتنظيم وتوسيع التعاون في هذه المجالات.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- 4- تعزيز تبادل الخبرات من خلال الجهات المختصة والنقابات المهنية والشركات والقنصوات الأخرى لدى الجانبين، وإجراء التعاون الفني في تخطيط المشاريع ومكافحة التصحر ومجالات التكنولوجيا التطبيقية الأخرى.
- 5- تعزيز التعاون بين الجهات المختصة في الحكومات العربية والحكومة الصينية في فحص الجودة، ودعم التعاون في مجالي البحوث ومشاريع بناء القدرات لضمان جودة وسلامة منتجات كل من الجانبين المصدرة إلى الجانب الآخر وحماية صحة مستهلكي الجانبين وتدعيم التطور الصحي للتجارة بين الجانبين.
- 6- البحث في إنشاء آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية والصين.
- 7- تعزيز التواصل والتعاون بين جمارك الجانبين، ويؤكد الجانب الصيني على استعداده لإجراء التبادل الفني والتعاون مع جامعة الدول العربية في مجال إحصائيات تجارة البضائع.
- 8- تطوير التعاون بين المصارف العربية والصينية لتسهيل التجارة المتبادلة وتمويلها.
- 9- تنسيق المواقف بين الجانبين في المحافل الاقتصادية والتجارية الدولية.
- 10- العمل من أجل الإعداد لعقد الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثانية لندوة الاستثمار في البحرين عام 2011 تقوم بتنظيمها غرفة تجارة وصناعة مملكة البحرين.
- 11- ينظر الجانب الصيني بصورة إيجابية في إنشاء " مركز منتجات الدول العربية" في سوق البنتاغون بشانغهاي (Shanghai Pentagonal Mart) لتشجيع الدول العربية على ترويج منتجاتها العالية الجودة في الصين.

الفصل الرابع

التعاون في مجال الطاقة

يقدر الجانبان تقديراً عالياً نتائج الدورة الثانية لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

الطاقة التي عُقدت في الخرطوم عاصمة السودان في يناير/ كانون الثاني عام 2010 والوثائق التي تم توقيعها في المؤتمر بما في ذلك مذكرة التفاهم بين جامعة الدول العربية والهيئة الوطنية الصينية للطاقة بشأن آلية التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، ويؤكدان عزمهما على تنفيذها نصاً وروحاً. كما يرحب الجانبان بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة في الصين عام 2012، ويتفق الجانبان على ما يلي:

- 1- ضرورة مواصلة تعزيز التعاون في مجال الطاقة، وخاصة التعاون في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة على أساس المنفعة المتبادلة. ويدعم الجانبان الاستثمارات المتبادلة في هذه المجالات ويعربان عن استعدادهما لتقديم التسهيلات للمشاريع المشتركة في المجالات المذكورة سالفاً، وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة والحفاظ على البيئة في مشروعات الطاقة.
- 2- إجراء التعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.
- 3- أن تتولى اللجنة العليا المشكّلة من الجانبين العربي والصيني وفق مذكرة التفاهم التي تم توقيعها خلال الدورة الثانية لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الخرطوم: يناير/كانون الثاني 2010) مهمة الإعداد المبكر للدورة الثالثة للمؤتمر القادم.
- 4- إجراء التبادل والتعاون في استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتوفير بيئة ملائمة للتعاون بين شركات الجانبين لدفع تطوير واستخدام الطاقة المتجددة.
- 5- عمل الجانبين على متابعة نتائج الدورة الثانية لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجالات قطاع النفط والغاز الطبيعي.

الفصل الخامس

التعاون في مجال حماية البيئة

(319)

يعرب الجانبان عن ارتياحهما لمدى تنفيذ البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال حماية



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

البيئة 2008-2009 بين جامعة الدول العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية والنتائج التي حققتها الدورة التدريبية للكوادر العربية رفيعة المستوى في الإدارة البيئية التي أقيمت في مدينة بكين في شهر يونيو/ حزيران عام 2008، ويتفقان على ما يلي:

- 1- مواصلة تعزيز آلية التعاون العربي الصيني في مجال حماية البيئة، على أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووزارة حماية البيئة الصينية ومجلس وزراء البيئة العرب، بأعمال التنسيق المطلوبة.
- 2- العمل في إطار آلية التعاون العربي الصيني في مجال حماية البيئة على تبادل الخبرات حول سياسة حماية البيئة وتشريعاتها ومواصلة تدريب الكوادر وتعميم التقنيات والمنتجات المتعلقة بحماية البيئة، ومعالجة النفايات، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإنذار المبكر للحوادث وكيفية التعامل معها، ومواصلة التنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والتأكيد على ضرورة توفير دعم مادي وبشري من الجهات المختصة العربية والصينية من أجل تنفيذ التعاون العربي الصيني في مجال حماية البيئة، بما في ذلك تدعيم البحث العلمي الميداني في مجال نقل التكنولوجيا النظيفة والصدقية للبيئة.
- 3- دعم التعاون للتأقلم مع المتغيرات المناخية، وتطوير آليات مواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ للوقاية من هذه الكوارث والحد من مخاطرها. بما في ذلك آليات الرصد والمراقبة وتقنيات الإنذار المبكر للحوادث وكيفية التعامل معها وتطوير وتحديث المقاييس والإجراءات البيئية.

الفصل السادس

التعاون في مجال الغابات

يؤكد الجانبان على استعدادهما لتعزيز التبادل والتعاون في مجال مكافحة التصحر وإدارة المياه، وتشجيع تبادل الزيارات بين الخبراء والإداريين وتبادل الخبرات حول مشاريع مكافحة التصحر بما في ذلك إنجاز مشاريع تنمية مندمجة بالمناطق الصحراوية لمقاومة التصحر،



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

والاستفادة من الشركات الصينية في استصلاح الأراضي الصحراوية، ومراقبة تنفيذ القوانين في هذا الصدد وإلخ. ويعرب الجانب الصيني عن استعداده للمشاركة في مشاريع استعادة الأنظمة الأيكولوجية في الدول العربية وبناء مناطق نموذجية تجريبية لمكافحة التصحر فيها، ومساعدتها على إنشاء شبكة مكافحة التصحر التي تتركز على حماية الطرق العامة وخطوط السكك الحديدية والواحات ذات الكثافة السكانية العالية.

الفصل السابع

التعاون في المجال الزراعي

- 1- يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في المجال الزراعي والأمن الغذائي وتشجيع التواصل بين الفنيين والإداريين من الجانبين لزيادة تبادل المعلومات.
- 2- تشجيع شركات الجانبين في مجال الزراعة الراجبة والمؤهلة على إجراء التعاون الاقتصادي والتجاري وتعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتقديم التسهيلات لدخول المنتجات الزراعية لكل من الجانبين إلى أسواق الجانب الآخر.

الفصل الثامن

التعاون في المجال السياحي

يعرب الجانبان عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون السياحي بينهما من تقدم في السنوات الأخيرة، ويؤكدان على ما يلي:

- 1- الحرص على مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع التعاون في هذا المجال، بما في ذلك تشجيع القطاع السياحي وشركات السياحة والسفر لدى الجانبين وعلى إجراء الاتصالات وتبادل الزيارات والخبرات بين الموظفين والخبراء في ميادين التصنيف الفندقية والتكوين والتدريب، وإقامة معارض الترويج السياحي (32) والندوات السياحية وتقديم المعلوات



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- والتسهيلات اللازمة في هذا الصدد، وتشجيع الشركات في الجانبين على إقامة المشاريع السياحية والاستثمارية وتقديم التسهيلات لها وفق القوانين المعمول بها في الجانبين.
- 2- يعرب الجانب الصيني عن ترحيبه بقيام الدول العربية التي لم يتم إدراجها في لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين بتقديم الطلبات، على أن تتم دراستها بشكل إيجابي.
- 3- يرحب الجانب الصيني بمواصلة الدول العربية تعزيز الترويج السياحي في السوق الصينية.
- 4- تشجيع وكالات الأسفار الصينية على بذل المجهودات من أجل الترويج للمنتج السياحي العربي في الأسواق الآسيوية.
- 5- ترحيب الجانب الصيني بالأسبوع السياحي التونسي الذي سيتم تنظيمه خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو/حزيران بمناسبة المعرض الدولي شنغهاي 2010.

الفصل التاسع

التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية

- 1- يعرب الجانبان عن رضاهما للتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية في السنوات الأخيرة، ويحرصان على مواصلة الجهود في تعزيز التعاون في هذا المجال.
- 2- سيقوم الجانب الصيني بتدريب 1000 كادر عربي سنوياً، بالتنسيق مع وزارات الخارجية في الدول العربية في التخصصات المتفق عليها بين الجانبين خلال الـ3 سنوات من عام 2010 حتى عام 2012 في مختلف المجالات.

الفصل العاشر

التعاون في المجال الثقافي والحوار بين الحضارات

- يعرب الجانبان عن تقديرهما البالغ لنجاح فعاليات مهرجان الفنون العربية المقام في الصين عام 2006، ومهرجان الفنون الصينية المقام في سورية عام 2008، ويتفقان على ما يلي:



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- 1- مواصلة استكمال آلية مهرجان الفنون التي تقضي بإقامة مهرجان الفنون العربية ومهرجان الفنون الصينية في الدول العربية والصين بالتناوب كل سنتين، على أن تقوم وزارة الثقافة الصينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات الثقافية العربية بالتعاون في تنفيذ ذلك. كما يتفقان على بذل كل الجهد سوياً من أجل إنجاح الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية المزمع إقامته في مدينتي بكين وشانغهاي عام 2010.
- 2- مواصلة تطوير وتعزيز التواصل والتعاون الثقافي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، وإقامة الفعاليات الثقافية مثل المعارض والعروض الفنية والأيام والأسابيع الثقافية باعتبارها تساهم في تدعيم التعارف والصداقة بين الشعبين العربي والصيني، ويشجعان الوزارات والمؤسسات العربية المعنية بالشؤون الثقافية ووزارة الثقافة الصينية على التواصل والتعاون فيما بينهما.
- 3- سينفذ الجانب الصيني برنامج تطوير الموارد البشرية العربية الثقافية من خلال توجيه دعوة إلى 1 أو 2 من كوادر الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية في مجال الإدارة الثقافية والفنية للمشاركة كل مرة في الدورات الدراسية الصينية للثقافة.
- 4- الدعوة إلى تبادل الزيارات بين الفنانين العرب والصينيين، ودعم مشاركة الفنانين من كل جانب في المعارض ومسابقات الفنون الدولية التي يُقيمها الجانب الآخر لتعزيز التواصل ودعم التعاون بين الصين والدول العربية في مجال الفنون.
- 5- دراسة تنظيم الزيارات المتبادلة لمسؤولي المؤسسات الثقافية العربية والصينية للإطلاع على النتائج التي حققتها عملية البناء الثقافي العربية والصينية وتبادل الخبرات مع نظرائهم وتعزيز التواصل بين الجانبين.
- 6- تشجيع المؤسسات الثقافية الشعبية والشركات العاملة في مجال الثقافة والفنون على المشاركة في التواصل الثقافي العربي الصيني وفقاً لآليات السوق بغرض الترويج للمنتج الثقافي لكل من الجانبين وتعميق التواصل (333)اون الثقافي بينهما.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

7- القيام بدراسات وأبحاث لمعرفة دور العرب في الثقافة الصينية ودور الصين في الثقافة العربية لإبراز الأثر المتبادل لكل من الحضارتين على الأخرى، والاهتمام بفتح مراكز ثقافية من كل طرف لدى الطرف الآخر.

8- اعتماد أسلوب التوأمة بين المؤسسات الثقافية العربية والصينية.

9- يقدر الجانبان إيجابيا النتائج التي خرجت بها الدورة الثالثة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية التي انعقدت في مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية في شهر مايو/ أيار عام 2009، ويتفقان على العمل على تهيئة الظروف لتنفيذ الفعاليات والبرامج المذكورة في التقرير الختامي للندوة، وتشكيل مجموعة عمل من المختصين من الجانبين لبحث سبل تنفيذ التوصيات التالية:

أ- تشجيع كل من الجانبين على تقديم وترجمة ونشر الأعمال الأدبية والكتب المتميزة للجانب الآخر بلغته.

ب- مواصلة وضع خطة عمل لاستخدام وسائل التقنية والمعلومات الحديثة في تحويل الثقافة التقليدية إلى ثقافة إلكترونية.

ج- مواصلة دعم تأسيس مكتبة إلكترونية عربية صينية على شبكة الإنترنت لتقديم معلومات في شتى المجالات عن الجانبين.

د- مواصلة دفع تعاون مشترك بين المؤسسات والهيئات الثقافية من الجانبين (اتحاد الكتاب والمؤلفين والناشرين والمكتبات الثقافية).

هـ- مواصلة التعاون في مجال الآثار تنقيبا وبحثا وتنسيقا، وتبادل الخبرات في مجال صيانة وترميم التراث الثقافي، وإدارة المتاحف وفنون العرض المتحفي والبرامج الثقافية المتحفية، وتبادل زيارات علماء الآثار ومديري وأمناء المتاحف ومرممي الآثار، وتبادل المعلومات والمطبوعات والأفلام التسجيلية عن الآثار، وتبادل المشاركة في المؤتمرات الأثرية والعلمية التي ينظمها الجانبان، وتبادل الخبرات في تقنيات حماية التراث القومي، ومواصلة دعم تشاور الجانبين حول توقيع



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

الاتفاقيات الثنائية بشأن حماية التراث الثقافي في إطار اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970.

و- العمل من أجل الإعداد لعقد الدورة الرابعة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011.

ز- يوصي الجانبان بإنشاء آلية متابعة مشتركة بينهما تعقد اجتماعاتها بعد الاجتماع الوزاري بشكل دوري للإشراف على وضع خطط تنفيذ المشاريع والفعاليات الثقافية المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي للمنتدى.

الفصل الحادي عشر

التعاون في مجال التعليم

يقدر الجانبان إيجابيا النتائج التي خرجت بها ندوة التعليم العالي بين رؤساء الجامعات من الصين والدول العربية العشر التي انعقدت في مدينة يانغتشنو بالصين في شهر نوفمبر/تشرين ثاني عام 2008 والدورة الأولى لندوة التعليم العالي والبحث العلمي التي انعقدت في مدينة الخرطوم بالسودان في شهر نوفمبر/تشرين ثاني عام 2009، ويؤكدان على ما يلي:

1- مواصلة استكمال آلية عقد ندوة التعليم العالي والبحث العلمي بالتناوب في الصين والدول العربية والاستفادة الكاملة من الخبرات والإمكانات التعليمية المتوفرة لدى الجانبين وتعزيز التبادل والتعاون التعليمي وتشجيع المؤسسات التعليمية العربية والصينية وخاصة المعاهد العليا والجامعات على إقامة الاتصالات فيما بينهما والقيام بالبحوث العلمية المشتركة وتدعيم تبادل الزيارات والتواصل الأكاديمي.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- 2- متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون التعليمي المبرمة وزيادة عدد المنح الدراسية الحكومية تدريجيا وإتاحة فرص أكبر للدراسات العليا وتوسيع تخصصات الوافدين.
- 3- تشجيع تعلم اللغة العربية في الصين واللغة الصينية في الدول العربية وزيادة عدد المراكز والمعاهد والجامعات في هذا المجال لدى الجانبين.
- 4- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال تطوير معاهد التعليم الفني ومراكز التدريب المهني، وتشجيع تبادل الزيارات بين المسؤولين في هذا المجال، ودعم برامج ومشاريع رائدة في مجال التعليم الفني والمهني.

الفصل الثاني عشر

التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا

يؤكد الجانبان على ما يلي:

- 1- مواصلة تدعيم وتقوية التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الدوائر الحكومية المختصة بالعلوم والتكنولوجيا وهيئات البحوث العلمية والجامعات والمؤسسات المختصة في مجال التكنولوجيا المتطورة لدى الجانبين.
- 2- تختار الصين وفقا لظروف واحتياجات الدول العربية المجالات ذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين لإجراء التعاون بالأشكال المختلفة المتمثلة في تبادل الأفراد والباحثين المشتركة وتعميم النماذج وتدريب الكوادر ونقل التكنولوجيا.
- 3- تستعد الصين لدعوة الكوادر المختصة في مجال العلوم والتكنولوجيا من الدول النامية العربية للمشاركة في "الدورة التدريبية التقنية للدول النامية" التي تقيمها وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية سنويا.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

4- مواصلة استكمال آليات التعاون العلمي والتكنولوجي على المستوى الحكومي القائمة بين الجانبين وإرشاد وتنظيم التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بينهما. والعمل على وضع آلية للتعاون في مجال العلوم والتقنية ومتابعة مخرجاته.

الفصل الثالث عشر

التعاون في المجال الصحي

يؤكد الجانبان على ما يلي:

- 1- تعزيز التعاون والتبادل في مجال العلوم الطبية والتدريب الطبي.
- 2- تعزيز تبادل المعلومات في مجالات الأمراض المعدية الجديدة وتقاسم الخبرات لمكافحتها.
- 3- تعزيز التعاون في مجالات الرعاية الطبية والتعليم والبحوث العلمية والإنتاج في مجال الطب التقليدي وتأهيل الكفاءات المختصة في الطب والأدوية التقليدية، وتعزيز التعاون والتواصل بين الجانبين في مجالات الإدارة الصحية والتقنيات السريرية.
- 4- تعزيز التعاون في مجال نظم الضمانات الاجتماعية.

الفصل الرابع عشر

التعاون في مجال الإعلام والنشر

يعرب الجانبان عن ارتياحهما للنتائج التي خرجت بها الدورة الثانية لندوة التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام التي انعقدت في البحرين في شهر مايو/ أيار عام 2010، ويؤكدان على ما يلي:

- 1- عقد مائدة مستديرة أو ورشة العمل لوسائل الإعلام بشكل غير منتظم ووفقا للاحتياجات، على أن يتم تحديد الموعد والمكان بالتشاور مع الجانبين.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

2- تدعيم التعاون بين مؤسسات الجانبين في مجال الإعلام والنشر وتشجيع العاملين في وسائل الإعلام بين الجانبين على تعزيز التواصل من خلال تبادل الزيارات، والمشاركة في المعارض والاجتماعات الدولية ذات الصلة وتقديم مساعدات وتسهيلات للصحفيين المعتمدين لدى الجانبين.

3- تشجيع تبادل المواد والبرامج الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة بانتظام وإرسال الوفود للمشاركة في المعارض الدولية في كافة المجالات الإعلامية والندوات التي يقيمها الجانبان.

4- الترحيب بافتتاح القناة العربية لمحطة التلفزيون المركزية الصينية، والعمل على دفع استقبال هذه القناة في المناطق العربية، والتأكيد على تعزيز التعاون في المجالات التقنية والمهنية واللغوية بين محطات الإذاعة والتلفزيون في الجانبين، بما في ذلك توفير الأفلام والمسلسلات الصينية المترجمة إلى اللغة العربية وبرامج ثقافية حول السينما الصينية وتاريخها، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات مباشرة بين مسؤولين مهنيين من وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة العربية ونظيراتها الصينية وكذلك تسهيل الزيارات وتبادل البعثات الصحفية لانجاز برامج في مختلف المجالات والتي تمكن من التعريف بمختلف المظاهر الحضارية والثقافية والتنمية وتسهيل تبادل أرشيف الوثائق والمستندات والصور المتوفرة لدى وسائل الإعلام المعنية في الجانبين وخاصة المتعلقة بالتراث والتاريخ والحضارة.

5- دراسة إمكانية تنظيم معرض إعلامي سنوي لتبادل الخبرات والتعريف بشركات الإنتاج وبمختلف المنتجات السمعية والبصرية في الدول أعضاء المنتدى وإنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنظيم المعرض وعقد دورات تأهيلية لتدريب المهنيين والعاملين في المجالات التي يمكن الاتفاق عليها بين المؤسسات الإعلامية المعنية. وكذلك النظر في

اقتراح إنشاء قناة عربية ناطقة باللغة الصينية (328)

6- الإعراب عن التقدير لتنظيم معرض الكتب العربية المترجمة إلى اللغة الصينية الذي أقيم على هامش الدورة الثالثة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية



جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

برنامج عمل المنتدى والوثائق الأخرى الصادرة عن الاجتماعات الوزارية للمنتدى والعمل على إنشاء آليات للتعاون في المجالات الأخرى.

الفصل السابع عشر

السريان ومدته

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ اعتباراً من يوم التوقيع عليه، ويظل ساري المفعول لمدة سنتين.

حرر هذا البرنامج في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يوم 14 مايو/ أيار عام 2010 من نسختين أصليتين باللغتين العربية والصينية ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة

جمهورية الصين الشعبية

يانغ جيتشي

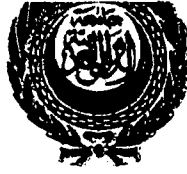
وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية

عن

جامعة الدول العربية

عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- والصينية التي انعقدت في تونس في شهر مايو/ أيار عام 2009، والتأكيد على إطلاق وتنفيذ مشروع تبادل الترجمة والنشر للمؤلفات العربية والصينية.
- 7- تشجيع وتدعيم مشاركة مؤسسات النشر في معارض الكتب الدولية التي تقام في الجانب الآخر.

الفصل الخامس عشر

التعاون في المجال البرلماني والأهلي

- 1- يؤكد الجانبان على دور التبادل بين المؤسسات التشريعية والمنظمات الأهلية في تعزيز الصداقة العربية الصينية، وحرصهما على زيادة تعزيز التبادل والتعاون على كافة المستويات وبأشكال متنوعة بين المؤسسات التشريعية والمنظمات الأهلية لدى الجانبين، بما يحقق تطورا شاملا للصداقة العربية الصينية.
- 2- يقدر الجانبان دور جمعية الصداقة العربية الصينية في الصين ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية وجمعيات الصداقة العربية الصينية في الدول العربية في تعزيز الصداقة العربية الصينية. ويحرص الجانبان على مواصلة استكمال آلية مؤتمر الصداقة العربية الصينية وتقديم مزيد من الدعم لجمعيات الصداقة في الدول العربية والصين. ويدعم الجانبان عقد الدورة الثالثة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عام 2010، لمواصلة تعميق التعاون الأهلي العربي الصيني.
- 3- يعمل الجانبان على تشجيع التبادل الودي والتعاون المشترك على مستويات الشباب والنساء والمنظمات الأهلية وغيرها من الجهات المعنية بتطوير التعاون العربي الصيني.

الفصل السادس عشر

التعاون في المجالات الأخرى

يعمل الجانبان على متابعة تنفيذ التعاون في المجالات الأخرى وفقا لما هو منصوص عليه في (330)

مرفق رقم (25)



LIGA DE LOS ESTADOS ÁRABES

Misión de Madrid



جامعة الدول العربية
بعثة مدريد

رقم القيد : 10/221

التاريخ : 2010/04/15

- فوري -

004307

سعادة السفير هشام يوسف
رئيس مكتب الأمين العام

الموضوع : لقاء بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون بخصوص اجتماع برشلونة حول المياه
المرفقات : 1

تحية طيبة ، وبعد ،،

بطلب من المدير العام للمتوسط والمغرب والشرق الأوسط بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون انعقد ظهر اليوم لقاء في مقر الوزارة حضره بالإضافة الى هذا الأخير سفير جمهورية مصر العربية (بصفة مصر رئيسا مشتركا للاتحاد من أجل المتوسط) ورئيس بعثة الجامعة تناول موضوع الاستراتيجية المتوسطة للمياه التي لم تتم المصادقة عليها خلال الاجتماع الأوروبي المتوسطي الرابع للمياه المنعقد في برشلونة يوم 13 أبريل الجاري .

في بداية الاجتماع أفاد المسؤول الإسباني بما يلي :

تمت الدعوة الى اجتماع اليوم بنوحيها من وزير الشؤون الخارجية والتعاون لمعرفة حقيقة الموقف العربي من مشروع الاستراتيجية المتوسطة للمياه .

- الوزير غير راض على عدم التوصل الى اتفاق بخصوص الاستراتيجية ولم يفهم تمسك الجانب العربي بموقفه بخصوص كلمة Occupied Territories التي تضمنها للمشروع وعدم قبول عبارة Territories under Occupation ، التي اقترحها الجانب الاسرائيلي ، مشيرا الى أن السيد موراتيوس اتصل يوم 13 أبريل بمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص الموضوع وكان يظن أن الجانب العربي سيوافق على المصطلح الثاني .

-- الوزير يتساءل عن سبب تمسك الجانب العربي بموقفه الذي أدى الى فشل المؤتمر الذي سيكون له انعكاس سلبي على اللقاءات الفنية القادمة وعلى مسيرة الاتحاد من أجل المتوسط ، وهل يعني هذا أن الجانب العربي لا يولي أهمية لموضوع حساس مثل المياه في المتوسط ولا يريد تحقيق تقدم بخصوص المواعيد والمشاريع المبرمجة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط .

- الجانب الإسباني يشعر بإحباط نتيجة فشل اجتماع برشلونة .

بعد ذلك تناول الكلمة رئيس بعثة الجامعة ثم سفير مصر ايشيرا الى ما يلي :

-- ان السيد موراثيوس لم يُبلِّغَ بحقيقة الموقف العربي ، وهذا ربما جعله يحمل المجموعة العربية مسؤولية عدم التوصل الى اعتماد الاستراتيجية .

- الجانب العربي يولي أهمية تصوى لموضوع المياه بطرا للعجز الذي يعاني منه حاليا في هذا المجال وللآفاق المستقبلية التي تنذر بارتفاع متزايد للاستهلاك ونقص في الموارد المائية بسبب التغير المناخي والجفاف والتصحر .

-- الجانب العربي عمل بجدية منذ شهر سبتمبر 2009 وشارك في كل اللقاءات التي تم خلالها مناقشة مشروع الاستراتيجية الى حد 25 فبراير 2010 ، تاريخ الموافقة على المشروع الذي عُرض على المؤتمر الوزاري .

- المجموعة العربية أتت لبرشلونة بنية اعتماد المشروع ولا لعرقلة وهذا ما أكدته كل الوفود العربية ورئيس بعثة الجامعة في كلمته أمام المؤتمر (مرفق نسخة من الكلمة) . فهي لا تتحمل أي مسؤولية في عدم التوصل الى الاتفاق .

- ان الاجماع العربي على عدم تغيير ما جاء في مشروع الاستراتيجية يُفسر بما يلي : خصصت عدة اجتماعات لإعداد المشروع تم خلالها التفاوض حول مختلف بنوده وتقنين تنازلات مثل حذف كلمات Conflicts و Aggression والاكتماء بالإشارة الى Occupied Territories بدون تحديد هذه الأراضي . ولا يمكن القبول بأي تغيير إلا في حالة فتح النقاش من جديد حول مختلف أحكام الاستراتيجية .

-- المسؤولية يتحملها الجانب الاسرائيلي :

• الذي أراد تغيير مصطلح تم الاتفاق عليه سابقا وهو المصطلح المعتمد في الأمم المتحدة (Occupied Territories) وقبلته كل الدول بما فيها اسرائيل والولايات المتحدة ، ولم يبرر موقفه بل تمسك بالمصطلح الجديد (Territories under Occupation) وأراد فرضه على بقية الأعضاء ، علما أن بقية البلدان (42) وافقت على المشروع ولم تبد أي اعتراض بخصوصه خلال اجتماع برشلونة .

• الذي خلق توترا بسبب بعض تصريحات الوزير ، رئيس الوفد ، مثل : اسرائيل تعطي الفلسطينيين " ماء أنظف " من الماء الموجود في عديد من البلدان العربية ، حقوق الانسان وحقوق المرأة غير محترمة في جل البلدان العربية .

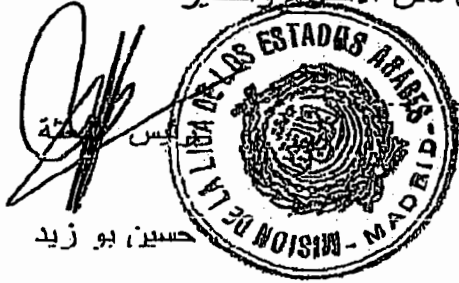
وقد عمد الجانب الاسرائيلي بهذا التصرف الى إفسال اللدوة وعدم اعتماد الاستراتيجية .

- موقف رئيس الوفد الفرنسي (الرئيس المشترك لرئاسة الاتحاد من أجل المتوسط) وهو السيد Leclouche ، سكرتير الدولة المكلف بالاتحاد الأوروبي في وزارة الخارجية الفرنسية لم يكن موضوعيا بل سلبيا في غالب مداخلته ومتعاطفا مع الجانب الاسرائيلي . فكان يكرر طلباته للوفود العربية بالقبول بالمصطلح الجديد ولم يطلب ولو مرة من الجانب الاسرائيلي بالقبول بالمصطلح الموجود والمتفق عليه من قبل بقية الأعضاء . وقد ذهب الى التهديد بأن الاتحاد الأوروبي سيوقف كل المشاريع إذا لم تتم المصادقة على الاستراتيجية .
- دور الرئاسة الاسبانية : كان ضعيفا مقارنة بالموقف الفرنسي ولم يتمكن من التدخل الفاعل لدى الرئاسة الفرنسية والوفد الاسرائيلي على حد سواء .
- دور الرئاسة المصرية : كان ايجابيا وفاعلا وبذلت كل الجهود من أجل التنسيق بين المجموعة العربية من جهة والحصول على اتفاق بخصوص نص الاتفاقية من ناحية أخرى ، لكنها لم تتمكن من ذلك نظرا لتعنت الوفد الاسرائيلي، وانحياز الرئاسة الفرنسية للموقف الاسرائيلي .

في ضوء ما سبق طلب السفير المصري ورئيس بعثة الجامعة من السيد المدير العام رفع هذه التوضيحات الى السيد الوزير وتأكيد مساندة المجموعة العربية للاتحاد من أجل المتوسط ودعمها لاستراتيجية المياه وكل المشاريع المستقبلية التي تخدم تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف بلدان الاتحاد .

وفي الختام أفاد المسؤول الاسباني بأنه سيعقد في نفس اليوم جلسة مماثلة مع السفير الاسرائيلي ثم يرفع تقريرا حول الموضوع الى السيد الوزير . وبخصوص اعتماد الاستراتيجية أشار الى إمكانية أن يتم ذلك خلال مواعيد لاحقة من بينها الندوة الوزارية حول البيئة التي ستعقد يوم 22 أبريل الجاري .

وتفصلوا ، سعادة السفير ، بقبول فائق الاحترام والتقدير



حسين بو زيد

نسخة الى :

- سعادة نائب الأمين العام



مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير عن

المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه

برشلونة 12 - 2010/1/14



تقرير عن

المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه

برشلونة 12 – 2010/4/14

بناء على دعوة من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط وحكومة اسبانيا – الرئاسة الأوروبية والدولة المضيفة – إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للمشاركة في المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه .

وبتوجيه من معالي الأمين العام شارك وفد من الجامعة العربية في هذا المؤتمر .

أولا : خلفية موضوع الإستراتيجية

● في نطاق الاتحاد من أجل المتوسط وتنفيذا لقرار مؤتمر وزراء المياه في المتوسط الذي عقد في الأردن " البحر الميت 2008/12/28 " لوضع إستراتيجية للمياه في المتوسط كلف مديرو المياه في الدول الاورومتوسطية في اجتماع اليونان 7 – 2009/9/8 فريق عمل لصياغة الإستراتيجية مكون من الدول التالية :

الدول العربية : مصر – سوريا – لبنان – فلسطين والمغرب بالإضافة إلى جامعة الدول العربية .

الدول الأوروبية : فرنسا – ايطاليا – اسبانيا – اليونان – ألمانيا بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية .

بالإضافة إلى إسرائيل وكرواتيا .

● تم توزيع الموضوعات الرئيسية للإستراتيجية على فريق العمل وهي :

1. الحوكمة والإدارة الرشيدة للمياه

2. التغيرات المناخية والظواهر المتطرفة

3. إدارة الطلب على المياه والموارد غير التقليدية

4. تمويل قطاع المياه

● قامت الدول المكلفة بصياغة موضوعات الإستراتيجية .

● عقد الاجتماع الأول للجنة الصياغة يومي 3- 2010/2/4 بمديرد . شاركت فيه رئيسة

المركز ممثلة لجامعة الدول العربية ووضعت اللجنة المسودة الأولية للإستراتيجية ، وتم إضافة فقرة خاصة جاء فيها "القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات (بما في ذلك الأراضي المحتلة) " " including in occupied territories " بدون تحديد

• كما تمت إضافة فقرة تشير إلى الاتفاقية الدولية الخاصة " بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " لعام 1997 ، مع العلم ان سبع دول عربية صادقت على هذه الاتفاقية التي تحمي الحقوق العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية .

• عقد الاجتماع الثاني يومي 24 - 25 /2/2010 لجميع مديري وخبراء المياه في الدول الأوروبية ومتوسطة لمناقشة مسودة الإستراتيجية بندا بندا شاركت فيه كذلك رئيسة المركز ممثلة لجامعة الدول العربية .

• تم التأكيد خلال هذا الاجتماع من قبل وفود الدول العربية المشاركة على مساندة المصالح العربية وخاصة الفقرتين الخاصتين بالأراضي المحتلة والاتفاقية الدولية .

• طالب ممثل إسرائيل في الاجتماع حذف الفقرة الخاصة بالأراضي المحتلة بالكامل بحجة أن هذا مطلباً سياسياً ولكن أكد ممثل فلسطين وممثلة الجامعة على ضرورة إبقاء الفقرة باعتبارها تؤكد على النواحي والخدمات الإنسانية التي تحتاجها الشعوب في الأراضي المحتلة ، وتم الاحتفاظ بالفقرة .

• بعد اجتماع مدريد الثاني الخاص بالإستراتيجية أرسلت اسبانيا - نيابة عن الرئاسة المشتركة المسودة الأخيرة للإستراتيجية ، متضمنة مقترحات الدول العربية والخاصة بالأراضي المحتلة والاتفاقية الدولية ، موضحة في رسالتها أن هذه النسخة هي النهائية "ولا يقبل أي تعديل عليها إلا على النواحي الشكلية دون المحتوى" وذلك يوم 2010/3/17 .

• كما أرسلت نسخة من البيان الوزاري والذي أعده الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع فرنسا واسبانيا .

• قبل المؤتمر الوزاري بعدة أيام ، تلقت الدول الأوروبية نسخة ثانية من الإستراتيجية تضمنت اعتراضاً من إسرائيل على الفقرة الخاصة (بما في ذلك الأراضي المحتلة) وورد هذا الاعتراض مرتين في الإستراتيجية (opposition from Israel) .

• كما تمت إضافة اعتراض من تركيا أمام الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة "بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية" لعام 1997 وجاء كما يلي " معارضة من جانب تركيا - إبدالها - ب : المبادئ المتفق عليها " (opposition from Turkey / replace by "agreed principles")

• علما أنه في النسخة النهائية للإستراتيجية المعتمدة والتي أرسلت يوم 2010/3/17 قبل حوالي شهر من المؤتمر الوزاري للدول ، لم يتم الاعتراض على الإشارة إلى الأراضي المحتلة أو إلى الاتفاقية .

ثانيا: الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين عن المياه في الدول الاورومتوسطية

2010/4/12

• تم تحديد يوم 2010/4/12 لاجتماع كبار المسؤولين في وزارات المياه في الدول الاورومتوسطية لمناقشة موضوع الإستراتيجية والبيان الوزاري واللذان سيصدران عن المؤتمر الوزاري .

• تم عقد اجتماع للوفود العربية لاتخاذ موقف موحد إزاء كافة المواضيع المطروحة على المجلس الوزاري .

• شاركت كافة الدول العربية المتوسطية في هذا الاجتماع برئاسة مصر – الرئاسة المشتركة للاتحاد .

• وتم الاتفاق على عدم فتح باب مناقشة الإستراتيجية وتم التأكيد على اعتمادها كما هي دون الموافقة على إجراء أي تعديل عليها ، لأنها ، بهذه الصيغة ، تخدم المصالح العربية .

• بعد الاجتماع التشاوري العربي اجتمع ممثلو كافة الدول الاورومتوسطية (43 دولة إضافة للاتحاد الأوروبي والجامعة العربية) يوم 2010/4/12 لمناقشة الإستراتيجية والبيان الوزاري .

• أكدت الدول العربية على موقفها بعدم فتح باب مناقشة الإستراتيجية خاصة وأنه تم اعتبارها نهائية من الرئاسة المشتركة منذ يوم 2010/3/17 ، ولا يمكن القبول بأي تغيير إلا في حالة فتح النقاش من جديد حول مختلف بنود الإستراتيجية .

• أكدت الرئاسة المشتركة - عدا مصر- وبالتفاهم مع إسرائيل على فتح باب المناقشة واقترحت عدة بدائل ثم عرضت المقترح الإسرائيلي باستبدال " الأراضي المحتلة " بكلمة " الأراضي تحت الاحتلال" وبدون تقديم أي تبرير لذلك .

" in occupied territories " by " territories under occupation "

• كما أكدت تركيا على موقفها باستبدال الإشارة إلى " الاتفاقية " بالإشارة إلى

" المبادئ المتفق عليها " (agreed principles)

- طال النقاش إلى الساعات الأولى من الصباح دون الوصول إلى اتفاق حول هاتين النقطتين
- حاولت الرئاسة التدخل لدى الوفود العربية للقبول بالأفكار المقترحة من إسرائيل دون جدوى .
- اقترحت الوفود العربية أن يقوم ممثلو إسرائيل وتركيا بالتشاور مع مسؤوليهم (الوزراء المعنيين) والقبول بعدم فتح باب المناقشة ، وعرض ذلك على المؤتمر الوزاري .

ثالثا : المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه برشلونة 2010/4/13

- عقد المؤتمر الوزاري يوم 2010/4/13 بمشاركة كافة الدول الاورومتوسطية .
- لم يشارك من الوزراء العرب سوى وزراء الجزائر والأردن وفلسطين ومثلت باقي الدول العربية وفود من وزارات المياه ووزارات الخارجية كما حضر وفد الجامعة العربية ، وكذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي .

الافتتاح

- شارك في افتتاح المؤتمر كل من الوزيرة الاسبانية المهتمة بالطاقة والبحر والتنمية المستدامة ، ومحافظ برشلونة ، وسكرتير الدولة المكلف بالاتحاد من أجل المتوسط في وزارة الخارجية الفرنسية والأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السفير أحمد مساعدة ومستشار وزير المياه والري المصري .

مجريات المؤتمر:

- عقدت الوفود العربية بمشاركة السادة الوزراء ، وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري ، اجتماعا تشاوريا أكدت فيه ضرورة التمسك بموقف موحد وعدم الموافقة على فتح باب مناقشة الإستراتيجية مجددا وعدم القبول بالمقترحات الإسرائيلية والتركية .
- ناقش المؤتمر التعديلات المقترحة من إسرائيل وتركيا على الإستراتيجية .
- أكدت الوفود العربية على موقفها برفض أي تغيير وحرصها على اعتماد الإستراتيجية بالصيغة المعتمدة من الرئاسة وقد بينت أنها قبلت تنازلات كثيرة خلال مناقشة الإستراتيجية في الاجتماعات الأولية بالنسبة للقضايا العربية ، وأن مصطلح " الأراضي المحتلة " مصطلح معتمد في قرارات الأمم المتحدة ،
- تمسكت إسرائيل بالمقترح الجديد " الأراضي تحت الاحتلال " بدون تقديم أي تبرير لذلك .

- أوقفت الرئاسة الاجتماعات عدة مرات لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الوفود العربية وإسرائيل وتركيا وعرضت عدة مقترحات ، ولكن تمسكت الدول العربية بموقفها .
- تواصلت المناقشات والمقترحات دون الوصول إلى أية حلول حيث تمسك كل وفد بموقفه .
- وانتهى الاجتماع بدون الوصول إلى حل محدد وذكرت الرئاسة بأنها سوف تعرض الموضوع ربما على اجتماع وزراء البيئة في الدول الأورومتوسطية والذي سينعقد خلال شهر نيسان / ابريل أو ربما على اجتماع وزراء الخارجية ، وربما على القمة الأورومتوسطية في حزيران / يونيو القادم .
- تميز الاجتماع بموقف عربي أكثر تنسيقا وتضامنا إزاء قضايا المياه في المنطقة العربية وهذا يعتبر بادرة أعطت قوة وفعالية للوفد العربي في هذا المؤتمر الوزاري . وقد لمسنا احترام الوفود الأوروبية وحتى إسرائيل أشارت إلى هذا الموقف العربي الموحد في عدة تصريحات صحفية .





تقرير عن

المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه

برشلونة 12 - 2010/4/14

بناء على دعوة من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط وحكومة اسبانيا - الرئاسة الأوروبية والدولة المضييفة - إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للمشاركة في المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه .
شارك في المؤتمر وفد من الجامعة العربية المكون من السفير / حسين بو زيد - رئيس بعثة الجامعة بمدير الدكتور / عبدالله دروي من الاكساد ، السيدة ، شهرة قصيعة - رئيسة المركز والسيدة / ايناس عبد العظيم من القطاع الاقتصادي .

أولا / ورشة العمل الفنية

- شارك وفد الجامعة العربية عدا السفير / حسين بو زيد في ورشة العمل الفنية يوم 2010/4/12 والتي سبقت المؤتمر الوزاري .
- حضر ورشة العمل عدد كبير من مديري المياه وخبراء المياه من الدول الاورومتوسطية ومن المنظمات ومؤسسات التمويل الإفريقية والإقليمية والدولية .
- ناقشت ورشة العمل المواضيع التالية :
 - إدارة المياه في اسبانيا : ركزت على الوضع المائي الصعب في اسبانيا وخطط العمل والإستراتيجية الوطنية لمواجهة شح المياه .
 - الإستراتيجية وسبل تنفيذها : تم عرض عدد من المبادرات الأوروبية الناجحة والتي نفذت في إطار الاتحاد الأوروبي .
 - التمويل : شارك في رئاسة هذه الجلسة وإدارة الحوار مؤسسات التمويل الإفريقية والأوروبية والدولية وركزت على ضرورة تخصيص المبالغ المالية والاستثمارات لقطاع المياه واعتماد الدول على الاستثمارات الوطنية وأسعار خدمات المياه والتي يجب أن تكون المصدر الأساسي لتوفير المال اللازم لتنمية قطاع المياه .



- التحديات والأولويات في المتوسط : ركزت هذه الجلسة على التجارب العربية في إدارة المياه ، وعرض مديرو المياه في كل من المغرب ولبنان والأردن وتونس ومصر تجاربهم الناجحة في إدارة قطاع المياه .

- المجتمع المدني : تم عرض تجارب عدد من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه في أوروبا والتي أكدت على استعدادها لمساعدة الدول الأوروبية لتتوسطية لتنفيذ المشاريع التي تحددها الإستراتيجية .

ثانيا / اجتماع كبار المسؤولين عن المياه

- تم تحديد موعد بعد ظهر يوم 2010/4/12 لاجتماع كبار المسؤولين في وزارات المياه في الدول الأوروبية لمناقشة موضوع الإستراتيجية والبيان الوزاري واللذان سيصدران عن المؤتمر الوزاري .
- طلبت رئيسة المركز عقد اجتماع للوفود العربية لاتخاذ موقف موحد إزاء كافة المواضيع المطروحة على المجلس الوزاري .
- شاركت كافة الدول العربية المتوسطية في هذا الاجتماع برئاسة مصر - الرئاسة المشتركة للاتحاد .
- وتم الاتفاق على عدم فتح باب مناقشة الإستراتيجية وتم التأكيد على اعتمادها كما هي دون الموافقة على إجراء أي تعديل عليها ، لأنها ، بهذه الصيغة ، تخدم المصالح العربية .

خلفية موضوع الإستراتيجية

- في نطاق الاتحاد من أجل المتوسط وتنفيذا لقرار مؤتمر وزراء المياه في المتوسط الذي عقد في الأردن " البحر الميت " 2008/12/28 " لوضع إستراتيجية للمياه في المتوسط كلف مديرو المياه في الدول الأوروبية المتوسطية في اجتماع اليونان 7- 2009/9/8 فريق عمل لصياغة الإستراتيجية مكون من الدول التالية :
- الدول العربية : مصر - سوريا - لبنان - فلسطين والمغرب بالإضافة إلى جامعة الدول العربية .



الدول الأوروبية : فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - اليونان - ألمانيا بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية .

بالإضافة إلى إسرائيل وكرواتيا .

• تم توزيع الموضوعات الرئيسية للإستراتيجية على فريق العمل وهي :

1. الحوكمة والإدارة الرشيدة للمياه

2. التغيرات المناخية والظواهر المتطرفة

3. إدارة الطلب على المياه والموارد غير التقليدية

4. تمويل قطاع المياه

• قامت الدول المكلفة بصياغة موضوعات الإستراتيجية .

• عقد الاجتماع الأول للجنة الصياغة يومي 3- 2010/2/4 بمديرية . شاركت فيه رئيسة

المركز ممثلة لجامعة الدول العربية ووضعت اللجنة المسودة الأولية للإستراتيجية ، وتم إضافة فقرة خاصة جاء فيها "القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات (بما في ذلك الأراضي المحتلة) " " including in occupied territories " بدون تحديد هذه الأراضي .

• كما تمت إضافة فقرة تشير إلى الاتفاقية الدولية الخاصة " بقتانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية " لعام 1997 ، مع العلم ان سبع دول عربية صادقت على هذه الاتفاقية التي تحمي الحقوق العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية ، ورغم معارضة مصر لهذه الاتفاقية ، وافق ممثل مصر في الاجتماع على إضافة الفقرة لأنها تخدم المصالح العربية .

• عقد الاجتماع الثاني يومي 24 - 2010 /2/25 لجميع مديري وخبراء المياه في الدول

الاورومتوسطية لمناقشة مسودة الإستراتيجية بندا بندا شاركت فيه كذلك رئيسة المركز ممثلة لجامعة الدول العربية .

• تم التأكيد خلال هذا الاجتماع من قبل وفود الدول العربية المشاركة على مساندة المصالح العربية وخاصة الفقرتين الخاصتين بالأراضي المحتلة والاتفاقية الدولية .



• طالب ممثل إسرائيل في الاجتماع حذف الفقرة الخاصة بالأراضي المحتلة بالكامل بحجة أن هذا مطلباً سياسياً ولكن أكد ممثل فلسطين وممثلة الجامعة على ضرورة إبقاء الفقرة باعتبارها تؤكد على النواحي والخدمات الإنسانية التي تحتاجها الشعوب في الأراضي المحتلة ، وتم الاحتفاظ بالفقرة

• بعد اجتماع مدريد الثاني الخاص بالإستراتيجية أرسلت اسبانيا - نيابة عن الرئاسة المشتركة- المسودة الأخيرة للإستراتيجية ، متضمنة مقترحات الدول العربية والخاصة بالأراضي المحتلة والاتفاقية الدولية ، موضحة في رسالتها أن هذه النسخة هي النهائية "ولا يقبل أي تعديل عليها إلا على النواحي الشكلية دون المحتوى" وذلك يوم 2010/3/17 .

• كما أرسلت نسخة من البيان الوزاري والذي أعده الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع فرنسا واسبانيا دون الرجوع إلى مصر - الرئاسة المشتركة - مع العلم أن مصر كانت قد أرسلت مسودة بيان وزاري لم يؤخذ به .

• قبل المؤتمر الوزاري بعدة أيام ، تلقت الدول الأوروبية نسخة ثانية من الإستراتيجية تضمنت اعتراضاً من إسرائيل على الفقرة الخاصة (بما في ذلك الأراضي المحتلة) وورد هذا الاعتراض مرتين في الإستراتيجية (opposition from Israel) .

• كما تمت إضافة اعتراض من تركيا أمام الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة "بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية" لعام 1997 وجاء كما يلي " معارضة من جانب تركيا - إبدالها - بـ : المبادئ المتفق عليها " (opposition from Turkey / replace by "agreed principles")

• علماً أنه في النسخة النهائية للإستراتيجية المعتمدة التي أرسلت يوم 2010/3/17 للدول لم يتم الاعتراض على الإشارة إلى الأراضي المحتلة أو إلى الاتفاقية .



ثالثا / الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين عن المياه في الدول الاورومتوسطية

2010/4/12

- بعد الاجتماع التشاوري العربي اجتمع ممثلو كافة الدول الاورومتوسطية (43 دولة إضافة للاتحاد الأوروبي والجامعة العربية) في الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم 2010/4/12 لمناقشة الإستراتيجية والبيان الوزاري .
- أكدت الدول العربية على موقفها بعدم فتح باب مناقشة الإستراتيجية خاصة وأنه تم اعتبارها نهائية من الرئاسة المشتركة منذ يوم 2010/3/17 ، ولا يمكن القبول بأي تغيير إلا في حالة فتح النقاش من جديد حول مختلف بنود الإستراتيجية .
- أكدت الرئاسة المشتركة - عدا مصر- وبالتفاهم مع إسرائيل على فتح باب المناقشة واقترحت عدة بدائل ثم عرضت المقترح الإسرائيلي باستبدال " الأراضي المحتلة " بكلمة " الأراضي تحت الاحتلال " وبدون تقديم أي تبرير لذلك .
- " in occupied territories " by " territories under occupation "
- كما أكدت تركيا على موقفها باستبدال الإشارة إلى " الاتفاقية " بالإشارة إلى " المبادئ المتفق عليها " (agreed principles)
- طال النقاش إلى الساعات الأولى من الصباح دون الوصول إلى اتفاق حول هاتين النقطتين
- حاولت الرئاسة التدخل لدى الوفود العربية للقبول بالأفكار المقترحة من إسرائيل دون جدوى ، ولم تطلب ذلك من إسرائيل مما أغضب الوفود العربية .
- اقترحت الوفود العربية أن يقوم ممثلو إسرائيل وتركيا بالتشاور مع مسؤوليهم (الوزراء المعنيين) والقبول بعدم فتح باب المناقشة ، وعرض ذلك على المؤتمر الوزاري .



رابعاً / المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الرابع للمياه برشلونة 2010/4/13

عقد المؤتمر الوزاري يوم 2010/4/13 بمشاركة كافة الدول الاورومتوسطية .

لم يشارك من الوزراء العرب سوى وزراء الجزائر والأردن وفلسطين (مع العلم أن رئيس سلطة المياه الفلسطينية عين وزيراً للمياه خلال انعقاد المؤتمر) ومثلت باقي الدول العربية وفود من وزارات المياه ووزارات الخارجية كما حضر وفد الجامعة العربية برئاسة السفير / حسين بوزيد ، وكذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي .

الافتتاح

شارك في افتتاح المؤتمر كل من الوزيرة الاسبانية المهتمة بالطاقة والبحر والتنمية المستدامة ، ومحافظ برشلونة ، وسكرتير الدولة المكلف بالاتحاد من أجل المتوسط (Pierre Lelouche) في وزارة الخارجية الفرنسية والأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السفير أحمد مساعدة ومستشار وزير المياه والري المصري .

مجريات المؤتمر:

- عقدت الوفود العربية بمشاركة السادة الوزراء ، وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري ، اجتماعاً تشاورياً أكدت فيه ضرورة التمسك بموقف موحد وعدم الموافقة على فتح باب مناقشة الإستراتيجية مجدداً وعدم القبول بالمقترحات الإسرائيلية والتركية .
- ناقش المؤتمر التعديلات المقترحة من إسرائيل وتركيا على الإستراتيجية .
- أكدت الوفود العربية على موقفها برفض أي تغيير وحرصها على اعتماد الإستراتيجية بالصيغة المعتمدة من الرئاسة وقد بينت أنها قبلت تنازلات كثيرة خلال مناقشة الإستراتيجية في الاجتماعات الأولية بالنسبة للقضايا العربية ، وأن مصطلح " الأراضي المحتلة " مصطلح معتمد في قرارات الأمم المتحدة ،
- تمسكت إسرائيل بالمقترح الجديد " الأراضي تحت الاحتلال " بدون تقديم أي تبرير لذلك .



- أوقفت الرئاسة الاجتماعات عدة مرات لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الوفود العربية وإسرائيل وتركيا وعرضت عدة مقترحات ، ولكن تمسكت الدول العربية بموقفها .
- تواصلت المناقشات والمقترحات دون الوصول إلى أية حلول حيث تمسك كل وقد بموقفه .
- حاول السيد Pierre Lelouche التأثير على الدول العربية وعلى تركيا للتوصل إلى التغيير في الموقف ولكن دون جدوى ، وقد لاحظ الجميع دفاعه ومساندته للموقف الإسرائيلي .
- كما حاول ممثلو الاتحاد الأوروبي التأثير على الموقف العربي بالتأكيد على حاجة الدول العربية للإستراتيجية والمشاريع التنموية لقطاع المياه أكثر من إسرائيل .
- أكد ممثلو الدول العربية (غير الوزراء) على موقف بلادهم بعد استشارة وزراءهم خاصة ممثل مصر والذي يمثل الخارجية المصرية حيث طلب منه السيد / وزير الخارجية المصرية التمسك بالموقف العربي وعدم قبول المقترح الإسرائيلي .
- كما أكد السفير / حسين بو زيد تمسك السيد / الأمين العام بموقف المجموعة العربية .
- هاجم الوزير الإسرائيلي الفلسطيني ووصفهم بأنهم أشرار (wicked) لأنهم يستعملون المياه النظيفة الإسرائيلية ويبيعون بالمياه العادمة ، كما أن الوضع المائي الفلسطيني أحسن بكثير من وضع الدول المجاورة ، مما خلق توترا بين الوفود العربية .
- هاجم ممثل سوريا وممثل فلسطين إسرائيل والانتهاكات اليومية للحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة .
- لم تشارك الدول الأوروبية في هذا النقاش ولم تبد أي اعتراض واكتفت بمتابعة الحوارات ما عدا ممثلة السويد التي اتخذت موقفا متشددا من الموقف العربي وطالبتهم بتغيير هذا الموقف والقبول بالمقترحات الإسرائيلية مما أزعج ممثلي الدول العربية .
- وانتهى الاجتماع بدون الوصول إلى حل محدد وذكرت الرئاسة بأنها سوف تعرض الموضوع ربما على اجتماع وزراء البيئة في الدول الأورومتوسطية والذي سينعقد خلال هذا الشهر أو ربما على اجتماع وزراء الخارجية ، وربما على القمة الأورومتوسطية في حزيران / يونيو القادم .



كلمة رئيس وفد الجامعة

لقى السيد السفير / حسين بو زيد كلمة أكد فيها على دعم الجامعة العربية للاتحاد من أجل المتوسط وتحدث على الوضع المائي في الدول العربية ودور الجامعة العربية والمجلس الوزاري العربي للمياه لمواجهة التحديات المائية ، كما أوضح الانتهاكات الإسرائيلية للمياه في الأراضي العربية المحتلة .

ملاحظات رئيسة المركز حول المؤتمر

• تميز الاجتماع بموقف عربي أكثر تنسيقاً وتضامناً إزاء قضايا المياه في المنطقة العربية وهذا يعتبربادرة أعطت قوة وفعالية للوفد العربي في هذا المؤتمر الوزاري . وقد لمسنا احترام الوفود الأوروبية لهذا الموقف المرحد . واقترح في هذا الإطار دعم هذا الموقف وتطويره من قبل الجامعة العربية حتى يكون أكثر فعالية في المحافل الدولية . وقد لمسنا احترام الوفود العربية وتقديرهم لجهود الجامعة العربية في هذا المجال ، حيث كان لوفد الجامعة الدور البارز في عقد الاجتماعات التشاورية والدفاع عن الموقف العربي ، وكان المرجع الأساس في كثير من المواضيع .

• كان هناك تأكيد من ممثلي الاتحاد الأوروبي بأن الجامعة العربية لا يجب أن تعامل معاملة الاتحاد الأوروبي داخل الاتحاد من أجل المتوسط ، وخلال الاجتماعات الأورومتوسطية ، بحجة أن دور الاتحاد الأوروبي أهم وأقوى وأنه يقوم بتمويل المشاريع التنموية ويرأس الوفود الأوروبية في الاجتماعات الدولية وهذه صفة لا تتمتع بها الجامعة العربية .

• أصر السفير / حسين بو زيد على إلقاء كلمة الجامعة العربية في المؤتمر الوزاري بعد أن القى ممثل الاتحاد الأوروبي كلمته وذلك وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

المقترح الفلسطيني

اقترح وفد فلسطين برئاسة وزير المياه الدكتور / شداد العتيلي ومواقفة معظم الدول العربية بعد المؤتمر الوزاري إرسال بيان باسم المجموعة العربية إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط والجامعة العربية يتضمن الموقف العربي وسبب التمسك بهذا الموقف . ولكن ممثل الوفد المصري عارض هذا الاقتراح خشية أن يعتبر اعتذاراً لا مبرر له للموقف العربي .



لقاء رئيسة المركز مع سعادة السفير/ أحمد مساعدة - أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط

جرى لقاء بين سعادة السفير / أحمد مساعدة - أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط ورئيسة المركز تحدث خلاله السيد / الأمين العام عن عدم ارتياحه لعمل الاتحاد وموقف الدول الأوروبية السلبي منه ، حيث بين أنه لا يزال يقيم بالأردن لعدم توفر الميزانية اللازمة لعمل الاتحاد وحتى لرواتبه الشخصية وهو يعرض الموضوع على معالي الأمين العام للجامعة للتحرك لمساندته ومساندة عمل الاتحاد .

زيارة ميدانية

نظمت الحكومة الإسبانية يوم 2010/4/14 زيارة ميدانية إلى محطة تحلية ومحطة معالجة للمياه العادمة في برشلونة . شارك فيها عدد كبير من الوفود العربية والأوروبية وقد تم إلقاء المحاضرات خلال هذه الزيارة من قبل المشرفين على المحطات .



مرفق رقم (26)

Liga der Arabischen Staaten
Mission Berlin



بعثة جامعة الدول العربية
برلين - ألمانيا

التاريخ: 2010/5/31

الرقم: 26 |

المحترم

سعادة السفير / هشام يوسف

رئيس مكتب الأمين العام

006134

تحية طيبة وبعد،

البعثة تشارك في

"مؤتمر الطاقة والمياه ومشاركة القطاع الخاص"

بتاريخ 2010/5/21-20

بالإشارة إلى رسالتكم رقم 5/3374 بتاريخ 9 مايو 2010 بشأن توجيه معالي الأمين العام بالمشاركة في مؤتمر "الحوار العربي - الأوروبي حول مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية التحتية العالمية للطاقة والمياه" الذي عقد يومي 20 و 21 مايو 2010 في مدينة فرانكفورت يسرني الإفادة عن مشاركتي في المؤتمر المذكور والذي عقد تحت عنوان "الحوار العربي الأوروبي حول مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية العالمية للطاقة والمياه" وقد نظم المؤتمر اتحاد المصارف العربية "ومجموعة مالكي" في إطار "أسبوع فرانكفورت - الأعمال الدولية" وحضره شخصيات اقتصادية عربية وآسيوية وألمانية وأوروبية ومندوبين عن شركات القطاع الخاص خصوصا قطاع المصارف وخبراء اقتصاديين.

افتتح المؤتمر في اليوم الأول السيد عدنان يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وتحدث عن خطط الاستثمار في دول الخليج العربية حتى عام 2020 والميزانيات المقترحة حتى تاريخه.

وعقدت في اليوم الأول أربعة جلسات نقاش تتالي على الحديث فيها عدد من المختصين وممثلي القطاع المصرفي في الدول العربية وتركزت الموضوعات على عرض لواقع وإمكانيات الاستثمار في هذه الدول وما تفتزنه باطن الأرض من غاز ومياه وحاجاتها

بعثة جامعة الدول العربية / برلين - ألمانيا Liga der Arabischen Staaten, Mission Berlin

Schützstr. 18 10117 Berlin, Deutschland. Tel.: +49-30/ 20 02 20 90 Fax: +40-30/ 20 45 56 72

E-mail: arab_liga_berlin@hotmail.com www.arableagueonline.org

التنموية، كما قدم الجانب الألماني والأوروبي من الخبراء ومندوبي الشركات عروض ومشروعات تقنية وفنية حول استخدام تكنولوجيا الطاقة وإنتاج مياه الشرب وترشيد استخدام المياه في المجال الزراعي والصناعي.

وعبر الشاشة الكبيرة تحدث رئيس شركة مياه برلين السيد ديتير ارست عن ضرورة انتهاج سياسات مائية استراتيجية مؤكدا على دور التكنولوجيا في إيجاد حلول ونتائج أفضل لمشكلات المياه ذات المصادر المتنوعة" (الجوفية والمطر والأنهار) واستخداماتها في مجال الصناعة والزراعة واستخراج المياه الصالحة للشرب. وأشار إلى أن ألمانيا تأتي في المرتبة الثالثة أوروبيا لجهة كلفة استخراج المياه وتعتبر الدنمارك الأقل كلفة في أوروبا في حين تحل البرتغال في المرتبة الأخيرة.

وتحدثت في جلسة افتتاح اليوم الثاني للمؤتمر نائب أمين عام اتحاد المصارف العربية السيد وسام فتوح ووزير الصناعة والطاقة في جمهورية أذربيجان ناطق عليف ورنيس "مجموعة مالكي" السيد نادر مالكي وعضو مجلس إدارة البنك العربي السيد حاتم سعيد الذي أشار إلى التطور الحاصل في اقتصاديات الدول العربية خصوصا سوريا ومصر ودول الخليج العربية وشمال إفريقيا وأكد على ضرورة وجود برنامج ونظام مصرفي متميز بين المصارف العربية والمصارف الأوروبية، وأشار السيد مالكي إلى تغيير قواعد الاقتصاد العالمي، في حين تحدث الوزير عليف عن الغاز في القوقاز ووسط آسيا وخطوط الإمداد إلى أوروبا سواء تصديره عبر البحر الأسود باتجاه البلقان وأوروبا أو من قطر وشمال إفريقيا (الجزائر) عبر البحر المتوسط. كما أشار إلى ضرورة وجود خطط متكاملة لحماية هذه الإمدادات.


وأبدى أكثر المتحدثين من الخبراء والمختصين والمسؤولين من جمهوريات آسيا الوسطى في الجلسات التي تلت الافتتاح تفاؤلهم بمستقبل اقتصاديات الدول النامية وتحولها إلى اقتصاديات متنوعة. كما قدم ممثلي الشركات من الجانب الألماني مشروعات ودراسات نموذجية تناولت تكنولوجيا إنتاج الطاقة من الأنهار والرياح، في حين تحدث آخرون عن أسعار الطاقة المنتجة والمخفضة بسبب استخدام التكنولوجيا العالية، وأشاروا إلى وجود ما يقارب من 155 مفاعل نووي في أوروبا للأغراض السلمية.

يمكن القول أن المؤتمر على عكس العنوان الذي عقد في ظلّه، أي الحوار العربي الأوروبي ومشاركة القطاع الخاص، إذ غاب عنه الشركات والمؤسسات الاقتصادية العربية عدا اتحاد المصارف وبنك بيروت والبنك العربي ومجموعة بركة (القطاع المصرفي)، كما لم يشارك أي مسؤول عربي رسمي أو على مستوى المؤسسات ذات الصلة بالمياه والطاقة.

ومن جانب آخر فقد كان الوجود الآسيوي (جمهوريات آسيا الوسطى) طابع لجهة حضور وزراء ومسؤولين ورجال أعمال . كما اقتصر الحضور الأوروبي على الشركات الألمانية فقط دون أي تمثيل رسمي أو من القطاع الخاص للاتحاد الأوروبي.

أما على صعيد الموضوعات والنقاشات التي تضمنها المؤتمر فقد تميز كونه ذي طابع تقني مصرفي أكثر مما هو اقتصادي، إذ قدمت الشركات الألمانية مشروعات نموذجية في إطار تسويق خدماتها لمعالجة مشكلات المياه والطاقة سواء من الأنهار أو الرياح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير


السفير / عبد النبي مسعود
رئيس البعثة



مرفق رقم (27)



إنجازات [رائد] في مجال المياه خلال النصف الأول من عام 2010

• نفذت جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة والتي تقوم بأعمال سكرتارية (رائد) ورشة عمل المنتدى الوطني المصري لحماية نهر النيل في إطار ترسيخ الشراكة بين المنتدى الوطني لحماية نهر النيل ومكتب مبادرة حوض النيل تحت عنوان التحديات المشتركة لمنتدى ومبادرة حوض النيل تجاه قضايا المياه والتي عقدت في مدينة رأس سدر خلال الفترة من 24 حتى 26 ديسمبر 2009 وحيث تم وضع خطة عمل للمنتدي خلال الفترة من 2010 حتى 2012 .

• نفذ المكتب العربي للشباب والبيئة والذي يقوم بأعمال سكرتارية الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) بالقاهرة مشروع ترسيخ مبادئ الديمقراطية والإدارة الحكيمة للمياه لدى الأطفال، ولقد كانت المدة المحددة لتنفيذ المشروع خلال الفترة من 2009/8/15 حتى 2010/4/10

• ولقد قام المشروع علي :

1. تنمية ودعم الشعور بالمسئولية لدى الأطفال والذي لا يولد من فراغ وإنما يجب على الجميع العمل على زرع هذا في وجدان الأطفال والذي يترجم الى أفعال وأسلوب حياة راق ومسئول.
من هنا عمل المشروع على دعم وتعزيز دور الطفل في تغيير المجتمع وسلوكياته الخاطئة وعرز ونشر سلوكيات إيجابية تهدف الحفاظ على البيئة والموارد من أجل الحفاظ على المستقبل.

2. وقد كانت أهم ملامح نتائج المشروع كالتالي:

شراكة بين جميع الأطراف والهيئات المعنية والتي تتيح لطفل المدرسة أن يساهم في تنفيذ برامج إدارة الموارد المائية.

← تم عقد اجتماع مع مسئولين المدارس المستهدفه وإدارة الجمعيات الأهلية بالتربية والتعليم وتم التعريف لهم بالمشروع وأنشطة وتحديد الخطوط العريضة للبدء في تنفيذها وذلك على المستوى الجغرافي للمشروع.

← تم تشكيل اللجنة الإستشارية العليا والتي مهمتها تسهيل وتيسير مهمة أنشطة المشروع، وقد تم عقد إجتماعيين للجنة ، كان الإجتماع الأول في 18 أكتوبر 2009 والثاني في 13 ديسمبر 2009، لمناقشة خط سير المشروع والمعوقات وكيفية التغلب عليها ومتابعة كل عضو تنفيذ المشروع بمحافظته.

← تم عقد اجتماعات بين أعضاء اللجنة وبين السادة مدرسي النشاط والتربية البيئية والسكانية المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة الطلابية بالمشروع بالمدارس المستهدفة، كما تم عقد اجتماعات أيضاً بين أعضاء اللجنة وإدارة الجمعيات الأهلية بالتربية والتعليم وقد هدفت جميع الاجتماعات التعريف لهم بالمشروع وأنشطة وتحديد الخطوط العريضة للبدء في تنفيذها وذلك على المستوى الجغرافي للمشروع.

← إشراك الطلبة المشاركين من المدارس المستهدفة بحلقات نقاشية من خلال أنشطة المشروع التي تدور حول مفاهيم الإدارة المتكاملة للمياه وكيفية تطبيقها في حياتنا اليومية وذلك بهدف تغيير السلوك لدى الطفل ونقله للأسرة.

← وقد تم عقد الإحتفالية "بيوم النيل" بالشركة الكاملة مع مبادرة حوض النيل بساقية الصاوي في 22 فبراير 2010 وهو يوم يحتفل به كل دول حوض النيل، وقد كان لمشاركة الطلبة المتميزين من خلال أنشطة المشروع بالمدارس عظيم الأثر على ترسيخ مبادئ المشروع داخل نفوسهم حيث أقيم معرض على جانب الإحتفال بمنتجاتهم الفنية ومشاركتهم بفقرة غنائية تعبر عن نهر النيل ومدى غضبه من جميع مظاهر التلوث التي تحدث له، هذا وقد تم في الإحتفالية استعراض قضايا بيئية مهمة مثل (النيل والسياحة) و (المرأة والنيل) و (تطوير القوانين الخاصة بحماية نهر النيل من التلوث) و (مبادرة حوض النيل وإنجازاتها في شتى المجالات).

← إنشاء جماعات من الطلبة بكل مدرسة من المدارس المنفذة للمشروع لعمل مراجعة بيئية وحصر المخلفات التي لها علاقة بإهدار المياه وعليها تمت أعمال الصيانة بمشاركة الطلبة ذاتهم لدورات المياه والأحواض والحنفيات.

← عمل زيارات ميدانية للطلبة لمحطات المياه ومعرفة مراحل تنقية مياه الشرب وخلق إدراك معرفي لدى الطلبة بمدى الجهود المبذولة السابقة لحصوله على مياه نظيفة صالحة للشرب وما يتكلفه ذلك من أموال طائلة وبالتالي تنمية الشعور بالإنتماء والرغبة في الحفاظ على المياه.

← تميز مشاركة الطلاب بالمؤتمر الختامي للمشروع والذي عقد في 30 مارس 2010 بقاعة النهر بساقية الصاوي، وقد تم ربط المؤتمر الختامي للمشروع بإحتفالية اليوم العالمي للمياه 30 مارس 2010 والتي بذلك تجاوزت مجرد مظهرها الخارجى الهام لترشد قيمة ونتيجة جديدة لدى الأطفال المشاركة بأنشطة المشروع، وقد شارك من طلاب المدارس التي تم تنفيذ المشروع بها أكثر من مائتى طالب وطالبة قدموا إنتاجهم الفنى المميز والذى تجسد فى

معرض فنى للوحات التى أبدعها هؤلاء الطلاب على مدار عمر المشروع علاوة على تقديمهم عمل فنى مسرحى كبير ناقش قضايا النيل وسبل دعم التعاون الإقليمى بين الدول المطلة عليه هذا علاوة على قسم النيل، وتقديم العديد من الأشعار والأغنيات التى ترسم فكرة الحفاظ على قطرة المياه وحماية نهر النيل، كذلك قام الطلاب بطرح الأسئلة ومناقشة السادة المسؤولين الذين شاركوا بحضور المؤتمر ممثلين عن كل من وزير التربية والتعليم ووزير البيئة ومبادرة حوض النيل حيث تميزت الأسئلة المطروحة بقدر عالي من الوعي والفهم لقضايا ومشاكل المياه

2. زيادة اهتمام وسائل الإعلام بدور المؤسسة التعليمية في إدارة المياه من أجل التنمية المستدامة.

← تم التنويه الإعلامى عن المشروع وأهميته وأنشطته ومدى إحتياج المجتمع لمثل هذه المشروعات في بعض المقالات الصحفية ضمن التغطية الإعلامية لأنشطة الجمعية (مثال : مقال بجريدة الجمهورية تحت عنوان ترسيخ مبادئ الإدارة الحكيمة في مجال المياه بتاريخ 2010/1/12) ، كما تم نشر ثلاث مقالات عن المشروع بمجلة "منتدى البيئة" وهي مجلة شهرية تصدرها الجمعية وتوزع داخل مصر وخارجها، كما تم أيضاً نشر مقال على موقع كنانة أونلاين عن نشاط تدريب المدرسين الذي تم في إطار أنشطة المشروع، وكذلك تم عمل تغطية إعلامية جيدة للمؤتمر الختامي حيث وجود أكثر من قناة تليفزيونية مثل NILE TV وأخبار القناة الأولى، وتم نشر أخبار عن المؤتمر في جريدة الأخبار والأهرام وتقرير بالأهرام إبدو.

3. زيادة فاعلية التعليم اللاصفي في مجال ادارة المياه داخل المدارس كنهج رئيسي في التنمية.

← تم مشاركة عدد 12 مدرسة في تنفيذ أنشطة المشروع على مستوى محافظات القاهرة - الدقهلية - بني سويف - المنيا والتي بنهاية أنشطة المشروع تكون نموذج لتطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للمياه.

← تم إختيار وتشكيل المجالس الطلابية داخل المدارس والتي قامت بالمشاركة الفعالة من خلال أنشطة المشروع بالمدارس حيث تقديم عروض مسرحية وتخصيص يوم بالإذاعة الصباحية لتوعية الأطفال حول المشاكل البيئية عامة وقضاياها المياه خاصة.

← زيادة عدد الأطفال المشاركين بالأنشطة وإقبالهم على المشاركة بالمسابقات وخاصة الأبحاث والأعمال الفنية.

4. تحسن قدرات مدرسي الأنشطة والتربية السكانية والبيئية في عدد 10 مدارس حول أساليب الوعي المائي من خلال التعليم اللاصفي.

خطة (رائد في مجال المياه لعام 2010

<p>- موافقة الوزارات والمجالس علي تضمين أهداف المنتدى والمبادرة في أنشطتها</p> <p>- خطط عملية</p>	<p>- متخذة القرارات في الوزارات المعنية</p> <p>- المسؤولين عن التخطيط والمتابعة</p>	<p>- وضع تصورات لدور الوزرات في تضمين أهداف المنتدى الوطني لحوض النيل ومبادرة حوض النيل في أنشطتها</p>	<p>- ساقية الصاوي يونيو 2010</p>	<p>- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في وضع التصورات والإستراتيجيات الوطنية للوزرات المختلفة لتضمن أهداف مبادرة حوض النيل - وأهداف المنتدى الوطني لنهر النيل في أنشطتها</p>	<p>5</p>
<p>- تضمين أهداف المنتدى والمبادرة في مشروعاتهم الإستثمارية في دول حوض النيل</p>	<p>- جمعية رجال الأعمال بعض منظمات القطاع الخاص</p>	<p>- موافقة القطاع الخاص علي إيجاد آلية للتعاون بين المنتدى الوطني لحوض النيل</p>	<p>- أغسطس 2010 سبتمبر 2010</p>	<p>- إيجاد آلية للتعاون بين المنتدى الوطني لحوض النيل والقطاع الخاص</p>	<p>6</p>
<p>- مادة علمية للتدريب - تدريب المعلمين وكوادر الجمعيات البيئية علي أنشطة للتوعية في مجال التربية المائية</p>	<p>30 موجهها ومعلمًا من المسؤولين عن أنشطة التربية البيئية والسكانية في 30 مدرّيات تعليمية 20 من أعضاء جمعيتين بينيتين من مصر والسودان</p>	<p>- تدريب عدد 30 من المعلمين في 30 من مدرّيات تعليمية علي كيفية تدريس مفاهيم التربية المائية المستدامة - تدريب 20 من أعضاء الجمعيات البيئية الأهلية في مصر والسودان حول وسائل ترشيد إستهلاك المياه والمحافظة علي نوعيتها</p>	<p>- مقر الجمعية أكتوبر 2010 حتى ديسمبر 2010</p>	<p>- التوسع في مشروع تطبيق التربية المائية والديمقراطية واللامركزية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في عدد 3 من منظمات التربية والتعليم المصرية + جمعيتين بينيتين أهليتين بالسودان ومصر</p>	<p>7</p>
<p>- مادة علمية عن أهمية التعاون المشترك بين دول حوض النيل - تفعيل دور الإعلام في حل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين دول حوض النيل</p>	<p>الإعلاميين في مصر و 3 من دول حوض النيل بعدد 30 إعلاميا</p>	<p>- إعداد مادة علمية بشكل دوري ومستمر - عقد دورتين للإعلاميين في مصر وثلاث من دول حوض النيل</p>	<p>- مقر الجمعية يوليو ، أغسطس أكتوبر ، نوفمبر ديسمبر 2010</p>	<p>- تعزيز دور الإعلام في التوعية بإنجازات المنتدى الوطني ، والمنتديات الأخرى وكذلك تحقيق أهداف مبادرة حوض النيل</p>	<p>8</p>

خطة (رائد في مجال المياه لعام 2010

<p>- إنتاج دليل يوضح الموقف المالي لدول حوض النيل وكيفية حل المشكلات المائية بين دوله ، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المائية للحوض</p>	<p>- منظمات المجتمع المدني في مصر - الجمعيات البيئية المنضمة للمنتدى الوطني المصري لحوض النيل</p>	<p>- إعداد مادة علمية للدليل</p>	<p>- مقر الجمعية من مايو حتي ديسمبر 2010</p>	<p>- إنتاج دليل للمنتدى الوطني لحوض النيل يوضح الوضع المالي لدول الحوض وسبل التعاون التنموي معهم ، وكيفية الاستفادة من الموارد المائية لدول الحوض بحيث تتحقق المكاسب للجميع</p>	<p>9</p>
<p>- بروتوكول للتعاون بين المنتدى الوطني لحوض النيل ، ومكتبة الإسكندرية</p>	<p>- الجمعيات البيئية المنضمة للمنتدى الوطني المصري لحوض النيل ، وجمهور مكتبة الإسكندرية</p>	<p>- بروتوكول للتعاون والتفاهم المشترك بين المنتدى الوطني ومكتبة الإسكندرية</p>	<p>- مكتبة الإسكندرية خلال عام 2010</p>	<p>- فتح قناه للتعاون بين المنتدى الوطني لحوض النيل ومكتبة الإسكندرية</p>	<p>10</p>
<p>- مناقشة آراء الطلاب حول الوضع المالي - تريب وجهات النظر - عرض وجهة نظر مصر وأهمية التنمية المستدامة لكل دول الحوض بحيث يستفيد منها الجميع</p>	<p>- طلبة دول حوض نهر النيل في جامعة الأزهر</p>	<p>- عقد لقاء يضم ممثلين عن المبادرة ، والمنتدى الوطني لحوض النيل ، وطلبة دول حوض نهر النيل في جامعة الأزهر</p>	<p>- جامعة الأزهر النصف الثاني من عام 2010</p>	<p>- نشر رسالة واهداف مبادرة حوض النيل والمنتدى الوطني بين طلبة دول حوض النيل بجامعة الأزهر</p>	<p>11</p>



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تونس في 22/6/2010

الرقم

تهدي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة العلوم والبحث العلمي) أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة).

وتشير إلى خطابكم رقم 5/2887 تاريخ 2010/4/21 بخصوص:

أولاً- عقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 27-29 يونيو/حزيران 2010.

ثانياً- عقد الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه يومي 1 و2 تموز 2010.

ويسعدنا إحاطتكم علماً بالأنشطة التي قامت المنظمة العربية بتنفيذها خلال عام

2010 وهي:

1- مشاركة المنظمة في الاجتماع الخاص بتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (عام 1997) الذي عقده مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بمدينة دمشق 24-25/5/2010، وتكليف خبير من فلسطين هو الأستاذ ناصر الريس رئيس لجنة حقوق الإنسان في الأكاديمية الفلسطينية للعلوم والتكنولوجيا بتقديم ورقة عمل في الاجتماع حول: "استغلال المحتل الإسرائيلي للموارد المائية للأراضي الفلسطينية".

007167

22 JUN 2010

شارع محمد الخامس - الهاتف : +216 71 784 466 - تليفاكسميلي : +216 71 784 965
البريد الإلكتروني : alecso@alecso.org.tn - انترنت : www.alecso.org.tn

2- تكليف خبراء عرب لإعداد كتيبات حول:

* التغيرات المناخية.

* التصحر في الوطن العربي.

* التنوع البيولوجي في الوطن العربي.

بهدف توعية الجمهور العام ونشر المعارف العلمية المبسطة حول هذه الموضوعات.

3- أتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة الثقافة) تعريب

كتاب:

**A New Legal Framework for Managing the World's
Shared Ground Waters: A case study from the Middle
East**

لمؤلفته المرحومة الدكتورة فاديا دعيبس، وهو قيد الطباعة.

أملين التفضل بالاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الأستاذ الدكتور أبو القاسم البدري

مدير إدارة العلوم والبحث العلمي

شارع محمد الخامس - الهاتف: +216 71 784 466 - تليفاكسميلي: +216 71 784 965

البريد الإلكتروني: alecso@alecso.org.tn - انترنت: www.alecso.org.tn

Organisation islamique
pour l'Education, les Sciences et la Culture
ISESCO

Direction générale



الإدارة العامة

Islamic Educational, Scientific
and Cultural Organization
ISESCO

General Directorate

30 أبريل 2010
15 جويلية 1431

الرباط في :

№ 1 4 7 0

الرقم : م. عل / 10/3.4.3.2.1

سعادة الدكتور جمال جاد الله
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي - ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة
ميدان التحرير - القاهرة
جمهورية مصر العربية

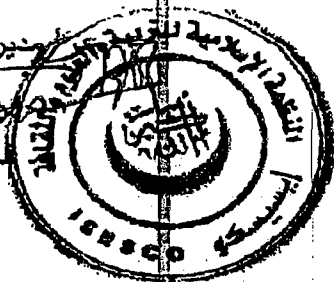
الموضوع : برامج الايسيسكو في مجال المياه للعام 2010

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

في الاشارة الى الموضوع المذكور أعلاه، وردا على خطاب سعادتكم رقم 1/175 المرسل الى الايسيسكو بتاريخ 21 ابريل 2010 بخصوص موافاة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بأنشطة الايسيسكو المبرمجة في مجال المياه خلال العام 2010 تنفيذا لقرارات الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي الوزاري العربي للمياه، فإننا نتشرف بارسال الجدول المرفق الى سعادتكم شاملا اسم النشاط ومكان وموعد التنفيذ بالإضافة الى الجهة المتعاونة في التنفيذ. ونشكركم على حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول أطيب عبارات التقدير والاحترام.

مدير العلوم



004961

30 APR 2010

PC

الجيش الملكي - حي الرياض - الرباط - المملكة المغربية - ص. ب. 2275 - ر. ب. 10104 - C. P. 2275 - B. P. 10104 - Rabat - Royaume du Maroc - Hay Ryad - Avenue des F. A. R.
الهاتف : +212 (0) 37.56.60.52 / 53 - Tél. : +212 (0) 37.56.60.12 / 13 - فاكس :
البريد الإلكتروني : webmaster : isesco@isesco.org.ma - الموقع : www.isesco.org.ma

(363)

برامج الايسيسكو فى مجال الادارة المتكاملة للموارد المائية للعام 2010

مسلسل	اسم البرنامج	مكان وزمان التنفيذ	الجهة المتعاونة
1	المؤتمر البيئى العربى التاسع حول قضايا المياه فى العالم العربى	تم فى العاصمة المصرية القاهرة، 14 - 18 ابريل 2010	الاتحاد العربى للشباب والبيئة ومحافظة المنيا
2	ندوة اقليمية حول ادارة المياه الساحلية والاستخدام المستدام للموارد البحرية	تم الترتيب بسلطنة عمان، ديسمبر 2010	اليونسكو
3	مؤتمر دولى حول ادارة الموارد المائية	مقترح العاصمة التونسية، اكتوبر 2010	المنظمة الدولية للفرنكوفونية
4	مؤتمر دولى حول الادارة المتكاملة للموارد المائية والتغيرات المناخية	تم الترتيب بمدينة مراكش، المملكة المغربية، نوفمبر 2010	مؤسسة محمد السادس للبيئة
5	ورشة عمل دولية حول هيدرولوجيا الوديان	تم الترتيب بالعاصمة المصرية القاهرة، سبتمبر 2010	اليونسكو - مكتب القاهرة
6	ندوة تدريبية حول دمج الابعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فى الادارة المتكاملة للموارد المائية	تمت بالعاصمة المصرية القاهرة، 8 - 11 مارس 2010	برنامج الامم المتحدة الانمائى
7	اجتماع خبراء حول التكوين المؤسسى الوطنى للادارة التشاركية الفعالة للموارد المائية المتشاطئة فى الدول العربية	تم بالعاصمة التونسية تونس، 7 - 9 يونية 2010	برنامج الامم المتحدة الانمائى
8	ورشة عمل اقليمية حول تطوير وتطبيق معايير وخطط الاستخدام الآمن للمياه	تم الترتيب بعمان، الاردن، ديسمبر 2010	منظمة الصحة العالمية
9	ورشة عمل اقليمية حول مكافحة التصحر وسياسات استخدام الاراضى فى العالم العربى	مقترح العاصمة السورية دمشق، سبتمبر 2010	الامانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى)
10	ورشة عمل اقليمية حول الادارة المتكاملة للموارد المائية	تم الترتيب بالعاصمة اليمنية صنعاء، اكتوبر 2010	منظمة الدعوة الاسلامية

أهم أنشطة المجلس العربي للمياه

خلال عام ٢٠١٠

٢٠ مارس ٢٠١٠	١	إحتفالية يوم المياه العربي ويوم المياه العالمي بالقاهرة
مستمر العمل به على مدار العام	٢	تنفيذ مشروع مشاركة المجتمع المدني في إدارة الموارد المائية بالبلاد العربية
يوليو-ديسمبر ٢٠١٠	٣	إعداد قاعدة معلومات وملفتي نقاش الكتروني عن خدمات المياه في البلاد العربية
١٢-٩ مايو ٢٠١٠	٤	المشاركة في مؤتمر WaterTech بأبو ظبي
١٨-١٧ مايو ٢٠١٠	٥	تنظيم ندوة عن مستقبل المياه في مصر بالتعاون مع سيداري
٣١ مايو - ٤ يونيو ٢٠١٠	٦	تنظيم الحلقة الخامسة من برنامج بناء القدرات في مجال حوكمة المياه بالتعاون مع الجمعية العربية لمرافق المياه ومنظمة انفتت الألمانية بتونس العاصمة
١٠-٧ يونيو ٢٠١٠	٧	المشاركة في اجتماع خبراء المياه الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تونس
٣٠ يونيو ٢٠١٠	٨	تنظيم ندوة حول إعادة استخدام المياه في البلاد العربية ضمن برنامج اسبوع سنخافورة الدولي للمياه
يوليو ٢٠١٠	٩	بدأ الأعداد لعقد المنتدى العربي الثاني للمياه الذي سيجقد في نهاية عام ٢٠١١ بالقاهرة وإطلاق أول دعوة للمشاركة بأبحاث ومقالات علمية وفنية
ديسمبر ٢٠١٠	١٠	إصدار التقرير الدوري الثاني عن حالة المياه في البلاد العربية
ديسمبر ٢٠١٠	١١	اصدار انسيكلوبيديا لنشر البحوث العلمية للدارسين العرب في معهد باري
لم يحدد التاريخ	١٢	تنظيم ورشة عمل عن دور مشاركة قطاع الأعمال في مجال المياه بالبلاد العربية
يونيو-ديسمبر ٢٠١٠	١٣	بدأ الأعداد للمساهمة في المنتدى العالمي السادس للمياه بمرسيليا
١٤ مشاركة المجلس ومساهماته في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الإقليمية والدولية خلال العام		
لم يحدد التاريخ	١٥	ورشة عمل حول استخدام المياه مع لجنة الأمم والبنك الاسلامي
لم يحدد التاريخ	١٦	اجتماع الخبراء لمناقشة مؤشرات الاصدار الثاني لتقرير الوضع المائي في الوطن العربي

أهم نشاطات وإنجازات المجلس العربي للمياه

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

• مشروع اشراك المجتمع المدني في إدارة المياه

و الذى يجرى حالياً الأعداد لاطلاقه من خلال ورشة عمل ستعقد فى الفترة من ١٥-١٦ ديسمبر ٢٠٠٩ و التى سيحضرها مسؤلى الاتصال من ستة دول عربية بالإضافة الى عدد من منظمات المجتمع المدني

• مشروع تطوير وتحسين الإدارة المائية بالبلاد العربية

و الذى سيقوم مرفق البيئة العالمى بتمويله و سيقوم المجلس العربى للمياه بالتعاون مع وكالة الفضاء الامريكىة (ناسا) و البنك الدولى بتنفيذة من خلال شركاء فى الدول العربية و المنظمات الاقليمية و الدولية

اتفاقيات

- توقيع إتفاقية تفاهم مع البنك الدولي في شهر فبراير ٢٠٠٧ قدم البنك في إطارها دعم لبناء قدرات المجلس ممثلة في تطويرالبناء المؤسسي للأمانة العامة والنواحي المالية والإدارية والفنية
- توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس العربي للمياه والمجلس العالمي للمياه فى اغسطس ٢٠٠٧

● توقيع إتفاقية تفاهم مع البنك الدولي في شهر اكتوبر ٢٠٠٨ يقدم البنك في إطارها دعم لمشروع إشراك افراد المجتمع في ادارة المياه و تقييم اداء خدماتها

● توقيع اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للمياه في ٦ يوليو ٢٠٠٨ التي استضافت مقرها الدائم إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع المركز الدولي للدراسات الملحية في دبي

● توقيع اتفاقية مع سيدارى فى اكتوبر ٢٠٠٩ تمنح سيدارى بموجبها مبلغ ٥٠ الف دولار تخصص لدعم إصدار تقارير حالة المياه فى الوطن العربى إلى جانب برنامج خاص بمتابعة وتقييم مدى تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالمياه فى الدول العربية

دورات تدريبية

● عقد سلسلة من برنامج بناء القدرات فى مجال حوكمة المياه بالتعاون مع مؤسسة انفنت الالمانية لبناء القدرات وهو برنامج شارك فيه عدد من المسؤولين وخبراء المياه بالبلاد العربية و يعقد سنوياً ومن المقرر ان يستمر حتى عام ٢٠١٢

● عقد أول دورة تدريبية فى الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالاسكندرية فى يوليو ٢٠٠٧ والتي حضرها منتسبون من مختلف البلاد العربية

● عقد دورة تدريبية فى مجال حماية معالجة مياه الصرف الصحى وحماية الموارد المائية من التلوث بالقاهرة فى شهر يناير ٢٠٠٨ بالتعاون مع منظمة البيئة العالمية التابعة للأمم المتحدة حضرها متدربون من ١٤ دولة عربية على مستوى القيادة فى مجالات الموارد المائية والصرف الصحى والبيئة

- تنظيم دورة تدريبية على هامش المنتدى العالمي الخامس للمياه بأسطنبول مع وكالة الفضاء الأمريكية ناسا حول استخدام الأستشعار عن بعد في تحسين ادارة المياه
- نظم المجلس العربي للمياه ورشة عمل تحت شعار "تنمية القدرات للإعلاميين العاملين في مجال المياه والبيئة في البلدان العربية" في يناير ٢٠٠٩ ، وذلك بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة لمقاومة التصحر

مؤتمرات ومنتديات

- شارك المجلس بتمثيل المنطقة العربية في العديد من المنتديات والمحافل الدولية على سبيل المثال لا الحصر المشاركة الفعالة للمجلس في المنتدى العالمي الرابع للمياه بالمكسيك عام (٢٠٠٦) و المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد بمدينة إسطنبول بتركيا في شهر مارس (٢٠٠٩) كما قام بتنظيم المنتدى العربي الاول للمياه بالرياض في شهر أكتوبر (٢٠٠٨).
- شارك المجلس بوفد رفيع المستوى من عدد من الدول العربية الأعضاء في الاجتماع الثالث عشر للهيئة الدولية للموارد المائية IWRA بمونبيلية وقدم اربعة اوراق علمية حول التغيرات المناخية و أثرها على موارد المياه واستخداماتها بالبلاد العربية.
- حضور مؤتمر الأورو-متوسطى الوزارى للمياه بالبحر الميت- الاردن فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨ والانضمام إلى مجموعة خبراء المياه لاعداد استراتيجية طويلة الاجل للمياه فى المتوسط التى بدأت اعمالها فى أثينا باليونان فى ٧-٨ سبتمبر ٢٠٠٩
- حضور الاجتماع الاول لمجلس وزراء العرب للمياه بالجزائر والمشاركة فى جلسات كبار المسؤولين التى اعدت للاجتماع فى ٢٧-٢٨ يونيو ٢٠٠٩

اصدارات و قواعد بيانات

• اصدار عدد من المجلة العلمية الخاصة بالمجلس و بالإضافة إلى انشاء موقع الكترونى الخاص

به www.arabwatercouncil.org

• إنشاء قاعدة معلومات الكترونية عن مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى

تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والرى وتحلية المياه كما تضم الدراسات الخاصة

بها والدروس المستفادة منها

• يقوم المجلس بالتعاون مع معهد باري الدولى لدول حوض البحر الأبيض المتوسط بالاعداد

لاصدار موسوعة باللغة العربية حول "إدارة الموارد المائية فى المناطق الجافة وشبه الجافة بالدول

العربية" والتي تضم أهم البحوث والاطروحات للباحثين و الدراسين العرب بالمشاركة مع معهد

باري





United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة

UNESCO CAIRO OFFICE

A, Ahdal Rahman Fahmy Str ,Cairo,
Egypt
Tel : +(202)27945599, 27946319
Fax: + (202)2 7945296

القاهرة في 10 مايو 2010م

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 202 25750511
فاكس: 202 25740331

تحية طيبة وبعد،،،

يهدى مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في المنطقة العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القطاع الإقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة. وبالإشارة إلى خطاب سيادتكم بتاريخ 1 إبريل 2010 بشأن موافاتكم بالبرامج والأنشطة والفاعليات التي سوف ينظمها مكتب اليونسكو بالقاهرة خلال عام 2010 في الدول العربية ضمن برنامج علوم المياه.

مرفق طيه البيان المطلوب وذلك لتعميمه على الدول العربية طبقاً لخطاب سيادتكم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم و متمنين لكم ولأمانه العامة الموقرة كل التقدم والأزدهار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


د. طارق شوقي

مدير
مكتب اليونسكو بالقاهرة

005547

17 MAY 2010

انشطة برنامج المياه لسنة 2010 بمكتب اليونسكو بالقاهرة

List of Major Activities of Hydrology Programme -

UNESCO Cairo Office during 2010

مكان الأتعداد المبدئى Tentative venue	التاريخ المبدئى Tentative Date	اسم النشاط Activity	No.
القاهرة-مصر Cairo, Egypt	مايو-ديسمبر 2010 May-December 2010	تحضير دليل مرجعي حول الإدارة العملية للمياه الجوفية Preparation of Groundwater Operational Management Toolkit	1
القاهرة-مصر Cairo, Egypt	اكتوبر-نوفمبر 2010 Oct.-Nov. 2010	إجتماع الخبراء حول الإدارة العملية للمياه الجوفية Expert Group meeting on Groundwater Operational Management	2
القاهرة-مصر Cairo Egypt	25-28 سبتمبر 2010 28-25Sep. 2010	إجتماع الخبراء حول إدارة مخاطر الفيضانات Expert Group Meeting on Flash Flood Risk management	3
القاهرة-مصر Cairo-Egypt	مايو- أكتوبر 2010 May-Oct. 2010	تحضير دليل تدريبي حول إدارة مخاطر الفيضانات لتفعيله في الدورة التدريبية Preparation of training manual on Flash Flood Risk Management	4

القاهرة- مصر Calro- Egypt	ديسمبر 2010 Dec. 2010	ورشة عمل حول تدريب المدربين في مجال إدارة مخاطر الفيضانات Training of Trainers Workshop on Flash Flood Risk Management	5
	مايو- أكتوبر 2010 May-Oct. 2010	تحضير منهج للتعليم غير النظامي حول المياه لطلاب المدارس Preparation and production of Informal Water Education material for School Students	6
	مايو - ديسمبر 2010 May-December 2010	دعم أبحاث في مجال تحلية المياه في المنطقة العربية Support research on water Desalination in the Arab region.	7
القاهرة-مصر Cairo-Egypt	مايو-يونيو 2010 May-June 2010	الدورة التدريبية الدولية الثلاثون، حول المياه البيئية للمناطق الجافة وشبه الجافة The 30 th International Environmental Hydrology for Arid and Semi-Arid region post graduate training course	8
		تحضير استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ لقطاع المياه في المنطقة العربية بالتعاون مع الأكساد. Preparation of Climate Change adaptive strategy for the water sector in the Arab region jointly with ACSAD.	9

خطة (رائد) في مجال المياه لعام 2010

رقم النشاط	اسم النشاط	مكان وزمان تنفيذ النشاط	الأهداف المحددة	الجمهور المستهدف	مخرجات النشاط
1	حضور الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) إجتماعات المجلس العربي للمياه والمساهمة في إعداد وعرض رأي منظمات المجتمع المدني فيما يعرض عليه من قضايا	مستمر طوال عام 2010	- المساهمة في أعمال المجلس العربي للمياه	- منظمات المجتمع المدني علي مستوى الوطن العربي	- توضيح دور المجتمع المدني وتفعيل أنشطته تجاه قضايا المياه
2	- حضور (رائد) إجتماعات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة بلجانه المختلفة	مستمر طوال عام 2010	- المساهمة في أعمال لجان مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة من خلال الاقضية البيئية المختلفة التي تؤثر علي قضايا المياه	- منظمات المجتمع المدني علي مستوى الوطن العربي	- توضيح دور المجتمع المدني وإقرحاته فيما يعرض عليه من قضايا تمس قضايا المياه بصورة مباشرة أو غير مباشرة
3	- قيام (رائد) بدور التدريب وبناء القدرات بمشروع مبادرة أفق 2020 برنامج البيئة المتوسطي للعاملين في مجال مياه الصرف الصحي	مستمر طوال عام 2010	- تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية	- العاملين في مجال مياه الصرف الصحي	- إعداد مادة علمية لبرامج تدريبية - تنفيذ عدد محدد من الدورات التدريبية في دول حوض المتوسط
4	- إعادة صياغة العلاقة بين المنتدى الوطني لحوض النيل ومبادرة حوض النيل	- وزارة الموارد المائية والري - يونيو 2010	- عقد بروتوكول تعاون بين وزارة الموارد المائية والري ومنتدى الوطني	- الجمعيات البيئية المتعاونة مع جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة في تنفيذ خطة المنتدى الوطني لحوض النيل وعددها 60 جمعية بيئية أهلية	- بروتوكول تعاون بين وزارة الموارد المائية والري ومنتدى الوطني لحوض النيل

مرفق رقم (28)





الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه

لوائح وشروط

جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه

لوائح وشروط جائزة المجلس الوزاري العربي للمياه

تمهيد:

- إن المجلس الوزاري العربي للمياه.
- انطلاقاً من روح ميثاق جامعة الدول العربية واعتماداً على أهدافه التي خطها نظامه الأساسي.
- وإدراكاً بأن الوطن العربي هو من أكثر مناطق العالم تأثراً بمشكلات ندرة المياه بحكم موقعه في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم ، وتناميته الديمغرافي، وطموحه التنموي، وضرورة الأخذ باعتبارات التنمية المستدامة للموارد المائية لتجنب الآثار السلبية ومخاطر اتساع التصحر إستنزاف الموارد المائية وتلوثها واتساع التفاوت التنموي بين أرجاء الوطن العربي فضلاً عن مواكبة التطورات المائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- وإيماناً بأن الإنسان جزء لا يتجزأ من البيئة التي يعيش فيها ومن خير ما تستطيع أن تقدمه له ولا يعيش خارجاً عنها، وأن لكل فرد حق أساسي في أن يعيش حياة ملائمة تتوفر فيها مياه الشرب النظيفة والاصحاح بما يتوافق مع الكرامة الإنسانية.
- وتأكيداً بضرورة تعبئة الجهود العربية المشتركة لحماية الموارد المائية وتنميتها وتحسينها على المستويين القطري والعربي.
- والتزاماً بالعمل على مستوى الأفراد والجماعات على تحقيق أمن مائي عربي وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة.
- واعترافاً بأهمية العوامل الاجتماعية - الاقتصادية في أنشطة إدارة الموارد المائية.

- وإدراكاً بأن حماية الموارد المائية من التلوث والتدهور أقل كلفة وأيسر تنفيذاً وأجدى نفعاً من إصلاحها فيما بعد.
 - وتعزيزاً لدور التوعية والإعلام والمشاركة الجماعية في حماية الموارد المائية والمحافظة على مقوماتها.
 - وتأكيداً على حق الأفراد والجماعات في الإطلاع على معلومات الموارد المائية المتوفرة، وإتاحة الفرصة لهم للحصول عليها على أوسع نطاق ممكن تيسيراً للمشاركة العامة الفعالة في عملية صنع القرار، ودعماً للسياسات الهادفة إلى حماية الموارد المائية والمحافظة عليها.
- فقد قرر اعتماد جائزة تمنح بصفة دورية للأشخاص الطبيعيين المعنويين على صعيد الوطن العربي تعرف باسم:

"جائزة العمل الرائد في مجال المياه"

الباب الأول

المادة الأولى

أهداف الجائزة

- تشجيع الابتكار والإبداع في مجال حماية الموارد المائية وتطوير تقنيات عربية ملائمة لتنميتها وترشيد استعمالها.
- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرائدة التي من شأنها المساهمة في تنمية وإدارة وحماية الموارد المائية.)

المادة الثانية

شروط الجائزة

- تمنح الجائزة كل عامين لأحسن دراسة علمية أو عمل تطبيقي أو ابتكار تكنولوجي رائد ينجز في إحدى الدول العربية ويسهم في تحقيق أهداف الجائزة.
- يحدد المجلس الوزاري العربي للمياه موضوع الجائزة وفقاً لأولويات الدول العربية واهتماماتها.

الباب الثاني

المادة الثالثة

الترشيح للجائزة

- يتقدم المرشح بعمل في موضوع الجائزة يكون في شكل دراسة علمية أو عمل تطبيقي أو ابتكار تكنولوجي رائد يتسم بالأصالة والتميز مع المساهمة في الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها إلى جانب ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة.
- لا يكون العمل المقدم جزءاً من دراسات عليا، أو سبق نيل جائزة عنه من جهة أخرى.

- ضرورة توفير براءة الاختراع من الجهة المعنية في دولة المرشح إذا كان العمل المقدم يتضمن اختراعاً.
- لا يجوز للعاملين في جامعة الدول العربية ومؤسساتها التقدم للجائزة .
- محتويات ملف الترشيح:
- يقدم المرشح مذكرة توضيحية من سبع نسخ واضحة ومطبوعة لا تزيد عن 20 صفحة تحدد طبيعة العمل المرشح للجائزة، الهدف منه، وطريقة تنفيذه، وغير ذلك من البيانات والمعلومات المفيدة التي تتيح التعرف على أبعاده وأن تشمل السيرة الذاتية نبذة مختصرة عن أعماله ودراساته وأبحاثه.
- ملف الترشيح لا يرد لصاحبه.

المابج الثالث

المادة الرابعة

هيئة التحكيم

- يشكل المجلس الوزاري العربي للمياه هيئة التحكيم لفترة عامين فقط .
- تتكون هيئة التحكيم من خمسة أفراد يتم اختيارهم من بين من ترشحهم الدول، ويتحمل المجلس نفقات أعضاء هيئة التحكيم.
- لا يجوز لأي عضو من أعضاء هيئة التحكيم الاشتراك في المسابقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تعمل هيئة التحكيم تحت إشراف رئيس المكتب التنفيذي أو من ينوبه وتقوم الأمانة الفنية للمجلس بدور المقرر.
- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ويقوم المقرر بإعداد تقرير عن اجتماعات الهيئة.
- تكون كافة القرارات التي تتخذها هيئة التحكيم نهائية وتبقى سرية لحين إعلانها من قبل المجلس.
- تكون اجتماعات هيئة التحكيم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو إحدى الدول العربية إذا أبدت رغبتها في الاستضافة.
- تضع هيئة التحكيم في أول اجتماع لها لائحة داخلية تنظم عملها.

المادة الخامسة

المادة الخامسة

الإعلان عن المسابقة

- تقوم الأمانة الفنية للمجلس بالإعلان عن المسابقة وشروطها بالوسائل المتاحة.
- تصل ملفات الترشيح كاملة إلى الأمانة الفنية للمجلس قبل انعقاد دورة المجلس بستة أشهر على الأقل وعلى الأجهزة المعنية بشؤون المياه في الدول العربية تحديد مواعيد قبول ملفات الترشيح على أن تصل إلى هيئة التحكيم قبل شهرين على الأقل من موعد اجتماعها .

المادة السادسة

المادة السادسة

الجائزة

- قيمة الجائزة 45 ألف دولار أمريكي موزعة على 3 جوائز:
- الجائزة الأولى 20 ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.
 - الجائزة الثانية 15 ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.
 - الجائزة الثالثة 10 ألف دولار أمريكي مع شهادة تقديرية وميدالية تذكارية.

مرفق رقم (29)





الورقة المقدمة من
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
بالمملكة العربية السعودية
في أعمال الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه

19-20 / 7 / 1431 هـ

1-2 / 7 / 2010 هـ

القاهرة - جمهورية مصر العربية

السعودية.. مملكة الإنسانية



تحلية المياه المالحة بالمملكة العربية السعودية
قصة نجاح

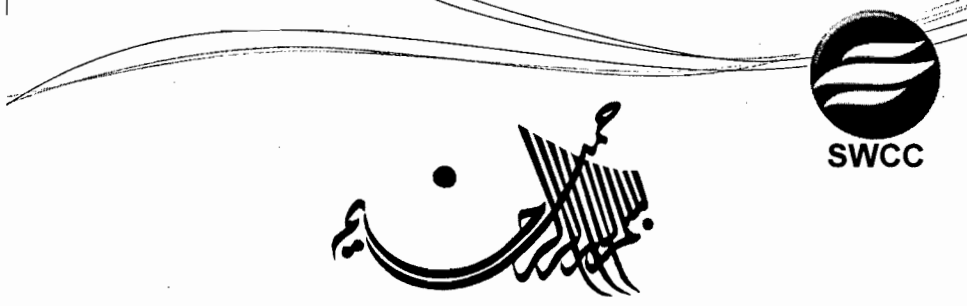
تقديم

المهندس / محمد أحمد فرحان الغامدي

مدير محطات التحلية بمحافظة جدة

عضو فريق التخصيص بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

السعودية.. مملكة الإنسانية

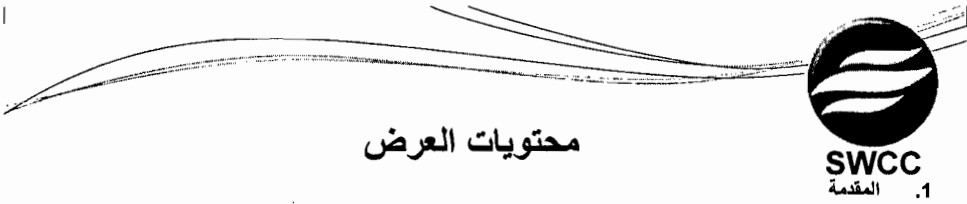


وجعلنا من الماء كل شيء حي

سورة الانبياء آية (30)

السعودية.. مملكة الإنسانية

3



محتويات العرض

1. المقدمة
 - نبذة عن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (إنشائها - أهدافها - أنشطتها - رؤيتها ورسالتها).
 - أصول المؤسسة الحالية للإنتاج والنقل والمشاريع الجديدة.
 - نسبة إنتاج المؤسسة من مياه الشرب.
2. التحديات التي تواجه قطاع التحلية
 - زيادة النمو السكاني والاقتصادي وتنامي الطلب على المياه.
 - تقادم محطات التحلية وقرب انتهاء عمرها الافتراضي.
 - برنامج إطالة الأعمار الافتراضية لمحطات التحلية بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.
 - اتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه.
 - ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة لمشاريع التحلية.
 - الحفاظ على البيئة.
 - إستراتيجية الدولة للتخصيص ومشاركة القطاع الخاص.
3. مركز الأبحاث والتطوير
 - استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه
4. الخاتمة

السعودية.. مملكة الإنسانية

مقدمة



السعودية.. مملكة الإنسانية

■ شبه الجزيرة العربية تقع في المناطق التي يغلب عليها الطابع الصحراوي

■ في كامل مساحة شبه الجزيرة ، لا يوجد هناك أنهار أو بحيرات أو ينابيع دائمة

■ يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي حوالي 100 مم

■ يتراوح معدل التبخر السنوي بين 2500 مم إلى 4500 مم

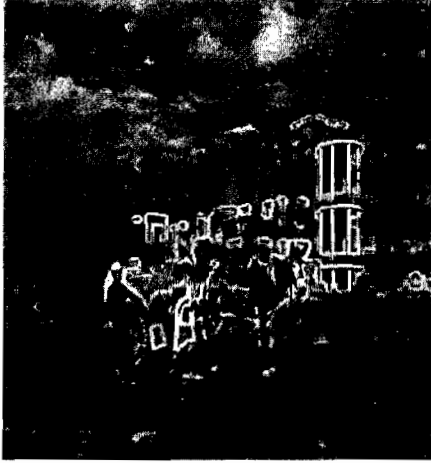
مقدمة



السعودية.. مملكة الإنسانية

التنمية البشرية في هذه المنطقة تعتمد على مياه الأمطار والآبار الضحلة التي يمكن حفرها ولكنها غير كافية لسد الاحتياجات الضرورية من المياه

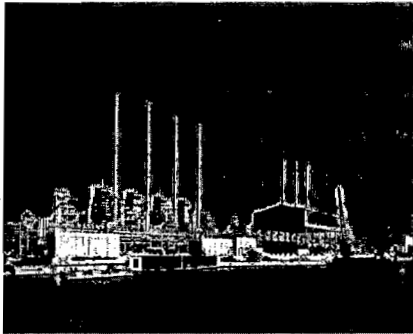
مقدمة



ندرة المياه العذبة فرضت قيوداً شديدة على التنمية البشرية، حيث اقتصرت على القرى الصغيرة في الواحات و المناطق الداخلية من شبه الجزيرة ، وعلى طول المناطق الساحلية.

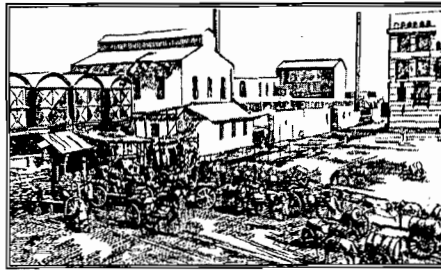
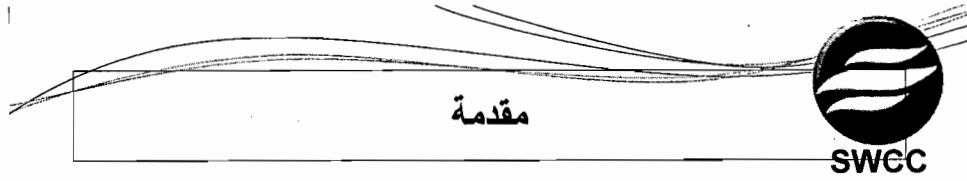
السعودية .. مملكة الإنسانية

مقدمة



ازداد الطلب على المياه الصالحة للشرب بدرجة تفوق بكثير تلك المتوفرة من المصادر الطبيعية جعل الأنظار تتجه إلى مصادر المياه غير التقليدية و كان خيار تحلية مياه البحر هو الأنسب خاصة أن المملكة قد حباها الله بساحلين طويلين (البحر الأحمر - الخليج العربي)

السعودية .. مملكة الإنسانية



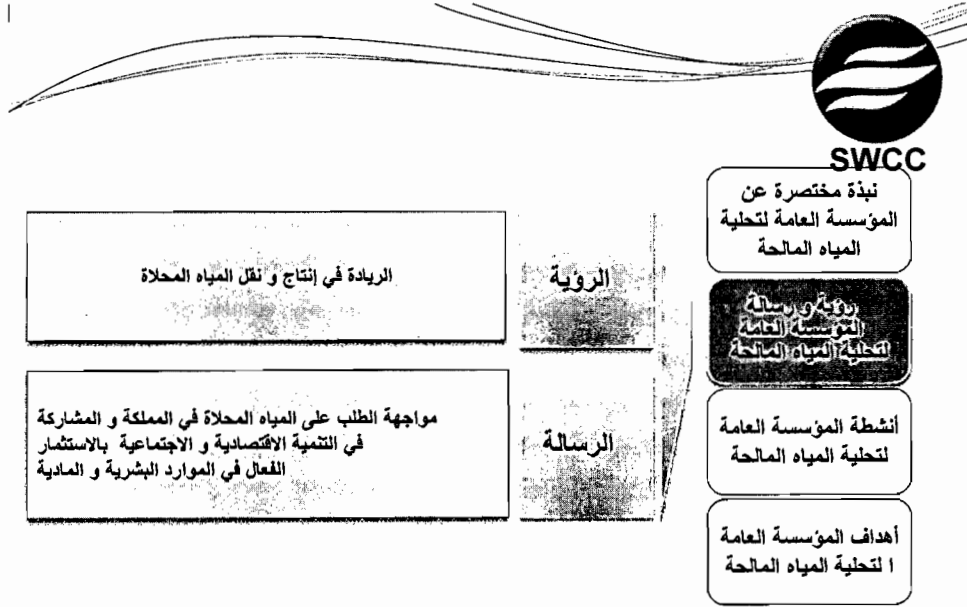
بدأت فكرة تحلية المياه المالحة عندما وجه موحد البلاد الملك عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) في عام 1928 م بإنشاء جهازي تكثيف لتقطير مياه البحر أطلق عليهما فيما بعد أسم (الكنداسة) حيث ساعدت في تأمين احتياجات قوافل الحجيج والمعتمرين وسكان مدينة جدة من مياه الشرب

السعودية .. مملكة الإنسانية



<p>تم استيراد أولى وحدات إنتاج المياه (الكنداسة) في 1346 هـ الموافق 1928 م المملكة العربية السعودية بالمر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود</p>	<p>التاريخ</p>	<p>نبذة مختصرة عن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>
<p>تأسست المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والمرسوم الملكي رقم م/49 وتاريخ 20-08-1394 هـ الموافق 1374 م</p>	<p>التأسيس</p>	<p>رؤية ورسالة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>
<p>تعصيدة الموارد الطبيعية للمياه عن طريق تحلية مياه البحر و إنتاج الطاقة الكهربائية حتى ما توفرت الظروف الفنية والاقتصادية</p>	<p>الغرض الرئيسي</p>	<p>أنشطة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>
		<p>أهداف المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>

السعودية .. مملكة الإنسانية



للسعودية .. مملكة الإنسانية



السعودية .. مملكة الإنسانية



<p>تحقيق التتم في الأبحاث ومراكز بحوث الأبحاث والابتكارات في الأبحاث و تقنيات التحلية الحديثة والابتكارات</p>	<p>على مستوى العالم</p>	<p>نبتة مختصرة عن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>
<p>المحافظة على جودة وموثوقية الخدمة مراعاة سلامة البيئة في جميع اصطل المؤسسة تشجيع التطايع الخاص على الاستثمار في مجال تحلية مياه البحر تطوير وتوطين تقنيات تحلية مياه البحر التنسيق المستمر مع كافة الجهات ذات العلاقة وتقاء طاقات في مجال</p>	<p>على مستوى المملكة</p>	<p>رؤية و رسالة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>
<p>رفع الكفاءة و الفعالية و تخفيض التكاليف دون التأثير على جودة و استمرارية الخدمة تنمية الموارد البشرية و بناء الكفاءات الوطنية والاستثمار فيما تطوير قطاع صقل تسريده روج التوزيع و التسليم بالمسؤولية و الانتماء من خلال نشر ثقافة صقل وركز على التميز و المباديع إعادة هيكلة الوظائف و المسانبات بما يحقق قنونة مرفقت المؤسسة التفارضي في صقلية التخصص الالتزام بتطبيق قواعد و أنظمة الأمن و السلامة بما ضمن سلامة الأفراد و الممتلكات</p>	<p>على مستوى المؤسسة</p>	<p>أنشطة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الأهداف العامة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة</p>

أصول المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الحالية للإنتاج والنقل والمشاريع الجديدة



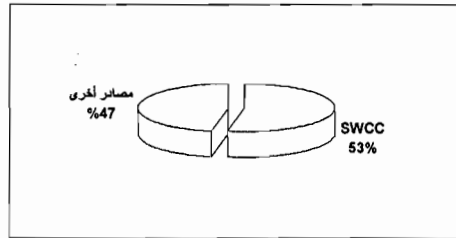
<p>الوضع الحالي لإنتاج المياه و توزيع الطاقة</p> <p>36 محطة موزعة على 16 مولد مساهمة إنتاجية قدرها 3,3 مليون متر مكعب من المياه يوميا أكثر من 5000 ميجارات (م.م) من إنتاج الكهرباء</p>	
<p>الوضع الحالي لنقل المياه</p> <p>4.200 كيلومتر من خطوط الأنابيب 29 محطة ضخ 158 خزان بسمه قدرها 9 مليون متر مكعب 17 محطة خلط</p>	
<p>المشاريع الجديدة</p> <p>كبر رأس الزور (2400 ميجارات كهرباء و 1,025 مليون متر مكعب من المياه يوميا) كبرينج 3 (1700) ميجارات و 550 ألف متر مكعب من المياه يوميا وحدة إنتاج مكسي (200) ألف متر مكعب لمياه يومية مشاريع جديدة (6 محطات صغيرة بطاقة إجمالية 63 ألف متر مكعب يوميا) خطوط نقل متفرقة تحت الإنشاء من محطات (الشقيق، الشعبة، الجبيل)</p>	

السعودية .. مملكة الإنسانية

نسبة إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من مياه الشرب محليا من المياه المحلاة



نسبة إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه
المالحة من مياه الشرب في المملكة (53%)



السعودية.. مملكة الإنسانية

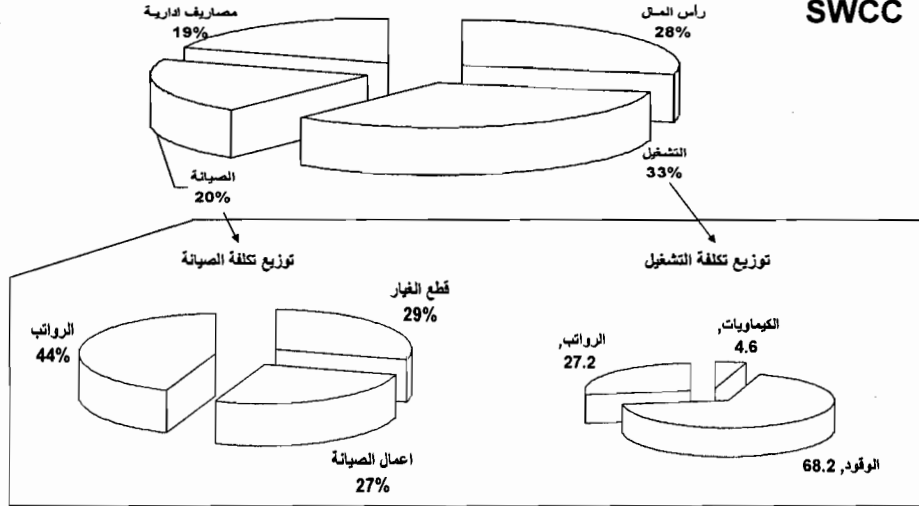
التطوير في التشغيل والصيانة



المرحلة 1	التعاقد مع شركات عالمية تتولى التشغيل والصيانة (من 1968 م الى 1978 م)
المرحلة 2	تم التعاقد مع شركات لتوفير الايدي العاملة الخبيرة في التشغيل والصيانة (من 1978 م الى 1983 م)
المرحلة 3	تشغيل ذاتي (من 1983 حتى تاريخه) وقد اكسب هذا التطور بناء خبرات من مهندسين وفنيين سعوديين في مجال التشغيل والصيانة وتم سعودة كثير من الوظائف حتى وصلت حاليا الى اكثر من 95 % للتشغيل و 83% للصيانة من مجموع 9120 عامل
المرحلة 4	خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (المرحلة المستقبلية)



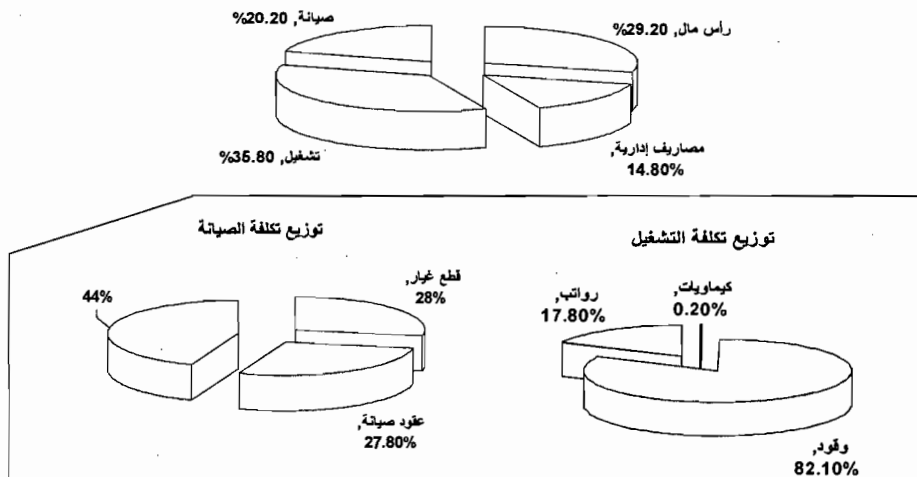
عناصر تكلفة إنتاج المياه 2009



السعودية .. مملكة الإنسانية



عناصر تكلفة توليد الكهرباء



السعودية .. مملكة الإنسانية



التحديات التي تواجه قطاع التحلية



السعودية.. مملكة الإنسانية



زيادة النمو السكاني والاقتصادي وتنامي الطلب على المياه.

المملكة العربية السعودية - المؤشرات الديموجرافية
حسب ما ورد من وزارة التخطيط

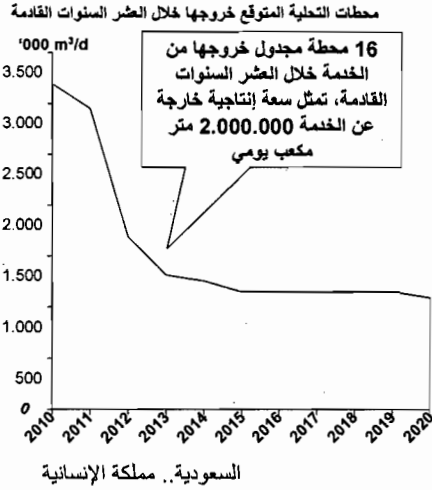
المؤشرات الديموجرافية	القيمة
الكثافة السكانية	24.73 مليون
معدل النمو السكاني	2.3% في السنة
الكثافة السكانية المتوقعة 2025م	34.8 مليون

السعودية.. مملكة الإنسانية

المصدر (UN 2006 & 2007 & 2008)



تقادم محطات التحليه بالمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة وقرب انتهاء عمرها الافتراضي



المحطات	طاقة إنتاج مياه (ألف م ³ /يوم)	طاقة إنتاج كهرباء (ميغاه ات)	تاريخ الخروج المتوقع من الخدمة
البحر 1	108	304	2013
الشمسية 1	258	245	2013
الشمسية 2	107	117	2015
البحر 1	134	302	2012
البحر 2A	460	518	2012
البحر 2B	460	501	2012
جدة 4	214	525	2012
جدة تانشع خفسر 1	55	0	2014
جدة تانشع خفسر 2	55	0	2019
البحر 2	22	8	2010
البحر 2	216	607	2012
البحر 3	5	0	2014
البحر 2	5	0	2011
البحر 2	5	0	2014
البحر 1	4	0	2012
البحر 1	2	0	2011

برنامج إطالة الأعمار الافتراضية لمحطات التحليه بالمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة



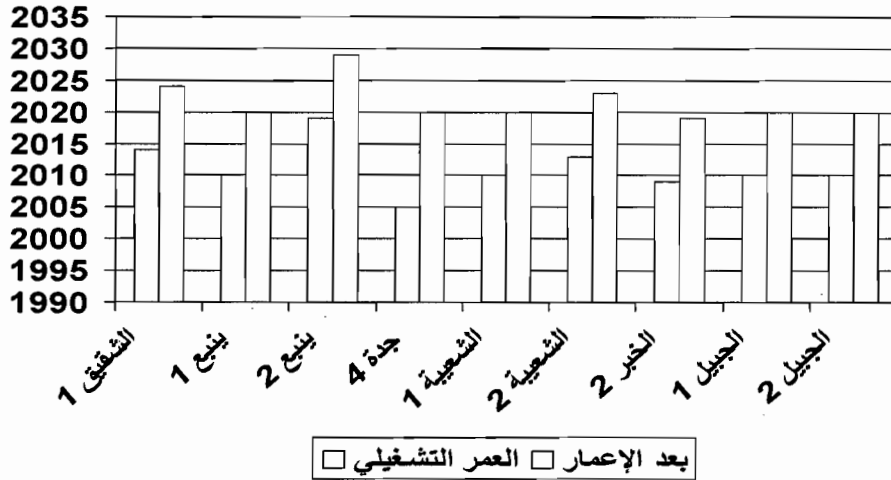
■ نظرا لأن العمر الافتراضي لمحطات التحليه هو 25 عام لذلك تم إعداد خطة من ثلاث مراحل كل مرحلة 5 سنوات لإعمار هذه المحطات وزيادة عمرها الافتراضي.

■ في بداية عام 2000م بدأت المؤسسة في برنامج إعمار المحطات وخطوط نقل المياه من خلال هذه الخطة الخمسية.

■ سيتم الانتهاء من المرحلة الثانية بنهاية عام 2010 م حيث صرفت المؤسسة قرابة 3500 مليون ريال على عدد من المشاريع وذلك بإطالة عمر هذه المحطات من (5 إلى 15 سنة) وبتكلفة اقتصادية منافسة من (2% - 4%) لكل سنة من تكلفة الإنشاء مقارنة بإنشاء محطات جديدة.

السعودية.. مملكة الإنسانية

برنامج إطالة الأعمار الافتراضية لمحطات التحلية
بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة



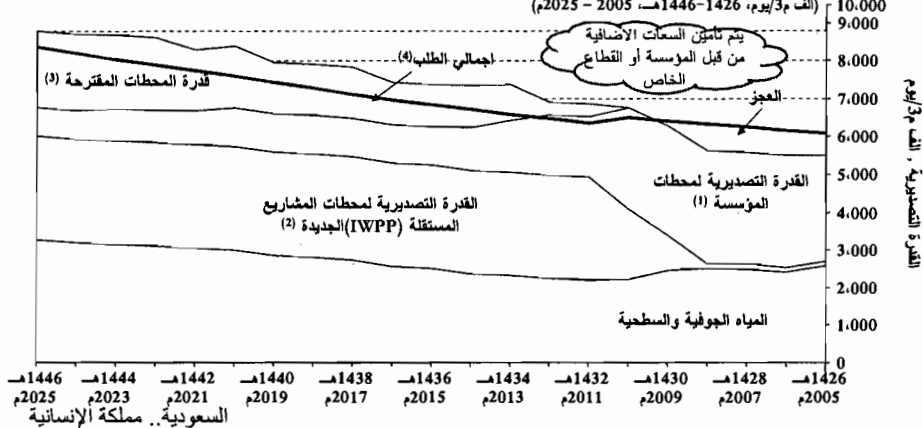
السعودية .. مملكة الإنسانية

اتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه



((يجب التخطيط لمواجهة الطلب على المياه المحلاة خلال العشرين عاما القادمة بإدخال تدريجي لمحطات جديدة إضافة إلى إطالة عمر بعض المحطات الحالية))

المحطات المقترحة من الاستشاري الفني لمواجهة النقص المتوقع إجمالي الطلب على المياه مقابل الكمية المخططة بالإضافة إلى المحطات المقترحة (الف م 3/يوم، 1426-1446م - 2005 - 2025م)

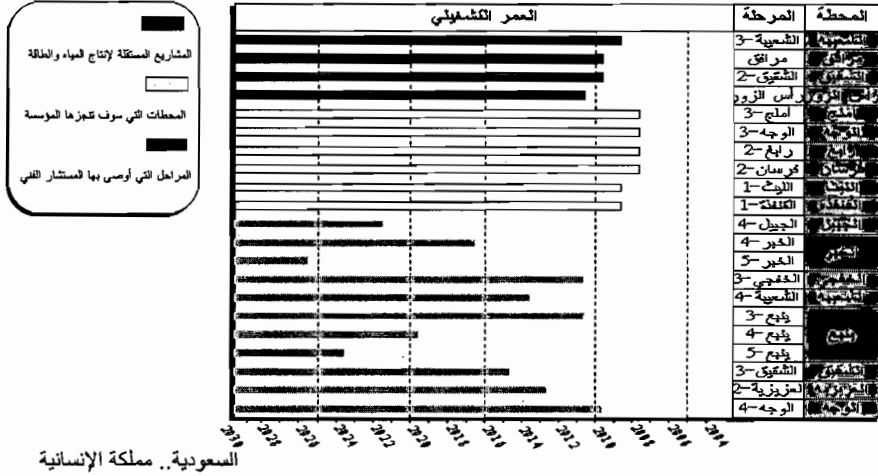


السعودية .. مملكة الإنسانية



تم اقتراح عدد من المحطات والمراحل الجديدة إضافة إلى مشاريع الـ (IWPPs) والمحطات الصغيرة الجاري إنجازها، وذلك لتلبية الطلب المتزايد وبعد أن شارفت بعض محطات المؤسسة على نهاية عمرها التشغيلي

المحطات قيد الإنجاز والتشغيل



السعودية.. مملكة الإنسانية



ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة لمشاريع التحلية

حجم الاستثمارات المتوقعة خلال العشرين سنة القادمة بهدف تجديد واستبدال الأصول القائمة وتلبية الاحتياجات المستقبلية من المياه المحلاة

التكاليف الرأسمالية للإنشاء وتكاليف التشغيل والصيانة
مليار ريال (2006 - 2025)

التكاليف الرأسمالية للإنشاء	89
الساعات الإضافية للتغطية	71
مشاريع الماء والكهرباء والمستقلة	8
المؤسسة (الأصول القائمة والمخطط لها)	33
التكاليف التشغيل والصيانة	30
التكاليف الرأسمالية للإنشاء	36

السعودية.. مملكة الإنسانية

الحفاظ على البيئة



التحكم في الغازات المنبعثة من نواتج الاحتراق

يتم التحكم في الغازات الناتجة عن احتراق الوقود الثقيل في الغلايات التابعة لمحطات التحلية وفق النسب المسموح بها عالمياً بالطرق التالية:

- حقن مواد كيميائية مع الوقود في جميع غلايات محطات الساحل الغربي لتحسين الاحتراق
- تركيب فواصل كهربائية لتجميع الكربون الناتج من الاحتراق وبالتالي نقل نسب العوالق المنبعثة من مداخل الغلايات للمحطات الحالية.
- تركيب نظام نازع غازات الكبريت في محطة جدة المرحلة الرابعة واعتمادها في جميع المشاريع المستقبلية.

السعودية.. مملكة الإنسانية

الحفاظ على البيئة



التحكم في مياه الرجيع الى البحر

يتم التحكم في مياه الرجيع الناتجة عن عمليات التحلية ومياه التبريد التابعة لمحطات التحلية وفق النسب المسموح بها عالمياً بالطرق التالية:

- تركيب فواصل للمياه المختلطة بالزيوت كإجراء وقائي أولي
- تركيب مصائد للزيوت في مخارج مياه كإجراء وقائي أخير
- اعتماد تركيب نظام معالجة مياه الرجيع كيميائياً في جميع المشاريع الجديدة

السعودية.. مملكة الإنسانية



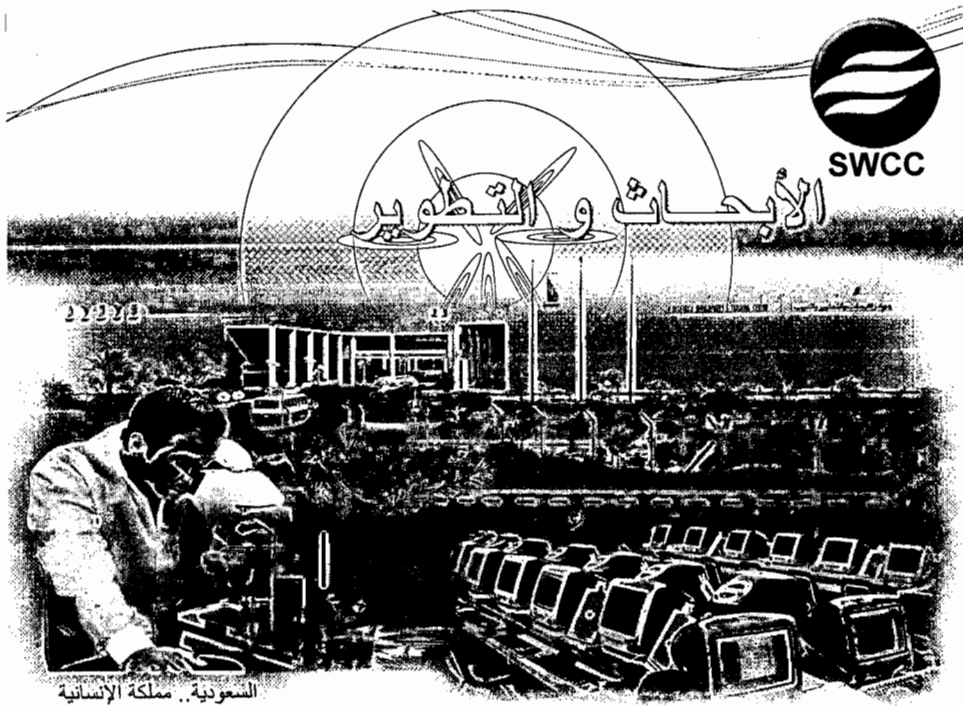
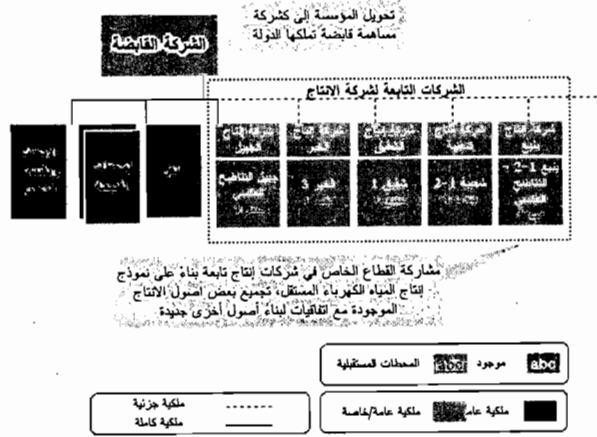


إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

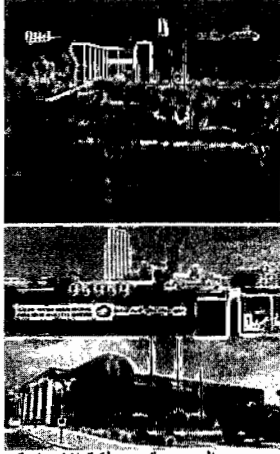
تحول المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

- تتحول المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة كشركة مساهمة قابضة تملكها الدولة
- يتم طرح شركات الإنتاج التابعة تدريجياً لمشاركة المستثمرين و المطورين من القطاع الخاص
- يمكن عرض أسهم الدولة في شركات الإنتاج التابعة للاكتتاب العام خلال مهلة يتم الاتفاق عليها مع لمطورين/المستثمرين
- على المدى الطويل، يمكن عرض أسهم الدولة في الشركة القابضة للاكتتاب العام

السعودية .. مملكة الإنسانية



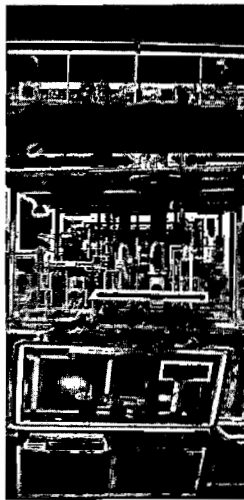
الأبحاث و التطوير



السعودية.. مملكة الإنسانية

- تطوير علوم و تكنولوجيا تحلية المياه.
- الريادة في مجال بحوث وتطوير تحلية المياه.
- تخفيض تكلفة إنتاج المياه المحلاة .
- حل مشاكل المحطات اليومية ومشاكل نقل المياه.
- مراقبة نوعية المياه ومراقبة الإنتاج والبيئة الصحية وفقا للمعايير العالمية والمحلية
- تسويق المنتجات والخدمات التي يقدمها المعهد وتطوير نظام يتوافق مع المتطلبات التجارية
- تطوير قدرات السعوديين المتخصصين في تكنولوجيا تحلية مياه البحر.
- التعاون مع معاهد محلية ودولية أخرى تعمل في مجال تحلية المياه.

نبذة تاريخية عن معهد أبحاث تحلية المياه



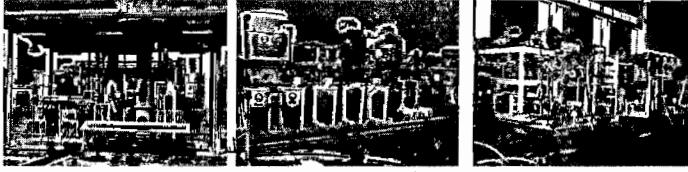
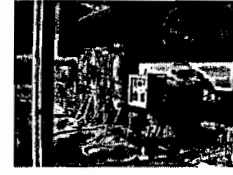
- 1987 م تأسيس مركز الأبحاث والتطوير.
- 1993 م إنشاء مبنى للمحطات التجريبية.
- 1994 م إنشاء قسم التخطيط وقسم المحطات التجريبية في المركز.
- 2000 م أوصى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج بالموافقة على تحويل مركز الأبحاث والتطوير إلى مركز إقليمي
- 2006 م موافقة محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه على تحويل المركز إلى معهد وتغيير مسماه إلى "معهد أبحاث تحلية المياه"

قسم المحطات التجريبية



- القيام بدراسات تجريبية على المحطات التجريبية من الناحية العملية
- تشغيل وصيانة المحطات التجريبية
- القيام بتعديلات على المحطات التجريبية وفقا لهذه الدراسات
- المحافظة على أجهزة ومعدات المؤسسة

Pilot Unit	Present				To be constructed			
	MSF	NF	RO	Mobile RO	RO	NF	MED	MSF
Capacity (m ³ /d)	22	800	25	42	365	650	24	96



التعاون البحثي

السعودية .. مملكة الإنسانية



السعودية.. مملكة الإنسانية

- شركة أرامكو السعودية.
- مركز إعادة استخدام المياه وشركة ساسا كورا.
- شركة مرافق السنغافورية المحدودة (PUB).
- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST).
- جامعة الفيصل.
- جمعية التحلية الأوروبية (EDS).

تطوير تقنيات صناعة التحلية و إجراء الدراسات البحثية



1. ابتكار اسلوب جديد لمعالجة مياه البحر باستخدام اغشية الترشيح المتناهية الدقة (النانو) ويشمل براءة اختراع لحمايته.
2. تطبيق اسلوب اغشية النانو على محطة أمّح العاملة بنظام التناضح العكسي مما أدى لزيادة في الإنتاج تقارب 30% إضافة إلى تحقيق وفر من تكلفة الإنتاج واستهلاك الطاقة.
3. الشروع في تطبيق استخدام اغشية النانو مع وحدات التحلية الحرارية (MSF) مما أدى إلى رفع درجة حرارة تشغيل وحدة التبخير إلى 130 درجة مئوية أي زيادة انتاجية تقدر بنسبة 30%.
4. من التطبيقات كذلك لهذا الابتكار انشاء وحدة تبخير متعددة التأثير (MED) بطاقة 24 م3 لليوم وتعمل حتى درجة حرارة 125 درجة مئوية بدلاً من 65 درجة مئوية المعمول بها حالياً في المحطات التجارية على المستوى العالمي.

السعودية.. مملكة الإنسانية

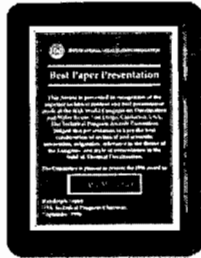
الأبحاث والتطوير



- أكثر من 349 دراسة بحثية أجريت في المركز.
- وتم نشر 153 ورقة علمية
- في عام 2005 كان عدد المشاريع البحثية التي أجريت ستون مشروعاً بحثياً
- تم تطبيق مشاريع البحوث بهدف تحسين تكنولوجيا تحلية المياه وخفض التكاليف.
- في عام 2005 تم تنفيذ 21 مشروعاً لهذا الغرض

السعودية.. مملكة الإنسانية

الجوائز والمكافآت



منظمة التحلية العالمية



المراعي



جائزة الأمير سلطان العالمية للمياه

السعودية.. مملكة الإنسانية

براءات الاختراع التي حصلت عليها
العامّة لتحلية المياه المالحة المؤسسة



- 1- تحلية مياه البحر بطريقة ازدواجية من أغشية الترشيح (النانو) مع الطرق التقليدية لتحلية مياه البحر.
- 2- تحلية مياه البحر بطريقة ازدواجية مثالية ذات كفاءة عالية مكونة من مرحلتين من أغشية الترشيح (النانو) مع أغشية التناضح العكسي (مرحلتين).
- 3- (تحلية مياه البحر بطريقة ازدواجية أو ثلاثية مثالية مكونة من مرحلتين من أغشية الترشيح (النانو) مع الطرق الحرارية التقليدية لتحلية مياه البحر مع أو بدون أغشية التناضح العكسي)

السعودية.. مملكة الإنسانية

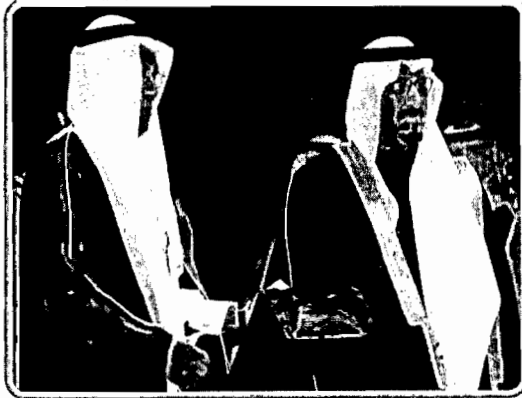
الجوائز المحلية والعربية والعالمية التي حصلت عليها
المؤسسة ومعهد أبحاثها (SWDRI) في مجال تحلية المياه



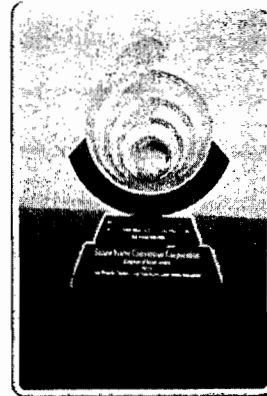
- 1995م : جائزة منظمة التحلية العالمية لعام 1995م
- 1998م : جائزة مؤسسة الملك بودوان الدولية
- 1999م : جائزة منظمة التحلية العالمية لعام 1999م
- 2001م : جائزة المراعي في عامها الأول 2001م فرع العمل الإبداعي الهندسي عن الأغشية المتناهية الدقة (النانو) .
- 2002م : جائزة المراعي للعام الثاني 2002م عن خفض معدلات حقن مواد مانعة الترسب .
- 2003م : جائزة الأمير محمد بن فهد للأداء الحكومي المتميز
- 2005م : جائزة الحريري العربية للتشغيل والصيانة لعام 2005م في بيروت بلبنان .
- 2005م : جائزة المنظمة العالمية للتحلية (IDA) التي قُمت في مؤتمر التحلية العالمي في سنغافورة عام 2005م
- 2006م : جائزة الأمير محمد بن فهد للأداء الحكومي المتميز لعام 1427هـ
- 2007م : جائزة أفضل ابتكار يؤدي إلى تطور هام في صناعة المياه العالمية.
- 2007م : جائزة مؤتمر المياه والطاقة السعودي ، حدة المملكة العربية السعودية.
- 2008م : جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه

السعودية.. مملكة الإنسانية

جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز العالمية للمياه 2008م



السعودية .. مملكة الإنسانية



توجه المملكة نحو الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والطاقة المتجددة

إستخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه المالحة



- أنعم الله على المنطقة العربية بثروة هائلة من الطاقة المتجددة فهي تمتاز بأعلى سطوع شمسي على الأرض .
- تشير الاحصاءات إلى ان الطاقة الشمسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى معدلاتها تزيد على 1800 كيلو وات / م² / سنة.
- أما في المملكة العربية السعودية فتقدر بحوالي 2000 كيلو وات / م² / سنة.

السعودية.. مملكة الإنسانية

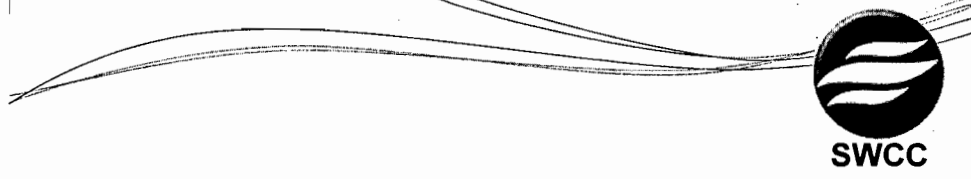
أولاً : المبادرة الوطنية لتحلية المياه بالطاقة الشمسية

للاستفادة من الطاقة الشمسية أعلنت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية المبادرة الوطنية لتحلية المياه بالطاقة الشمسية برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.

1- تعتبر هذه المبادرة تطبيقاً عملياً لتقنيات النانو المتطورة في مجال إنتاج أنظمة الطاقة الشمسية والأغشية لتحلية المياه .

2- قام مركز التميز المشترك للتقنيات المتناهية الصغر (النانو) بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وشركة أي بي أم العالمية بتطوير خلايا شمسية قادرة على تركيز أشعة الشمس بأكثر من (1500) مرة وذات إنتاجية عالية للطاقة الكهربائية وكذلك تطوير أغشية تناضح عكسي نانوية ذات مقارنات عالية للكور والانسداد بالأملاح وتراكم البكتيريا . وتملك المدينة حق استثمار وتسويق هذه التقنية على مستوى العالم .

السعودية.. مملكة الإنسانية



- المبادرة الوطنية لتحلية المياه بالطاقة الشمسية (تابع)
- 3- سوف يتم تنفيذ هذه المبادرة على ثلاث مراحل بحيث تكون هناك مشاريع للمياه المحلاة من البحر في المملكة عن طريق الطاقة الشمسية .
- 4- تم البدء في المرحلة الأولى والتي تهدف إلى بناء محطة لتحلية المياه المالحة بالطاقة الشمسية بطاقة تبلغ (30.000) متر مكعب يومياً .
- 5- استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه يعد أمراً مثالياً للمملكة لعدة أسباب تتمثل في أنها طاقة نظيفة لا تشكل عبئاً على البيئة.

السعودية .. مملكة الإنسانية



ثانياً : إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

- وذلك إنطلاقاً من أن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية سيتمكن المملكة من إستشراق حاجة المجتمع والتخطيط لتلبيتها بشكل وثيق ومدروس حسب الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم الإستخدام السلمي للطاقة.
- 1- صدر الأمر السامي الكريم رقم 1/35 وتاريخ 1431/5/3 هـ القاضي بإنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة .
- 2- تهدف المدينة إلى المساهمة في التنمية المستدامة في المملكة وذلك بإستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة للأغراض السلمية .

السعودية .. مملكة الإنسانية

الخاتمة



1. تحليه المياه المالحة خيار استراتيجي للتغلب على نقص المياه مع الأخذ بالاعتبار العمل نحو خفض تكاليف إنتاج المياه.
2. فرص مشاركة القطاع الخاص تعود بالنفع على أوسع نطاق ممكن لكل من: المستثمرين ومؤسسات التمويل والمشغلين والمقاولين وموفري المعدات والمواد ، إلى جانب تحسين التكنولوجيا.
3. خصخصة قطاع تحليه مياه البحر في المملكة العربية السعودية يعد جانبا جذابا للمستثمرين من الداخل و الخارج والحكومة ملتزمة بتطبيق الطرق المثلى الكفيلة بنجاحهم.
4. تحتاج تحليه المياه إلى وقت لتطوير تقنيات وأساليب مبتكرة فعالة لتقليل تكلفة الإنتاج. ويجب أن تعمل المؤسسات البحثية المحلية و الدولية يدا بيد لجعل المستحيل ممكنا.

السعودية.. مملكة الإنسانية



شاكرين
حسن اصغائكم

السعودية.. مملكة الإنسانية

